

الإسلام المعاصر

قراءة في خطابات التأصيل

«مقاربات منهجية»

الدكتور: المختار بن عبدلاوي

الإسلام المعاصر
قراءة في خطابات التأصيل
مقاربات منهجية
الدكتور: المختار بن عبدلاوي
الطبعة الأولى 1998، 1000 نسخة

الإخراج الفني: بنان قسطنطين

دار النميز للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - ☒ 5175 - ☎ 2226207

دار معد للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - ☒ 10877 - ☎ 6334010

مقدمة

إن انكباب هذه الدراسة على الظاهرة التأصيلية المعاصرة، وإن جاء في توقيت أصبحت تطفئ فيه، في كثير من الأحيان، المقاربات السياسية لهذه الجماعات، على الإعتبارات العلمية، فقد حاولت فيه أن أسير عكس هذا التيار، وأن أولي الاهتمام لما هو معرفي، سواء فيما يتعلق بإشكالية المصطلح - التسمية - أو للمقاربة العلمنجماعية، لفهم ولتمثل العوامل التي تقف وراء انبثاق الظاهرة كما هي عليه، أو تحليل خصائص الظاهرة ورسم بعض ملامحها الأساسية من خلال نماذج معبرة. إن رفض المقاربة السياسية، لا يعني البتة اجتناب كل ما هو سياسي من الظاهرة، لأن ذلك يعني بتر مكوناً أساسياً من مكوناتها. بل الهدف منه التعاطي معها كأية ظاهرة مجتمعية أو ثقافية وعدم الإقتصار على النظر إليها في أبعادها السياسية.

إن السعي إلى فهم الخطاب التأصيلي داخل سياقه الخاص، دونما إسقاطات خارجية، هو ما جعلني أصطلح على الظاهرة، منذ باشرت الإشتغال عليها، بالظاهرة التأصيلية. وقد تطلبت هذه التسمية نقاشاً طويلاً، سواء مع زملائي من الباحثين أو في محاضرات الفكر الإسلامي المعاصر. إن الغاية من هذه التسمية، ليست إضافة مصطلح جديد، إلى علم الإسلاميات المعاصرة، الذي بدأ على حدائته ينوء بالمتراذفات. بل كما سوف يأتي ذلك بالتفصيل في البحث الخاص بالتسمية، فإن هذا الإقتراح، يرمي إلى الإرتقاء من مستوى التعاطي الإيديولوجي مع الظاهرة

بإقتراح تسميات، تحتل التقريظ أو القدح، إلى جعل هذه التسمية شفافة لا تتضمن ولا تفشي بأي موقف مسبق للباحث من الظاهرة. بالإضافة إلى تمكين الباحث من مقاربتها في سياقها، دون تضخيم بعض مكوناتها على حساب بعض المكونات الأخرى - مصطلح الإسلام السياسي يضخم المكون السياسي للظاهرة مثلاً - أو بتر وإقصاء بعض مكوناتها الأخرى.

وبما أن النص هو حجر الزاوية في كل مقارنة تأصيلية، وبما أن هذه المقاربات دأبت على التنوع والاختلاف، بصورة تزيد أو تنقص، على امتداد التاريخ العربي الإسلامي، فقد حاولت أن أحدد هذا المفهوم تحديداً دينامياً، سواء في تطوره وفي اغتنائه التاريخي أو في دلالاته.

لقد أصبح القرآن الكريم، الذي تلي بلغات متعددة في الأصل، والمرتل ترتيلاً شفويًا، نصاً مكتوباً ومحدد نهائياً، بعد عملية الجمع والتصنيف التي خضع لها في نهاية العصر الراشدي.. ثم أصبح الحديث النبوي المروي رواية شفوية بدوره، نصاً مكتوباً ومصنفًا نهائياً بعد قرنين أو ثلاثة قرون من الزمن. وقبل ذلك وبعده، جرت عملية واسعة لتدوين ولشرح أقوال وأفعال الصحابة والخلفاء الراشدين والأئمة المعصومين عند الشيعة من المسلمين. وعندما توقفت عملية جمع وتصنيف النصوص، تحولت دينامية النص المعاقبة بفعل هذا الحصر، من الإمتداد العمودي، إلى الإمتداد الأفقي. من الرواية والجمع والتمحيص والتصنيف، إلى الشرح والقياس والتأويل واستخلاص الأحكام.

إن هذه الدينامية، في بنيتها المدونة متعددة المرجعيات، وفي وظيفتها العقديّة، التشريعية أو التنظيرية، هي ما نصطلح عليه بالنص. يتصف هذا النص بالتناسق الداخلي، رغم تعدد واختلاف مصادره، إلهية أو إنسانية، عقلية أو عقلية، وتكشف بنيته عن تراتبية داخلية من الأعلى إلى الأسفل ومن القدسي إلى الكوني،

دون أن تحول هذه التراتبية، من تكامله وظيفياً، للملئ الفضاءات النظرية والعملية التي ينكب على تأطيرها، ودون أن يؤثر ذلك على قوة إيجاءاته رغم ما يشوبها من أوجه التعارض في بعض الأحيان.

هناك إذن ديناميتان متوازيتان. دينامية خاصة بالنص، يتطور داخلها وفق منطقها الخاص بمكوناته المختلفة، ودينامية خاصة بالقارئ، الذي يعاود قراءة النص في كل مرة من موقع احتياجاته المحددة. هذا التوازي لا يعني البتة أن العلاقة بين النص وبين القارئ هي علاقة تخرج. فبالإضافة إلى احتكام كل من القارئ والنص لدينامية تطوره الخاصة، فإنهما يتداخلان إلى أبعد الحدود. فإذا كان القارئ يقرأ النص من موقع احتياجاته الراهنة والملحة، فإن النص يتأطر بدوره بعصره وزمانه ويفرض مقتضياته على قارئه. وحاصل هذه العلاقة، هو ما يعكس علاقة الخاص بالعام والمتغير بالثابت.

لقد حاولت أن أقف عند الحدود المطاطة بين القارئ وبين النص، وعند أشكال الخطاب التي أنتجتها تشكلاتها، على امتداد التاريخ العربي الإسلامي، سعياً إلى الإجابة عن سؤال أساسي:

هل هناك خطاب تأصيلي عام، بخصائص ثابتة، على امتداد التاريخ العربي الإسلامي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي العوامل المجتمعية، التي تتدخل في كل مرحلة، لكي توفر شروط انبثاق موجات تأصيلية، نظرية أو مجتمعية سياسية أو ثقافية، ثم ما هي العوامل التي تقف بعد ذلك من وراء تفككها وتلاشيها؟ وما هي حدود التداخل بين العام الذي يحدد السمات العامة والثابتة للظاهرة، وبين الخاص الذي يعكس خصوصيتها المرحلية؟

لقد تطلبت مني محاولة الإجابة على هذه الأسئلة، استنتاج عدد من الخصائص النظرية الملازمة للخطاب التأصيلي، وقراءة تاريخ الفكر العربي على ضوءها لتمييز

الخصائص الثابتة من تلك المتغيرة. كما أن هذه العودة إلى التاريخ مكنتني من اقتراح فرضية لانبثاق الحركات التأصيلية وتلاشيها على امتداد التاريخ العربي الإسلامي، مع التمييز بين خصائصها الثابتة وتلك التي تعطي لكل ظاهرة خصوصيتها داخل شروطها الاجتماعية والتاريخية الخاصة.

إلى جانب ذلك، وقفت عند بعض الصعوبات الخاصة بتناول الظاهرة التأصيلية المعاصرة. إن مثلي الظاهرة التأصيلية، يعون حركتهم داخل منطق ثقافتها وتحت ضغط رهاناتها، فيفسرون انبثاقها بصورة تختلف بداهة عن فهم وعن تفسير بقية المقاربات. تماماً كما أن المقاربات السلفية، تتصف بكونها لا تستطيع التفكير في الظاهرة التأصيلية باستقلال عنها، ولا النظر إلى نفسها إلا باعتبارها امتداداً جزئياً أو كلياً لها، وهو ما يجعل هذه المقاربة، لا تسأل وتستفتي إلا بالقدر الذي يسمح به منطق الموضوع.

إن اعتماد منهجية علمنسانية لا يعني البتة أن إشكالية المنهج أصبحت ناجزة في هذه الدراسة. ذلك أن العلوم الإنسانية تقترح بدورها عدداً من المناهج والطرائق المتباينة، الذي تم تطبيق عدد منها بقدر متفاوت من التوفيق، في دراسة نماذج متنوعة من الجماعات التأصيلية في فترات مختلفة من التاريخ العربي الحديث والمعاصر.

انطلاقاً من هذه الإعتبارات، استعرضت بصورة مفصلة مختلف مناهج العلوم الإنسانية، التي تم اعتمادها في دراسة الظاهرة التأصيلية، محلاً لمظاهر القوة أو الضعف في كل منها، وأشكال الموازنة الممكنة فيما بينها، لدراسة هذه الظاهرة في أبعادها التاريخية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية.. وبعيداً عن أية نزعة تلفيقية، ومن خلال قراءة منهجية نقدية، حاولت أن ألائم مناهج العلوم الإنسانية، التي تلونها الخصوصية الغربية في أحيان كثيرة، مع طبيعة موضوع علم الإسلاميات

المعاصرة، حيث يتداخل الكوني بالقدس، الشخص بالسياسي التراثي بالمعاصر.. الخ.

كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، إخضاع الظاهرة التأصيلية للمقاربة العقلية، من خلال فهمها داخل شروطها التاريخية الاجتماعية. الأمر الذي يصبح في المتناول، إذا نحن استطعنا تحديد مظاهرها وحصر خصائصها وبالتالي ضبط تكررها عبر التاريخ العربي الإسلامي، ورصد الشروط المحيطة بهذا التكرار.

هكذا، يكون فهم الظاهرة التأصيلية باعتبارها ظاهرة خاضعة للعقل، وليس ظاهرة فوعقلية، مقدمة ضرورية لتشيئها، وبالتالي لفهمها ضمن الضوابط التي يرسمها منطق العلوم الإنسانية. كما تقدم هذه المقاربة، المرجعيات النظرية وفي نفس الوقت، العتاد المنهجي لتفكيك الظاهرة في تجلياتها المعاصرة، وفي نفس الوقت العناصر الكبرى التي يمكن أن تحكم تحولاتها في المستقبل بصورة كبيرة.

إن التكهن بالمستقبلات الممكنة لتجليات الظاهرة أن يتم عبر تخيل استراتيجيات نموذجية، كما لو أن الأمر يتعلق بالإمكانات التي تحملها لعبة ورق، تكون فيها الإمكانات والإحتمالات محدودة في علاقتها وفي نتائجها. فالأمر هنا يتعلق بظاهرة تتداخل الأطراف الفاعلة فيها أحياناً، وتتقابل في أحيان أخرى، تنجلي بعض مظاهرها وتطفو إلى السطح أحياناً، وتكمن في أحيان أخرى، وتتنوع خصائصها بين التجاور، التداخل، التماهي، أو التعارض... من هنا فإن الجوانب الذي يمكن وصفه بالعلمي نسبياً، هو ذلك المتعلق بالتحليل والوصف. أما كل ما يتعلق بالمستقبلات الممكنة، فإنه لا يعدو أن يكون ضرباً من الإحتمال والترحيح الذي يلعب فيه حلس الباحث وتقديره الشخصي دوراً حاسماً.

المبحث الأول

إشكالية المصطلح

I- إشكالية تعدد التسميات

- 1- التسميات ذات الحمولة التقريبية.
 - 2- التسميات ذات الحمولة القدحية.
 - 3- التسميات المحايدة وإشكالية التحديد
- أ- إشكالية تحديد المعنى
 - ب- الطابع الجزئي للتسميات المحايدة.

II- إشكالية تعدد المضامين؛

- 1- تعدد مضامين التسمية الواحدة: مصطلح الصحة نموذجاً.
- أ- مفهوم الصحة في أدبيات الجماعات التأصيلية.
- ب- مفهوم الصحة في الدراسات العامة.

III- كيف يمكن تجاوز إشكالية التسمية؟

إشكالية المصطلح

I- إشكالية تعدد التسميات:

تكاد التسميات التي أطلقت على الجماعات التأصيلية، تشكل قاموساً لوحدها، وهو ما يكشف عن مدى التعقيدات المرتبطة بمثل هذه المقاربات، وعن طبيعة الرهانات التي تقبع وراءها، التي تغلب عليها في عدد من الأحيان، اعتبارات غير علمية. وهو ما يفسر إلى درجة كبيرة، تعدد التسميات. بحيث تكشف التسمية التي يطلقها الباحث على الظاهرة، موقفاً قلياً، يستبق أي تحليل ويفشي بالخلاصات. ويمكن التمييز بين ثلاثة ضروب من التسميات، تسميات تسدل سمات إيجابية على الظاهرة، وتسميات تسقط صفات قذحية عليها، وتسميات يمكن وصفها بالمحايدة، مع أنها تطرح إشكاليات متعددة من الوجهتين المنهجية والعرفية.

1. التسميات ذات الحمولة التقريبية:

وهي تسميات من قبيل «الإنبعاث الإسلامي» «الإحياء الإسلامي» «التحديد الإسلامي» «النهضة الإسلامية» «الصحوة» «اليقظة».. وهي كلها تضيفي على هذه الجماعات قيماً إيجابية، دونما تمييز فيما بينها، وكذلك دونما مراجعة نقدية وتفصيلية لمنطلقات ولممارسة كل منها على حدة. بما يبين غياب الموضوعية في إطلاق مثل هذه التسميات، والسعي إلى تعميمها إنطلاقاً من اعتبارات إيديولوجية. ولعل أجلي مظهر لهيمنة الإيديولوجيات في هذه التسميات، اشتقاقها من

مرجعيات قيمية، تحظى فيها ذاتية الفرد وقناعاته الشخصية وذوقه بالإعتبار الأول. ويمكننا أن نضيف إلى هذه التسميات، كل التسميات الأخرى التي تلحق بها صفة الإسلام، بحيث توحى بتشخص للإسلام في إيدولوجية أو قيم جماعة، أو بتمثيليتها له.

لقد عمدت عدد من الجماعات التأصيلية، إلى استثمار التأثير وقوة الجذب الذي يمكن أن تمارسه هذه التسميات على الجمهور، الذي يخضع في سلوكه اليومي إلى إشارات منعكسة قبل - واعية، تجعله يقع ضحية ممانات وهمية، بين الإسلام من جهة وبين الجماعات التأصيلية التي تنسب نفسها له. وهي تسميات أملتتها في أحيان كثيرة دوافع شعبية، ترتبت عليها فيما بعد مشاكل من طبيعة سياسية ودينية، أصبحت تسبب حرجا لهذه الجماعات نفسها، فعلى المستوى السياسي إصطدمت هذه الجماعات، على امتداد العالم العربي والإسلامي، بمؤسسات سياسية، تحتكر تقليديا التمثيلية الدينية، وترفض تقاسم هذا الدور مع أية مكونات أخرى، لأنه الأساس الذي تستمد منه مشروعيتها احتكارها للسلطة السياسية. وهو ما جعلها معرضة لعدد من الحملات القمعية أو في أحسن الأحوال، للضغط والمحاصرة، ورفض الإعتراف بها ككيانات سياسية مشروعة. أما على المستوى الديني، فإن إطلاق تسمية الجماعة الإسلامية، على عدد من الجماعات أدى إلى خلق قدر غير يسير من البلبلة في مختلف الأوساط، ذلك أن عددا من هذه الجماعات، تختلف بقدر يزيد أو ينقص في تمثلها للإسلام، على مستوى العبادات والأهداف والمواقف السياسية، بما يجعل إطلاق تسمية الجماعة الإسلامية على كل منها، يقتضي بالضرورة التساؤل حول سبب تعدد هذه النماذج، وعن مدى تمثيلية كل منها للمرجعية الإسلامية، وعن مدى مطابقته للنموذج الأصلي، كما يطرح هذا المستوى بقوة، المفارقة القائمة بين وحدة النموذج، وتعدد القراءات المتفرعة

عنه، التي يدعي كل منها تمثيله.

إن هذا التعدد، كان يمكن أن يفهم في حدود تعدد الإجهادات، وأن يلقي قدرا من القبول، انطلاقاً من هذا الاعتبار، لولا أن هذه التسمية، تحمل طبيعة إقصائية، يقتضي التسليم بها لجماعة معينة، التساؤل عن نوع الإسلام الذي تؤمن به الجماعات الأخرى، التي تخالفها الرأي، أو أشكال التدين الفردي، التي لا تتطلب الانتماء إلى جماعة دينية بعينها؟

2. التسميات ذات الحمولة القدحية:

في مقابل هذه التسميات التقريبية، تنتظم مجموعة أخرى من التسميات القدحية، ذات الحمولة الذاتية والمسبقة، للإعتبارات الإيديولوجية نفسها، وهي اصطلاحات يتم العمل بها وتعميمها سواء من طرف عدد من الباحثين الغربيين الذين بدؤوا يرون في الإسلام، العدو المستقبلي للغرب، وفي الجماعات التأصيلية خصماً سياسياً، يمكنه تهديد هيمنة الغرب الإقتصادية والعسكرية والثقافية على العالم، أو من طرف مثقفين علمانيين أو يحملون نظرة للإسلام تختلف عن رؤية هذه الجماعات.

من بين هذه التسميات ما هو قدحي صرف، كتسميات: «ظاهرة الهوس الديني» «جماعات الإرهاب السياسي» «الجماعات الظلامية»، ومنها ما هو صفة سلوكية ذات مضمون قدحي، كتسميات: «ظاهرة التطرف» أو «التعصب الديني»..

ويكمن السبب الرئيسي وراء تعدد هذه التسميات بدورها، في الإنشاق المفاجيء للظاهرة، في مطلع السبعينات، وانتشارها داخل رقعة جغرافية، تسع باستمرار، مما جعلها تصطبغ بعدد من الحركات الفكرية والسياسية، التي كانت تهيمن سياسياً قبلها، والتي أصبحت الجماعات التأصيلية المنافس السياسي الأول لها.

ومن الأسباب الأخرى التي يمكن أن تكون وراء هذا التعدد الإصطلاحي، هيمنة الدراسات الغربية في مجال العلوم الإنسانية، المهتمة بالظاهرة النصّية، الأمر الذي جعل المصطلحات المستعملة في الغرب، تنتقل إلى العالم العربي، في تعددها، وفي تنوعها اللغوي، بصورة آلية عبر الترجمة.⁽¹⁾

3. التسميات المحايدة وإشكالية التحديد

إلى جانب التسميات ذات المضمون القدحي والتسميات ذات المضمون التقريضي، هناك مجموعة ثالثة من التسميات، تتميز بأنها لا تقدم الظاهرة في قالب قدحي أو إطرائي، بل تسميها بالصفة التي ترى أنها أكثر انطباقاً وتعبيراً عنها مثل: «الأصولية» «السلفية» «المحافظة الدينية» النصية.. الخ. وتتميز هذه التسميات بأنها تترك للمتلقى حرية تقييم الظاهرة سلباً أو إيجاباً، حسب التقييم الشخصي الذي يحمله لهذه التصورات.

مع أن هذه المجموعة الثالثة من التسميات، استطاعت أن تتخلص من عدد من الآثار السلبية للمجموعتين السابقتين، فإن ذلك لا يفيض عدداً من المشاكل المعرفية المتعلقة بالجانب الإصطلاحي.

فهناك أولاً، تداخل في مضامين هذه التسميات، يؤدي إلى عدم وضوح في حدودها وإلى تداخلها مع عدد من المفاهيم المتجاورة معها دلاليّاً. ثانياً، لا تعكس هذه التسميات الظاهرة في تعقيدها، بل تقتصر على اختزالها في تجل واحد فقط من تجلياتها المتعددة.

INTEGRISME, RESURRECTION, REVEIL ISLAMIQUE, FONDAMENTALISME ⁽¹⁾
RENAISSANCE ISLAMIQUE, ORTHODOXIE ARCHAISME CONSERVATISME
FANATISME.

١ - إشكالية تحديد المعنى،

تتجلى هذه الإشكالية في عدم وضوح حدود الإحالات التي تتضمنها هذه التسميات، فإذا كانت تسمية المحافظة تقوم من منطلق الدفاع عن القيم التقليدية السائدة والتحفز على الجديد، يمكننا أن نتساءل، إلى أي حد يمكن لهذه «المحافظة» أن تبقى مجرد اختيار ينم عن قناعة شخصية أو جماعية بمجموعة من الأفكار والقيم، إلى جانب القيم والأفكار الأخرى، دون أن تسقط هذه القناعة في شراك الإقصاء والتعصب؟ وهل هناك حدود دقيقة يمكن انطلاقاً منها، الفصل بين الحق في تكوين قناعات محافظة، وبين تحول هذه القناعات إلى ما نصلح عليه بالإقصاء أو التعصب؟

هذا المقياس نفسه يصح بالنسبة لتسمية النزعة النصية، فإذا كان مضمون هذه التسمية يحيل إلى حركة فكرية تسعى إلى قراءة النص في صيغته الحرفية الأولى، ما هي حدود التداخل بين هذا التطلع، المشروع نسبياً، وبين زعم امتلاك حقيقة النص المطلقة، التي يتضمنها هذا الإدعاء بصورة مسترة؟ بالتالي ألا يمكننا انطلاقاً من هذا التداخل أن نتساءل عن حدود انتهاء المقاربة النصية، كمشروع نظري مشروع، وعن نقطة انطلاق المعنى الجديد الذي يحيل إلى الإقصاء والتطرف؟

إن هذه المفاهيم، متعددة المعاني على مستوى المضمون، تحيل إلى مستويات متدرجة في المعنى الذي يستقبله المتلقي، الذي قد يفهمها في نسبيتها، وقد يفهمها فهما واقعياً - بالمعنى المدرسي السكولاستيكي، وكان هناك قراءة - نصية - هي بعينها القراءة الأصلية للنص، وكان هناك رواية تاريخية حقيقية واحدة، هي تلك التي تنقلها الرؤية السلفية للتاريخ..

إن هذا المستوى من المقاربة يفرض نوعاً من الإدراك الشعري أو الملحمي على القارئ أو المتلقي في مثله لهذه المفاهيم، الأمر الذي يجعلها تمارس عليه تأثيراً

خاصاً. تماماً كما يفضي إلى إدماج هذه المفاهيم، بسبب تداخل حملاتها، داخل شبكة متنوعة من الحقول الدلالية، وإلى إقحام ترابطات بين هذه المفاهيم وعدد من المفاهيم المجاورة لا تقوم على أي منطق. هكذا يستدعي مفهوم المحافظة مفهوم الهوية لكي يستعين به على تبرير دعواه وللإستفادة من الخلاصات المتعلقة بإشكالية الهوية، داخل حقل إديولوجيا المحافظة، سواء بتحديد مضمون مفترض لهذه الهوية، أو إعطاء تعريف مفترض للآخر ولأشكال العلاقة الممكنة معه.

كما تأخذ دعوة العودة إلى النص في حرفيته الأولى، عندما تطبق انطلاقاً من مقولة واحدة الحقيقة وإلى امتلاك طرف واحد لها، صورة أقرب إلى ممارسات محاكم التفتيش، التي كانت توزع تهمة الإبتداع والهرطقة وتنفيذ الأحكام التي تصدرها في حق كل من يختلف معها.

ب - الطابع الجزئي للتسميات المحايدة،

إلى جانب تداخل مضامين هذه التسميات، يبدو أحد أهم جوانب قصورها في كون كل واحدة منها، لا تعكس إلا سمة واحدة من سمات الظاهرة، بحيث يصبح استخدام تسمية معينة (السلفية مثلاً)، تكريساً لهذه السمة، التي ليست إلا تجلياً واحداً من تجليات الظاهرة. وبالتالي، إضعافاً لممارسة ذات الباحث، وتهميشاً للسمات الأخرى، بضرورة سلبية ومستترة. وكأن الذي يقترح هذه التسمية، لا يريدنا أن نرى من الظاهرة المذكورة إلا ما يراه هو أو يريد لنا أن نراه.

II - إشكالية تعدد المضامين

1 - تعدد مضامين التسمية الواحدة: مفهوم الصحوة نموذجاً؛

أ - مفهوم الصحوة في أدبيات الجماعات التأصيلية

يعني مصطلح الصحوة في غالب أدبيات الجماعات التأصيلية، حركة انقطاع والتقال، من الجاهلية أو من وضعية لا يمكن أن توصف بالإسلامية، إلى وضعية

جديدة، يمكن وصفها بالإسلامية حسب مقاييس هذه الجماعات. الصحوة إذن، هي قبل كل شيء، قطيعة مع أشكال سابقة من الاعتقاد والسلوك والقيم والأفكار، وتبن لمنظومة جديدة من القيم، تتصف بالقدرة على تقديم حلول لجميع الإشكاليات المطروحة على المجتمع. ولا تعني الصحوة بالنسبة لهؤلاء هيمنة هذه القيم الجديدة بالضرورة، بل أن انبعاثها في حد ذاتها، يمثل وضعية صحوة، في مراحلها الأولى يتطلب تصليب عودها، إما ممارسة الدعوة بصورة واسعة ومفتوحة أو إعلان قطيعة تامة مع المجتمع الجاهلي⁽¹⁾ أو نوعاً من المفاصلة الشعورية، في حالة ما إذا تعذرت القطيعة التامة.⁽²⁾ وهي تكتيكات تختلف باختلاف مرجعية الجماعة، وباختلاف الشروط المحيطة بها.

مع أن غالبية منظري الصحوة، يسلّمون بأن الصحوة أصبحت واقعا إلا أن بعضهم لا زالوا يتحفظون على استخدام هذا التعت لوصف المجتمعات الإسلامية اليوم، فالدكتور شكري فيصل يرى مثلاً، أنه لا زال الأوان مبكراً لكي نتحدث عن صحوة، وأن كل ما هناك هو قدر من التملل ويتساءل: «كيف يمكن أن نتحدث عن صحوة إسلامية، ونحن نرى موقفنا البارد المتجمد من الثورة الأفغانية المسلمة؟ كيف نتحدث عن صحوة إسلامية، ونحن لم نستطع أن نتخلص من آثار حادثة واحدة، في عصر صدر الإسلام، بليت عظام أصحابها، أولئك وهؤلاء؟ كيف نتحدث عن صحوة إسلامية، ونحن نرى هذا التقاطع بين أقطار العالم الإسلامي؟».⁽³⁾

(1) سيد قطب.

(2) مصطفى شكري.

(3) د. شكري فيصل، الصحوة الإسلامية بين الواقع والطموح، الحركات الإسلامية في الوطن في العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 198، ص314.

ويرى د. شكري فيصل أن حالة التملل هذه لن تتحول إلى صحوة حقيقية، إلا بناء على تحقق ثلاثة شروط يحددها في:

- وجود أساس نظري يتفق حوله منظرو العالم الإسلامي جميعا.
- وجود أساس عاطفي، يشد إليه أطراف الأمة الإسلامية.
- وجود أساس حركي، يحرك طاقات الأمة.⁽¹⁾

بالنسبة ل: مصطفى شكري، الصحوة لا تتحقق على مستوى الوعي فقط، بل لا بد لها لكي تستقيم وتحقق، من مرجعية نظرية شاملة وموحدة، ومن مشروع اجتماعي وسياسي، يكرس هذه النظرية على أرض الواقع، ومن أداة حركية تتبنى هذا المشروع وتدعمه. بتعبير هيجلي، فإن الصحوة لا يمكن أن تتم في منظور د. شكري فيصل إلا بتحقيق الواقعي في الديني، والديني في الواقعي.

ب- مفهوم الصحوة في بعض الدراسات العامة.

في كتاب له بعنوان الصحوة الإسلامية، يقدم عبد الهادي بوطالب، الأمين العام السابق للمنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم، تعريفا لما يصطلح عليه بالصحوة، يقول: «إننا كلما امتدت مسافة البعد بيننا وبين الإستعمار، وكلما عمل الزمن عمله في التخفيف من مفعول تنويمه وتخديره، نلاحظ تنامي انقاذ جذوة الصحوة الإسلامية، وكلما ابتعدنا عن عهد الجاهلية التي سبقتها، فامتدت في العالم الإسلامي آفاق التربية، وانتشرت فيه نسائم المعرفة، إلا ويزداد فكره العلمي وعيا بقدرة الإسلام على القيام بدور البديل».⁽²⁾

إن أخص خصائص الصحوة، حسب هذا التعريف، هما السيرورة والإمتداد في الزمان، إنها ديمومة في الزمان، لا تخلق وضعية جديدة أو نوعية بقدر ما تتغذى

⁽¹⁾ المصدر السابق، ص 314.

⁽²⁾ بوطالب عبد الهادي، الصحوة الإسلامية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1986، ص 49.

وتنتعش من خلال ما تراكمه من تجارب ومن خبرات. وهو التعريف الذي يتعارض تماماً مع طابع القطيعة، الذي تعزوه تحليلات الجماعات التأصيلية للظاهرة. إن هذا الاختلاف حول مضمون الصحوة، بين عبد الهادي بوطالب وممثلي الجماعات التأصيلية، يعكس اختلاف الموقع السياسي لكل منهما. فالجماعات التأصيلية، تريد أن تعطي الإنطباع بأن الإسلام الرسمي، الذي ساد لمدة أربعة عشر قرناً، منذ انصرام عهد الخلفاء الراشدين، لا يمثل الإسلام الحقيقي في شيء، وأن التصور الذي تدافع عنه، هو الذي يمثل الإسلام الحقيقي، في حين يميل عبد الهادي بوطالب، إلى تأكيد طابع الإستمرارية.

وبعيداً عن أية اعتبارات رسمية، يرى أحمد بن بلة، من موقع المثقف المستقل أن «الصحوة الإسلامية، ليست المظاهر التي برزت في العشر سنوات الأخيرة، التيار الإسلامي أعرق من ذلك وأعمق. الثورة الجزائرية هي جزء من الصحوة الإسلامية، فترة عبد الناصر صحوة إسلامية. ولذلك فإن الخميني مثلاً ليس هو الصحوة كما يظن، هو جزء منها وليس هو الصحوة»⁽¹⁾.

لا يهتم أحمد بن بلة كثيراً، من موقع المثقف المستقل، بتفسير أسباب الصحوة أو تشخيصها، هل هي إستمرارية وتراكم أم قطيعة مع الماضي. بل يعمد إلى رصد تحليلات الصحوة في العالم العربي والإسلامي المعاصر، ويخلص إلى أنها لا تنحصر في التعبيرات الدينية، بل تجدد تعبيرها كذلك في عدد من التعبيرات الوطنية والقومية.

إن وجهة النظر هذه، التي يعبر عنها بن بلة، رغم تركيزها، على عناصر التقاطع بين الحركات الوطنية والجماعات الدينية، ورغم كل ما يمكن أن تعد به في

(1) صبحي عي الدين «أحمد بن بلة العرب ونظام العالم ورؤيا التغيير»، الوحدة، عدد 13 أكتوبر 1985، ص166.

المستقبل،⁽¹⁾ فإنها لا تحظى بالإجماع بين عموم المثقفين، فالدكتور محمد أحمد خلف الله مثلاً، يعتبر أن مفهوم الصحوة، مفهوم خاص بالتجربة السياسية للجماعات التأصيلية، «وأن اختيار مصطلح الصحوة الإسلامية، هو الأداة التي تتقي بها الجماعات الإسلامية ما يمكن أن تتعرض له من خطر إن هي عملت في إطار المصطلح الذي يليق بعمليات النضال وعمليات الجهاد في سبيل الله بالأنفس والأموال، وهو مصطلح الثورة الإسلامية».⁽²⁾

إن هذا التصور وإن لم يكن يفتح نفس الأفاق على المستوى العملي، فهو لا يخلو من وجهة على المستوى النظري. فمصطلح الصحوة لا يكاد يستعمل إلا في البلدان التي لازالت الجماعات التأصيلية فيها أقلية سياسية، معرضة للقمع. أما في البلدان التي أخذت فيها المواجهة بين هذه الجماعات، وبين الأنظمة السياسية القائمة، طابعاً مسلحاً، أو نجحت فيها في الوصول إلى السلطة، فسرعان ما يتم استبدال مفهوم الصحوة، بمفهوم الثورة الإسلامية.

III - كيف يمكن تجاوز إشكالية التسمية؟

النقد الأساسي الذي يمكن توجيهه لمختلف التسميات الدارجة للظاهرة التأصيلية المعاصرة، في المنابر الإيديولوجية والأكاديمية على السواء، ينطلق من ضعف رصيد الموضوعية في غالبية هذه التسميات، كونها تنطلق من اعتبارات شخصية، تحدها إما الرغبة في محاربة الجماعات التأصيلية أو العداء لها، وأنها تستعمل وتروج تسميات ذات طابع قيمي، تتضمن أحكاماً مسبقة. أو كونها، حتى عندما

(1) «مختلف الندوات التي بدأنا نشهدها اليوم للحوار بين التيارين القومي والإسلامي وكذلك بعض التحالفات السياسية الجديدة في الأردن أو في الجزائر بين الأحزاب الموقعة على عهد روما وكذلك دعوات بعض المفكرين كدعوة الجابري إلى الكلة التاريخية مثلاً».

(2) محمد أحمد خلف الله، الصحوة الإسلامية في مصر، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت 1987، ص38.

تتخلص من بعض هذه التسميات، تمتح من معجم مستعار أساساً عن طريق الترجمة، يكشف عن حقل دلالي شاسع، غير واضح المعالم أو الحدود. تتلاطم فيه عدد من المعاني أو لاكتشف إلا عن جانب واحد من الظاهرة.

بين ركام هذه الفوضى الإصطلاحية، كانت هناك محاولات متعددة للخروج من هذه الدوامة، ولاقتراح أدوات مفاهيمية قادرة على التعبير بصورة علمية ودقيقة على الظاهرة، دون اللجوء إلى أحكام القيمة، أو رهن هذه المفاهيم بتصورات مسبقة. وضمن هذا المسعى جاء استعمال عدد من الباحثين لمصطلح الإسلام السياسي.

إن هذا المصطلح، وإن كان يعطي الإنطباع على مستوى الشكل، بفض هذه الإشكالية، فإنه يحمل بين طياته عدداً من المثالب السالفة، إنه يتضمن موقفاً مسبقاً، بإقراره أن هناك تصوراً سياسياً داخل النسق الإسلامي، فهناك فرق كبير بين أن نناقش أشكال التأويل السياسي للإسلام، وبين أن نقر بصورة مسبقة أن هناك تصوراً سياسياً في جوهر النسق الإسلامي. كما أن هذه التسمية تحصر جميع التعبيرات التأصيلية المتنوعة، والمترابطة عضوياً فيما بينها، في السياسة. في الوقت الذي نجد فيه هذه التعبيرات تغطي مختلف أشكال الوجود والتفكير والتعبير الإنساني، المسلكي الأدبي والفني.. الخ.

المصطلح الثاني الذي بدأ يدرج بصورة أكثر في الفترة الأخيرة، وهو أكثر توفيقاً من المصطلح السابق، ويستجيب بصورة أفضل لاحتياجات البحث العلمي، هو مصطلح الحركات الإسلامية. ولعل المأخذ الوحيد الذي يمكن أن يسجل على هذه التسمية، الربط المباشر الذي توحى به بين الجماعات التأصيلية وبين الإسلام، رغم الطابع المعلق للعلاقة بين الموضوع والصفة في التسمية.

إن استخدام تسمية الظاهرة التأصيلية، بالإضافة إلى طابعه الموضوعي

والمحايد، فإنه بانطلاقه من الظاهرة التأصيلية كظاهرة، يضع شروط تكييف هذا البحث مع مقتضيات العلوم الإنسانية، بطرح الإشكالية في أبعادها الاجتماعية والثقافية، وإخضاعها لجميع أدوات ومقاييس البحث في العلوم الإنسانية. كما أن وسم هذه الظاهرة بأنها ظاهرة تأصيلية، وليس ظاهرة أصولية، يهدف إلى إبراز الطابع الدينامي والمتجدد لهذا الخطاب، الذي ينقي نفسه باستمرار عبر التاريخ الإسلامي، وإلى الكشف عن العام والخاص الثابت والمتغير، وعن تقاليد التعدد الكامنة داخل هذا الخطاب نفسه. ناهيك عن أن استخدام مصطلح الظاهرة الأصولية، يسقط جدوى أية مقارنة معرفية للظاهرة. لأنه يفترض وجود تصور أصولي، يحتوي النص في درجة الصفر، ويسلم لهذه الجماعات ضمناً، يتمثل هذه القراءة والتصورات والقيم المنبثقة عنها، وهو ما يجعل الاختلاف، إذا كان هناك من اختلاف، يقوم في مستوى الاختيارات الكبرى تقليدية أو حديثة مثلاً، وليس على مستوى تطابق أو مشروعية تمثيلية هذه الجماعات للأصول.

المبحث الثاني

في بعض خصائص الظاهرة التأصيلية

I - في بعض خصائص الظاهرة التأصيلية:

- 1 - الشمولية
- 2 - الكليانية
- 3 - السلفية
- 4 - التعالي
- 5 - الرجعية
- 6 - القطعية
- 7 - النصية

II - الخاصية النصية: نموذج تحليلي

- 1 - معنى النص الديني في الاسلام
- 2 - في بعض خصائص مكونات النص الديني في الاسلام
 - أ - القرآن
 - ب - الحديث و السنة
 - ج - الإجماع، القياس، التقليد.
 - د - الأئمة المعصومون والفقهاء وأمرء الجماعات التأصيلية المعاصرة.
- 3 - بنية النص الديني في الاسلام
 - أ - في بعض خصائص بنية النص الديني في الاسلام
 - ب - مقارنة لبنية النص الديني في الإسلام.
 - 1 - انفتاح بنية النص الديني في الإسلام على مستوى الشكل.
 - 2 - البنية المفتوحة لضمون النص الديني في الإسلام
 - 3 - اشتغال بنية النص الديني في الإسلام
 - 4 - في بعض مظاهر اشتغال بنية النص الديني في الإسلام
 - أ - التفسير
 - ب - التأويل
 - ج - الوضع

في بعض خصائص الظاهرة التأصيلية

تميزت العقود الأخيرة من هذا القرن بالطفرة النوعية التي عرفتها عدد من الجماعات التي تنتسب إلى الدين، سواء في صورة جماعات اجتماعية، تطور نماذج مسلكية وثقافية خاصة بها، بحيث تنفصل عن محيطها وتعيد خلق علاقات خاصة فيما بين أعضائها أو في صورة قراءات جديدة للنص الديني، تهدف إلى استخلاص النماذج النظرية، التي ترى هذه الجماعات أنها يجب أن توطر المجتمع والدولة والثقافة.

لتحقيق هذا الهدف، تتفق هذه الجماعات، على ضرورة خلخلة أنماط العيش السائدة، سواء تعلق الأمر بأشكال للسلوك الفردي أو البنى الاجتماعية أو المؤسسات السياسية، بوسائل تبدأ من التحفظ على المؤسسات القائمة وإسقاط المشروعية عنها، وتصل إلى حد تكفير القائمين عليها والدعوة إلى جهادهم، وقد تأخذ هذه الدعوة في بعض الأحيان شكل حوار مغشوش، تراهن فيه كل من هذه الجماعات وأنظمة الحكم كخصمين، كل على استنزاف خصمه وإنهاكه. وتتعدد أشكال العلاقة بين الجماعات التأصيلية، وأنظمة الحكم، والمجتمعات في العالم العربي بحسب اختلاف الأنظمة السياسية، ومرجعيات وطبيعة الجماعات الفاعلة في الساحة، ورؤيتها الخاصة لما يجب أن يكون عليه المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية.

وحتى ننطلق من مقدمات واضحة، لا بد من تحديد ما نقصده بالجماعات التأصيلية، وتميزها عن المظاهر والتجليات الدينية العامة، عن طريق إبراز عدد من الخصائص العامة المشتركة، التي يمكن الاحتكام إليها لتمييز هذه الجماعات التي يصطلح عليها بجماعات الاسلام السياسي أحيانا و بالحركات الأصولية في أحيان

أخرى عن التحليلات الدينية الإسلامية المذهبية و الشعبية المعاصرة

I - في بعض خصائص الظاهرة التأصيلية

من العسير أن نقف على جميع خصائص الظاهرة على وجه الحصر، بسبب طابعها النسبي واختلافها باختلاف الزمان والمكان أولاً، ولامتناع مطلب الحصر ثانياً، لأن من شأنه أن يفضي بنا إلى سلسلة من التفتيشات العرضية غير المتناهية، الأمر الذي يتعارض مع مقتضيات المقاربة التركيبية. لذلك سوف أقصر على رصد مجموعة من الخصائص الجوهرية، القابلة للتعميم، التي تبقى بدورها مفتوحة أمام كل تعديل أو إضافة.

1 - الشمولية: تتميز الجماعات التأصيلية المعاصرة بأنها لم تعد تحصر اهتمامها في القضايا العقدية، وكان هذه القضايا استنفذت كل أسئلتها، أو أنه لم يعد بالإمكان أن يقال فيها أكثر مما قيل، لقد أصبح اهتمام عدد من أمراء وقادة هذه الجماعات، ينصب على بلورة نظريات للمجتمع والدولة باسم الإسلام، بل إن هؤلاء أصبحوا يسعون إلى بلورة معرفة موازية للعلوم الإنسانية في مجالات علوم القانون، الاقتصاد، والمجتمع، والنفس...، باسم الحاجة إلى تأصيل هذه العلوم، ومن أجل ابتكار الوسائل الملائمة، التي تعيد فرض رقابة النص على الواقع. كما بدأت في البروز، منذ صدور كتاب سيد قطب: «التصوير الفني في القرآن الكريم» مجموعة من المحاولات، لوضع أسس نظرية في: «الأدب الإسلامي». بل امتد طموح منظري الجماعات التأصيلية كذلك، إلى تأصيل العلوم الدقيقة، حيث تم تقديم عدد من التصورات والأطروحات لما يجب أن تكون عليه العلوم الطبيعية الإسلامية. من أجل تأصيل العلوم الطبيعية.⁽¹⁾

(1) عبد العظيم أنيس، هل يمكن أسلمة العلوم، الإسلام السياسي، مجموعة من الباحثين، ط11، الدار البيضاء 1991، مطبعة النجاح الجديدة، ص180.

وتعود الإرهاصات الأولى لإضفاء خاصية الشمولية على الخطاب الديني الإسلامي في العصر الحديث، إلى المدرسة السلفية في أواسط القرن التاسع عشر، حيث كان رواد هذه المدرسة يتطلعون من وراء ذلك، إلى البرهنة على أن العمل بمقتضى العقل، والإنخراط في الثورة العلمية والتقنية التي يشهدها العالم، لا يشكل انسلاخاً للمسلم عن دينه أو تنكراً لهويته، بقدر ما يمثل عودة إلى الاسلام الصحيح في صورته الحقيقية. غير أن هذا الإدماج الذي كان يرمي إلى إخضاع منطق النقل والتقليد، لمنطق العقل، من داخل الإسلام، والذي استطاع أن يذهب بعيداً في ذلك، مستفيداً من المناخ الثقافي الذي وفره فكر النهضة، سرعان ما أخذ يشهد تراجعاً بينة ونكوصاً واضحاً، بدأت معالمه الرئيسية في الظهور، منذ رشيد رضا، وهو التراجع الذي سوف يستحضر مفهوم الشمولية بصورة معكوسة، أصبح فيها منطق النقل والتقليد هو الشرط الحاسم، الأمر الذي تكرر بصورة نهائية مع حسن البناء، التلميذ الروحي للشيخ رشيد رضا، الذي قدم أول أطروحة لما يجب أن يكون عليه الإسلام الشامل، وفق المنطق الجديد، حيث أصبح حسن البناء يقترح حلولاً للمشاكل الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية، التي تعيشها مصر من خلال قراءة خاصة به للإسلام. لكن التصور التأصيلي الشمولي الأمثل، لن يتحقق إلا في مرحلة لاحقة، مع سيد قطب، الذي قدم قراءة للإسلام على صورة رؤية للعالم، تشمل بالإضافة الى المجالات السابقة، الفلسفة والفن والإبداع والنقد الأدبي .. هذا الفتح القطبي، شجع عدداً من الشيوخ المعاصرين، على استشراف وأسلمة آفاق جديدة، بحيث أصبحت تتردد دعوات إلى تأصيل - إسلامي - للعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية - «علم الاقتصاد» «علم الاجتماع» «علم السياسة» «علم النفس» .. الخ.

إن خاصية الشمول هذه، إذا كانت تنم عن شيء، إنما تنم عن التمرکز

الشديد للرؤية التي تحكم النص الديني في الخطاب التأصيلي، والتي تنطلق منه بعد ذلك، لممارسة قدر من الرقابة على المجتمع، بحيث تأخذ هذه القراءة، الخاصة في الأصل، طابعاً عمومياً وتصبح ملزمة للجميع.

2. الكليانية: نقصد بالكليانية، تلك القناعة المشتركة بين الجماعات التأصيلية، بأن النص منظومة حية تتربط عناصرها بصورة عضوية، وأن الاختلاف في تفسير أو في تأويل أي جزء من أجزائه، يؤدي حتماً إلى تعطيل الكل، وأن أسوأ اختيار في هذه الحالة، والبحث عن حلول توافقية. ويمثل التصور التأصيلي عند سيد قطب أحد أبرز مظاهر هذه الخاصية، يقول في كتابه «معالم في الطريق»: «إن أولي الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على هذا المجتمع الجاهلي وقيمه وتصوراته وألا نعدل نحن في قيمنا وتصوراتنا قليلاً أو كثيراً لنتقي معه في منتصف الطريق. كلا إننا وإياه على مفترق الطريق، وحين نسايره خطوة واحدة، فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق».⁽¹⁾

كما تبدو هذه الخاصية، على مستوى السلوك اليومي لأعضاء الجماعات التأصيلية، الذين يخضعون لنظام صارم في حياتهم، يتبدأ من تحديد المراجع الدينية، المرغوبة أكثر من غيرها، إلى تنميط المعتقد والطقوس وإرساء نظام صارم للعلاقات الاجتماعية والزي والدوق الفني، مما يضيف على الخطاب التأصيلي طابع الإنغلاق، ويجعل هذه الجماعات كيانات مغلقة، معزولة داخل المجتمع، بإرادتها أحياناً، وباستقلال عن هذه الإرادة في أحيان أخرى.

إذا كانت خاصية الشمولية تؤدي وظيفة التمركز والمراقبة، داخل النسق التأصيلي، فإن خاصية الكليانية، تؤدي دور الترابط والمحافظة على التماسك الداخلي، من خلال برجة ذهن الفرد ومخيلته بسلسلة مترابطة من أنماط التفكير

⁽¹⁾ سيد قطب، معالم في الطريق، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط8، 1983، ص22.

والسلوك، بما يحقق له إشباعاً ذاتياً، ويراكم لديه سلسلة من الإستجابات وردود الفعل المتكاملة، القدرة على تغطية جميع احتياجاته الثقافية. هذا الإكتفاء الذاتي الثقافي، هو ما يجعل الخطاب التأصيلي خطاباً مستقلاً بذاته، مغلقاً عليها، على المستويين الفردي والجماعي، بحيث لا تبقى أية مساحة ثقافية فارغة يمكن أن ينفذ إليها التجديد، فكل الأجوبة متوفرة وجاهزة بغض النظر عما يمكن أن يحمله معه هذا الجديد.

3- السلفية: كل خطاب إيديولوجي، هو عبارة عن سلسلة من الحلول والأجوبة المفترضة لتفكيك أزمة قائمة بالفعل. لكن ما يميز الخطاب التأصيلي بوجه خاص، أنه بالرغم من الطبيعة الآتية للأزمات التي يتولى تفكيكها، فإن الحلول التي يقدمها، هي قبل كل شيء، مجموعة من الصيغ الثابتة، التي تستلهم الماضي البعيد، ليس باعتباره مرجعية قيمة فحسب، بل باعتباره مشروعاً قابلاً لإعادة التحقق في المستقبل كذلك. ويشكل النموذج الاجتماعي والسياسي الذي تحقق في العصر الإسلامي الأول، برأى ممثلي الجماعات التأصيلية، ليس النموذج الأمثل فقط، بل كذلك المسار الوحيد الممكن، لتخطي الصعوبات وتحقيق الأهداف المرجوة على كافة المستويات. من هنا فإن الاستراتيجية التأصيلية، لا تستهدف الرد على التحديات القائمة أولاً، بل اقتراح نموذج قائم بذاته، بغض النظر عن طبيعة الإشكاليات، وعن مدى ملاءمته على اعتبار أن جميع المعوقات الواقعية سوف تذوب داخله.

إن الخطاب التأصيلي المعاصر، وإن كان يعي اليوم جيداً، أن الأعراف والصيغ التوافقية التي نظمت الحياة الاجتماعية والسياسية، في مجتمعات بدوية بسيطة، تعيش على الرعي وعلى الغزو وتجارة القوافل، لا يمكنها أن تستجيب بحال من الأحوال لاحتياجات المجتمعات المعاصرة. فإنه يظل مع ذلك متشبثاً بالأساس السلفي لخطابه، لأنه من جهة أولى، ومن موقع الرفض والمعارضة للأنظمة السياسية

القائمة، بحاجة إلى خطاب شعبي، مفعم بالرموز، قادر على تأجيج الإنفعالات، أكثر مما هو بحاجة إلى حلول تنسم بالواقعية. ومن جهة ثانية، يطمح إلى اكتساب مظهر المدافع عن الهوية التاريخية، نظراً لما يزرع به الماضي من أجماد قومية ودينية حافلة، ومن شخصيات باهرة، يعاد قراءة مساراتها على ضوء الإحتياجات المعاصرة، بحيث تصبح هذه الأجماد والشخصيات اسثماراً خالصاً لهذا الخطاب، تشكل بالنسبة له دفعة المشروعية، وتوفر له الإطار الملائم للظهور. يظهر المدافع عن القيم الأصيلة، والحامل لرهانات تحديات المستقبل.

4. **التعالي:** ليس المقصود بخاصية التعالي هنا، الحملة الأخلاقية للكلمة، ولا ما يعبر عنه عدد من الشيوخ بمصطلح الإستعلاء، بل المقصود، هو ذلك الزعم بأن الأفكار والقيم، التي تحكم مجتمعا بعينه، لا تنبع بالضرورة من داخل هذا المجتمع، بل يمكن إسداها عليه من فوق، دون أخذ طبيعة حاجياته أو تسلسلها بعين الإعتبار. وتنجلي هذه الخاصية، في تثبيت تصورات بعينها، في مضامينها التراثية الأصلية أو بعد إخضاعها لقراءة خاصة، وتقليدتها في صورة قالب حضاري راهن، على المجتمعات المعاصرة أن تتكيف معه، وأن تخضع لمنطقه. ويمكن أن أمثل هنا للتثبيت في المستوى الأول، بالفهم الحرفي للشيخ حسن البنا لمفهوم الشورى، فهو يربطه حصراً بـ: **أهل الحل والعقد**، الذين يحددونهم في زعماء القبائل والعشائر والفقهاء والعرفين بالشؤون العامة،⁽¹⁾ في تجاهل تام للبنية الحديثة للمجتمعات العربية، ولطبيعة الثقافة والتطلعات السائدة. أما المستوى الثاني، فيمكن التمثيل بالتأويل الخاص بالشيخ عبد السلام ياسين، لمفهوم الشورى، التي يرى أنها يجب أن تبدأ بإرساء ديكتاتورية تربوية،⁽²⁾ يباشر النظام إصلاحاته فيها بمصادرة الحريات العامة

(1) حسن البنا، مجموعة الرسائل، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ص408.

(2) عبد السلام ياسين، الإسلام بين الدعوة والدولة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1972، ص46.

عن طريق حل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، وإقرار نظام سياسي ثلاثي الأقطاب، يتشكل من ضباط الجيش ومن الفقهاء تحت رعاية الملك.⁽¹⁾

يتجلى هذا التثبيت كذلك، في محاولات بعث بعض المفاهيم التراثية، ذات الحمولة الاجتماعية، وتقديمها في حمولاتها التراثية، كبديل عن التصورات الحديثة السائدة، كما هو الحال بالنسبة لمفهوم التكافل، فهذا المفهوم يعبر عن أشكال من التضامن، خاصة بالمجتمعات التقليدية، تستمد اعتباراتها من ثقافة قائمة على قرابة الدم وعلاقات الجوار، ومن مقتضيات الدفاع الذاتي في ظل انعدام الأمن، كما يستمد مقوماته من القيم الرعوية والزراعية، حيث تلعب الأريحية الشخصية دوراً حاسماً، في ظل ضعف الدولة المركزية وعنفها واستبدادها واستقالتها الاجتماعية، أو الغياب التام لأي إطار سياسي محدد، والانتظام داخل منظومة من العلاقات الاجتماعية القبلية. وهو ما لا يستطيع على الإطلاق تعويض الدور الذي تلعبه الأنظمة الاجتماعية الحديثة، ذات الطبيعة الإلزامية، والمتعددة الوظائف والأهداف.⁽²⁾ ناهيك عن اختلاف الفلسفة المؤطرة لكل منهما، فبينما ترمي الأطراف المنظمة للتكافل والقائمة عليه إلى تحصيل الثواب، فإن النظام الاجتماعي المعاصر يأخذ طابعاً إلزامياً معممًا. كما أنه يقع تحت إشراف المجتمع ككل، من خلال مؤسساته، ولا يرمي إلى أكثر من تحقيق أهداف إنسانية كونية ومن الحصول على احترام الآخرين وتقديرهم الشخصي.

إن الخطاب التأصيلي، لا يمثل المفاهيم التراثية في سياقها التاريخي، بل يستخلصها، مثبتة في حمولاتها التراثية، ويسقطها على قضايا المجتمع المعاصر، بما يعطي انطباعاً بأن هذه المفاهيم تحظى بقدر من القداسة، تمتد فيما بعد لكي تشمل

(1) عبد السلام ياسين، النصيحة، وثيقة، 1974، ص 116.

(2) التعويضات العائلية، التعويضات عن البطالة، التأمين الصحي، معاشات التقاعد.. الخ.

الفتاوى والأحكام المترتبة على هذه المفاهيم. بحيث يتيح هذا التثبيت وتلك القداسة دوراً مزدوجاً، يمكن المضامين التراثية من أن تتلمس لها موقعاً في ثقافة الحداثة، عبر عملية خلط مقصودة، بين معجمها الخاص، في حمولته التراثية، وبين المفاهيم المحايثة لثقافة الحداثة. وكذلك من خلال عملية تعويض للضعف المعرفي وعدم التطابق الذي يسكن هذه المفاهيم، بالقوة الرمزية لإيجاعات القداسة.

5. الرجعية: يعتقد البعض أن هذه الخاصية مقصورة على الخطاب التأصيلي الشيعي، لكن قراءة متأنية في الخطاب التأصيلي السني المعاصر، تبين أن المذهبين كلاهما، يعكسان هذه الخاصية من حيث المبدأ، وإن كانا يختلفان في صياغتها وفي التعبير عنها. فكلا الخطابين، يسلمان بخروج شخصيات ملهمة، تظهر بعد البعثة المحمدية، إما بصورة دورية (الإمام المحدد) أو بصورة إستثنائية ونهائية (الإمام المهدي المنتظر) ولايقوم الاختلاف بين هذين الخطابين إلا حول قضايا شكلية، كحقيقة هوية الإمام المهدي المنتظر، وفي عدد الروايات المتعلقة به وبشخصيته، ويمكن وظروف ظهوره ومكانة هذه العقيدة داخل التراتب الإيماني العام.

وتتدرج ادعاءات تشخص هذه النبوة، عبر العصور الإسلامية، باختلاف الشروط الثقافية المحيطة، بحيث تبدأ من الإقتصار على البركة أو الكرامة، إلى زعم التجديد أو الولاية، وصولاً في حالات أصبحت نادرة اليوم إلى ادعاء المهدوية. ومع أن بعض أمراء الجماعات التأصيلية المعاصرة، ذهبوا إلى حد ادعاء المهدوية⁽¹⁾ فإن القسم الأكبر من هؤلاء، اكتفوا باعتبار أنفسهم أئمة ملهمين، ابتعثهم الله لتجديد أمر دينه. ومهما بدا لنا البون شاسعاً بين ادعاء المهدوية، وبين مجرد ادعاء الكرامة أو تجديد الدين، فإن الاختلاف يبقى مجرد اختلاف شكلي، لأن مقتضيات المنهاج الإيماني الغيبي وشمولية التصور التأصيلي ومركزه حول شخصية الشيخ أو

(1) مصطفى شكري، أمير الجماعة الإسلامية، مصر. جهيمان العتيبي، ...

الأمير يعطي لهذا الأخير نفس القوة الرمزية التي تتمتع بها شخصية المهدي المنتظر في التصور التراثي. كما يسهل عملية التنقل بين هذه المستويات ويمهد لها للإرتقاء إلى مستويات أكثر تأثيراً عندما تتاح الفرصة المناسبة.

لا تبرز الخاصية الرجعية دائماً وبالضرورة بادعاء المهدوية أو إعمال نصوص تتحدث عن تجديد الدين، بل تتم في أحيان كثيرة، عن طريق إسقاط صراعات ملحمية، بين شخصيات تراثية، على وقائع وشخصيات معاصرة، بعد شحنها بكامل قوتها الإنفعالية وحمولتها الرمزية السالفة، لكي يتم صبها بعد ذلك، في مسالك الصراعات المعاصرة. كإعادة إنتاج صراع موسى وفرعون في المواجهة الدائرة بين الجماعات التأصيلية والأنظمة السياسية، في الوطن العربي والعالم الإسلامي المعاصر أو إعادة إنتاج التجربة النبوية، عن طريق ابتعاث عدد من مفاهيمها وتجاربها الخاصة.

هكذا تشكل الرجعية، إعادة شحن لقضايا العالم المعاصر، برموز الماضي، وقراءة لصراعات الحاضر وتجلياته، بمفاهيمه ودلالاته، بما يجعل الحاضر رهينا باستمرار، ببنية منطقية تنتمي إلى الماضي. وبما يجعل هذا الماضي، لا يمتلك معناه إلا من خلال التأويل الذي يقدمه أمير الجماعة أو شيخها الملهم.

6. القطعية: ترتبط الخاصية القطعية بعلاقة تضاد مع الخاصية الكليانية. ذلك

أن رهن تحقق النموذج التأصيلي، بتحقيق مجموع مكوناته النظرية، في تصوراتها المثبتة، يجعل هذا الخطاب في علاقة تقابل دائم مع الواقع المنفلت والمتغير باستمرار، الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن الوسائل التي تمكنه من شل حركة الواقع وإجباره على الخضوع لمصادراته، وهو ما ينعكس حتماً على النموذج نفسه، الذي يجد نفسه شيئاً فشيئاً على هامش الواقع.

القطعية إذن، هي النتيجة المنطقية لصرامة النموذج التأصيلي، وامتناعه عن

قبول مبدأ الاختلاف في تأويل النص، وازدراؤه للواقع، الذي يستحيل إلى مجرد كتلة هلامية، يعاد تشكيلها علي قياس القراءات المتوالية للنص. فالقطعية لاتعني بالضرورة ثبات واستقرار قراءة واحدة بعينها للنص، بل ادعاء كل قراءة بين هذه القراءات، أنها المعبرة عن الإسلام الصحيح و الحقيقي.

تتجلى الخاصية القطعية كذلك، في الطبيعة المانوية لرؤية التأصيلي للعالم، ذلك أن الوعي التأصيلي يتشكل من سلسلة من الدوائر المتخارجة، التي نادرا ما تتقاطع فيما بينها، فهناك إما إسلام أو كفر: مجتمع إسلامي أو مجتمع جاهلي⁽¹⁾ حاكمية الله أو الطاغوت،⁽²⁾ ثقافة إسلامية أو ثقافة جاهلية.⁽³⁾

.. هكذا تلعب خاصية القطعية على المستوى الوظيفي، دور السياج الذي يحمي شمولية الخطاب التأصيلي والذي يحول دون حصول أية اختلاطات أو تداعلات مع مؤسسات وأفكار الجاهلية ويعمل على الحد من الخطورة المحتملة لأية مغامرة عقلية أو نزوع ابتداعي إنساني.

7. **الخاصية النصية:** تتفق جميع التصورات التأصيلية على اعتبار النص الديني في الإسلام منطلقها وغايتها في نفس الوقت. وهو ما يطرح إشكالية معرفية منذ البداية، بين وحدة المرجعيات التي تنطلق منها هذه الجماعات، وتعدد واختلاف التصورات التي تنتهي إليها. وهو ما يجعل هذه الخاصية تأخذ بتجليين متقابلين. فهي من جهة، تشكل عنصر تماه بين مختلف التصورات التأصيلية من حيث المنطلقات.

⁽¹⁾ «الإسلام لا يعرف إلا نوعين اثنين من المجتمعات..مجتمع إسلامي ومجتمع جاهلي»

- معالم في الطريق، ص116.

⁽²⁾ «علينا بمحاربة حكم الطاغوت لأن الله تعالى قد أمر بذلك»

الموسوي الخميني، الحكومة الإسلامية، د.ت، د.م، ص146.

⁽³⁾ «الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكير إسلاميا.. هو كذلك من صنع الجاهلية». معالم في الطريق، ص21

ومن جهة أخرى، تشكل عنصر الاختلاف بين هذه التصورات من حيث النتائج والخصائص. إلى جانب ذلك، تنفرد هذه الخاصية بتقاطعها مع جميع الخصائص الأخرى وتضمنها فيها. فالقول بشمولية النص الديني، يتضمن أن هذا النص قادر على ملء مساحة جميع الأسئلة المرتبطة بالوجود الإنساني. كما تتجلى الكليانية في تلك الرؤية التي تنظر إلى النص كفضاء حي، تستدعي فيه الأفكار والمواقف بعضها البعض، وتوحي للقاريء التأصيلي بتصوره المتعلق والمتنهي للعالم، ثمما كدارة مغلقة. ويبرز التقاطع بين الخاصية السلفية والخاصية النصية في كون هذه الأخيرة ليست غير تطلع الزمن الواقعي، إلى أن يستحيل إلى زمن مطلق، بتقصه النص، واستعارة عناصر القداسة ورموزها منه. وتبدو خاصية التعالي، من خلال الخاصية النصية، باعتبارها استعارة للطابع المتعالي للنص، من طرف القراءات التي تنكب عليه، وإسقاطا لسماته عليها. أخيراً لم تكن خاصية الرجعية لتحظى بحمولتها الرمزية ولا بمشروعيتها على أرض الواقع لولا المرجعية النظرية التي يمثلها النص.

إن تميز الخاصية النصية بكونها عنصر التماهي والاختلاف، بين جميع الخصائص الأخرى، يجعل منها الخاصية المعبرة عن ماهية الخطاب التأصيلي بامتياز و بالتالي الخاصية الأكثر جوهرية في هذا الخطاب. الأمر الذي يجعل من وضعها تحت المجهر، وتفكيك مكوناتها، ودراسة العلاقة بين هذه المكونات، دراسة موازية لبقية الخصائص الأخرى، بالإستناد إلى علاقات التقاطع والتضمن القائمة بينها، وباعتبارها تشكل بؤرة لهذه الخصائص.

II - الخاصية النصية: نموذج تحليلي.

تبرز إحدى أهم الإشكاليات، المتعلقة بالخاصية النصية فيما اصطللنا عليه بعنصر التماهي والاختلاف، ذلك أنه في الوقت الذي تحيل فيه جميع التصورات التأصيلية على النص، باعتباره مرجعية لها. فإننا نجد اختلافات كثيرة، ذات طابع جوهري

أحياناً، على مستوى تمثل النص أو تطبيقاته بين هذه التصورات. وهو ما يدفعنا إلى طرح سلسلة من الأسئلة حول طبيعة هذا التماهي والاختلاف، وعما يدفع مجموعة من التصورات، التي تتماهى في المرجعية، إلى الاختلاف على مستوى تفسير وتأويل نص، هي أكثر من يتشدد في طابعه الثابت والمقدس؟ وهل هناك تصور بعينه، يستوحي النص ويتمثله فعليا في روحه الأصلية الثابتة والمطلقة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يدل على مطابقة هذا التأويل؟ أما إذا لم يكن كذلك، فما الذي يحول دون أن تكون هناك قراءة واحدة تستوحي النص في روحه الأولى؟

لمقاربة هذه الأسئلة، والبحث عن أجوبة مقنعة عليها، لا بد من التمهيد لذلك بوقفه أولية لتحديد المقصود بالنص الديني في الإسلام.

1 - معنى النص الديني في الإسلام.

يمكن تعريف النص الديني في الإسلام بأنه مجموع الكتابات المدونة، التي انعقد الإ اتفاق على أنها مصدر شرعي لاستخراج الأحكام والفتاوى ولاستنباط الأدوات الشرعية لغرض الاجتهاد والحكم في النوازل. وإذا كان غالباً ما يتم التنصيب على بعض هذه المكونات، مثل القرآن، الحديث، السنة، الإجماع والقياس، فإنه غالباً ما يتم تجاهل عدد من المكونات الأخرى، بالرغم من أهمية القضاء التشريعي الذي تملؤه، مثل: أقوال وأفعال الخلفاء الراشدين وأقوال وأفعال الصحابة وشرع من سبقنا وأقوال وأفعال الأئمة المعصومين عند الإمامية. الأمر الذي يتطلب أخذ جميع هذه المكونات بعين الاعتبار، مع التمييز داخل هذه المكونات بين تلك التي مصدرها الوحي، وهي المتمثلة في القرآن وفي الأحاديث القدسية وبعض الأحاديث المزوية عن الأئمة المعصومين عن الشيعة، وتلك التي مصدرها النبي ﷺ، أو تلك المتأتية من اجتهادات الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة والفقهاء.

2 - في بعض خصائص مكونات النص الديني في الإسلام.

تتميز مكونات النص الديني في الإسلام بتعددتها ليس على المستوى الكمي فحسب، بل على المستوى الكيفي كذلك، من حيث انقسامها إلى مصادر متعالية وأخرى كونية. ومع أن هذا التقسيم سليم من حيث المنطلق، فإنه لا يعكس الطبيعة المعقدة للنص الديني في الإسلام، الذي وإن كان مصدره الوحي، فإن هذا الوحي يتمازج بصورة عضوية مع ما هو كوني، من حيث كون هذا الوحي مدونا بلغة وضعية أولاً، ولأنه ثانياً، على مستوى المضمون، أمر ونهي وخبر واستخبار وتعليق على وقائع، وناسخ ومنسوخ، وثالثاً لأن كل مكون من مكونات النص، يدخل في علاقة تقدم وتأخر مع المكونات الأخرى التي لا تأخذ فيها المصادر اللاهوتية الأولوية التشريعية بالضرورة.

1. القرآن: تبدو المزاجية بين القدسي والوضعي في الإسلام، ليس على مستوى تعدد مصادر التشريع فحسب، بل وعلى مستوى كل مصدر على حدة كذلك. لقد تنبه النبي ﷺ بصورة مبكرة إلى أن الرسالة الروحية للإسلام، لا يمكن تبليغها للبشر إلا عن طريق الشكل الوضعي الذي توفره اللغة ضرورة، لذلك نجده يتساهل إلى حد كبير في الشكل اللغوي الذي يحمل هذه المضامين، حتى عندما يتعلق الأمر بالقرآن، فقد أجاز «للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب».⁽¹⁾ وقد وعي أبو بكر وعمر من بعده، أهمية هذه المزاجية، فكان يردد: «القرآن كله صواب ما لم تجعل مغفرة عذاباً و عذاباً مغفرة»،⁽²⁾ الأمر الذي جعل عدداً من كبار الصحابة لا يجدون أي حرج في مناقشة لغة القرآن، فأشاروا إلى أخطاء لغوية ارتكبتها النساخون، تحولت فيما بعد إلى

(1) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، ص49.

(2) المصدر السابق، ص48

أخطاء شائعة،⁽¹⁾ كما نهوا إلى آيات أغفلها الجامعون، فلم ترد في الرسم العثماني القرآن، إما بصوره عفوية⁽²⁾ أو مقصودة لاعتبارات سياسية. أو مذهبية.⁽³⁾

غير أن هذا الوعي بالتمايز، والفصل بين المضمون القدسي للقرآن، وبين الشكل الوضعي للغة، لم يستمر طويلاً، فقد اضطر عمر، لأسباب أملت ظروف موضوعية، مباشرة عملية واسعة لجمع القرآن، أكملها عثمان، الذي تم في عهده تدوين أول نسخة من النص القرآني، بلغة قريش،⁽⁴⁾ وتم في مقابل ذلك إحراق جميع النسخ المكتوبة بلغات القبائل الأخرى،⁽⁵⁾ الأمر الذي جعل لغة قريش تمارس نوعاً من الهيمنة، في احتكار مضمون النص القرآني ونقله وتفسيره وتأويله، إلى

(1) «ما أخرجه ابن الأنباري عن طريق عكرمة عن ابن عباس أنه قرأ: أقلم يبين الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً. فقليل له إنها في المصحف أقلم يباس. فقال أظن الكاتب كتبها وهو ناعس».

- المصدر السابق، ص 186.

(2) «قال أبو عبيدة حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب بن نافع عن ابن عمر قال: ليقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله، وما يدريه ما كله، قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقول قد أخذت منه ما ظهر»

المصدر السابق، ص 25

«عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت، كانت سورة الأحزاب تقرأ زمن النبي في مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلا ما هو الآن»

المصدر السابق، ص 25

(3) «ويزعم نفر من غلاة الشيعة أن أبا بكر وعمر وعثمان حرقوا القرآن وأسقطوا بعض آياته وسوره، فحرقوا لفظ «أمة هي أمة» النحل 92. والأصل «أمة هي أمة» وأسقطوا من سورة الأحزاب آيات فضائل أهل البيت وقد كانت في طولها مثل سورة الأنعام، وأسقطوا سورة الولاية بتمامها من القرآن».

- مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مؤسسة السائلة، بيروت، 1980، ص 137.

(4) «وقال عثمان للرهبان القريشيين الثلاثة، إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنه إنما نزل بلسانهم»

- الإتيان في علوم القرآن، ص 61.

(5) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دارالمعرفة للطباعة والنشر، بيروت،

1972، ص 236

درجة أصبحت معها تشارك مضمون النص الديني قداسته، بعد أن اختفى ذلك التعدد اللغوي الذي كان يكرس الغنى الدلالي للنص القرآني. وهو ما سهل على قريش عملية الهيمنة الثقافية، في هذه الفترة الحاسمة من الصراع الاجتماعي والسياسي، ذلك أن من يمتلك مفاتيح فك أسرار لغة النص، في مجتمع تحكمه العقيدة، يستطيع ابتكار التأويلات المناسبة لبناء ودعم خطابه السياسي.

هكذا إذن، انتهى الجهد النبوي، الهادف إلى إرساء لا مركزية قبلية، عرقية ولغوية، عبر مستويات متعددة، من حيث بدأ، لقد أدى تجميع المصحف العثماني، وتدوينه بلغة قريش، إلى تكريس الهيمنة القرشية ومركزة القرار السياسي والديني فيها. غير أن تثبيت لغة قريش، كلغة فريدة للنص من أجل تكريس الهيمنة الإيديولوجية القرشية، لم يصمد إلا قليلاً، فالنص الديني بما هو في لغة، محكوم بقدر الإنفلات، وبإعادة بناء نفسه وإعمار معانيه وتوليد دلالاته بصورة دورية، بشكل يتناسب وتنوع الأسئلة والإشكاليات التي تطرح مع كل قارئ جديد وكذلك بتحدد العلاقة الخصبية بين اللفظ والمعنى، الحقيقة والمجاز، الظاهر والباطن.

ب. الحديث والسنة يمثل الحديث والسنة المكون الثاني من مكونات النص الديني في الإسلام، لكن على خلاف النص القرآني، تتدرج أهمية النص الحديثي، بتدرج موقعه بين الضعف والحسن، حسب إسناده ومنتته. ومع أن الإهتمام بتصنيف الحديث، شكل هماً أساسياً بالنسبة لعلماء الحديث ورجال الفقه، منذ أواسط القرن الهجري الثاني، إلا أن النتائج المتحققة من وراء هذا الجهد، ظلت محدودة على المستويين المنهجي والمعرفي. وهو ما يعود إلى عدة أسباب يمكن إجمالها فيمايلي:

- التردد الطويل قبل الحسم بتدوين الحديث، نظراً للحديث المروي عن النبي ﷺ: «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه»⁽¹⁾ وقوله: «إنكم تحدثون

(1) شرف الدين علي الراجحي، مصطلح الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص23.

عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئًا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه»⁽¹⁾.

- المدة الزمنية الطويلة التي انصرفت قبل مباشرة عملية جمع الأحاديث، حيث أن أول عملية تدوين للحديث النبوي، تمت بعد زهاء قرن ونصف بعد الهجرة النبوية، وقد زاد من صعوبة هذه المهمة، هيمنة الثقافة الشفوية في شبه الجزيرة العربية، الأمر الذي دفع معظم مصنفي الحديث، إلى التساهل في اللفظ إذا حافظ الراوي على المعنى.⁽²⁾

- الطابع الصوري للشروط التي كان يضعها المصنفون لترتيب الأحاديث، التي كانت تعتمد على الإسناد، ولا تعطي إلا أهمية محدودة للمتن،⁽³⁾ الأمر الذي كان يسبغ طابعاً وثوقياً على عملية انتقاء الأحاديث و تصنيفها.

- الطابع الذاتي لمقاييس ترتيب النصوص، حيث أن مقياس الجرح والتعديل الذي يعتبر أساساً للسند، يختلف من شخص إلى آخر، فقد ترجح عند البخاري تعديل سعيد بن المسيب، فروى عنه كثيراً في صحيحه، في حين ترجح كذبه ل: مسلم، فلم يرو عنه إلا حديثاً واحداً في الحج، تقوية لحديث سعيد بن جبير في

(1) محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة، 1963، ص46.

(2) «روى عن النسائي قال: لا يعاب اللحن على المحدثين، وقد كان إسماعيل بن أبي خالد يلحن، وسفيان ومالك بن أنس وغيرهم من المحدثين». المصدر السابق، ص291

«وروي عن عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مروان قال سألت ابن حنبل عن اللحن في الحديث قال: لا بأس به». المصدر السابق، ص293.

(3) «إعلم أن متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار إلا نادراً، بل يكتسب صفته من القوة أو الضعف، وبين بين، بحسب أوصاف الرواة من العدالة والضبط والحفظ وخلافها بين ذلك، أو بحسب الإسناد من الاتصال والإنقطاع والإرسال والإضطراب ونحوها».

الحسين بن عبد الله الطلي، الخلاصة في أصول الحديث، تحقيق صبحي السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971، ص34

الموضوع نفسه.⁽¹⁾ ولا يقتصر الخلاف هنا على شخصية سعيد بن جبير، بل يمتد إلى عدد كبير من الشخصيات التي كانت تمارس الرواية، والتي أخذ عنها أصحاب الصحاح، «فقد تكلم في ثمانين رجلاً ممن انفرد في التخريج لهم البخاري وتكلم في مائة وستين رجلاً ممن انفرد بالتخريج لهم مسلم»،⁽²⁾ الأمر الذي يضع المنهج في حد ذاته في موضع المسألة.

- ظاهرة الوضع التي انتشرت بصورة واسعة،⁽³⁾ منذ نهاية عهد الصحابة الأولين مباشرة، ويمكن رد أسباب استثناء هذه الظاهرة إلى عدة أسباب نذكر منها:

النزعة الإقليمية: وتتجلى في الأحاديث التي تصف فضل الأقاليم والبلدان كالمدينة ومصر والحجاز وفارس والشام وبلاد المغرب.. وهي الأحاديث التي استعملت كعنصر مباهاة بين الحواضر والأقاليم بهدف التمهيد للتطلعات السياسية للدولة وللأعيان المحليين أو تبرير أطماعهم، وقد تكاثرت هذه الأحاديث بشكل ملفت. وأدت إلى تميز كل جهة أو إقليم بسلسلة من الأحاديث التي تعزز موقعه، وتبوءه مكانة خاصة داخل الأمة.

النزعة الطائفية: وتتجلى في الاختلاف الكبير بين الطوائف الدينية، في كم وكيف الأحاديث، بشكل خاص، التي تنطرق إلى شخص علي وآل البيت عموماً. كما تتجلى في تحفظ بعض الفقهاء أو رفضهم إقرار بعض الأحاديث إذا لم تكن مسندة عن رواة من نفس طائفتهم. كما تبرز هذه النزعة كذلك، في التضييق وفي المحن التي كان يعاني منها بعض الرواة والفقهاء، حتى يمتنعوا عن رواية بعض

(1) أمين أحمد، ضحى الإسلام، ج2، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1935، 118.

(2) المصدر السابق، ص119.

(3) قال عبد الكريم بن أبي العوجاء قبل أن يقتل من طرف المهدي: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم الحلال وأحل الحرام».

- السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج2، ص248.

الأحاديث. وفي ظهور عدد من الأحاديث المسندة إلى النبي ﷺ، التي تهاجم فرقاً وطوائف إسلامية، وتعالج وتتصدى لقضايا إجتماعية، سياسية وثقافية لم تبرز إلا في العصرين الأموي والعباسي.

النزعة القبلية: لا يمكن فصل هذه النزعة عن طبيعة الصراع الاجتماعي والسياسي الذي كان دائراً حول السلطة. نظراً للإرتباط العضوي الذي كان قائماً بين الإلتواء القبلي، وبين توزيع الثروة والنفوذ والسلطة السياسية. فبعد إقصاء المنافسين غير المكين من حلبة الصراع على السلطة، وبعد أن استتب الأمر لقريش، أخذ التنافس يحتمل بين البيت الهاشمي والأموي، وأصبح كل طرف يكيف النص الحديثي، بما يتطابق واحتياجاته الآتية. هكذا نجد عدداً من النصوص الحديثية تتعرض لإشكالية الخلافة وتعطي لبعض القبائل أو لغيرها أدواراً أساسية، وحتى داخل القبيلة الواحدة نفسها، تتداخل هذه النصوص، لدعم الطموحات السياسية لهذا البيت أو ذاك، كحديث الخلفاء الإثني عشر الذين سوف يتولون شؤون المسلمين، الذي تم استعماله بصورة واسعة من طرف البيت الهاشمي،⁽¹⁾ أو تلك التي وظفها الأمويون،⁽²⁾ أو الأحاديث الكثيرة التي استفاد منها العباسيون لبناء مشروعية حكمهم وضممان استمراره⁽³⁾ بطريقتين، يمكننا أن نصفهما بطريقتي

(1) عن الشعبي، عن جابر بن سمرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزال هذا الأمر عزيزاً ينصرون على من ناوهم عليه إنا عشر خليفة كلهم من قريش». - أخرجه الشيخان.

(2) روى الحاكم في المستدرک: «عرض رجل للحسن بن علي حين بايع معاوية وقال: سودت وجه المؤمنين وفعلت وفعلت، فقال: لا تؤنني فإن رسول الله ﷺ رأى بني أمية يتواثبون على منبره رجلاً رجلاً فشق عليه ذلك واهتم، فأنزل الله عز وجل ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ نهر في الجنة ﴿وانا أنزلناه في ليلة القدر، وما أدراك ما ليلة القدر، ليلة القدر خير من ألف شهر﴾ يقضون بعدك.

(3) روى الطبراني: قال رسول الله ﷺ: «رأيت بني مروان يتعاورون على منبري، فسأني ذلك، ورأيت بني العباس يتعاورون على منبري، فسرنني ذلك».

الإيجاب والسلب، تتمثل أولاهما في نشر وتعميم عدد من الأحاديث التي تعدد حقوقه ومناقبه، وفي إهمال وإسقاط، بل و إلى حظر تداول النصوص التي يتعارض منطوقها أو مضمونها مع مصالحه أو تطلعاته.

تعارض النصوص: وهو الأمر الذي نتج بالأساس عن استفحال ظاهرة الوضع، للأسباب السالفة الذكر، ونظراً للصعوبة البالغة لاستحداث معايير موضوعية ودقيقة لفرز النصوص المتوفرة، الأمر الذي تولد عنه تعدد المشروعات الدينية، ومدها لكي تشمل كل الفضاءات، وتعدد الفتاوى والأحكام في النازلة الواحدة.

ج. التقليد والإجماع والقياس.

الهدف من وراء الجمع بين هذه المصادر الشرعية الثلاثة، هو إبراز علاقة التضاييف والتماهي بينها، رغم اختلاف مرجعياتها. فعندما يفتي فقيه في نازلة بقياسها على حكم فيه نص من كتاب أو سنة، بناء على تساويهما في العلة، فإن هذا الحكم، إما أن يلقي الرفض من طرف بقية الفقهاء، فيدرس ويتلاشى مع الزمن، أو أن يتحقق له الإجماع بأحد أصنافه الثلاثة،⁽¹⁾ فيتعمم بذلك. يتبين من هذا أن المسافة بين القياس والتقليد مسافة واهية. فكل قياس عقلي يتحول في حال نجاحه إلى تقليد نقلي، تماماً كما أن الإجماع يأتي تصديقا للقياس وتكليلاً له، فيضمن العقل التجديد، ويضمن التقليد الإستمرارية وتناقل التراكم المتحقق بين الأجيال. بالرغم من الاختلاف الظاهر على مستوى المناهج، بين مصادر التقليد والإجماع والقياس، فإن هذه المصادر متكاملة وظيفياً، فالقياس يفسح المجال لاستيعاب الجديد، ويعطي للشرع طابعه الزماني، والإجماع يسم هذا الاجتهاد بميسم القبول الفقهي، ويجعله قابلاً للتعميم، أما التقليد، فهو الذي يضمن المحافظة

⁽¹⁾ (إجماع صريح، إجماع سكوتي، إجماع اختلاف)

على هذا التراكم المتحقق وتناقله عبر الأجيال. بذلك يكون الدافع الحقيقي وراء التنقل بين هذه المصادر الشرعية، ليس وجود النصوص أو غيابها، بل التلاؤم المستمر مع حركة الواقع، فكما أن هناك أحكاماً شرعية لم يعد لها أي مكان في العالم المعاصر⁽¹⁾ فإن هناك إحتياجات شرعية متجددة، على ضوء مستحدثات الواقع.⁽²⁾

د. الأئمة المعصومون، الفقهاء وأمراء الجماعات.

يمكن اعتبار أقوال الأئمة المعصومين وأفعالهم، جزء من النص الديني في الإسلام، لأن هؤلاء في نظر الشيعة الإمامية من المسلمين، مطلعون على العلم الإلهي، ومتصفون بالعصمة، وهو ما يجعلهم، محيد عن الوقوع في الخطأ، ويجعل أقوالهم وأفعالهم أصلاً للإشتراع.

ويلعب الأئمة المعصومون بالنسبة للشيعة، نفس الدور الذي يلعبه الإجماع والقياس بالنسبة للسنة، فكما يتفق أهل السنة على أن الأمة معصومة من الخطأ، وأنها لا تجتمع على ضلال. يرى الشيعة، أن الإمام معصوم من الخطأ، لأن الله لا يمكن أن يتركها أمتة دون هاد معصوم. أما فيما يتعلق بإشكالية ملأ الفراغ العقدي والتشريعي زمن الغيبة،⁽³⁾ الذي ابتدأ منذ دخول الإمام الثاني عشر السرداب في سر من رأى، فإن الفقيه المرجعية، الذي يتمتع بدوره بالعصمة، هو من يلعب هذا الدور، بحيث يصبح كل حكم أو فتوى أو أثر يخلفه الفقيه، جزء لازماً من النص، باعتباره أصلاً من أصول التشريع.

(1) كالنصوص المنظمة للملكية العبيد والإماء والجواري أو الديارات.

(2) مثل: (الحاجة إلى وضع نظام للأنساب و الوراثة على ضوء هندسة الوراثة مثلاً).

(3) الفقهاء هم أوصياء الرسول (ﷺ)، من بعد الأئمة في حال غيابهم. وقد كفوا بالقيام بجميع ما كلف الأئمة «عدد بالقيام به».

- الموسوي الخميني، الحكومة الإسلامية، د.ت، د.م، ص74.

إن هذا الاختلاف هو ما يجعل الأحكام الشرعية عند السنة، تتصف بقدر أكبر من المرونة منها عند الشيعة، على عكس ما يذهب إليه عدد من المستشرقين.⁽¹⁾ ومع أن فقهاء السنة يؤكدون جميعاً في أمهاتهم، محدودية معرفتهم ونسبية أحكامهم وإمكان وقوعهم في الخطأ، ويقرون مبدأ التنوع والاختلاف في انتقاء المذهب والأحكام الشرعية، فإن المدونات الفقهية لهؤلاء، تحولت بدورها مع الزمن، إلى سلطة مطلقة لا تقبل المراجعة، في ظل النزوع المهيمن إلى تقديس كل ما يخلفه الأسلاف.

هكذا أصبح من المتعذر على أية إضافة أن تأخذ مكانها داخل النسق الديني إذا لم ترد على صورة شروح أو هوامش أو تلخيصات أو تهذيبات. وأخذ البون يتسع بصورة تصاعدية، بين محدودية وانسداد أفق هذه الاجتهادات من جهة، وبين تضاعف وتائر التحولات الاجتماعية السياسية والثقافية، التي بدأ العالم الإسلامي يشهدها بدءاً من القرن التاسع عشر، من جهة ثانية.

ومع أن تجربة المدرسة السلفية كانت رائدة على المستوى النظري، من حيث طموحها إلى اختراق محدودية الأفق المذهبي، وتهيبء المجتمع العربي لاستيعاب مد الحداثة، إلا أن جذوة إشعاعها لم تلبث أن ذوت، لأنها لم تستطع أن تمارس تأثيراً حقيقياً إلا داخل أوساط النخبة، ولأنها على خلاف الخطاب التأصيلي المعاصر، لم تستطع أن تتواصل بصورة مباشرة ويومية مع مختلف الشرائع الشعبية.

إلى جانب مصادر التشريع وأدواته هذه، التي تنتمي في معظمها إلى التراث، بدأت تظهر اليوم اجتهادات جديدة، تنم عن سمات خاصة لم تكن حاضرة في

(1) يبرز كل من غوينو، ريتان، دوزيه، دارمستر، التشيع باعتباره انبعاثاً ليبرالياً للعقيدة الوطنية الفارسية،

وكظهور جديد للنزعة الآرية الإيرانية، ضد النزعة السامية الأجنبية القهرية للإسلام العربي.

BERNARD LEWIS LE RETOUR DE L ISLAM TRAD TINA JOLAS
DENISE PAULME Ed GALIMARD 1985 P13

التجارب التأصيلية التقليدية، وتمثل في الفتاوى والأحكام التي يصدرها أمراء الجماعات التأصيلية المعاصرة.

إن ما يميز التجربة المعاصرة لهؤلاء الأمراء، أن تكوينهم الديني تم في معظم الأحيان بصورة عصامية، خارج حلقات ومدارج المؤسسات الدينية الرسمية أو شبه الرسمية، وأن القضايا العقدية لا تحظى إلا بحيز ضيق من اهتماماتهم النظرية، وحتى عندما تصبح موضوعاً لتفكيرهم أو لتأملاتهم، يتم البت فيها يتم فيها بارتباط مع منطلقاتهم السياسية، التي تحظى بالإعتبار الأول.⁽¹⁾ هكذا لا تأخذ القضايا العقدية إلا حيزاً ضيقاً في أديبات هؤلاء الأمراء والدعاة، بينما تغطي داخلها نزعة العداء للأنظمة الاجتماعية والسياسية القائمة، وللقيم الثقافية السائدة، والدعوة إلى إرساء منظومة شمولية بديلة.

ومع أن النوى الأولى لهذه الجماعات، تتشكل غالباً، في مراحلها الأولى على الأقل، انطلاقاً من حلقة ضيقة، تتحلق حول أمير ملهم، يحظى بالقداسة والتبجيل، قبل أن تشق طريقها نحو الإتساع والعمومية، وتتحول في سيرها الطبيعي إلى كيانات شبيهة بالأحزاب المعاصرة. فإن تلك التي تستطيع الإستمرار من بينها، رغم قمع السلطة ونخر الإنشقاقات، تجدد نفسها في مواجهة مع نفسها بعد ذلك. ذلك أن عدداً من فعاليتها تعتبر هذه التحولات، إذا هي تمت، ضرباً من ضروب الخيانة للمنطلقات والمرجعيات السابقة، وهو ما يولب عدداً من العناصر الأكثر حركية وتأثيراً ويؤدي إلى إفقاس عدد من الجماعات الصغرى، المؤهلة لإعادة نفس الأدوار السابقة.

وبغض النظر عن الطابع الإرتكاسي للفتاوى والأحكام التي يصدرها هؤلاء الأمراء، فإنها بدورها تمتح من نفس المرجعيات التقليدية، فقد انطلق سيد قطب في

⁽¹⁾ (كتكفير سيد قطب للمجتمعات الإسلامية، أو إبطال مصطفى شكري لصلاة الجمعة).

تكفيره للمجتمعات الإسلامية، من تأويله الخاص لآيات الحكم، وانطلق عبد السلام فرج في فتواه بجواز قتل الذمي غير المحارب، واستحلال ماله، من تأويله الشخصي لآية السيف، في سورة التوبة، وأخيراً فإن عبد السلام فرج، استند في فتواه بإبطال صلاة الجمعة، إلى أن النبي لم يشرعها إلا بعد أن ظهر المسلمون على أعدائهم، وقامت دولتهم في المدينة، وأن هذه الشعيرة لا يمكن أن تقوم بحال من الأحوال في حالة الإستضعاف.

3 - بنية النص الديني في الإسلام

المقصود هنا ببنية النص الديني في الإسلام، هو تلك العلاقة القائمة أو الممكنة بين مختلف مكونات النص الديني، أو داخل كل مكون على حدة، من جهة، وبين قارئ هذا النص من جهة ثانية. فهذه العلاقة المتعددة الأقطاب، هي ما يعطي للنص ديناميته، ويفسح له آفاق اشتغاله، عبر إواليات خاصة تنسجها وتعيد إنتاجها هذه العلاقات.

هكذا إذن، يشكل تعدد مكونات النص الديني في الإسلام، بالإضافة إلى العلاقة الخصب والمعقدة، بين النص المقروء وبين القارئ، أكبر تحد في وجه التطلع التأصيلي إلى قراءة للنص الديني في درجة الصفر.⁽¹⁾ فهذه القراءة تحمل نفيها في أحشائها. لأن نفي دور القارئ، يتضمن نفي إمكان أية قراءة تأصيلية.

أ - في بعض خصائص بنية النص الديني في الإسلام.

- الإمتداد والتنوع: تسلم كل الجماعات التأصيلية بعمد الإمتداد مكونات النص، أي تدرجها من القرآن، إلى الحديث والسنة فالتقليد والاجتهاد إلا أنها تختلف بعد ذلك في تحديد مفاصل هذا الإمتداد. فالشيعة الإمامية لا يسلّمون بالصفة

(1) استعارة من الناقد الفرنسي رولان بارت المقصود به: أقرأة للنص في معانيه الأصلية الأولى دون أية إضافة من القارئ.

المرجعية ل: أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وهم من الخلفاء الراشدين، الذين يأتون على رأس صحابة النبي ﷺ. كما أن فقهاء السنة بدورهم، لا يعطون أية قيمة شرعية لعدد من الأحاديث المروية عن الأئمة المعصومين، وكذلك لعدد من أحكامهم وفتاواهم.

إن هذا الاتفاق على مبدأ الإمتداد، مع الاختلاف حول مرتكزاته الشرعية، يفسر وإن بصورة جزئية، بعض أشكال الاختلاف التي نلقاها بين مختلف التصورات التأصيلية، على امتداد التاريخ الإسلامي. كما يفسر تعدد القراءات، وتعدد الإدعاءات حول أحقية تمثيل النص في مضامينه الأصلية.

- **الإندماج والتكامل:** على خلاف الاعتقاد السائد، بأن هناك تراتباً صارماً بين مكونات النص الديني في الإسلام، بدءاً من القرآن إلى الحديث والسنة وصولاً إلى التقليد والإجماع والقياس.. فإننا عندما نمنع النظر في طبيعة العلاقات التي تركزت بين هذه المكونات، في الإسلام الأول بوجه خاص، نجد أن علاقات الإندماج والتكامل هي العلاقات الرئيسية. فالنبي ﷺ نسخ بحديث، وهو ما يعتبر مصدراً شرعياً، من الدرجة الثانية، آياً قرآنياً، وهو ما يأتي في المرتبة الأولى بين مصادر التشريع.⁽¹⁾ كما أنه من الثابت أن النبي ﷺ نسخ بالسنة ما شرعه بحديث.⁽²⁾

إن هذا الإندماج لا يمكن تفسيره فقط، بالوضعية الإستثنائية للنبي ص كمطلع على الوحي وكناقل له، ذلك أن الخلفاء الراشدين قاموا بدورهم بنسخ

(1) (نسخ الحديث «كنت قد أحللت هذه المتعة، ألا وإن الله ورسوله قد حرماها، ألا فليبلغ الغالب الشاهد» - ذكره الترمذي وأبو داود وأحمد. الآية: «فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة». النساء 43

ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين، ج2، ص22

(2) ثبت في السنة أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم، وهو ما نسخ الحديث الذي نهى فيه النبي عن «الحجامة للصائم» البخاري

بعض من آيات القرآن، جزئياً أو كلياً، كامتناع أبي بكر عن إنزال الحد على خالد بن الوليد،⁽¹⁾ ونسخ عمر بن الخطاب للآية التي تحدد نصيب المؤلفه قلوبهم من الفبيء،⁽²⁾ ولحد السرقة.⁽³⁾

ب - مقارنة لبنية النص الديني في الإسلام.

تكشف خاصيتا الإمتداد والتنوع والإندماج والتكامل، عن الطبيعة الحقيقية للنص الديني في الإسلام، ليس باعتباره مجموعة من الجواهر، المنفصلة عن بعضها البعض، والمتدرجة في جوهريتها. بل باعتباره بنية، تتجاوز فيها جميع المكونات، في علاقة توازن، دون أن يحول ذلك، دون تضخيم أو إضعاف دور بعض هذه المكونات أو تضخيم أو إضعاف دور أجزاء منها، لأسباب قد تكون مؤقتة أو دائمة، ترتبط بصورة تكاد تكون لازمة، بالصراع الإجتماعي السياسي والثقافي الدائر. ذلك أن جميع الأطراف المتناحرة، على امتداد التاريخ العربي الإسلامي، دأبت على العودة إلى النص وتوظيفه في السياقات التي تخدم مصالحها، الأمر الذي يستدعي منا إبداء ملاحظتين على الأقل. قدرة النص على استيعاب الإحتياجات الإيديولوجية المتجددة، على امتداد التاريخ الإسلامي، وقدرة القوى الإجتماعية المتصارعة، رغم اختلاف بيئتها ومصالحها وتباين الحقب التاريخية، على توظيف النص الديني بصورة منسجمة متواترة. وهو ما يكشف عن طبيعة البنية المفتوحة للنص، التي الأمر الذي يتجلى في مستويين: أحدهما يتعلق بالشكل والآخر بالمضمون.

(1) عنایت أحمد، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، تر: إبراهيم الدسوقي شتا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص68.

(2) العشماوي محمد سعيد، الإسلام السياسي، ص7

(3) المصدر السابق، ص7

1- انفتاح بنية النص الديني في الإسلام على مستوى الشكل:

يعتبر المستوى اللغوي أبرز مظاهر هذا الإنفتاح، فاللغة وسيط إضطراري بين القاريء وبين مضمون النص، هي التي تنقل هذا المضمون، وفق منطق بناها المعجمية، الصرفية والدلالية، إلى المتلقي، بما يجعل أي مضمون في لغة ما، حاملاً بالضرورة لبصماتها.

يبدو إنفتاح بنية النص الديني في الإسلام كذلك، في الخصوبة السرمدية، والنفي المتبادل والدائب للذات، في العلاقة التي تربط اللفظ بالمعنى. الأمر الذي يفسر تعدد القراءات والتمثلات التي تتوالى وتتجدد بتجديد اللغة لشبكة معانيها، من خلال علاقتها المعقدة مع كل من الواقع والمتلقي.

لقد كان النبي (ﷺ)، يعي جيداً صعوبة تبليغ مضمون متجانس - الوحي -، عبر أداة غير متجانسة - اللغة - . لذلك جاء القرآن على سبعة أحرف⁽¹⁾ بلغات العرب المختلفة. ولم يفرض على العرب من غير قريش، قراءة القرآن بغير لغتهم.⁽²⁾

لكن هذا التوجه، الذي كان يرمي إلى تحقيق أفضل تواصل ممكن بين النص وبين القارئ من جهة، وإلى إقرار لامركزية عرقية - قبلية ولغوية، من جهة ثانية، تقاطع بقوة مع توجه آخر، برز بعد وفاة النبي (ﷺ) مباشرة، وأخذ يدفع في اتجاه

⁽¹⁾ «إن ربي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف فرت إليه أن أهون على أمتي فأرسل إلي أن أقرأه على حرفين فرت إليه أن أهون على أمتي فأرسل إلي أن أقرأه على سبعة أحرف» - رواه مسلم. - الإتيان في علوم القرآن، ص47.

⁽²⁾ «نقل عن إبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال - عمر - أنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيع للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي حرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحدا منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أخرى للشقة ولما كان فيهم من الحمية» - الإتيان في علوم القرآن، ص49.

المركزة العرقية القبلية واللغوية. ذلك أنه لا يمكن الفصل عملياً بين حسم إشكالية الخلافة لمصلحة قريش، وتكريس الهيمنة السياسية لهذه القبيلة، وبين اصطفاء وترسيم النص القرآني، المدون بلغتها وإتلاف النصوص الأخرى. وحتى مع الإقتصار على النص العثماني، تبقى هناك إشكالية حدود النص في غلافه اللغوي الأصلي، مما يجعل هذه الإشكالية قائمة ومستمرة بصورة مطلقة. فهناك الأحاديث المروية عن عائشة، حول الآيات، غير المدونة في قرآن حفصة، التي سمعت النبي يتلوها، والأحاديث المختلفة، المروية عن عدد من الصحابة التي تسير في الاتجاه نفسه. وهو الأمر الذي يؤكد القرآن الكريم نفسه. ومع أن النقاش، الذي أثارته عدد من النصوص، حول حدود الوعاء اللغوي للقرآن وعلاقته بالصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة لم يذهب بعيداً، لأسباب قد تكون مفهومة ومبررة، فإن العلاقات الأفقية، بين معجم القرآن ودلالته هي التي وقع عليها التركيز. وكان القوى الاجتماعية، التي أصبحت تقرأ القرآن بغير لغاتها، حاولت أن تعرض على مستوى المعنى، ما خسرت على مستوى اللفظ. لذلك، سرعان ما دفعت بالنص القرآني، الواحد على مستوى المعجم، إلى التعدد على مستوى الدلالات والمعاني، وإلى توليد قراءات تتجاوب والإحتياجات الجديدة، التي تملئها الشروط المتغيرة للواقع.

مع ذلك، ومهما كانت القوة الرمزية للغة العربية، ومهما كانت خصوبة حقولها الدلالية، فإن هذا العامل رغم أهميته لا يمكنه أن يفسر وحده، قدرة النص الديني في الإسلام على استيعاب الواقع المتجدد، بكل مكوناته المتنافرة والمتغيرة. وهنا يأتي دور العامل الثاني.

2- البنية المفتوحة لمضمون النص الديني في الإسلام.

يستغرب عدد من المستشرقين أهمية الدور الذي يلعبه الدين في المجتمعات

الشرقية، حيث لا يكفي بتنظيم أمور العقيدة، بل يمتد كذلك لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع أن هذه الظاهرة ذات بعد إنساني كوني وأنها لازمت كل المجتمعات التقليدية، إلا أن هذا لا يعفينا من البحث عن أسبابها في الحضارة العربية الإسلامية.

لاشك في أن مؤثرات الثقافة الشرقية القديمة، والسامية منها بشكل خاص، لعبت دوراً كبيراً في تحديد مفهوم الدين، في ذهن المجتمع الإسلامي الجديد، وهو تحديد يجعل الحياة العامة للناس، مرتبطة بصورة عضوية بحياتهم الدينية وملحقة بها، فقد كان ملوك الشرق القديم آلهة في نفس الوقت، كما كان ملوك بني إسرائيل هم أنبياءهم، ولعل هذا ما جعل أبا بكر، يدرك بحدسه الثاقب، وفهمه العميق لبنية الثقافة العربية، أسباب الرجة التي اعترت الناس غداة وفاة النبي (ﷺ)، فصاح فيهم أن من يعبد الله، فإن الله حي لا يموت، أما محمد، فما هو إلا رسول قد خلت من قبله الرسل.

كانت هذه الجملة، كما أشار عمر إلى ذلك في ما بعد، كافية لتصحيح الرؤية أمام الصحابة، لتقبل واقعة وفاة النبي، واعتباره مخلوقاً من مخلوقات الله، تسري عليه سنن الكون، وإلى القطيعة بعد ذلك مع التراث المشرقي، الذي ظل يصر على تأليه رسله وأنبيائه أو إيعاز خصائص خارقة لهم. لكن هل كان هذا لتوضيح كافياً إلى درجة يستطيع فيها أن يسطر الحدود بين ملكوت الله وملكوت الإنسان؟

لقد جاء وقوع اختيار المسلمين المجتمعين في السقيفة على أبي بكر، لكي يركي هذا الاتجاه، فهو لا تربطه أية علاقة قرابة مع النبي (ﷺ)، يمكنها أن تحور دواعي هذا الاختيار، إضافة إلى أنه ثاني رجل في الدعوة والأقرب داخل مسارها إليه. كما أن أبا بكر أكد في أول خطبة له أمام مبايعيه، على الطابع الكوني لحكمه، عندما دعاهم إلى عدم التردد في تقويمه إذا هو وقع في الخطأ.

لكن هذا الميل المبكر إلى «علمنة» الحكم، باختيار الحاكم من بين عموم المسلمين، وجعله مسؤولاً أمام من يبايعوه، لم يستطع أن يفرض نفسه أمام قوة مقاومة الثقافة التقليدية، التي ظلت تربط الحكم بنظام الوراثة، والحاكم - الإمام - بالإلهام الإلهي، وتحيل بصورة مستمرة إلى النص عن طريق إواليات التفسير، التأويل والوضع، من أجل تبرير معارضتها السياسية، وإضفاء طابع الشرعية على مطالبها.

إلى جانب هذا العامل الثقافي، الذي كان من وراء استدعاء النص الديني باستمرار، واعتماده أداة من أدوات الصراع السياسي، هناك عوامل ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية وسياسية كانت تقف بدورها وراء ذلك.

لقد تزايدت أهمية الفئ كـمصدر أساسي للثروة مع حركة الفتوحات، مما جعل عدداً من المسلمين يربطون ربطاً ميكانيكياً، بين الدين الجديد وبين تحقيق الثروة، ويعززون هذا الربط بنظرة تسطيحية، تساوي بين المسلمين في المغام. لكن ما حصل فيما بعد، أن هيمنة بعض بيوت قريش على المستويين الإقتصادي والإجتماعي، جعل عدداً من الأطراف حديثة العهد بالإسلام تصاب بالخيبة، وتعود إلى النص، للبحث عن أسس تدعم بها مطالباتها، وتعود بالدين الجديد إلى شعار العدالة الإجتماعية الذي رفعه في البداية.

هذا السعي إلى إقحام النص الديني في الصراع الإجتماعي، لم يسر في اتجاه واحد فقط. ذلك أنه، بموازاة مع التأصيل الديني لخطاب الفئات المهمشة اجتماعياً وسياسياً - أساساً الخوارج - كانت القوى المهيمنة، تكيف النص الديني بدورها بما يخدم مصالحها الإجتماعية والسياسية.

لقد استطاع النص القرآني أن يستوعب العودة العامة إلى النص، في هذه المرحلة، لأنه كان يتضمن تعدداً في مستويات الخطاب يستجيب لتطلعات جميع المكونات الإجتماعية، على اختلاف مواقعها الإجتماعية أو السياسية. لقد وجد

العبيد والموالي فيما بعد، في النص الديني في الإسلام، أساساً قادراً على توفير حماية رمزية لهم، وعلى تحسين شروط حياتهم اليومية، فالنص الديني، بتنصيبه على المساواة بين المسلمين، مهما اختلفت ألوانهم أو أعراقهم، وحشه على حسن المعاملة، واعتباره إعتاق العبد كفارة، كان يمثل الأفق الوحيد بالنسبة لهؤلاء. في نفس الوقت، كان مالكو العبيد، المستفيدون من الوضعية بوجه عام، يركنون بدورهم إلى المرجعية التي يمثلها النص، لأنه لا يهدد مصالحهم في شيء، بل بعيداً عن ذلك، يدعم حقوقهم ويزكيها، في ملكية العبيد وفي التجارة وتحقيق الربح. هكذا إذن كانت جميع الفئات الاجتماعية تتوافق على العودة للنص، لأن كلاً منها كانت تجد فيه بعضاً مما يعزز موقعها.

بذلك تكون البنية المفتوحة للنص الديني في الإسلام، على مستويي الشكل والمضمون، قد لعبت دوراً حاسماً في اعتماد النص مرجعية شاملة، تتقاطع عندها جميع المواقف والاختيارات، تماماً كما أن جمود نمط الإنتاج السائد، وركود علاقات الإنتاج، في تشكيلة إقتصادية - إجتماعية، تهيمن داخلها أنشطة زراعية بدائية، إلى جانب الرعي وتجارة القوافل. الذي ظل سائداً منذ القرن السابع الميلادي وحتى مشارف القرن التاسع عشر، لم يخلق شروط انبثاق مجتمع جديد. تضع هذه المرجعية أمام احتياجات نوعية، بصورة جدية، الأمر الذي لم يتحقق إلا مع بداية التدخل الاستعماري.

3- اشتغال بنية النص الديني في الإسلام.

إن انفتاح النص الديني بمكوناته المختلفة على مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية، بقدر يكاد يكون متساوياً، جعل هذه الشرائح، تعود بصورة دائبة للنص، باعتباره مرجعية معيارية، لتسويف اختياراتها وتطلعاتها. وبما أن هناك دائماً، داخل هذا النص، ما يوفر أرضية تدعم اختيارات هذه الفئة أو تلك، فقد سعت

النخب الفقهية أو العالمة التي تنتمي لهذه الشريحة أو تلك، إلى تبثير النصوص التي تتماشى واحتياجاتها، سواء على مستوى التفسير أو على مستوى التأويل، وإلى ممارسة نوع من التهميش، على النصوص التي لا تتماشى وهذه التطلعات أو تتعارض معها.

هكذا كرست كل فئة أو طائفة أجزاء من النص، وجعلتها تقوم مقام الكل، كما مارست أشكالاً من الحصار الضمني على أجزاء ومكونات أخرى من هذا النص. وهي الإلالية التي مكنت النص من إعادة إنتاج نفسه من زوايا متعددة، ومن الاستجابة لاحتياجات متعارضة.

كان أول أعمال صريح ومباشر لهذه الإلالية، قرار معاوية رفع المصاحف على السيوف، فبالإضافة إلى النتائج العسكرية التي أفضت إليها هذه العملية، التي أدت إلى شق جيش علي، فإن النص القرآني الذي كرسته كفيصل لعملية التحكيم، يشكل عنصر الضعف الأساسي في حجة المطلب الشيعي، حول أحقية علي في الولاية، وهو ما عمل في نفس الوقت، على استبعاد أية إحالة إلى الحديث النبوي، الذي يمثل عنصر القوة في أطروحة البيت الهاشمي، فيما يتعلق بمسألة الخلافة. فالنص القرآني لا يخص علياً بالولاية، ولا يعطي أية حقوق أو امتيازات سياسية خاصة لآل البيت، ولا يقدم أي نموذج لنظام سياسي مقترح بعد وفاة النبي (ﷺ)، باستثناء الدعوة إلى طاعة أولي الأمر والخض على الشورى.

ومع أن معاوية كان سابقاً لتكريس هذا النموذج من المقاربة، فإن علياً بدوره أدرك أهميتها، لذلك أعمل المنطق نفسه في خلافه مع الخوارج عندما انشقوا عليه. فقد أوفد ابن عمه ابن عباس للتفاوض معهم في حاروراء، وأوصاه أن لا يجاورهم بالقرآن - لأنه حمال أوجه - وأن يجاورهم بالحديث لأنهم لن يستطيعوا له

معه رداً.⁽¹⁾ كان علي يدرك أن النص الحديثي يفرد مكانة خاصة لآل البيت، وله على وجه التحديد، حيث تذهب بعض النصوص إلى حد التنصيب على حقه في الولاية.⁽²⁾ وأن النص القرآني في مقابل ذلك، يسير في اتجاه المساواة العامة بين المسلمين، مهما كانت أعراقهم أو ألوانهم.

إلى جانب الأعمال السياسي الواسع لهذه الإوالية، تم إعمالها على المستوى الإقتصادي كذلك، ففي خضم الصراع من أجل السيطرة على الأموال الهائلة المتأتية من الفتوحات، بين البيت الأموي وبين معارضيه من الصحابة، برز تصوران متقابلان للملكية المال، لكل منهما مرجعيته النصية، تصور معاوية، الذي يعتبر المال مال الله، وأن الله عندما ولاه رعاية شؤون المؤمنين، استخلفه في قسمته بينهم، وتصور أبي ذر الغفاري.

ومع أن المقاربات التي انكبت على النص الديني، كانت تبرر هذا الإنكباب بأهداف عقدية أو عملية - التفسير - أو بأسباب فكرية ونظرية - التأويل - فإنها إلى جانب ظاهرة الوضع، كانت تمثل تجلّيا أساسياً من تجليات ظاهرة التكريس والتهميش.

4- في بعض مظاهر اشتغال بنية النص الديني في الإسلام .

أ- التفسير: هو المستوى الأكثر بساطة والأقل فعالية من حيث القدرة على تكييف النص. يشترط الفقهاء في من يريد الاضطلاع به، معرفة النص القرآني والنص الحديثي واجتهادات الفقهاء السابقين، والتمكن من اللغة العربية، فقهها ونحوها وبيانها وغريها. أما وظيفة التفسير، فهي الربط بين اللفظ وبين معناه المباشر أو القريب.

(1) انظر: حميش بنسالم، المشكلات الإديولوجية في الإسلام، الهلال العربية للطباعة والنشر، 1988، ص91.

(2) الحديث: «من كنت مولاة فعلي مولاة، اللهم وال من مالا، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من عذله، وأدر الحق حيثما دار».

لقد كان طبيعياً أن يكون التفسير في طليعة علوم الدين، لأن وجودها مشروط به، ولأنه جاء استجابة لاحتياجات أولية، فرضت نفسها بعد انتشار الإسلام خارج الجزيرة العربية. غير أن الفقهاء، إذا كانوا قادرين على استنباط الأحكام الشرعية من النص، عندما يكون معناها واضحاً أو عندما تعترضهم بعض الالتباسات البسيطة، اللغوية (كالإختلاف حول حرف الواو هل هو واو عطف أو واو ابتداء) أو الشرعية (الإختلاف حول الناسخ والمنسوخ) فإنهم في معظمهم، ظلوا عاجزين عن الخوض في المغامرة الكلامية الكبرى، التي كانت تتطلب قدرات وأدوات إضافية.

ب- 'التأويل': بالإضافة إلى الترجمة التي يتسلح بها الفقيه، على المتكلم أن يكون عارفاً بالمنطق، مطلعاً على الفلسفة، وعلى عقائد الشعوب الأخرى وثقافتها، قادراً على وضع هذا المنطق في موضع التطبيق، وعلى إعادة قراءة النص انطلاقاً من مقتضياته. وإذا كانت هذه القراءة، تجعل المتكلم يشكل نسقه الخاص به أو تجعل مساهمته تدرج ضمن نسق خاص، فإن الإستقلالية التي يحققها هذا النسق، تبقى مع ذلك مشروطة بمنطلقاته النصية، وبآفاقه الإجتماعية والتاريخية. لقد مكنت هذه المقاربة الحرة المتكلمين، من سبر أعماق للنص، لا يكفي بالمعنى القريب أو المباشر، بل يحاول استنطاق ما بين السطور، يستخلص النص من بعده المحلي الخاص، ويدمج في منطق عقلي جديد، وفي إشكالياته الإنسية، ضمن التراث الكوني الإنساني العام. وهي عملية لم تكن تخلو من المغامرة، ليس بسبب امتعاض الفقهاء من تعاظم دور علم لا يستطيعون فك شفرته أو خوض غماره، ولكن كذلك، لأن هذا الموقف لن يلقى القبول بسهولة، في مجتمع شعوبي، يرر فيه العرب امتيازاتهم الإقتصادية والسياسية بكونهم أصحاب الدين الجديد، ومحتكرو علوم اللغة والبيان القادرة على فك أسرارهم.

هكذا يتبين أن تشبث الفقهاء في العصر الإسلامي الأول، بحرفية التفسير لم يتم بدوافع لاهوتية فحسب، بقدر ما كان ينم عن رغبة في الحفاظ على طابعه

الثقافي العربي. في حين شكلت المقاربة الكلامية للنص، نزوعاً واضحاً إلى عولته، سواء عن طريق اختراق الشرائق اللغوية الدقيقة للغة العربية، أو إبراز قضايا فلسفية إنسانية عامة، تتعلق بمعنى الوجود وطبيعة الله والمصير الإنساني.

ج- الوضع: إذا كان التفسير والتأويل، يشكلان قراءتين للنص، تضيفان ضرباً من التزكية الشرعية، المتصفة بالتعالي والقدسية على معطى أو موقف وضعتي، فإن عملية الوضع، تشكل عكساً مباشراً لهذه العملية. فعندما يتعلق الأمر بوقائع وحالات لا يعود معها النص مسعفاً، حتى مع إعمال إواليات التفسير والتأويل، فإن الوضع يصبح الآلية الوحيدة المتاحة.

الوضع إذن هو عملية ابتكار فردي أو جمعي للنصوص، انطلاقاً من احتياجات الواقع، وإضفاء طابع القداسة على هذه النصوص، بنسبتها إلى مصادر علوية، (بضم العين) حتى تساعد على تفكيك أو تجاوز أو شرعنة وضعية معينة. ومع أن هذه النصوص يمكن أن تعتبر غير أصلية على مستوى مصادرها، فإنها على المستوى الوظيفي تؤدي نفس مهام النصوص الصحيحة. وعلى اعتبار أن الوضع ليس محكوماً بحدود اللفظ كما هو الحال بالنسبة لمستوى التفسير، ولا بقيود المعنى كما هو الحال بالنسبة لمستوى التأويل فإنه يتميز بتطابقه التام مع الإحتياجات المباشرة.

لإعطاء فكرة عن كيفية اشتغال إوالية التكريس التهميش من خلال هذه المستويات الثلاث، يمكن أن نأخذ عقيدة المهديّة كنموذج.

تبرز إوالية التكريس التهميش أولاً، فيما يخص عقيدة المهديّة على مستوى الكم، ففي حين لا تتجاوز الأحاديث التي تطرقت للإمام المهدي المنتظر عند عموم أهل السنة أربعمئة حديث، فإنها تتجاوز الستة آلاف حديث عند الشيعة الجعفرية⁽¹⁾ أما على مستوى الكيف، فتعكس المستويات الثلاث، تدرج الأهمية

(1) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي، مكتبة النجاش، طهران، 1978، ص72.

التي تعطى للعقيدة المهدوية، من اعتبارها مجرد علامة من علامات الساعة عند أهل السنة، إلى اعتمادها كامتداداً للنبوة وأصل من أصول الدين عند الشيعة.

على المستوى الأول - التفسير - نلاحظ أنه وإن كان هناك إجماع بين السنة والشيعة، حول خروج الإمام المهدي في نهاية العالم، فإن هناك اختلافاً جوهرياً في تحديد نسبه. ففي حين يؤمن الشيعة بأنه: «محمد بن الحسن العسكري، الذي دخل السرداب في سر من رأى، سنة 255هـ وأن الله سيخرجه في آخر الزمان ليحكم بين الناس على النهج الأسمى الذي سار عليه علي وابناه يكفي السنة بالإعتقاد بأنه سوف يظهر في آخر الزمان عندما تشتد الأزمات، وأنه من الأشراف الكبرى للساعة».⁽¹⁾

هذا الاختلاف بين السنة والشيعة في تفسير النص، لا يقوم على اعتبارات نصية، بقدر ما يخضع للنتائج المترتبة عن كل من التصورين، ذلك أن التصور الأول يتضمن اعترافاً صريحاً بحقوق آل البيت في الإمامة، ويطل مشروعية خلافة أبي بكر، وعمر وعثمان، والدول التي قامت من بعدهم، كما يمثل دعوة دينية إلى إعادة تنظيم الإمامة. في حين يستبعد التصور الثاني أي ربط مباشر، بين الإمامة وبين البيت العلوي، وإن كان يقيها في قریش، وهو ما كان يجعل فقهاء السنة في وضعية صعبة، فإذا كانت الإمامة تقوم على مبدأ القرابة، فإن البيت العلوي لا يمكن إلا أن يكون محقاً في مطلبه، بناء على الحجج التي ساقها علي في جداله مع أبي بكر بعد اجتماع السقيفة.⁽²⁾

(1) المصدر السابق، ص 10

(2) «أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبيابكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الحق من الأنصار، واحتجتم عليهم بالقرابة من النبي (ﷺ)، وتأخذوه من أهل البيت غصباً، أستم زعمتم للأتصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم، فأعطوكم المقادة، وسلموا إليكم بالإمارة، فإذا احتج عليكم بمثل ما احتجتم على الأصهار؟ نحن أولى برسول الله حياً وميتاً، فأنصفونا إن كنتم تؤمنون، وإلا فبرؤوا بالظلم وأنتم تعلمون».

- ابن قتية، الإمامة والسياسة، ص 16، 17.

هكذا يتبين إذن أن عدداً من الإعتبارات المحيطة بتفسير النص الديني، كانت تقوم خارج هذا النص وتخضع لاعتبارات سابقة عليه. وبما أن التنصيب بالإسم على الإمام المهدي المنتظر، اقتصر على الحديث دون القرآن، ونظراً للأهمية التي أصبحت تكتسيها المسألة، ولأن القرآن لا يمكنه أن يهمل قضية بهذه الأهمية في نظر الشيعة، بدأ فقهاؤهم في ممارسة عملية تأويل واسعة للنص القرآني، بصورة خاصة الآية «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين».⁽¹⁾ وهي الآية التي يستخلص منها في المعنى المباشر- التفسير- وبناء على ما يقتضيه السياق، وراثته بني إسرائيل لملك فرعون في مصر والشام، في حين يتأولها فقهاء الشيعة، باعتبارها تنصباً على حقوق آل البيت في الإمامة. وكذلك الأمر بالنسبة لعدد من الآيات التي تختلف دلالاتها على مستوى التأويل بشكل كبير مع معناها المباشر.

لقد تم توظيف النصوص الدينية المتعلقة بالإمام المهدي، بعد مقتل علي، في النزاعات السياسية التي قامت على أسس إقليمية وعرقية، كما بدأت عدد من النصوص، الواضحة الدلالة، في الإنزياح عن سياقها وفي التكيف مع الصراعات الجديدة، في ظل التحالف الذي أصبح قائماً بين آل البيت وبين بعض أعيان الفرس من جهة، وبين البيت الأموي والقبائل العربية في بلاد الشام من جهة ثانية. كما أنه نظراً لضغط الإحتياجات السياسية، إلى نصوص قادرة على تأطير الوضعية بصورة أمثل، فقد انتشرت ظاهرة الوضع، لتزكية الأطراف المتصارعة ولمباركة تحالفاتها والتنبؤ بقرب انتصارها.⁽²⁾ وبما أن لوي عنق النصوص لم يكن كافياً

(1) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي عجل الله فرجه، منظمة الإعلام الإسلامي، ط1، 1986، ص19

(2) كالحديث: «سلمان منا نحن آل البيت».

والحديث: «لو كان العلم معلقاً بالثرى لتناوله قوم من أبناء فارس»

والحديث: «.. وإنه سيلقى أهل بيتي من بعدي تطريداً وتشريداً في البلاد حتى ترتفع رايات سود في المشرق..

فإنها رايات هدى يدفعنهن إلى رجل من أهل بيتي...»

وحده لخلق واقع جديد، وأن الصراعات السياسية كانت لا تتمخض بالضرورة عن الإعترافات التي انتزعت من النصوص بعد كسر مفاصلها، فقد سرى بين المشتغلين مفهوم غريب اصطلاح عليه ب: البداء، فحواه أن الله قد يقدر شيئاً، فيبدو له أن يعدل عنه بعد ذلك فيفعل! هكذا كان المتأولون يفسرون عدم التطابق بين تأويلهم الخاص للنصوص، وبين ما تنجلي عنه الوقائع التي أخطئوا في تأويلهم لها.

إن تكريس هذه النصوص، التي انطلقت جميعاً من أرضية التحالف العلوي الفارسي، ومن حتمية انطلاق طلائع الدولة الجديدة من الشرق، تعارض لاحقاً مع الوضعية التي خلقها خروج الدولة الفاطمية من الغرب، وهو ما جعل التكريس يطال نصوصاً تتقابل مع النصوص السابقة، ووضع فقهاء الشيعة في حيرة من أمرهم، بعد قيام الدولة الفاطمية في الغرب، ودفعهم إلى تكريس عدد من النصوص التي أصبحت تسيّر بصورة معاكسة للمنطق السابق.⁽¹⁾ وهي الأحاديث التي بدأت تخضع اليوم لعملية تهميش جديدة من طرف بعض المنظرين التأسيسيين الشيعة.⁽²⁾ وقد سهل مفهوم البداء، الذي توسع فيه فقهاء الشيعة، اعتماد مقاربات متعددة، تستجيب لتغير الظروف والمقتضيات. وتبرز أهمية هذا المفهوم، في الثقافة الشيعية بصورة خاصة، في أنه بالرغم من انطلاقه من مبدأي تضمن النصوص للواقع بصورة مسبقة، وعصمة الأئمة، فإنه يفسح مجالاً واسعاً لإعادة النظر في التفسيرات

(1) كالحديث: «المهدي هو الشمس الطالعة من مغربها».

والحديث: «لاتزال أهل المغرب على الحق إلى قيام الساعة» والأحاديث التي تتحدث عن نفر أهل المغرب إلى المشرق.

(2) بهدف احتواء التجربة الفاطمية الإسماعيلية في مصر، وإعادة مركزة منطلق الإمامة في فارس، فعلى الكوراني مثلاً يربط هذا الحديث الأخير، بالمسيرة الشيعية الليبية إلى الحدود المصرية، حتى لا يرتبط هذا النص من جهة بالدعوة الفاطمية، وحتى لا ينال من أهمية الأحاديث التي تشير إلى خروج الإمام المهدي من المشرق، من جهة ثانية.

والتأويلات التي توعدز - بفتح العين - إلى هذه النصوص، بالنظر إلى المتغيرات الجديدة، دون أن يحس ذلك، بمصادقية التأويلات المقدمة أو بعصمة الأئمة.

تكمن نقطة الضعف الأساسية في عقيدة المهدوية، في عدم الإشارة إليها بصورة واضحة في النص القرآني، لذلك عمل فقهاء الشيعة على تفادي هذا النقص على مستوى التأويل، مثل الحديث المروي عن رسول الله (ﷺ) أنه تلا الآية: «وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم» فقالوا: أيا رسول الله من هؤلاء الذين إذا تولينا استبدلوا بثل؟ فضرب رسول الله على منكب سليمان ثم قال: «والذي نفسي بيده لو كان الإيمان منوطاً بالثريا لتناوله رجال من فارس».⁽¹⁾

إن العقيدة المهدوية ليست إلا نموذجاً هنا، من بين نماذج متعددة، لقضايا وإشكاليات كانت كلها موضوعاً لهذه المستويات، شكلت مادة لنقاش دائم، استمر لقرون طويلة، حول القضايا العقدية، الاجتماعية، السياسية والثقافية. وهي عملية مارستها جميع الفرق والجماعات الدينية، دون استثناء، كلما اقتضت الضرورة بلورة تصورات يمكن أن تفتح أبواب السلطة أمام هذا الطرف أو ذاك أو إيجاد صيغة جديدة لتقسيم الفيء أو الأرض أو تحديد وجوه صرف بيت المال أو رسم حدود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إن هذه البنية المفتوحة للنص الديني في الإسلام، على مستوى المكونات، وعلى المستويين اللغوي والاجتماعي، هي ما يجعل منه تشكلاً هيولاً، قادراً على إنتاج عدد لا متناه من السياقات المترامنة أو المتعاقبة، التي تحظى جميعاً بنفس القدر من المشروعية، لأنها تعتمد نفس المرجعية. وهو ما يجعلنا نمتنع في هذه الدراسة، عن إطلاق صفة إسلام أصولي أو تيار إسلامي أصولي على أية قراءة من هذه القراءات. إنها كلها مقاربات تسعى إلى تمثل النص في صيغته الأصلية الأولى أو

⁽¹⁾ المهدون للمهدي، ص 220.

تعطي الإنطباع بذلك، ومن هنا فإن صفة الجماعات التأصيلية تنطبق عليها بصورة أدق، بمعنى أنها قرأت النص أو تقرأه، بما يستجيب لشروط حياتها المتجددة، ولمصالح وتطلعات الفئات التي تمثلها. هذا التصور وحده يستطيع أن يفسر التعدد الواقعي لهذه الجماعات، وهو وحده يقدم عناصر تتصف بالموضوعية، لتفسير أسباب وأشكال هذا التعدد، ويكشف عن عناصر الوحدة التي تجمعها داخل مظاهر التنوع والاختلاف.

المبحث الثالث

تعدد سياقات الخطاب الديني في الإسلام

I - تعدد سياقات قراءة النص الديني في الإسلام

1 - السياق الأناسي

في بعض خصائص السياق الأناسي

- العمومية

- الشفوية.

- التلقائية.

- الحياض الإيديولوجي

2 - السياق الرسمي

في بعض خصائص السياق الرسمي.

- الخاصية الوظيفية.

- الوظيفة التسويغية.

- الخاصية الدرعية.

3 - السياق التأصيلي

أ - السياق التأصيلي وعلاقته بالسياق الرسمي

II - الصراع الإيديولوجي وتعدد سياقات النص الديني في الإسلام

1 - الإيديولوجية والسياق الأناسي

2 - الإيديولوجية والسيقان الرسمي والتأصيلي

تعدد سياقات الخطاب الديني في الإسلام

1 - تعدد سياقات قراءات النص الديني في الإسلام

انطلاقاً من الخلاصات التي انتهينا إليها في الجزء السابق، نستطيع القول أن النص الديني في الإسلام، وإن كان ثابتاً في لغته، فإنه دائم التحول في مضامينه، وأن هذه المضامين تعيد إنتاج دلالاتها بصورة تتناسب والإحتياجات المتجددة للقارئ، الأمر الذي يفسر تعدد المقاربات وتعارضها في أحيان كثيرة على المستويين التعاقبي أو التزامني، وبما أنه من العسير، بل ومن المتعذر، أن نقف على الشروط الخاصة التي أحاطت بكل قراءة من هذه القراءات على سبيل الحصر، فسوف نقتصر على الوقوف على السياقات الكبرى، التي أطرت هذه المقاربات، والتي يمكن حصرها في ثلاثة أساسية.

1 - السياق الأناسي:

ظهر الإسلام في شبه الجزيرة العربية، وتطور في مناخ اجتماعي وثقافي شبه متجانس، تنتظم جماعاته السكانية داخل عشائر وقبائل تجتمع وتوزع، على أساس علاقات الدم والنسب، وتعتمد في أنماط عيشها، على الرعي والتجارة وبعض الأنشطة الزراعية البدائية. أما على المستوى الثقافي، فكان الجزء الأكبر من العرب، يدينون بعقائد إحيائية، ذات امتدادات فوطيبيعية، وكان بعضهم على احتكاك مباشر باليهودية والمسيحية. كما لعبت الخطابة والشعر دور المحرك للحياة الفكرية والجمالية، حيث لم تكن اللغة مجرد أداة بدائية للتواصل، بل خزاناً يزخر بالرموز

التي ترفع من شأن هذه القبيلة أو تلك أو تربط أواصر الوحدة بين مجموعة من القبائل وتقلل من شأن خصومهم وتدني مرتبتهم.

في هذا المناخ الاجتماعي والثقافي العام، جاء الإسلام لكي يكرس سلسلة من المناسك والطقوس الدينية العربية التقليدية، كالصوم والحج والأشهر الحرم، باعتباره مؤصلاً ومجدداً للديانات التوحيدية، اليهودية، المسيحية والحنيفية. وبما أنه كان من الضروري أن تأتي نصوص الدين الجديد في لغة، فقد كرس هذه اللغة مقاييس البيان العربي في أبلغ صوره، حتى يكون أسطع دليل على صدق العقيدة وإعجازها، وأكبر تحدٍّ أمام خصومها.

إن هذه العوامل التي أسعفت الدين الإسلامي في انتشاره السريع في الجزيرة العربية، هي نفسها التي وضعته أمام امتحان صعب، غداة حركة الفتوحات. فالفتوحات لم تكن تمتد في بياض، بل فرضت منطقاً للتعايش مع شعوب ذات حضارات عريقة، كانت لديها حتى عهد قريب معتقداتها الخاصة بها، ورموزها الدينية المفعمة بالإنفعالات، وأساطيرها التي تشكل هويتها المحلية. لذلك كان منطقياً، بالنظر إلى عراقية هذه الشعوب وعمدتها، أن لاكتفي بالذوبان في الثقافة العربية الإسلامية الجديدة، بل أن تعمل على تلونها بترائثها الشخصية الخاص. وهو ما جعل النقاش الفكري، ينصب أساساً على المضامين الفكرية، القابلة لإعادة الإنتاج، بأشكال مختلفة، تبتدأ من طرح أسئلة ميتافيزيائية، تتعلق بالإشكالات الدينية التي كانت مطروحة عليها قبل تحولها إلى الإسلام⁽¹⁾ وتنتهي إلى تهجينات معقدة ومتنوعة، انتشرت في حينه، تحت إسم ما اصطلح عليه بالزندقة، في حين لم تعد تحظى الجوانب اللغوية، المتعلقة بإعجاز النص الديني في الإسلام، إلا باهتمام قليل، يقتصر على بعض الدراسات الأصولية والفقهية التي تهتم باللغة كأداة

(1) التحسيد والتنزيه، التسيير والتخيير، الذات والصفات.

للتفسير والإشتراع، بل إن اللغة فقدت عند عدد من المتكلمين صفتها كدليل على إعجاز النص⁽¹⁾ لأنها في نظرهم، وفي ظل ضغط الموجة الشعوبية، لم تعد تعكس إلا الخصوصية العربية للإسلام.

هكذا، أصبح الإسلام يأخذ لبوساً خاصاً به حيثما ارتحل، فانتشرت في بلاد الشام والرافدين عدد من التعبيرات الدينية، التي خرجت بمركبات عقدية جديدة إلى الوجود، من خلال عملية مزج عضوي بين الإسلام والمسيحية، وبين الإسلام والزرادشتية والمانوية والمزدكية، في فارس والعراق، وبين الإسلام والهندوسية والبوذية في الهند، وبين الإسلام والمعتقدات الإحيائية القديمة في إفريقيا.

بصورة مترابطة مع حركة الفتوحات، أصبح يتكرس بعد إقليمي خاص بالإسلام، يتحدد فيه التصور الديني الشعبي العام، بكونه حاصل الضرب، بين الثابت الإسلامي والمتغير الإقليمي. وتتحدد التوازنات بين هذين المكونين، حسب الانتماء المذهبي للسلطة المركزية، ومدى قوة أو ضعف هذه السلطة، ودرجة التسامح الديني السائد بين العامة، وكذلك بحسب طبيعة الثقافة المهيمنة. ففي المراحل التي هيمنت فيها ثقافة الفقهاء، كانت هذه المظاهر الدينية المحلية تنكمش على نفسها، أو تنزوي بعيداً عن الحواضر الكبرى، وتعتبر عن غضبها في انتفاضات موسمية عنيفة، ذات أبعاد اجتماعية، سياسية أو مذهبية، أو عبر التحالف في بعض الأحيان مع قوى خارجية غازية. وقد استطاعت الثقافة الصوفية، بصورة خاصة، أن تصل إلى مصالحة عميقة مع هذه المظاهر، بل وأن تتقاطع معها، وهو ما جعلها تضطلع بدور كبير في عملية نشر الإسلام، نظراً للمرونة الكبيرة التي يتصف بها

(1) يقول النظام: «لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة مثله بلاغة وفصاحة ونظماً»

- الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص75.

كما يذهب أبو موسى المردار إلى أن: «الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ونظماً وبلاغة».

- المصدر السابق، 69.

تمثلها الديني، ونظراً للغنى الرمزي والدلالي لمعتقداتها، ولأنها هي بدورها، في كثير من جوانبها، نتاج لهذا التلاحق العقدي.

في بعض خصائص السياق الأناسي

- العمومية: يتميز السياق الأناسي بأنه سياق عام، لا يمكن نسبة طقوسه أو شعائره إلى شخصية محددة. وحتى عندما توجد هذه الشخصية، فهي غالباً ما تكون شخصية محلية أسطورية، حولتها الذاكرة الشعبية الخصبية إلى سيرة ملحمة، تؤثر بها ذاكرتها الجماعية، وحيث تلعب الطقوس والشعائر دور اللحام الموحد بين أعضاء القبيلة أو الجماعة الاجتماعية. وغالباً ما تتم ممارسة هذه الطقوس والشعائر بحرية واسعة، بعيداً عن أي إكراه أو رقابة، حيث تنضاف الإسهامات الفردية وتتضافر لكي تذوب في الطقس الجمعي. وحيث نادراً ما توجد نخبة دينية، تنفرد بالمعرفة وبالتشريع الدينيين.

- الشفوية: لا يعتبر المدون مرجعاً ضرورياً في التمثلات الدينية التي تنتمي لهذا السياق، وحتى إذا كان موجوداً، فإنه لا يحظى إلا باحترام نسبي، ولا يشكل مرجعية ضرورية، بل تشكل الذاكرة الجماعية والرواية الشفوية، أساس تحديد المفاهيم والتصورات.

- التلقائية: يتميز السياق الأناسي بالتلقائية في تلقين معتقداته وطقوسه. فهو لا يقيم كتابات ولا جامعات خاصة، ولا يعتني أصحابه بنشر الشروح أو الهوامش أو التهذيبات، بل تنتقل شعائره وطقوسه تلقائياً، جيلاً بعد جيل، ويكتفي الأولياء بعدد محدود من المريدين، الذين لا يأخذون علماً من شيوخهم، بل تحصل لهم البركة من طول ملازمتهم. كما تلعب الأضرحة، وبعض الأماكن المقدسة، دور تكثيف الحمولة الرمزية للعقيدة المحلية وضمان استمرارها، وتزويد الجماعة المحلية بعناصر بناء ووعي هويتها، وتعزيز العلاقات الداخلية فيما بينها، في وسط يتميز في معظمه، بقساوة

ظروفه الطبيعية داخلياً، وبالتنافس المحموم على المجال الطبيعي، بين الجماعات القبلية والمذهبية المتنافسة مما يقتضي أقصى درجات التلاحم الداخلي.

- **الحياة الإيديولوجية:** لا يمكن القول بأن هذا السياق يلعب دوراً إيديولوجياً لصالح طرف من الأطراف الاجتماعية أو السياسية، مع ذلك فإنه لا يمكن وصفه بأنه محايد تماماً. إن التدين الشعبي، الذي نعبّر عنه هنا بالسياق الأناسي، يقدم إشباعاً روحياً، يملأ الاحتياجات الثقافية للإنسان، ويرسي أنظمة للتواصل الاجتماعي، يمكن توظيفها لصالح أي طرف، لكنها مع ذلك، ونظراً لارتباطها بتجربة وجدانية بالأساس، ول مقاومتها لأيّة ترتيبية هرمية، أو طقوس محددة، أو زعامة قارة مستديمة، فقد مثلت شكلاً من أشكال مقاومة المجتمع لأيّة سيطرة خارجية عليه.

- **القابلية للتحويل:** يمثل السياق الأناسي، التمثل الديني الخاص بالإقليم أو الجهة. لذلك فإنه بالإضافة إلى المساحة الروحية التي يملؤها، فإنه يمثل واجهة أساسية للتعبير عن الهوية الثقافية المحلية الخاصة، وأداة أساسية من أدوات المقاومة والدفاع عن الذات، في عصور التبعية وإلضطهاد.

من هنا تحول التشيع، من موقف سياسي من مسألة الحكم، ومن مذهب ديني، إلى شكل للتعبير عن الخصوصية القومية الفارسية، داخل الدولة الإسلامية. غير أن هذا الدور الذي لعبه التشيع، لم ينحصر دائماً داخل السياق الأناسي. ذلك أنه إذا ظلت سمات هذا السياق قائمة باستمرار على مستوى البنية، فإنه قد تطور في حالات متعددة لكي يلعب أدواراً تأسيسية على مستوى الوظائف. وهي وظيفة يبدو أن التشيع الفارسي كان مهيماً لها باستمرار، باعتبار المخزون الحضاري الهائل للشعب الإيراني، والطبيعة الراضية للوعي الشيعي، وهي عناصر لا ينقصها إلا اكتمال الشروط الموضوعية، لكي تستعير خصائص السياق التأسيسي، وتضطلع بأدواره. هكذا نلاحظ أنه كلما تعززت التوازنات بين الإيرانيين وبين محيطهم،

وتراجعت هواجس الذوبان في هذا المحيط، إلا وتحول السياق الشيعي الفارسي إلى سياق تأصيلي، ليس على المستوى المحلي فحسب، بل وعلى المستوى الإقليمي كذلك، الأمر الذي يمكن ملاحظته منذ العصر العباسي، حيث شكل أبو مسلم الخرساني خطراً على الدولة العباسية، ثم حيث بلغت قوة البرامكة درجة أصبح معها هارون الرشيد نفسه يخشى سطوتهم، ثم في عصر المأمون الذي كان متأثراً بالثقافة الفارسية إلى حدود بعيدة، ليس على المستوى الفكري والنظري فحسب، بل والعقدي كذلك، حيث أنه لم يتردد في إعلان تشيعه، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وأمر أن ينادى في شوارع بغداد أنه: «برئت الذمة ممن ذكر معاوية بخير، وأن أفضل الخلق بعد رسول الله علي بن أبي طالب»⁽¹⁾. وفي عهد الحكم البويهي في بغداد، كتبت لعنة معاوية على أبواب المساجد ولعنة من غصب فاطمة حقها من فذك، ومن منع الحسين أن يدفن مع جده، ولعنة من نفى أبا ذر. أما في عاشوراء فقد ألزم معز الدولة الناس بغلاق الأسواق ومنع الطباخين من الطبخ، وأخرج النساء منشورات الشعور يلطمن في الشوارع ويقمن المآثم على الحسين.

ويبدو هذا التحول بصيغة أخرى في المغرب العربي، حيث تحولت الزوايا، في حالات معينة، من واجهات للتدين الشعبي، إلى منطلقات للدعوة، ومن تم إلى مشاريع دول فقد قامت الدولة السعدية انطلاقاً من حركة جهادية، غداة التدخل الإيبيري في المغرب، في مطلع القرن السادس عشر. كما يمكن تفسير قيام الدولة العلوية على هذا الأساس نفسه، فقد تحول الشرفاء، الذين استقروا بين القبائل استجلاباً للبركة ودرءاً للنوازل، ومن أجل الإضطلاع بدور التحكيم في الخلافات التي تنشأ بين القبائل، إلى سلطة موازية لسلطة القبائل نفسها، ثم إلى سلطة فو - قبلية، قام عليها النظام السياسي الجديد.

(1) تاريخ الخلفاء، ص 328.

2. السياق الرسمي:

نقصد بالسياق الرسمي كل القراءات التي يتم إخضاع النص الديني لها، عبر إواليات التفسير، التأويل والوضع، بهدف إسباغ المشروعية الدينية على الشخص أو الأسرة أو الزمرة المترتبة على السلطة، وعلى نظام استمرار هذه السلطة وانتقالها. توكل هذه المهمة عادة لمجموعة من الفقهاء، بشكل خاص منهم، أولئك الذين يستطيعون الجمع بين احترام العامة وثقة السلطان ورضاه. وإذا كان الحاكمون في العصور الإسلامية السابقة، يعتمدون في دعم مشروعية أنظمتهم على فقهاء يحظون باحترام شعبي، فإن الميل أصبح يتجه أكثر في العصور الأخيرة، إلى تقريب ورعاية مؤسسات دينية، تضطلع بهذا الدور، الأمر الذي يمكن هؤلاء من تفادي تركية شخصية بعينها أو شخصيات معينة يصبحون رهناؤها فيما بعد. كما يمكنهم من توسيع دائرة النخبة الدينية المحيطة بهم، ومن تجديدها باستمرار.

هكذا، أصبحت عدد من المؤسسات الدينية اليوم، تلعب دوراً حاسماً على مستوى التكييف الديني للقرار السياسي، كجامعة الأزهر، القرويين والزيتونة، ودور الافتاء، ومجالس رجال الدين. وتختلف المقاربات الدينية لهذه المؤسسات، باختلاف الشروط المحيطة بها، والقضايا المطروحة عليها، ومرجعياتها المذهبية، لكنها ترمي باستمرار إلى هدف واحد، هو نسج المظلة الشرعية الضرورية لإضفاء طابع المشروعية على النظام الحاكم.

يتعامل السياق الرسمي مع كل حالة بحالتها، فقد تتم بلورة مشروعية النظام الحاكم، انطلاقاً من أصل شريف، أو بخلفيات دعوية أو جهادية، أو كجزء على حسن بلاء في ظروف خطر خارجي، أو بمجرد القهر والغلبة وقوة الشوكة. إذا كانت البيعة إطاراً شكلياً لاغنى عنه، لاستكمال مظاهر هذه المشروعية في العصور السالفة، فإنه لا يبدو أن هذا المفهوم يعيش حالة أزمة اليوم، بسبب تقادمه أو

بسبب حمولته التراثية. ذلك أن عدداً من الأنظمة السياسية العربية، التي قامت على أسس إيدولوجية وضعية، على المستوى النظري على الأقل، أصبحت هي بدورها وتعمل إعادة إدماج هذا المصطلح في معجمها السياسي، وإلى استعماله لوصف علاقة الحاكمين بالمحكومين.⁽¹⁾

إن تعارض التصورات السياسية وتضاربها، فيما يخص علاقة نظام الحكم بالعقيدة في الإسلام، ثم التقابل الذي نجده بين التصورات الدينية للحكم نفسها، لا يعود فقط إلى طبيعة البنية المفتوحة للنص الديني في الإسلام، على المستويين اللغوي والإجتماعي، بل ربما يعود، في جانب كبير كذلك، إلى إرادة واعية من النبي (ﷺ) في الحسم في هذه المسألة، نظراً للمترلقات التي تحف بها. لقد كان النبي (ﷺ) واعياً بقرب أجله، ومع ذلك لم يحدد نظاماً للحكم من بعده، كما أنه لم يعين أحداً لخلافته. كذلك عندما نعود إلى القرآن الكريم، لا نجد أية إشارة لمواصفات خاصة يفترض أن تتوفر في الحاكم، الذي يحق له أن يتولى أمور المسلمين، ولا للمؤسسات السياسية، التي يجب أن توطر جماعة المؤمنين، وتنظم علاقتهم بالحاكم، بل اقتصر القرآن الكريم على الدعوة إلى تخليق الحياة السياسية، وبنائها على مبدأي العدل والإحسان.

الملاحظة نفسها تصدق بالنسبة للسنة النبوية، فحتى عندما أسس الرسول (ﷺ) دولته في المدينة، ترك لقبائلها الحرية في تسيير شؤونها، حسب تقاليدها وأعرافها⁽²⁾ ولم يفرض عليها نموذجاً موحداً، كما أنه لم يقدم أي نموذج لنظام سياسي معين، ولم يترك أي شخص، بصورة واضحة تحظى بالإجماع لخلافته.

(1) أصبحت عدد من الأنظمة السياسية العربية، التي تستقي مرجعيتها من إيدولوجيات حداثوية لا تتردد في إدماج مفهوم البيئة في خطابها السياسي.

(2) انظر الصحيفة:

السيرة النبوية، ج1، ص501، 502، 503، 504.

لقد تولى أبو بكر الخلافة بعد النبي (ﷺ)، اعتماداً على مبدأ قبلي، هو الإنتماء لقريش، وكذلك نظراً لطبيعة العلاقة الخاصة التي كانت تربطه بالنبي (ﷺ)، في حين تولى عمر الحكم عن طريق التعيين. أما عثمان بن عفان فقد تولى الخلافة بطريقة هي عبارة عن مزيج بين الشورى والتعيين،⁽¹⁾ ثم جاء حكم علي في النهاية، في ظروف الحرب القبلية التي فجرها مقتل عثمان. الأمر الذي لم يمكن علياً من تحقيق الإجماع حول شخصه، ومن فرض سلطته كخليفة على القوى التي ناصرتة ضد معاوية.

يتبين من هذا إذن، أن البنية المفتوحة للنص الديني في الإسلام، لا تفسر وحدها تعدد وتعارض التصورات الدينية، حول الأسس التشريعية لنظام الحكم، بل هناك كذلك إشكالية حقيقية، ناتجة من جهة عن القناعة الراسخة، التي تسكن عدداً كبيراً من المسلمين، بأن النظام السياسي شأن من شؤون الدين ومن جهة ثانية، بسبب اقتضار النصوص الأساسية محل الإجماع، على إعلان مبادئ أخلاقية عامة في الممارسة السياسية، كالدعوة إلى الشورى وإلى طاعة أولي الأمر، دون الدخول في تفاصيل تطبيقها. وإلى عدم التجانس السائد حول طبيعة النظام السياسي في الإسلام، وإلى التضارب الحاصل في عدد من النصوص الحديثة، بسبب ظاهرة الوضع، وإلى أشكال التجديد والاجتهاد وإعطاء معاني جديدة لمفاهيم قديمة،⁽²⁾ وإلى تباين المرجعيات التطبيقية في العهد الراشدي، والفترات الاجتماعية والسياسية التي انتهى بها.

لقد جعلت هذه الأسباب كلها، السياق الرسمي، أو الخطاب الديني المواكب

(1) مع ملاحظة أن أهل الشورى الذين عينهم عمر، لاختيار خليفته، كلهم من قريش، وليس بينهم أحد من الأنصار أو من القبائل العربية الأخرى.

- محمد حسين هيكل، عثمان بن عفان، دار المعارف، القاهرة، 1973، ص 15.

(2) مثل مفاهيم: البيعة، الشورى، الرأية، الإمامة.

للنظام السياسي المسيطر، يتميز بخاصتين، أولاهما ذات طبيعة ثابتة، وهي الخاصية الوظيفية وثانيهما، ذات طبيعة متغيرة، تختلف من حاكم إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى وهي خاصية التسويغ.

في بعض خصائص السياق الرسمي

- الخاصية الوظيفية: بعد انطلاق حركة الفتوحات، شهد المجتمع العربي تحولات كبرى، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فعلى المستوى الاقتصادي تراجعت أهمية الرعي والتجارة كمصدرين أساسيين للثروة، لكي يأخذ الفتياء وعائلات الفتوحات المكانة الأولى، الأمر الذي مكن من مراكمة ثروات هائلة بصورة سريعة وكثيفة في أيدي الملأ المكّي والمديني. أما على المستوى الاجتماعي، فلم يعد المجتمع الإسلامي مقتصرًا على المهاجرين والأنصار، فقد انضافت إليه مكونات جديدة، من العبيد والموالي وغيرهم، الذين وفدوا على الإسلام باعتباره دينًا للعدالة والمساواة، بإمكانه أن يحررهم من ربة الاستعباد البيزنطي والفارسي، وأن يفتح أمامهم آفاق الارتقاء الاجتماعي. لكن ما حصل، هو أن هذه التحولات الهامة، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، اصطدمت بثبات الثقافة العربية الاجتماعية والسياسية، القائمة على علاقات الدم وعلى الولاء القبلي، الأمر الذي أدى إلى مركزة شديدة للنفوذ الاقتصادي والسياسي، داخل دائرة ضيقة من الزعامات القبلية المكية والمدنية، وحال بالتالي، دون إدماج الفئات العريضة الوافدة على الإسلام.

لقد برز هذا التعارض بين الثقافة السائدة، وبين التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية، بصورة محدودة، بعد وفاة النبي (ﷺ) مباشرة عندما تعارضت مشروعيتان. مشروعية نصرة الإسلام، التي بنى عليها الأنصار أحقيتهم في اجتماع السقيفة، ومشروعية الانتماء القبلي وقرابة الدم التي بنى عليها أبو بكر، وعلي فيما

بعد، أحقيتهما في الخلافة. وهنا بالتحديد تم تقديم الثقافة السياسية التقليدية، المبنية على القرابة في الدم والولاء القبلي، التي حصرت الخلافة في قريش، في لبوس إسلامي، الأمر الذي بدا مقنعاً بالنسبة للأطراف الأخرى، والذي أدى إلى تفادي الفتنة مرحلياً، دون أن يحول دون تعدد المشروعات لاحقاً، ودون احتدام الصراع بين العصبية القرشية، الهاشمية، الأموية، والعباسية، على السلطتين الاقتصادية والسياسية.

انطلاقاً من هذه اللحظة، وحتى عصور سياسية غير محدودة، سوف يتخصص هذا السياق في لعب دور المكيف، بين الشروط والمقتضيات المتحددة للمجتمع، وبين القيم الاجتماعية والسياسية العربية السابقة على الإسلام.

وإذا كان للدولة الإسلامية منطقها الخاص، المتشبع بالثقافة الشرقية القديمة، القائمة على تركيز السلط في يد الحاكم، الذي يلعب الدور الأول على جميع المستويات، كقائد للجيش، ومالك لجانب مهم من وسائل الإنتاج والثروة، وكقوة تنظيمية إدارية وقضائية وكزعيم روحي. فإن البعد الديني، كغيره من الأبعاد، يشكل حلقة تدخل في منظومة مترابطة من الحلقات، يشد بعضها البعض الآخر في تدعيم السلطة المطلقة للحاكم وإحكام قبضته على المجتمع.

- الوظيفة التسويغية: إذا كانت الخاصية الوظيفية، تتمثل في السعي إلى إسناد عملية تكييف المجتمع - اللامتجانس - مع الثقافة السائدة - المتجانسة - للسياق الرسمي، فإن الوظيفة التسويغية، تتمثل في إعادة قراءة النص الديني، في كل لحظة جديدة، لاستخلاص الدلالات المناسبة، بما يتجاوب والإحتياجات المتحددة. ويمكن التمييز بين الخاصية الوظيفية والخاصية التسويغية، في كون الخاصية الوظيفية، تنطلق من مقومات الثقافة السائدة، لكي تخضع المجتمع لقوابلها، وأن هذا التوظيف يخضع لمنطق عام، فعندما تم إقرار مبدأ تداول الحكم على أساس

قبلي، من طرف أبي بكر، فإن هذا المبدأ لم يكن يخدم أبا بكر بصورة حصرية، بقدر ما كان يخضع لمرجعية عامة ومستقلة تماماً. كما أن المبدأ الذي انتقل بمقتضاه الحكم من معاوية إلى ابنه يزيد كان يخضع للمرجعيات نفسها، وقد كانت هذه الثقافة تتمتع بقوة قاهرة،⁽¹⁾ حتى عندما تتعارض بصورة صريحة مع الدين في بعض الأحيان، فقد امتنع أبو بكر عن إنزال الحد الشرعي في خالد بن الوليد، نظراً لاعتبارات إجتماعية مرتبطة بهذه الثقافة، كما تمت مراعات هذه الاعتبارات في عملية توزيع الفيء، وكانت من وراء التحول إلى نظام الحكم الوراثي في مرحلة لاحقة.

في مقابل ذلك، تنطلق الخاصية التسوية من أسفل إلى أعلى، من المشاكل والأزمات والصراعات المنبثقة من الواقع، إلى النص الذي لا يبدو في نهاية الأمر، إلا كتكليل لموقف تحقق على الواقع. وبصورة يفقد فيها هذا الموقف أية قوة نظرية، وأية مشروعية، إذا ما تغيرت التوازنات في الواقع.

فبالإضافة إلى الوقائع التاريخية وإلى طبيعة التوازنات السياسية، التي نعرف جيداً انطلاقاً منها كيف تم حسم الصراعات المحتدمة على السلطة، منذ وفاة النبي (ﷺ)، وقيام الدولة الإسلامية. نجد أن كل سلطة جديدة، أحاطت نفسها بعدد من النصوص الحديثية المنسوبة إلى النبي (ﷺ)، لتسويغ قيامها ودوامها. فهناك النصوص الحديثية التي تدعم موقف أبي بكر في مواجهة علي،⁽²⁾ وتلك التي تدعم علياً في

(1) النبي (ﷺ) نفسه كان يأخذ هذه الثقافة بعين الاعتبار، فعند فتح مكة، تمت معاملة قريش معاملة خاصة، رغم أنها أكثر من آذى الرسول، كما أن النبي (ﷺ) سحب الراية من سعد بن عباد، عند دخول مكة، لأنه صاح قائلاً: «اليوم يوم الملحمة، اليوم تستحل الحرم».

- السيرة النبوية، ج2، ص406.

(2) «لا ينبغي لقرم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره»

- رواه الترمذي عن عائشة عن النبي (ﷺ)

«الناس كلهم يحاسبون إلا أبا بكر».

- أخرجه ابن عساکر في حديث مرفوع.

مواجهة أبي بكر والخلفاء الذين أتوا من بعده،⁽¹⁾ وتلك التي تزكي عثمان..⁽²⁾ ثم هناك النصوص الحديثية التي تبشر بحكم بني أمية⁽³⁾، وتلك التي تبشر بإزاحتهم وسواد دولة بني العباس،⁽⁴⁾ وبالترك من بعدهم..⁽⁵⁾

إن أهمية النصوص الحديثية، لا تقوم في المضمون الذي يحمله كل نص على حدة، ولا في درجة صحة أو في ترتيب هذه النصوص. تماما كما أن التعارضات القائمة بين هذه النصوص لا تبخسها قيمتها. إن قيمتها الحقيقية تكمن في تلك الصورة المعقدة والمتشابكة، التي تعكسها لأشكال الصراع الاجتماعية، السياسية والثقافية..

(1) «من كنت مولاه فعلي مولاه»

- عن أحمد بن أبي الطفيل

«اللهم والي من والاه وعادي من عاداه»

- أخرجه أحمد

«جاء الحسن بن علي إلى أبي بكر وهو على منبر رسول الله (ﷺ)، فقال: انزل عن مجلس أبي وهو على منبر رسول الله (ﷺ)، فقال: صدقت إنه مجلس أبيك، وأجلسه في حجره وبكى، فقال علي: والله ما هذا عن أمري، فقال صدقت والله ما أتهمك».

- أخرجه أبو نعيم عن عبد الرحمن الأصبهاني.

«اللهم اجعله هاديا مهديا».

- أخرجه الترمذي وحسنه عبد الرحمن بن أبي عميرة.

(2) «اقتدوا باللدن من بعدي أبي بكر وعمر».

- حسنه الترمذي.

(3) «يا عثمان إنه لعل الله يقمصك قميصا فإن أراك المناقون على علمه فلا تخلعه حتى تلقاني».

- أخرجه الترمذي والحاكم عن عائشة.

(4) «قال معاوية: ما زلت أطمع في الخلافة منذ قال لي رسول الله (ﷺ): يا معاوية إذا ملكت فأحسن».

أخرجه ابن زبي شبيهة في المصنف والطبراني في الكبير.

(5) يخرج رجل من بيتي عند انقطاع من الزمان وظهور من الفتن يقال له السفاح، فيكون إعطاؤه المال حثيا».

- أخرجه أحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري.

وعن ابن عباس: «منا السفاح ومنا المنصور ومنا المهدي».

- أخرجه الخطيب وابن عساكر وغيرهما عن طريق سعيد بن جبير.

- الخاصة الذريعية: إلى جانب مسألة إعطاء المشروعية للحكم ولأشكال انتقاله، هناك ما يمكن أن نصطلح عليه ب: الخاصة الذريعية للسياق الرسمي، حيث يعمل على مواكبة الوقائع اليومية وإعطاء التغطية الدينية للقرارات التي يصدرها الحاكم، بغض النظر عن مطابقتها للواقع أو المصلحة العامة أو الدين. فقد أتى يزيد بن عبد الملك «بأربعين شيخاً فشهدوا له ما على الخلفاء حساب ولا عذاب»⁽¹⁾، كما أن الأزهر الشريف لم يتردد في العصر الحديث، في إصدار فتوى تحرم الصلح مع إسرائيل، ثم إصدار فتوى جديدة، بعد ذلك بضع سنوات، تحلل هذا الصلح.

3- السياق التأصيلي :

يختلف السياق الإسلامي التأصيلي عن السياق الإسلامي الشعبي في أنه الوعي الديني الخاص بالصفوة العالمة، فهو يتعالى على المعتقد الشفوي، وعلى الطقوس الخاصة ولا يعبأ إلا بالمدون. وهو مظهر وإن كان يتقاطع فيه إلى حدود معينة مع السياق الرسمي، فإن النخبة التأصيلية العالمة، تتميز بأنها ترفض الخضوع لمنطق المؤسسة القائمة، لاعتبارات قد تكون عرقية أو قبلية أو مذهبية.. وقد تكون في أحيان نادرة جداً نظرية مجردة.

السياق التأصيلي وعلاقته بالسياق الرسمي.

يمكن وصف العلاقة القائمة بين السياقين الرسمي والتأصيلي بأنها علاقة رفض وتجاوز. فما يبرر قيام أي تصور تأصيلي، هو رفضه للتصور الرسمي السائد، واقتراحه لبدائل اجتماعية وسياسية وثقافية. ولعل أبرز الفروق الوظيفية، بين السياقين الرسمي والتأصيلي، أنه في الوقت الذي يسعى فيه الأول إلى تسوين

(1) «اتكوا الترك ما تركوكم. فإنهم أول من يسلب أمتي ملكهم وما حولهم الله بتو قنطوراء».

- أخرجه الطبراني عن ابن مسعود.

الوضع الراهن، وإضفاء المشروعية عليه، عبر أعمال إوالية التكريس والتهميش على مستويات التفسير، التأويل، الوضع. يعمل الثانى، بمقتضى هذه الإوالية نفسها، على نقض المشروعية التي يرسبها السياق الرسمي، وعلى الدعوة إلى نموذج جديد، بحجة أنه يستجيب بصورة أدق لروح النص الديني.

من هنا فإن الاختلاف بين التصويرين، لا يأخذ صورة المناظرة أو الحوار الفكري، بل صورة صراع على الوجود، لأن سيطرة أحد السياقين، لا تتحقق إلا بإقصاء وتلاشي الطرف الآخر. فالخطاب التأصيلي، يقدم نفسه باعتباره القراءة المطابقة لروح النص، وبالتالي، التصور الحامل للرسالة الأزلية للدين الإسلامي، المستأمن عليها، والساخر هلى تنفيذها، عبر مقولة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إذا كانت بعض الجوانب التي تمسها عملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واضحة ومعلومة، فإن الخاصية الشمولية لرؤية الخطاب التأصيلي للعالم، تجعله يربط عددا من المظاهر التي يعتبرها مبتدعة أو منحرفة عن السلوك الصحيح، في سلسلة جهنمية متراسة الحلقات، تشابك فيها العبادات مع العلاقات الاجتماعية والقيم الأخلاقية، والذوق الفني والتصور السياسي .. بحيث يتولد عن كل مستوى من هذه المستويات، رد الفعل الملائم أو التصور الخاص، انطلاقا من المرجعية التأصيلية العامة.

ومع أن كل مستوى من هذه المستويات، له مقابله المعياري الخاص به في الخطاب التأصيلي، فإن المستوى السياسي يحظى بأهمية إستثنائية، لم تتزعزع مكانتها منذ حصول أول خلاف سياسي في التاريخ الإسلامي وحتى اليوم. ذلك أن جميع الخطابات التأصيلية، التي توالى في تاريخ الفكر الإسلامي، مقتنعة تماماً بأن السيطرة على المجتمع، هي الطريق الأمثل من أجل وضع مشروعاتها الشمولي

في موضع التنفيذ انطلاقاً من الحديث النبوي «إن الله يزج بالسلطان ما لا يزع بالقرآن». بذلك، يصبح كل خطاب تأصيلي، متعارضاً بالضرورة مع النظام الحاكم، إلى الدرجة التي يمكننا معها القول، أن التاريخ السياسي للعالم الإسلامي، هو تاريخ للصراع بين مذاهب وتصورات دينية، لاتكاد السيطرة السياسية تتحقق لأحدها حتى يفقس نقيضه.

لقد أبدى ماركس هذه الملاحظة، وأشار في رسالة موجهة إلى أنجلس إلى أن: «أن تاريخ الشرق يبدو لدارسه وكأنه تاريخ أديان».⁽¹⁾ كما أبدى برنارد لويس، في المقدمة التي وضعها لكتاب جيل كييل «النبي وفرعون»، الملاحظة نفسها، وأشار إلى أن المعارضة السياسية في الإسلام: «اعتمدت باستمرار على الإستعارة من معجم اللاهوت، بنفس الإعتيادية والتلقائية، التي تعودت المعارضة الأوربية، أن تستمد بها من قاموس الإيديولوجيات».⁽²⁾

إن هذه الملاحظة، التي يديها كل من ماركس وبرنارد لويس ويشاطرها فيها الرأي عدد من المستشرقين، يجب أن ينظر إليها في بعدها الكوني أولاً، وليس باعتبارها حالة خاصة بالشرق، ف: إنجلز نفسه يشير إلى أن العصور الوسطى لم تعرف سوى شكل واحد للإيديولوجية: الدين واللاهوت، وأن هذا الوضع استمر حتى قيام الثورة الفرنسية.⁽³⁾

أمام توترات الخلافات الإسلامية وراء المنطق والقراءات التي يوفرها السياق الرسمي، كان على المعارضة الإجتماعية والسياسية أن تجد منطق القراءة الخاص بها، الأمر الذي لم يكن ليبدو مهمة صعبة، بالنظر إلى الإمكانيات التي توفرها

(1) تاريخ الخلفاء، ص 258.

(2) HIMICH B LA FORMATION IDEOLOGIQUE EN ISLAM ENTHROPOS
.PARIS 1980 P2

LE PROPHETE ET PHARAON P10

(3)

البنية المفتوحة للنص الديني في الإسلام، والمستويات المتعددة لإعمال إوالية التكريس والتهميش.

من هنا يمكننا أن نربط مثلاً بين مضمون وأهداف الخطاب التأصيلي الشيعي، وبين تكريس النص الحديثي، الذي يتضمن عدداً من النصوص، التي تنص على حق علي في الولاية، وعلى حقوق أبنائه من بعده، وعلى المكانة التي يجب أن يحظى بها آل البيت والدور الذي يجب أن يضطلعوا به داخل المجتمع الإسلامي. في مقابل ذلك، نجد أن الخطاب التأصيلي الخوارجي، عمل على تكريس النص القرآني، الذي يتضمن دعوة إلى المساواة المطلقة بين المسلمين، وهو ما يستجيب لاحتياجات المكونات الاجتماعية الخوارجية، التي ينتمي أعضاؤها في معظمهم إلى قبائل تأخر إسلامها، وعانت بالتالي من التهميش السياسي، بسبب الهيمنة القرشية، ومن الحيف الاقتصادي في عملية توزيع الفيء. وهو ما يفسر رفض الخوارج، لشرط الأصل القرشي للإمام.

وكما لعب الوضع دوراً أساسياً في معمار السياق الرسمي، لعب هذا الدور نفسه، في السياق التأصيلي، حيث تكيفت النصوص مع خروج عدد من الشخصيات الثائرة علي الخليفة، وأسدت عليها صفات المهدوية، وباركت تحالفها مع هذه القبيلة أو تلك، وتنبأت بالجهات التي سوف تخرج منها حتى عندما تعارض هذه الجهات وتتناقض، وبالإنتصارات التي سوف تتحقق لها.

ومع أن الإعتبارات العرقية والقبلية أو الصراع على السلطة السياسية، تشكل في غالب الأحيان، الدوافع الحقيقية الكامنة وراء هذا الخطاب، فإن السياق التأصيلي، كالسياق الرسمي، يتصف بالنخبوية. لأن التأصيل يتطلب بالضرورة القدرة على العودة إلى المدون، في مجتمع تهيم عليه الثقافة الشفوية. من هنا فإن الفقيه، القادر على تفكيك سحر رموز اللغة، وعلى إسدال الدلالات المناسبة عليها،

يحظى بمكانة إستثنائية، وتمتد قداسة النص لكي تشمل شخصه ولكي تتحول أقواله وآراؤه إلى جزء لا يتجزأ من النص. لذلك، غالباً ما ترتبط كل دعوة دينية جديدة، بزواج بين داعية ديني، وبين تحالف قبلي، بحيث يكمل كل منهما للطرف الثاني ما ينقصه، وبحيث تتحول كل دعوة دينية تأسيسية في حال تحقق أهدافها إلى دولة.

إذن بالرغم من الفروق البنيوية والوظيفية، بين السياق الرسمي والسياق التأسيسي، فإنه لا يمكننا أن نرسم حدوداً فاصلة بينهما إلا على المستوى التزامني، حيث تقدم كل من الفئات السياسية، المتنافسة على السلطة قراءتها الخاصة للنص. أما على المستوى التعاقبي، فإن كل قراءة تأسيسية تحقق أهدافها، محكومة بالتحول إلى خطاب رسمي يحمل جميع خصائص هذا السياق.

II - الصراع الإيديولوجي وتعدد سياقات النص الديني في الإسلام

هناك تضاد معبر جداً بين أشكال توظيف الإيديولوجيا، وبين سياقات مقارنة النص الديني في الإسلام. فمنذ القرن الثامن عشر، وأمام غياب إيديولوجيا، على الصورة التي عرفها الغرب، بالمعنى الدقيق للكلمة، تم إخضاع النص الديني لقراءات متباينة ومتعارضة، بما يتناسب والمرجعية الثقافية العربية من جهة، ومع الاحتياجات المتجددة للبيوت والأسر المتنافسة على النفوذ الإقتصادي والزعامة السياسية. وقد انعكس الطابع الإيديولوجي لهذه المقاربات أساساً من خلال المنطق العام، الذي تحكم في السياقات المذكورة.

1 - الإيديولوجية والسياق الأناسي:

السياق الأناسي، أقرب ما يكون إلى ما يصطلح عليه كارل منهايم بالمفهوم الكلي للإيديولوجية، فهو لا يسعى بصورة مباشرة إلى خدمة طبقة إجتماعية أو سلطة سياسية بعينها - وإن كانت هناك إمكانيات متعددة لتوظيفه في هذا الإتجاه - بقدر ما يحوك من ترسبات ذاكرته الجماعية، العرقية والتاريخية جبة أسطورية،

تشكل الهوية الخاصة، التي تلحم عرى التضامن بين المكونات القبلية الإقليمية أو العرقية المختلفة، وتجعلها قادرة على الاستمرار وعلى مقاومة أي احتواء خارجي. وبالرغم من أن هذا السياق عانى من حيف ومن تهميش مضاعفين، في مرحلة أولى، لأنه كان يرفض التدوين أو لا يعبأ به، وفي مرحلة ثانية لأنه كان الضحية المنتقاة للحركات السلفية، والحركات السياسية، التي استوحت مواقفها منها، فإن هذا السياق هو الذي عمل باستمرار على مد حدود الإسلام، وعلى الحفاظ على دعائمه في اللحظات العصبية، من خلال المصالحة التي نجح في إجرائها بين مبادئ الإسلام الكبرى، وبين الخصوصيات الثقافية المحلية في كل مكان. ومن الحفاظ على قوة وكثافة الرموز واللوذ بها في اللحظات العصبية. نحول النموذج الإيراني من سياق أناسي إلى سياق تأصيلي.

2. الإيديولوجية والسياقان الرسمي والتأصيلي

تنطبق الخصائص التي يرسمها ماركس للإيديولوجية في كتابه: الإيديولوجية الألمانية، على السياقين الرسمي والتأصيلي، بصورة ملفتة، فهما كلاهما يقدمان: وعياً قطعياً خالصاً،⁽¹⁾ يرفض الفريدة أو النقد، وينحو باتجاه التقليد والتعميم الحرفي، كما أنهما كلاهما، يقدمان أفكارهما على أنها إنتقال من ملكوت الله إلى ملكوت البشر، سواء تعلق الأمر بالسياق الرسمي، الذي بدأ يشر بنظرية الحق الإلهي منذ عهود مبكرة، أو بالسياق التأصيلي، الذي مافتيء يقدم صراعاته السياسية، في لبوس مذهبي وديني.⁽²⁾

كما تبدو معالم هذه الماثلة، حسب ماركس دائماً، في الوعي الذي يمتلكه

⁽¹⁾ ماركس كارل، فريدريك إنجلز، الإيديولوجية الألمانية، ترجمة: د. فؤاد أيوب، دار دمشق، ط 1976، I،

ص 39 - 40.

⁽²⁾ المصدر السابق، ص 52.

الإيديولوجيون بالتاريخ. فهم في قراءتهم للتاريخ، ينسون جميع الأمم الأخرى، وجميع الأحداث الواقعية. بتعبير آخر، إنهم يضعون المربط قبل الفرس، حتى يتسنى لهم تأويل التاريخ بالطريقة التي تروق لهم، وكما يصلوا بالنهاية إلى الإستنتاجات التي كانوا يقرون بها قبل البدء في كتابة هذا التاريخ.⁽¹⁾

تبدو هذه الصورة بوضوح في القراءة الخاصة التي مارستها كل قراءة مذهبية للتاريخ. فبالنسبة للأمويين والعباسيين، لا يزيد التاريخ عن أن يكون تحققاً لإرادة الله في شخص دولتهم، تماماً كما أن شخصية كالإمام المهدي المنتظر تصبح بؤرة لحركة التاريخ، الذي يقرأ ليس انطلاقاً من وقائعه الخاصة، بل من مدى تحقق بعض علامات ما قبل الظهور فيه.

من أهم السمات التي يقرنها ماركس بالإيديولوجيا، والتي نجدها ماثلة في السياقين السالفي الذكر، سمة الشمولية الزائفة ف: كل طبقة جديدة تحتل مكان طبقة كانت سائدة قبلها مضطرة، ولو لمجرد تحقيق أهدافها، إلى تمثيل مصلحتها، على أنها المصلحة المشتركة لجميع أعضاء المجتمع.. لأن تلك المصلحة، لم تسنح لها الفرصة تحت ضغط الأوضاع القائمة، حتى ذلك الحين، كي تتطور على أنها المصلحة الخاصة لطبقة خاصة.⁽²⁾ وهو ما ينطبق بدوره على السياقين الرسمي والتأصيلي. فعندما ظهرت الدعوة العباسية من موقع الرفض والدعوة إلى التغيير، قدمت نفسها في صورة جليلة من الورع، حتى أن السيوطي يصف وصول العباسيين إلى السلطة بقوله: والله لقد أفضت الخلافة إلى بني العباس وما في الأرض أحد أكثر منهم قارئاً للقرآن ولا أفضل عابداً ولا ناسكاً منهم.⁽³⁾

(1) المصدر السابق ص 53.

(2) المصدر السابق، ص 57 - 58.

(3) السيوطي، تاريخ الخلفاء تحقيق: رحاب خضر عكاوي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت 199.

كما قدمت نفسها، على أنها المدافع عن حقوق كل القوى المضطهدة، والتمرت بأنها سوف تستعيد حقوق آل البيت، وتنصف الموالي. لكن ما إن استتب الأمر لها حتى أصبح حلفاء الأمس خصوماً وأعداء.

حول بعض الإشكاليات المتعلقة بالمنهج في مقارنة الظاهرة التأصيلية المعاصرة

تطرح دراسة الظاهرة التأصيلية، صعوبات خاصة على مستوى المنهج، فالظاهرة ذات بعدين متداخلين، سوسيولوجي وثقافي، لا يشكل المقدس موضوعاً أو غاية لها فحسب، بل أداة من أدوات التحليل (المنهج الإيماني) والتنظيم والممارسة (الكاريسم، ولاية الفقيه، المهدوية). إن ما نصفه بالظاهرة التأصيلية، تعبير عن دينامية شاملة، متعددة مستويات التعبير والفعل، تبتدأ من الفقه، وتنتهي بنتائج العلوم الطبيعية، مروراً بالعلوم الإنسانية والنظريات السياسية والأخلاقية والجمالية. بالتالي، فإن منهج المقاربة، يجب أن يتوفر على الأدوات المناسبة، حتى تسعفه في معالجة المركبات المعقدة للظاهرة. كعلم الاجتماع وعلم الإناسة وعلم النفس التحليلي والسيميولوجيا. لكن المطلوب في نفس الوقت، أن لا يتم رص هذه الأدوات إلى جانب بعضها البعض، حتى لانسقط في التلقيق، بل أن تتكامل وظيفياً، في تغطية حقل متعدد البنى والتضاريس يكملها ويعطيها معناها.

على الباحث إذن أن يستعمل هذه الأدوات في علاقاتها التضائية العضوية، وفي حمولتها الثقافية العامة، حيث تنفرج هذه التجليات المتعددة للظاهرة، عبر القنوات التي يفسحها هذا السياق، إلى تداعيات يقتضي بعضها البعض، فتتكشف لنا بذلك تعالقات موضوعية بين قطاعات أو قضايا تبدو مستقلة عن بعضها البعض.

إن المنطق العقلي وحده، لا يستطيع أن يقيم علاقة موضوعية بين تدريس علوم الحديث في الجامعة وبين موت السلطان، أو بين عدم الدعوة له في خطبة

الجمعة وبين إعلان العصيان السياسي، أو التداعيات الاقتصادية والسياسية لمفهوم البركة.

إن النفاذ إلى المضامين العميقة لهذه التصورات، يقتضي التقاط الفضاء الثقافي للمرحلة في تشابكه وفي تعقيده، واعتماد أدوات للمقاربة، قادرة على اكتشاف وعلى استمراء الهوامش غير الواعية، إلى جانب التعبيرات المجتمعية الواضحة والمباشرة. هكذا مثلاً، يستحيل عدم الدعاء للسلطان في خطبة الجمعة الذي هو فعل ديني، إلى عصيان سياسي، ويتضمن الإغفاء من الضرائب، الذي هو فعل إداري وإقتصادي، اعترافاً بالأصل الشريف، ويقترن تدريس علوم الحديث في الجامعات الدينية، الذي هو فعل معرفي بموت السلطان، الذي هو واقعة طبيعية.

في هذا المشهد، يصبح كل شيء على علاقة بكل شيء. وتتجسد جميع السلطات في شخص الحاكم، الذي لا يستطيع أن يعي سلطاته إلا في تمازجها مع بعضها أو باستعارة من بوردبوه، باعتبارها رأسماً رمزياً، يستثمر فيه الديني في السياسي، والسياسي في الإقتصادي، وهكذا دواليك.. وربما لذلك، لم يكن بوسع الحاكم، في الدولة الإسلامية أبداً، أن يتصور خصومه السياسيين إلا كمارقين أو مبتدعين أو زنادقة أو ملاحدة.

المبحث الرابع

إشكالية المنهج في الظاهرة التأصيلية

حول بعض الإشكاليات المتعلقة بالمنهج في دراسة الظاهرة التأصيلية
المعاصرة

1. المقاربة التأصيلية للظاهرة

أ- مفهوم المنهاج عند الشيخ عبد السلام ياسين

- مكونات المنهاج عند الشيخ عبد السلام ياسين

* المستوى النظري.

* المستوى العملي.

* المستوى المجتمعي

- ملاحظات حول المنهاج عند الشيخ عبد السلام ياسين

* الفاعلية السطحية لأدوات التحليل التراثية والفعالية العميقة لأدوات

التحليل في المناهج المعاصرة.

* التوسع في أعمال إوابية التكريس والتهميش.

* حاجة المنهاج إلى مناهج.

ب- أدوات التحليل عند الشيخ علي الكوراني

- الظاهرة التأصيلية وعلامات ظهور الإمام المهدي المنتظر.

* علامات ظهور الإمام المهدي

* عناصر التحليل التاريخي والإجتماعي عند علي الكوراني.

* ملاحظات حول مقارنة علي الكوراني للظاهرة التأصيلية.

* الحقيقة النفعية

* جدل الخطيئة والتكفير.

* التاريخ المستبق.

ج - الخاص والمشارك في المقاربات التأصيلية.

2. الظاهرة التأصيلية من موقع العلوم الإنسانية.

أ. المنهج الوظيفي وتطبيقاته في دراسة الظاهرة التأصيلية المعاصرة.

- وظيفة الدين في المجتمع بين دركايم وماكس فيبر.

- المنهج الوظيفي وتطبيقاته على الظاهرة التأصيلية المعاصرة : نموذج دراسة

رتشارد ميتشل لجماعة الإخوان المسلمين.

ب. المنهج البنيوي وتطبيقاته على الظاهرة التأصيلية المعاصرة

- المنهج البنيوي وتطبيقاته على الظاهرة التأصيلية المعاصرة: نموذج محمد

أركون.

إشكالية المنهج في الظاهرة التأصيلية

حول بعض الإشكاليات المتعلقة بالمنهج في مقاربة الظاهرة التأصيلية المعاصرة:

يطرح المنهج صعوبات خاصة تختلف باختلاف المرجعيات التي يبنى عليها والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها. فالمناهج التي يعمل عليها التأصيليون في مقاربة الظاهرة التأصيلية تتميز على العموم، بالإختلاطات التي تقع باستمرار، عندما تأخذ الظاهرة موضوع الدراسة الكلمة لكي تتحدث عن نفسها وتعرف بها. كما تطرح في هذا المستوى كل المشكلات التي تخلقها عادة، النظريات الشمولية التي تقترح رؤية للعالم ومنهجاً للتحليل، في نفس الوقت، الأمر الذي يجعل هذا المنهج يصطبغ بضرورة بهذه الرؤية، ويخلص إلى نتائج تتحدد انطلاقاً منها.

أما الصعوبة الثانية، في هذا المستوى دائماً، فتتمثل في اعتماد هذه المناهج المقدس مرجعية لها، الأمر الذي يحول دون توفرها على المرونة الضرورية، ويحد من إمكانيات ممارستها لنقد ذاتي، يساعدها على القيام بمراجعة دائمة لنتائج أعمالها ولأدواتها، ومن تقريب وجهات النظر فيما بينها من جهة. وفيما بينها وبين مناهج العلوم الإنسانية من جهة ثانية. كما تبرز إحدى أكبر هذه الصعوبات، في إسقاطها لظلال المقدس على المواضيع التي تشتغل عليها، وفي الخلاصات التي تنتهي إليها، وهو ما يجعلها تخط بين الذاتي والموضوعي، المتعالي والواقعي والمقدس والكوني. وبما يجعلها هي بدورها أسيرة لهذه المواقف فيما بعد وعاجزة عن التراجع عنها.

أما فيما يتعلق بالدراسات غربية النزعة، فإن الصعوبات تتمثل في كون عدد

من الباحثين الغربيين لم يستطيعوا أن يتخلصوا بعد من تلك النظرة العجائبية التي عكسها عدد من المستشرقين عن الإسلام، والتي قاموا فيها بتضخيم الخصائص الأبوية للمجتمعات الشرقية، وإضفاء طابع مبالغ من العنف والاستبداد على العلاقات الاجتماعية والسياسية. كما تبرز إحدى أهم هذه السلبيات في كون الظاهرة التأصيلية المعاصرة أصبحت تشكل تحدياً سياسياً راهناً، تتأجج حوله العواطف، وتتصادم الحسابات، الأمر الذي يؤثر بصورة خفية أو جلية على التكييفات المنهجية التي يعتمد إليها عدد من هؤلاء.

أخيراً فيما يتعلق بالدراسات ذات الطابع العلمي، وهي دراسات معدودة، فإن إحدى أهم الصعوبات تكمن في صعوبة تكييف مناهج علم إنسانية عصرية، تم تصورهما وبنائها انطلاقاً من شروط الحياة الواقعية والمخصصة للمجتمعات الغربية، مع أنماط السلوك، شديدة التعقيد، والعالية الترميز للمجتمعات الشرقية، بسبب قوة عناصر القهر الاجتماعي والثقافي، والإندماج العارم للفرد داخل المجموعة، مما يتطلب أحياناً إعطاء تأويلات مناقضة تماماً في الشرق، لأشكال السلوك أو أنماط التعبير أو الرموز نفسها.⁽¹⁾

1. المقاربة التأصيلية للظاهرة التأصيلية

رغم اختلاف أشكال المقاربة التأصيلية، واختلاف التصورات الناجم عنها، فإن القاعدة السائدة بين هذه التصورات، هي وحدة المنهج وشموليته، الأمر الذي يجعل عدداً من شيوخ هذه الجماعات، يستخدمون مفهوم النهاج وليس المنهج، للإشارة إلى طريقتهم في العمل النظري. وهي تسمية تنطوي على جميع الصعوبات

(1) من الصعب أن نلاحظ مثلاً، أن الحجاب يمكن أن يكون عامل تح« مجتمعي بالنسبة للمرأة العربية، باعتباره عاملاً مساعداً على الإدماج. إنه يمنحها قدرة أكبر على الاختلاط، ويوفر لها إمكانية الاستفادة من حرية أكبر، والخضوع لمراقبة أقل.

التي تمت الإشارة إليها فيما يتعلق بطبيعة المقاربة التأصيلية للظاهرة، فهي تكتسي طابع الوجدانية - وحدانية المنهج، الاختيار - والشمولية - إدماج المنهج في النظرية - بالإضافة إلى طابع الوثوقية، لأن المنهاج يلغي أي منهج آخر.

لاستجلاء عناصر المقاربة المنهجية التأصيلية، سوف نقف عند نموذجين، نموذج الشيخ عبد السلام ياسين، المرشد العام لجماعة العدل والإحسان، والشيخ علي الكوراني. وقد تم اختيار هذين النموذجين لأسباب متعددة. تتمثل أولاً في كون هاتين الشخصيتين تعطيان أهمية خاصة لمشروع بلورة منهاج تأصيلي شامل، قادر على احتواء جميع القضايا المطروحة. وأنهما عملتا على وضع هذا المنهاج في موضع التطبيق في أعمالهما النظرية. وثانياً لكونهما تمثلان المكونين السني والشيوعي للخطاب التأصيلي بصورة نموذجية، وتشخصان العام المشترك والخاص الجماعي والفردية في أشكال المقاربة التأصيلية.

١- مفهوم المنهاج عند الشيخ عبد السلام ياسين.

يمهد عبد السلام ياسين تصوره للمنهاج بالتمييز بين «العلوم التجريبية المحضة، وما يؤسسها من رياضيات، وما ينتج عنها من تطبيقات عملية - التي يصفها بأنها - كلها مسلمة لولا القصد الكافر والاستعمال الفاجر».^(١)

وبين مناهج العلوم الإنسانية «من وضعية إلى بنيوية مروراً بطيف من الألوان الفلسفية تعطي لملاحظة الإثنولوجيين والأنثروبولوجيين والمؤرخين والمسانيين إلى ٢٠ هنالك من قواعد نظرية، يحاولون على أساسها معرفة تاريخ الإنسان، وتاريخ المجتمعات، وبناء المجتمعات، وعلاقة البشر فيما بينهم، والعادات والخصائص والصفات المشتركة»^(٢) وهي علوم يرى أنها جاءت في ركاب: «الإنسية

^(١) عبد السلام ياسين، حوار مع الفضلاء الديمقراطيين، مطبوعات الأفق، 1994، ص 146.

^(٢) مقدمات في المنهاج، د.م، 1989، ص 25.

الجاهلية»⁽¹⁾ التي ظهرت عند مفكري عصر الأنوار في أوربا لكي: «تملاً عندهم فراغا تركه الدين»⁽²⁾.

وبالتالي فإنه لا يمكن الإعتداد بتائجها. لذلك فإن أولى أولويات المنهاج عند عبد السلام ياسين، التخلص من أنماط المقاربة التي توطر هذه العلوم، في مختلف جوانبها، سواء فيما يتعلق بالجهاز المفاهيمي، حيث يتعين التخلص من: «أكداس المفاهيم والمعطيات من مكتسبات العصر في مجالات العلوم الإنسانية»⁽³⁾. لأنه: «ما من كلمة من المفردات في قاموس المثقفين إلا لها خلفيات لايكية فلسفية»⁽⁴⁾ أو على مستوى المضمون والمناهج، لأنه يرى أن الفكر الذي يغذي هذه المناهج «لا يزال في قماط طفولته يجتر نسق القرن الثامن عشر الأوربي، عصر الأنوار»⁽⁵⁾.

- مكونات المنهاج عند الشيخ عبد السلام ياسين

يمكن تقسيم المنهج عند عبد السلام ياسين إلى مستويين، نظري وعملي. يتمثل المستوى النظري في العقل وفي بعض الإواليات النظرية، المتمثلة أساساً في بعض التفسيرات الخاصة التي يعطيها لبعض النصوص الدينية، في حين يتحدد المستوى العملي، في مفهوم اقتحام العقبة، على مستوى السلوك الفردي، أو ما يصطلح عليه بالقومة على المستويين الاجتماعي والسياسي.

* **المستوى النظري:** يرى عبد السلام ياسين أن هناك مستويين للعقل، «فإما عقل مصدر معرفته التجربة البشرية والتخمين الفلسفي وذاك عقل مشترك بين

(1) عبد السلام ياسين، نظرات في الفقه والتاريخ، مطبعة. فضالة، 1989، ص70.

(2) عبد السلام ياسين، مقدمات في المنهاج، ص26.

(3) عبد السلام ياسين الإسلام والقومية العلمانية، دارالخطابي للطباعة والنشر، 1989، ص19.

(4) المصدر السابق، ص26.

(5) حوار مع الفضلاء الديموقراطيين، ص195.

البشر. وإما عقل يتلقى عن القلب رحمة الإيمان وهداية الوحي، ثم ينصرف إلى تنفيذ أمر الله سبحانه في الكون، لاغنى له عن التجربة والفحص، فذاك عقل الحكمة». ⁽¹⁾ والعقل الكامل هو الذي «يأخذ.. عن الوحي، ما هو من عالم الغيب، وعن المدارك المشتركة، ما هو من عالم الشهادة». ⁽²⁾ إن لكل عقل من هذين العقلين مرجعياته الخاصة به، مرجعية العقل المشترك، هي تلك التي بدأت من الساحة العامة في أثينا وروما، في حين انطلقت مسيرة العقل الثاني من المسجد في مكة. ⁽³⁾ لذلك يجب أن تكون للعقل الأول حدوده التي يجب أن يقف عندها، لأنه: «متى حاول.. أن يقتحم ما فوق طوره هام في بحور الفلسفة والأطروحات والتقدير». ⁽⁴⁾ وهو ما يعطي الأولوية المطلقة للعقل الثاني على العقل الأول: «فعندما نتحدث عن الاختيار بين عقليين وبين عقليتين، فإنما نختار إما سيادة الوحي خالصاً مخلصاً يستقي من منبعه المحفوظ في كتاب الله وسنة رسوله، وإما سيادة الساحة التي سكنت العقل الآخر واحتلته بماديتها وعنصريتها وضبابية أهدافها». ⁽⁵⁾

من هنا يشكل الغيب، مصدراً أساسياً من مصادر المعرفة، بالنسبة للعقل الثاني، الذي لا يحظى بأولوية وجودية فحسب، بالقياس مع العقل الأول، بل وبأولوية معرفية كذلك. وهو ما يجعل كبحد السلام ياسين يدين بشدة اللجوء إلى: «أدوات التحليل التي ابتليت باستعمالها هذه الطبقة من المثقفين المعاصرين

⁽¹⁾ مقدمات في المنهاج، ص18.

⁽²⁾ عبد السلام ياسين، غنة العقل المسلم بين سيادة الوحي وسيطرة الهوى، مؤسسة التغليف والطباعة والتوزيع للشمال، الرباط، 1994، ص8.

⁽³⁾ المصدر السابق، ص16.

⁽⁴⁾ المصدر السابق، ص5.

⁽⁵⁾ المصدر السابق، ص18.

تلامذة الجاهلية - التي - ليس فيها شيء يسمى الغيب»⁽¹⁾.

ويقدم عبد السلام ياسين عدة نماذج للدور الذي يمكن أن يلعبه الغيب كمصدر من مصادر المعرفة، يستدل على ذلك بالبارابسيكولوجيا واليوغا والكرامات الصوفية، كما وقع للولي الصالح الذي يقع مزاره في مدينة فاس، عبد العزيز الدباغ، الذي كان متوجها لزيارة قبر يحيى بن علال، فانكشف له العلم الكلي: «فلما فتح عليه الله - وهو الرجل الأمي - تتلمذ له العلماء، وفسر لهم عويصات مسائلهم في الحديث والفقه وعلوم الشريعة الأخرى وعلوم الكون، وكانوا يقرؤون عليه كلاماً لأعهد له به فيقول: هذا قرآن، أو هذا حديث قدسي أو حديث صحيح أو مكذوب»⁽²⁾.

كما يشير عبد السلام ياسين، في سياق سعيه للبرهنة على أن الغيب لا زال يشكل مصدراً للمعرفة المعاصرة التي يخص بها الله بعضاً من عبادته، إلى نماذج معاصرة لتلقي المعرفة من الغيب، كنموذج ما وقع ل: حسن البنا أو محمود عبد الحليم أو له هو شخصياً⁽³⁾.

يشكل مفهوم الغيب إذن عند عبد السلام ياسين، أداة تحليل أساسية، إنه المقابل المنهجي لدور العقل في للعلوم الإنسانية، الأمر الذي يطبقه بصورة عملية فيما يصطلح عليه ب: التحليل الإيمانى للتاريخ⁽⁴⁾.

لذلك، يصف عبد السلام ياسين منهاجه المرتكز على الغيب وعلى مقولة

(1) نظرات في الفقه والتاريخ، ص 33.

(2) الإسلام بين الدعوة والدولة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1973، ص 360.

(3) «وحصل لي من حالات الكشف الشيء الكثير. ولست أفخر بما ليس لي فيه يد، فنعمة الله تستدعي منا الشكر بالتحدث عنها».

- الإسلام بين الدعوة والدولة، ص 392.

(4) نظرات في الفقه والتاريخ، ص 33.

التحليل الإيماني للتاريخ بأنه منهاج «عام متحرر، من حيث هو علم موحي به، ومن حيث هو نداء رب العالمين».⁽¹⁾

إن عبد السلام ياسين لا يكتفي بالتأكيد على الأصول الغيبية للمنهاج الذي يعتمد أداة للمقاربة، وفي نفس الوقت مصدراً للمعرفة. بل يعترف له بدور إيدولوجي كذلك، حيث أنه: «يكتسي من الأهمية ما تكتسيه الإيدولوجية بالنسبة لمتحزب من غيرنا».⁽²⁾ وهو ما ينم عن خلط شديد وعن تشوش في الأفكار، حتى مع قبول فرضية الأصل الغيبي لمنهجه. ذلك أن المعرفة التي تنسب نفسها إلى الغيب، تتصف بالإطلاق، الثبات والتعالي. في حين تلتصق الإيدولوجية بالواقع المشخص، وتتغير بتغير معطياته. وحتى إذا كان المقصود من كلام عبد السلام ياسين، أن «المنهاج» إيدولوجية تتصف بطابع الإطلاق والثبات، فإن هذا لا يتطابق مع طابع التنوع والاختلاف الذي عكسته الخطابات التأصيلية على مدى التاريخ العربي الإسلامي.

إن هذا التفسير الإيماني، هو ما يشكل الأداة الإجرائية لتفسير حركة التاريخ والمجتمع الإنسانيين، التي يبدو أن الشيخ عبد السلام ياسين يريد أن يعطيها نفس القوة التفسيرية والإقناعية للتحليل المادي للتاريخ أو أي تحليل آخر يستمد مرجعيته من العلوم الإنسانية. وهو يعتمد في قراءته هاته، على تبشير نصين حديثيين يحظيان في تأويله للتاريخ بأهمية استثنائية، ويتكرران في جميع أعماله، بصورة تكاد تكون دائمة وهما:

- الحديث المروي عن حذيفة، أن رسول الله (ﷺ) قال: «تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون ملكاً عاضاً، فيكون

(1) مقدمات في المنهاج، ص 26.

(2) المصدر السابق، ص 37.

ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون ملكاً جبرياً، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون الخلافة على منهاج النبوة. ثم سكت»⁽¹⁾.

يرر عبد السلام ياسين، الأهمية التي يوليها لهذا الحديث، الذي يرافق كل كتابات تقريباً. في مقدمة كتاب «نظرات في الفقه والتاريخ» بأنه يبشر: «بإشراق شمس الخلافة بعد ظلام العض والجبر»،⁽²⁾ وأنه تبعاً لذلك، النص الذي يجب الإنطلاق منه لفهم (الصحوة المعاصرة). لأنه يفسر التاريخ الإسلامي بصورة كاملة، منذ العصر النبوي، كما يقدم استشرافاً شاملاً لمستقبل المجتمع الإسلامي، بما يمكننا من إستحلاء آفاقه. وبمقتضى التفسير الذي يعطيه عبد السلام ياسين لهذا الحديث، فإنه إذا كانت تجارب الملك العاض والملك الجبري قد انكفأت، فإنه لم يبق أمامنا إلا تجربة الخلافة على منهاج النبوة. وليست (طلائع الصحوة) إلا إيذاناً بيزوغ الخلافة الجديدة. «بعد موت المسلمين وغفوتهم، بل نومهم الثقيل على مدى القرون ستجدد لنا الحياة»⁽³⁾.

الحديث الثاني الذي يردده عبد السلام ياسين مرات متكررة كذلك، هو الحديث المروي عن أبي هريرة: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها». وهو حديث يتكرر بدوره باستمرار في كتابات الشيخ، ويسعفه أساساً في إعطاء المشروع لحركته ولدوره الشخصي، عبر عملية ربط، بين مضمون الحديث، وبين إحياءات تنقصر مفهوم الولاية أحياناً، ومفهوم الإمامة في أحيان أخرى.

⁽¹⁾ الإسلام أو الطوفان، ص 185 - نظرات في الفقه والتاريخ، ص 7، الإسلام بين الدعوة والدولة، ص 35..

⁽²⁾ مقدمات في المنهاج، ص 7.

⁽³⁾ عبد السلام ياسين الإسلام غداً، ص 913.

إن المعمار النظري الذي يرسيه عبد السلام ياسين انطلاقاً من القاعدة التي يوفرها هذان الحديثان، يخلص إلى أن الظاهرة التأصيلية ليست شيئاً يمكن تفسيره انطلاقاً من المجتمع، أو حتى بالإنطلاق من جماعة المؤمنين. إن المجدد الذي يتمتع بالإلهام وبالعاية الإلهية هو وحده من يستطيع أن يلعب هذا الدور، ف: «كلما وقع المسلمون في مأزق، ابتعث الله فيهم رجلاً يجدد لهم الدعوة».⁽¹⁾ وهو ابتعث يمكن أن يتحقق إما في مستوى الحديث الثاني، حيث يتوقع الشيخ أن «يطلع علينا وجه الخليفة المجدد، ويضرب ضرباته بالسيف المربي حتى تدعن له الرؤوس»..⁽²⁾ أو أنه يحيل إلى خروج الإمام المهدي المنتظر،⁽³⁾ بالإستناد إلى الحديث الثاني، حيث يرى ضرورة أن يكون هذا الإمام معصوماً.⁽⁴⁾

ويذكر بصورة دائبة بالأحاديث النبوية، التي تضع الإمامة في قریش، مع الإشارة في نفس الوقت، إلى نسبه الشريف، كما في رسالته إلى الملك.

* المستوى العملي:

لا يفصل عبد السلام ياسين بين المعرفة والممارسة، فهو يرى أن: «وظيفة المنهاج النبوي العلم والعمل مترابطين»⁽⁵⁾ وأن الصحوة انعكاس لهذا المنهاج على المستويين العملي والنظري، الفردي والمجتمعي. على المستوى الفردي يتمثل المنهاج عند عبد السلام ياسين، في مفهوم اقتحام

(1) عبد السلام ياسين، الإسلام بين الدعوة والدولة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1972، ص 19.

(2) عبد السلام ياسين، الإسلام غداً، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1973، ص 921.

(3) «سيأتي الله ربنا بقائد مجاهد ترشحه يد القدرة والعزة لخلافة رسول الله، لن يهبط علينا من سماء الأرض، بل سينبث من بيننا كما فطر الله أنبياءه الوارثين، فكل شيء من حالنا يناديه، وكل عويصة من أمراضنا تنتظره»

- الإسلام غداً، ص 862.

(4) الإسلام بين الدعوة والدولة، ص 115.

(5) مقدمات في المنهاج، ص 37.

العقبة،^(١) الذي يستعيره من سورة البلد ﴿لقد خلقنا الإنسان في كبد﴾ يحسب أن لن يقدر عليه أحد يقول أهلك ما لا لبدا يحسب أن لم يره أحد. ألم نجعل له عينين ولسانا وشفتين وهديناه النجدين. فلا اقتحم العقبة. وما أدراك ما العقبة. فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة أو مسكيناً ذا متربة. ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة، أولئك أصحاب الميمنة، والذين كفروا بآياتنا هم أصحاب المشأمة، عليهم نار موصدة﴾.

يسوق الشيخ عبد السلام ياسين تفسيره الخاص لسورة البلد، ويقدم فهمها خاصاً لمفهوم اقتحام العقبة، ويعتبره اقتحاماً ل: «ثلاثة أبعاد هي بحاري العقبة وآفاتها:

- 1 - الرق الذي يستعبد الإنسان فإذا هو رهين بإرادة غير إرادته.
- 2 - العوز الذي يقعد بالمسكين واليتيم، تمنعهم المسغبة والإهتمام بالقوت عن كل خير.
- 3 - الإنفراد عن جماعة المؤمنين الذين يتأتى السفر والإقتحام في كنفهم.^(٢)

* على المستوى المجتمعي:

إن إقتحام العقبة هو بمثابة عتبة للإيمان، التي يتخطاها المؤمن بالإعتماد على إرادته الشخصية وعزمته. وتضافر هذه الإرادات وتراكمها على مستوى السلوك الشخصي، هو ما يهيء لما يصطلح عليه عبد السلام ياسين ب: القومة التي تكتسي طابعاً مجتمعياً. حيث يتم: «الخروج بالمسلم من إسلامه الفردي ليصبح عضواً في جماعة المسلمين»،^(٣) ويشرح عبد السلام ياسين المعنى الذي يستعمل به

(١) «المنهاج النبوي أجملائه في هذه العبارة: إقتحام العقبة إلى الله عز وجل».

- مقدمات في المنهاج، ص 50.

(٢) مقدمات في المنهاج، ص 55.

(٣) الإسلام بين الدعوة والدولة، ص 14.

كلمة قومة بقوله، «أستعمل كلمة قومة بدل ثورة تأصيلاً للنهضة واليقظة والتعبئة والإعداد والزحف على مثال قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ فتكون قومتنا على منهاج النبوة. وتطلعنا بعد العض والجبر إلى الخلافة على منهاج النبوة»⁽¹⁾. ويحدد أهداف هذه القومة، في مبدأين أساسيين يتمثلان في:

- «تقديم رؤية واضحة لأهداف الإسلام في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية، وفي كل الميادين»⁽²⁾.

- «انتزاع إمامة الأمة من الأيدي المتسلطة، ومن الأفكار الإيديولوجية التي تبرر واقعاً حاضراً أو تبشر بمستقبل يزيف بالأمة عن طريقها إلى موعود الله لها بالخلافة في الأرض والسيادة والعزة»⁽³⁾.

تتم هذه القومة، حسب عبدالسلام ياسين، في مرحلتين متتاليتين: «المرحلة الانتقالية لقيام إمامة هادية، ترعى قيم الأمة، وحكمها الشورى، سمينها مرحلة القيادة الجهادية»⁽⁴⁾. ثم تأتي المرحلة الثانية بعد ذلك حيث يتم «تجديد الإسلام في شخص إمام يقوم يقود الأمة لكي يكون أمرها شورى بينها، وإن أكمل المهمة وبلغ القصد، أصبح هادياً داعياً حكماً. ولن يستطيع من ليس معصوماً أن يحكم ويهدي لأن الحكم تحكم في مصالح الناس»⁽⁵⁾.

- ملاحظات حول المنهاج عند الشيخ عبد السلام ياسين.

لن نتطرق في هذه الملاحظات للأسس التي استمد منها الشيخ عناصر

(1) نظرات في الفقه والتاريخ، ص12.

(2) مقدمات في المنهاج، ص30.

(3) المصدر السابق، ص30.

(4) الإسلام بين الدعوة والدولة، ص115.

(5) المصدر السابق، ص115.

منهاجه، فقد كان واضحاً في تحديد الطبيعة الغيبية لمنطلقاته. بل سوف نقتصر على إبداء بعض الملاحظات في ما يتعلق بالتسارق الداخلي لمنهاج الشيخ.

★ الفاعلية السطحية لأدوات التحليل التراثية، والفعالية العميقة لأدوات التحليل في المناهج المعاصرة.

يمكن أن نلاحظ أولاً أنه رغم تأكيد الشيخ على ضرورة التخلص من هيمنة الفلسفة والمصطلحات الغريبة، فإن هذه المكونات، هي التي تشكل أساس أدوات تحليله. إن التقسيم الذي يبنى عليه تحديدده للعقل، بين عقل تجريبي، وعقل استلهامي يستوحي الحكمة من مصدر متعال، يستنسخ إلى حد بعيد، التقابل الذي يقيمه الفيلسوف الألماني كنت، بين العقل النظري النقدي، الذي يميز بين الصواب والخطأ، وبين العقل العملي الوثوقي القادر على إثبات وجود الله والروح والعالم، ويخضع الأول للثاني.

كما يبدو تأثر الشيخ الكبير بالتحليل الطبقي للمجتمع، عندما يطلب من أتباعه: «رسم الطريق إلى التغيير الإسلامي كما هي مرسومة الطريق الثورية الماركسية اللينينية».⁽¹⁾ وفي وضعه خطاطة مستنسخة عن التحليل الطبقي للمجتمع، للشروط الداخلية والخارجية، التي سوف تكون محيطة بالإسلاميين عندما يصلون إلى الحكم،⁽²⁾ ويتساءل عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به: «طبقات المتعلمين ذوي الكفاءات - الذين - يكونون بورجوازية ليبرالية ووسطى حسب التحليل الطبقي، ويكونون بورجوازية الدولة بعد الثورة الطبقيّة.. ما مصيرهم في الحكم الإسلامي؟».⁽³⁾ كما لا يتردد في تحليل الصراع الإقتصادي الدولي، من خلال

(1) الإسلام وتحدي الماركسية اللينينية، ص18.

(2) حوار مع الفضلاء الديمقراطيين ص175.

(3) حوار مع الفضلاء الديمقراطيين، ص176.

مفاهيم إجرائية لا تكاد تخفى مرجعياتها الماركسية، رغم عمليات «التأصيل الإصطلاحي»، التي يمارسها عليها، كمفهوم التبادل غير المتكافئ، وغبن السوق، وإجحاف السوق، وتنافس السوق، واحتكار السوق، والتقسيم الدولي للعمل..⁽¹⁾ إن هذا الاستعمال الواسع للمصطلحات الماركسية وتحليلاتها، يكشف عن التناقض الصارخ بين المصادر الغيبية المفترضة للدعوة، وبين دواعيها ومضامينها الوضعية والمعيشة. كما يكشف هذا التناص الواسع مع مفاهيم الماركسية وأشكال مقاربتها، عن سر العداء الكبير الذي تحمله كتابات الشيخ لها، وعلى أن الخلاف معها ليس ناتجاً عن تناقضات إيديولوجية شكلية، بل يرجع أساساً إلى التنافس على طرح إشكاليات مقارنة، وعلى استقطاب نفس الفئات الاجتماعية.

★ التوسع في أعمال الإوالية التكريس والتهميش:

تبدو هذه الإوالية في تركيز الشيخ على الحديثين اللذين سبقت الإشارة إليهما، حتى أنهما يتكرران في جميع أعماله، وكأن الإسلام يختزل في إعادة بناء الدولة، وفي ترصد المجدد المنتظر والسعي وراءه.

إن التوسع في أعمال هذه الإوالية، يتأتى أساساً من الأولوية المطلقة التي تحظى بها الإعتبارات الإيديولوجية في عملية التفسير والتأويل. وهو ما لا يتردد عبد السلام ياسين في الإفصاح عنه بكل وضوح، عندما يعتبر أن الإجتهد ليس من حق القاعدين، وأنه «لابد أن يكون أهل الإجتهد من أهل الدعوة».⁽²⁾ ويعتبر أن منهاجه يجب أن يلعب بالنسبة لأتباعه، نفس الدور الذي تلعبه الإيديولوجيا بالنسبة للمتحمزين.

يتضمن التفسير الذي يعطيه عبد السلام ياسين لسورة البلد، صورة واضحة

⁽¹⁾ المصدر السابق ص 204.

⁽²⁾ نظرات في الفقه والتاريخ، ص 84.

جداً عن الحرية الواسعة التي يمنحها لنفسه في التفسير، وعن الطابع الذاتي لهذه التفسيرات، التي تتعارض بصورة صارخة أحياناً مع كل ما تتضمنه كتب التفسير ومع ما تحتمله لغة النص وسياقه.⁽¹⁾

هذا العنف الذي يمارسه عبدالسلام ياسين على النصوص، من أجل الوصول إلى الأحكام التي يريدها، ليس مصدره عدم الإطلاع على التفسيرات والأحكام الأصلية، التي هي محل إجماع، ولا قناعاته الذاتية بامتلاك حقائق كانت خافية على الآخرين، بل إيمانه أن من حق الجماعات الأصلية المعاصرة، أن تعيد بناء تصوراتها للنصوص بما يتطابق وحاجيات هذه الجماعات، وإن كانت هذه التصورات تختلف مع التفسيرات الأصلية التي قدمها السلف، وهو ما يبرره بأن «للفقيه الذي يبحث عن الأحكام العينية الجزئية أن يفسر فك الرقبة وإطعام المسكين واليتيم والكينونة مع الذين آمنوا في تفصيل الأحكام الفقهية. لكن أي شيء يمنعنا أن نفهم عن الله عز وجل ما وراء الأحكام التفصيلية».⁽²⁾

إن خطورة مثل هذه التفسيرات، لا تكمن فقط في طبيعة التصورات التي يمكن أن تنتج عنها، بل في المرجعيات العامة التي توطنها، ذلك أن الشيخ عبد السلام ياسين، بعد أن يشحن مفهوم اقتحام العقبة الذي يشتقه من هذه السورة بالمعاني التي يريدها، ينتهي إلى خلاصة غاية في البساطة والمباشرة: «طريق معلمة هي إذن العقبة فمن غابت عن أفقه معلمة منها، فقد ولى الإسلام وراء ظهره».⁽³⁾

وبذلك يصبح كل من لم يوافق على هذا التحليل الخاص، الذي يعطيه عبد

(1) انظر تفسير السورة في :

- السيوطي جلال الدين، المحلي جلال الدين، تفسير الجلالين، دار الفكر، ط II، دمشق، 1989، ص 652 - 653.

(2) مقدمات في المنهاج، ص 58.

(3) المصدر السابق، ص 72.

السلام ياسين لسورة البلد، وكأنه قد أصبح في وضعية دينية غير سليمة، أقل ما يمكن قوله بشأنها، أن فيها انتقاصاً من إيمانه ومن عقيدته.

★ حاجة المنهاج إلى مناهج.

يمكن القول أن المنهاج عند عبد السلام ياسين، على وجه الإجمال، يستمد عناصره النظرية من العقل التجريبي ومن العقل الإستلهامي، والمسلكية من مفهومي إقتحام العقبة والقومة. وأن المضامين التي تحملها هذه المفاهيم مرجعياتها النصية تغنيها عما عداها.. لكن عودة إلى النص الذي يدعو فيه عبد السلام ياسين إلى العودة إلى العقل التجريبي، تبين أن أعمال هذا العقل لازال معطلاً داخل المنهاج، وأن الإشارة إليه، لا تعدو أن ترمي إلى إعطاء الإنطباع بأن هناك قدراً من الإنفتاح، وأن عقيدة عبد السلام ياسين لا تضمر أي عداً للعقل التجريبي أو للمعرفة العلمية. فرغم أنه يؤكد أن «العلوم التجريبية .. كلها مسلمة لولا القصد الكافر والاستعمال الفاجر».⁽¹⁾ فإنه يقع في حيرة من أمره، في تصنيف هذه العلوم، واتخاذ موقف حازم ونهائي تجاهها. فهو يعتبرها تارة مسلمة لولا القصد الكافر، وفي مواقع أخرى ينتهي إلى أنها صيغة لمفترق الطرق، الذي وقف أمامه العقل، بين ساحات أثينا وروما، وبين مسجد مكة. وهو حتى عندما يصف هذه العلوم بأنها مسلمة، فإنه لا يقدم أي تفسير لتغييها طيلة القرون الماضية، ولا أي توضيح لما يقصده بإعادة أسلمتها، كما أنه لا يبرر سبب حصر العقل التجريبي العلمي داخل المختبرات وعدم توسيع دائرة تأثيره لكي تشمل جميع مناحي الحياة، على نمط العلوم الإنسانية، التي يتهمها بالكفر، رغم أنه يسلم بأنها: «تصطنع مناهج العلوم الكونية من إحصاءات ومقارنات واستنتاجات».⁽²⁾

⁽¹⁾ حوار مع الفضلاء الديموقراطيين، ص 146.

⁽²⁾ حوار مع الفضلاء الديموقراطيين، ص 147.

إن هذا الرفض غير المبرر لمناهج العلوم الإنسانية، هو ما يجعل منهاج الشيخ يشكو من عوز صارخ في امتلاك صورة واضحة لما يجب أن يكون عليه المشروع التأصيلي الاجتماعي، السياسي أو الثقافي.. خارج دائرة أي إلهام غيبي ذاتي مفترض. وهو ما يعيه بصورة مشخصة، عندما يعلن أن: «التحدي الأكبر أمام جند الله هو قدرة جند الله على تقديم رؤية واضحة للواقع الحاضر المتقلب المستعصي على التغيير، ثم قدرتهم على تقديم رؤية واضحة لأهداف الإسلام في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية، وفي كل الميادين».⁽¹⁾

ب. أدوات التحليل عند الشيخ علي الكوراني.

لا تجد الظاهرة التأصيلية المعاصرة، بالنسبة لعلي الكوراني تفسيرها انطلاقاً من قضايا أو صراعات تختلج المجتمع أو الثقافة، لذلك فإن إشكالية النهج، أو الدور الذي يمكن أن تلعبه العلوم الإنسانية، هي بالنسبة إليه إشكالية غير قائمة. بل إن الظاهرة التأصيلية ذاتها، ليست في مقاربتة إلا معطى شكلياً، يمكن فهمه في سياق ما يصطلح عليه بعلامات الظهور.

ـ الظاهرة التأصيلية وعلامات خروج الإمام المهدي المنتظر.

يعتبر علي الكوراني الظاهرة التأصيلية مجرد مرحلة انتقالية، لا تكتسي إلا أهمية ثانوية بالنظر إلى ما تعد به أو تمهد له. إن الظاهرة التي نشهدها اليوم ليست إلا علامة على قرب خروج الإمام المهدي المنتظر، من بين علامات أخرى دالة على قرب هذا الخروج، ذلك أن الأئمة سبق أن تنبؤوا بهذا: «المد الإسلامي الذي يتعاضم في بلدان المسلمين ويصبح تياراً جماهيرياً متحفزاً باحثاً عن المهدي».⁽²⁾ من هنا فإن الظاهرة التأصيلية لا تحظى خاصة لذاتها، بل باعتبارها مؤشراً

⁽¹⁾ مقدمات في النهج، ص 30.

⁽²⁾ علي الكوراني، المهدون للمهدي (ع)، الدار الإسلامية، ط II، بيروت، 1987، ص 60.

على قرب هذا الخروج.

★ علامات ظهور الإمام المهدي:

يصنف علي الكوراني علامات ظهور الإمام المهدي المنتظر في عدة مستويات، وفقاً لقراءات خاصة في النص:
- خروج شخصيات ما قبل الظهور:

مثل نزول عيسى بن مريم وظهور النفس الزكية وابنا عمه، واليماني والسفنياني والمغربي والمصري وخروج الدجال الأعور وعوف السلمي، ونهاية حكم عبد الله آخر من يحكم بلاد الحجاز.⁽¹⁾
- علامات أقوام الظهور:

تحركات الترك والروم (الأوربيين) والعرب والعجم (الفرس)، والأقوام الشرق آسيويين، واليهود، ونفر أهل المغرب إلى مصر.⁽²⁾
- الآيات السماوية:

الصيحة وطلوع الشمس من مغربها، والكسوف والخسوف في غير وقتها، وعلامات الشمس، وحمرة السماء، والكوكب المذنب، وكثرة الأمطار.⁽³⁾
- الآيات الأرضية:

نار الحجاز، والزلازل، والخسوف.⁽⁴⁾

١ - الوضع السياسي العالمي:

دخول جيش السفنياني وجيش الإيرانيين إلى العراق، وموت عبد الله آخر

(1) المصدر السابق، ص 32، 33.

(2) المصدر السابق، ص 32، 33، 34، 35.

(3) المصدر السابق، ص 36، 37، 38، 39، 40.

(4) المصدر السابق، ص 41، 42.

ملوك الحجاز، وخروج الإمام المهدي في مكة، واستيلائه على الحجاز، وقضاؤه على اليهود.⁽¹⁾

★ عناصر التحليل الاجتماعي والتاريخي عند علي الكوراني.

يقوم التحليل التاريخي عند الكوراني على العودة إلى النصوص الدينية، وبشكل خاص، الأحاديث النبوية، والأحاديث المروية عن الأئمة المعصومين، وقراءة التاريخ انطلاقاً منها، بحيث تكون الوقائع والأحداث الكبرى التي يشهدها العالم مجرد تثبيت ومصادقة لما تنبأت به النصوص.

انطلاقاً من هذا التصور، يقسم علي الكوراني زمن الوجود الإنساني، منذ العهد النبوي وحتى اليوم إلى قسمين:

- أولاً: «عصور وأزمان مطلقة، أخبر النبي (ﷺ) أنها ستأتي على الأمة من بعده ولم يسمها آخر الزمان، ووصف فيها جوانب من حالة الأمة وظروفها المحيطة».⁽²⁾

- ثانياً: «آخر الزمان، وقد تضمنت أحاديثه بالإضافة إلى الأوصاف العامة لحالة الأمة وظروفها المحيطة أحداثاً معينة زيادة عما ذكر من صفات وأحداث العصور المطلقة».⁽³⁾

ويجزم علي الكوراني أنه: «من الممكن للباحث أن يصل إلى الإطمئنان أو القطع بأن هذا الزمان هو آخر الزمان بسبب مجموع الصفات والعلامات الواردة عن النبي (ﷺ). وانطباقها بصورة كلية أو تفصيلية على الواقع».⁽⁴⁾

(1) المصدر السابق، ص 50 وما بعد.

(2) المصدر السابق، ص 16.

(3) المصدر السابق، ص 16.

(4) المصدر السابق، ص 16.

إن ما يجعل علي الكوراني مقتنعاً من أن العلامات التاريخية التي وقف عندها، هي بالفعل تلك التي تؤذن بنهاية الزمان، هو ما يفسر في نظره الظاهرة التأصيلية المعاصرة، التي هي بدورها ليست إلا مؤشراً على قرب خروج الإمام المهدي من بين مؤشرات أخرى. وتأخذ ثورة إيران مكانة خاصة في المشهد الأخير الذي يؤثثة الكوراني، ليس من خلال الدور الذي يلعبه الإيرانيون في هذه اللحظة فحسب.⁽¹⁾ أو نظراً لخروج الإمام المهدي من المشرق، «وأحاديث دخول الإيرانيين إلى دمشق.⁽²⁾ بل كذلك لأن القرآن الكريم تنبأ بذلك. يروي الكوراني عن محمد باقر المجلسي، تفسير الآية ﴿فإذا جاء وعد ربكم بعثنا عليكم عبداً لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعدا مفعولاً﴾ سأل أحد الجالسين «من هؤلاء؟ فقال ثالث مرات: هم والله أهل قم، هم والله أهل قم، هم والله أهل قم».⁽³⁾

وكذلك بالنسبة لتفسير الآية ﴿وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾، يروي عن صاحب تفسير الكشاف أنه «سئل رسول الله (ﷺ) عن القوم وكان سلمان إلى جنبه فضرب علي فخذه وقال: هذا وقومه. والذي نفسي بيده لو كان الإيمان منوطاً بالثريا لتناوله رجال من فارس».⁽⁴⁾

ملاحظات على مقاربة علي الكوراني.

لا ينصب الخطاب التأصيلي الشيعي على الظاهرة التأصيلية المعاصرة،

(1) يحيل هنا إلى الحديث المروي عن النبي: «ليضربنكم على الدين عوداً كما ضربتموهم عليه بدءاً».

- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج20، ص284 - نقلاً عن المهدون للمهدي، ص113.

(2) «يدخلون دمشق برايات سود عظام فيقتلون فيها مقتلة عظيمة شعارهم بكش بكش» (أي أقتل أقتل)

- المهدون للمهدي، ص25، 26، 27، 28، 29، 30، 31.

(3) المهدون للمهدي، ص107.

(4) المصدر السابق، ص111.

باعتبارها مكوناً جوهرياً في ذاتها، يستحق التفكير والتأمل، فهي لا تأخذ أهميتها في هذا الخطاب، إلا باعتبارها مظهراً يؤذن بقرب خروج الإمام المهدي المنتظر، الذي يعتبر الجوهر الحقيقي، الذي يختفي وراء التجليات العامة التي تكشف عنها الظاهرة. بناء على ذلك، يمكننا أن نبدي ملاحظتين عامتين على هذه المقاربة، تتعلق أولاهما بالتساوق الداخلي لمنطق مقارنة علي الكوراني أما الثانية فتتصب على علاقة هذه المقاربة مع موضوعها، أي مع الواقع.

*** الحقيقة النضجية.**

يتم إعمال إواليته التكريس التهميش، عند علي الكوراني، بصورة واعية ومنظمة، وليس بصورة ضمنية. تبدأ مقارنته للظاهرة، بالوقوف عند التقابل القائم بين بعض الأحاديث، التي قد تجعل قارئها في حيرة من أمره، أمام تناقضات المشهد الذي ترسمه لنهاية العالم. كالحديث «إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء. قيل ومن الغرباء؟ قال: النزاع من القبائل»⁽¹⁾ والحديث: «لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهم. قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن»⁽²⁾ والحديث: «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها. قلنا يا رسول الله أمن قلة بنا يومئذ؟ قال: أنتم يومئذ كثير ولكن تكونون غناء كغناء السيل، ينتزع الله المهابة من قلوب عدوكم، ويجعل في قلوبكم الوهن. قلنا وما الوهن؟ قال: حب الحياة وكرهية الموت»⁽³⁾ وبين مجموعة أخرى من الأحاديث، كالحديث: «لا يزال الناس من أمتي ظاهرين.. حتى يأتيهم أمر الله وهم

(1) مسند أحمد، ج 1، ص 398.

(2) مسند أحمد، ج 3، ص 84.

(3) مسند أحمد، ج 5، ص 278.

ظاهرون». ⁽¹⁾ والحديث: «لن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة». ⁽²⁾
إن العنصر الأساسي الذي يبرره علي الكوراني تهميشه للمجموعة الأولى من النصوص، وتكريسه للمجموعة الثانية، لا علاقة له بسند هذه النصوص أو بمحتونها، وبالتالي بدرجة ضعفها أو صحتها، بل يرده إلى اعتبارات سيكولوجية، حيث أن المجموعة الثانية من النصوص تحفز النفوس والهمم، وتدفع المسلمين إلى المبادرة، لأنها تعدهم بالظهور على غيرهم من الأمم.

إن معيار الحقيقة هنا هو مدى نفعيتها، وهو مبدأ عام تقوم عليه مجموعة من التصورات الفلسفية، إلا أنها تصرح به، ولا تسدل عليه أية قداصة على خلاف ما يقوم به علي الكوراني الذي يقوم بعملية انتقاء للنصوص، بمقاييس تحددها حاجيات الصراع الإيديولوجي المعاصر.

إن الحاجة الإيديولوجية المباشرة هي التي تتحكم في تفسير النصوص، والكوراني، على خلاف عدد من الدعاة، الذين تأخذ عندهم هذه الحاجيات، صيغة قبل - واعية، أو طابعاً مضمراً، واعٍ تماماً بما يرمي إليه، إنه يصرح بوضوح أنه يهدف إلى تكييف سيكولوجية شعبه في مواجهة الأعداء والحاكمين. ⁽³⁾

* جدل الخطيئة والتكفير:

مع أن هذا الجدل يوطر حيزاً واسعاً من التجربة الدينية الإنسانية، سواء في أطوارها الطوطمية ⁽⁴⁾ أو في الديانات الرسولية، حيث لعبت مقولة الخطيئة الأصلية أو النفس الأمارة بالسوء نفس الأدوار من الوجهة الوظيفية. فإنه في الوقت الذي

⁽¹⁾ البخاري، فتح الباري، ج7، ص445.

⁽²⁾ البخاري، كتاب الاعتصام، ص10.

⁽³⁾ المهدون للمهدي، ص14.

⁽⁴⁾ فرويد سينغوند، التوتم والتابو، ترجمة بوعلي ياسين، دار الحوار، اللاذقية، 1983.

خدمت فيه جزئياً الفواعل السلوكية والإنفعالية المرتبطة بهذا الجدل، في هذه الديانات، بسبب التحولات التي حملتها معها الرأسمالية، والتي انعكست بصورة عميقة في المركز، ومؤثرة في الهوامش، فإنه استطاع أن يحافظ على كامل زخمه الإنفعالي، في مواقع تركزه، ليس فقط بسبب التأثير الهامشي لنمط الإنتاج لرأسمالي، ولكن كذلك، لأنه استطاع أن يحافظ على نظرة متكاملة للوجود والمجتمع والثقافة والتاريخ، تغطي جميع إحتياجاته الرمزية، وتشحن أنماطه السلوكية والقيم التي تحكمها، بشحنات انفعالية ما فتأت تمتلك كل قدراتها الرمزية.

إن قدرة هذه الرموز على الإحتفاظ بكامل طاقتها، يجد تفسيره في تماسك الثقافة التي تحتويها، عبر اللحام التي يحققه لها جدل الخطيئة والتكفير، فالخطيئة التي اقترفت في حق آل البيت، تستوجب التكفير بالضرورة. وهو أمر لم يتحقق حتى الآن، ولا يمكنه أن يتحقق بصورة كاملة إلا بانتهاء زمن الغيبة. من هنا، فإن الزمن الذي انصرم منذ الغيبة، زمان فارغ لا يجد معناه إلا في فعل واحد هو السعي إلى التكفير عن الخطيئة. وهو الأمر الذي يتجلى في التذكير المستمر بالخطيئة، وتشخيصها بصورة مأساوية، وإقامة المناحات والدعوة بالمبادرة إلى التكفير، وفي الصفاة القدسية التي تغدقها الثقافة الشيعية على المرجعيات الدينية، بحيث تجمع بين السلطة الرمزية للنسب الشريف وسلطة الفتوى. ويأخذ طابع نظرة مأساوية للوجود، مفعمة بالإنفعالات.

لقد أدرك الخميني أهمية هذه الإعتبارات، التي قد تبدو شكلية أحياناً (خصوصاً فيما يتعلق بإقامة المناحات ولعن بني أمية)، وركز في وصيته على نقطتين أساسيتين:

- الإستمرار في إقامة المناحات ورتاء آل البيت ولعن بني أمية إلى يوم الدين.

- الولاء والتفديس لآل البيت. وقد بلغ من أهمية هذه النقطة عند الخميني أنه استفتح وصيته بالحديث النبوي، «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»⁽¹⁾.

إن هذا الربط الذي يقيمه الخميني بين الأصل الشريف وتحديد الدين من جهة، والدعوة إلى الاستمرار في إقامة المناحات من جهة ثانية، بالإضافة إلى القوة الرمزية للنصوص، باعتبارها تنزل من الوحي، أو عن النبي (ﷺ) أو من أئمة معصومين، والصراع الملحمي الذي تسرده هذه النصوص بين قوة الخير وقوى الشر، بالإضافة إلى عدم استنزاف الطهارية الشيعية في دهاeliz السلطة، سياسياً أو فقهاءً، عبر التاريخ الإسلامي. هذه العوامل كلها تفسر احتفاظ الرموز الشيعية بكل قوتها، على مدى التاريخ الإسلامي.

★ التاريخ المستقبلي

على خلاف المقاربات التأصيلية السنية، التي لا تفصح عن فراسة مسبقة لما سيأتي من الأحداث إلا في عمومياتها، فإن التاريخ المقروء بصورة قبلية، يشكل عنصراً جوهرياً من عناصر بناء الخطاب التأصيلي الشيعي، لأن هويته وأهدافه ترتبط بصورة عضوية بهذه القراءة، التي تنتظم كإحدى قنوات تصريف الثقافة المهدوية. ومع أن مرجعيات هذه القراءة ذات طابع تراثي، فإنها استطاعت أن تأخذ طابعاً أنياً باستمرار لسببين أساسيين:

أولاً: بسبب وفرة النصوص التي تتحدث عن علامات خروج الإمام المهدي المنتظر، وضيق المجال الجغرافي للمنطقة، وتعدد مكوناتها العرقية والثقافية، واستفحال الصراعات الاجتماعية والسياسية. ذلك أن جميع الانتفاضات

(1) الموسوي الخميني، نص الوصية السياسية، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، 1403 هـ، ص 1.

الإجتماعية والسياسية، سواء منها تلك التي فشلت أو تلك التي انتهت إلى قيام دول، استلهمت المهدوية إما بصورة صريحة أو ضمنية، بدء بحركة المختار الثقفي، ووصولاً إلى الحرب العراقية الإيرانية، التي يفهمها علي الكوراني ويتأولها في سياق علامات خروج الإمام المهدي.

ثانياً: بما اصطالحنا عليه بمجلد الخطيئة والتكفير. فالظاهرة التأصيلية في مقاربة علي الكوراني، لا تحمل أي طابع إشكالي، قد يدعونا إلى طرح أسئلة حول أصولها التاريخية أو حول أسبابها الإجتماعية أو الثقافية، فالتعبيرات التي تنم عنها الظاهرة، ليست إلا مؤشراً، من بين عدد من المؤشرات الأخرى، التي تنبئ عن قرب خروج الإمام المهدي المنتظر.

التاريخ إذن، انطلاقاً من هذه المقاربة، لا يمتد من الماضي إلى الحاضر فالمستقبل، ولا تتواشج فيه الأحداث وتترابط بالضرورة، من الأسفل باتجاه الأعلى. بل يرتسم في الحاضر ويتحقق، بناء على ما يجب أن يكون في المستقبل، وليس على ما كان في الماضي. هذه القراءة القبلية للتاريخ، يمكننا أن نصفها بالتاريخ المستبق، لأن الحاضر فيها يتحدد انطلاقاً من المستقبل، كما يمكننا أن نصلح عليها بالتاريخ الموتور لأن عنف تجربة الماضي، لازال يخيم بظلالها على الآفاق، حيث يكرس المستقبل للإنتقام من الماضي، وحيث لا يقرأ الحاضر إلا انطلاقاً مما يسوف يقع في المستقبل، لأن الحاضر ليس إلا زمناً ميتاً دون معنى (زمن الغيبة)، زمناً جسراً أشبه ما يكون، بزمن نقضه في قاعة انتظار بين محطتين.

ج. الخاص والمشارك في المقاربات التأصيلية.

إن الإقتصار على نموذجي عبد السلام ياسين وعلي الكوراني لا يعني أن مقاربتهم للواقع، والسياق الذي يفسران الظاهرة التأصيلية المعاصرة داخله،

يشكلان حالة معزولة. ذلك أن الأعمال الواسع الإدالتي التكريس والتهميش، وإعطاء الأولوية ل: منطق الخرق على منطق التساوق، وتكسير مفاصل الواقع وإخضاعه للقراءات الذاتية للنص، تمثل كلها العناصر المشتركة لهذه المقاربات، مع بعض الاختلاف في درجة الإلحاف لا في المبدأ. فإذا كان يوسف القرضاوي مثلاً، يكتفي باعتبار الظاهرة التأصيلية المعاصرة، حالة إستثنائية، تقف وراءها إرادة متعالية بصورة ضمنية،⁽¹⁾ فإن عبد السلام ياسين، يصرح بصورة علنية ومباشرة بأن «الصحة الإسلامية حركة أنشأها الله عز وجل». ⁽²⁾ وبالتالي فإن أية محاولة لفهمها عقلياً أو لمقاربتها من خلال الوسائل التي توفرها العلوم الإنسانية، هي من قبيل العبث.

رغم اقتصارنا على نموذج علي الكوراني، فيما اصطللحنا عليه بنزعة استباق التاريخ، فإن هذه الخاصية، تتكرر في جميع المقاربات التأصيلية، مع قدر من الاختلاف بين التصوري التأصيليين السني والشيعة، فإذا كان مرشدو الشيعة يعطون أهمية خاصة لنهاية التاريخ، لأنها تمثل لحظة خروج المهدي (ع) من الغيبة الكبرى، فإن التأصيليين من السنة، بدؤوا بدورهم يسهمون في إعادة تجميع مشهد نهاية العالم، والإرهاصات التي يجب أن تستبقه. بل إن من هؤلاء من يدعو إلى عدم الاكتفاء السلبي بالتنبأ بهذه الآيات، وانتظار وقوعها، بل إلى العمل على توفير شروط تحققها، كالدعوة التي أطلقها حسين جابر، بضرورة العمل على غزو روما عاصمة إيطاليا في أسرع وقت، لـ «لأنه ثبت في أكثر من كتاب من كتب السنة، أن رومية وهي عاصمة إيطاليا اليوم، ستفتح على يد المسلمين...»⁽³⁾ وهو

⁽¹⁾ القرضاوي يوسف، الحل الإسلامي فريضة وضرورة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، ص11.

⁽²⁾ الإسلام وتحدي الماركسية اللينينية، ص45.

⁽³⁾ حسين بن محسن بن علي جابر، الطريق إلى جماعة المسلمين، دار الدعوة، الكويت، ص137.

الأمر الذي يمكننا انطلاقاً منه كذلك تفسير ادعاء جهيمان الإمامة، واختياره لمكان وزمان الخروج.

في نفس الوقت يمكننا ملاحظة قيام علاقة دور فاسد، في التصور التأصيلي، بين كل من قارئ النص (الموصل) والواقع (الموصل) - بفتح الصاد - . إن المقاربة التأصيلية تفسر الوقائع انطلاقاً مما تنبأت به نصوص يتم انتقاؤها بناء على مقاييس مسبقة، أو يجري تأويلها بصورة شخصية، وليس بالإعتماد على ما تفضي به هذه الوقائع نفسها،⁽¹⁾ وبما أن هذه النصوص، هي في لغة، وأن الحقل الدلالي لهذه اللغة تحبل بإمكانيات غير محدودة لإنتاج المعنى، فإن القارئ الموصل، يتعامل مع هذه النصوص، كقطع بازل PUZZLE قادر على إنتاج عدد غير محدود من الصور، انطلاقاً من القطع نفسها، بحيث أن كل مقارنة تأصيلية تسم قراءتها للنص ببصماتها الخاصة. لكن بما أن الشروط الواقعية (الوقائع كوقائع محض، بصورة مستقلة عن الدلالات الملحقة بها، باعتبارها علامات للظهور) المحيطة بالقارئ الموصل، هي التي توطر هذه القراءة، فإن كل مقارنة تأصيلية، تصبح محكومة بهذا التقاطب ثلاثي الأبعاد، وتسقط في دور فاسد بين كل من: النص، القارئ والواقع.

إن المقاربة التأصيلية، عندما تنظر إلى الظاهرة التأصيلية المعاصرة باعتبارها تحقّقاً لنبوءة تاريخية تضمنتها النصوص، فإنها تنفي بذلك، بصورة ضمنية، أية فعالية لدور الإنسان في حركة التاريخ. وهو ما يبدو بصورة صريحة من خلال إجماع المقاربتين السنية والشيعية على التأكيد على الطابع الفردي للقوة المحركة للتاريخ، وإذا كان دور الفرد في المقاربة التأصيلية للظاهرة لا يحتاج إلى برهان - مقابل سكون المجتمع أو الجماعة - نظراً لمكانة المهدي المنتظر، ولا تصافه بالعصمة، ولأنه

(1) انظر تفسير الكوراني مثلاً للحرب العراقية الإيرانية أو لأحداث الحرم المكي.

البؤرة التي تدور من حولها الأحداث، وبالنظر حتى إلى الدور الذي تلعبه ولاية الفقيه في زمن الغيبة. فإن المقاربة التأصيلية السنية، تعطي بدورها لدور الفرد في الظاهرة مكانة متناهية الأهمية. ف: عبد السلام ياسين يؤكد بكل وضوح أن: «انبعاث الأمة.. رهن ببروز المجدد رجل الدعوة الصادق».⁽¹⁾ والصدق هنا لا يمكن أن يتبين إلا من خلال إبدال المنطق الطبيعي، القائم على مبدأي السببية والتساوق، ب: منطق الخرق وتدخل العناية الإلهية باستمرار لمعاوضة المجدد، إما بتوفير حماية لدنية له، كما حصل ل: حسن البنا الذي تتضمن سيرته عدداً من الخوارق، التي تروى عنها كتب جماعته. فقد كان لديه إحساس مسبق بما يقع، كما أن العناية الإلهية تدخلت لإنقاذه من موت محقق عدة مرات، فعندما كان رضيعاً وجدت أمه بجانبه حية ميتة، وعندما أصبح طفلاً نجح بأعجوبة من حريق شب بالبيت، ومن انهيار جدار البيت، ثم ألهمه الله، فأرعى رأسه عندما مرت الفرس التي جمحت به من تحت الجسر... الخ.⁽²⁾ أو بالإيماء له بقراءة خاصة للنص، كأويل سيد قطب لبعض الآيات الكريمة في سورة يوسف، في كتابه معالم في الطريق، والتي يروي رفيقه في الزنانة محمد هواش أن النبي يوسف زاره في المنام، وخاطبه قائلاً: «بلغ سيد قطب أنه سيجد ما يبحث عنه في سورتي» المقصود هنا الآية الكريمة: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ، مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ، أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾ أو بتدخل العناية الإلهية لكي تشمل وتبني مواقفه السياسية، بحيث

⁽¹⁾ الإسلام بين الدعوة والدولة، ص23.

⁽²⁾ العسال فتحي، مجلة الإخوان المسلمين، عدد48، ص145.

⁽³⁾ سورة يوسف، الآية: 40 - انظر كذلك:

تصبح هذه المواقف آيات منذرة من عند الله، وهي الصفة التي أعطاها عبد السلام ياسين لرسالته إلى الملك.⁽¹⁾

إن إعطاء الفرد هذا الدور الحاسم في التغيير الاجتماعي، ثم بعد ذلك في قيادة المجتمع والدولة، يقتضي اتصاف هذا الفرد بصفات خارقة، تحول بينه وبين الوقوع في الخطأ، وهو أمر إذا كان يبدو متساوفاً مع ذاته في الخطاب التأصيلي الشيعي بفعل الدور الذي يؤديه مفهوم العصمة، فإنه يترك عبد السلام ياسين، في حرج من أمره، فالقول بعصمة الإمام، يسحب المبادرة من جماعة المسلمين، الذين تمثل الشورى عندهم أساساً من أسس الحكم، لذلك نجده يلج على ضرورة الشورى بين جماعة المسلمين، مع الإقرار بضرورة أن يكون هذا الإمام معصوماً. وهو ما يضعه في تناقض سافر، فما جدوى الرجوع إلى جماعة المسلمين لإشراكهم في القرار أما فإذا كانت جماعة المسلمين قادرة وحدها على اجتناب الضلال، فما الداعي إلى أن يكون الإمام معصوماً. وإذا كان الإمام معصوماً، فما الداعي إلى الشورى التي قد تفضي إلى غير ما علم به الله الإمام.

تشكل إوالية التكريس والتهميش، نقطة التقاطع الرئيسية بين المقاربتين التأصيليتين السنية والشيعية على السواء. وهي إوالية تم إعمالها بتوسع شديد، منذ أزمنة سحيقة، في الخلاف المذهبي السني الشيعي، وتأخذ هذه الإوالية أشكالا متعددة غاية في التنوع. فقد تأتي على صورة تعبيرات كمية أحياناً،⁽²⁾ أو تعبيرات كيفية في أحيان أخرى، كتكريس السنة للحديث «من فارق الجماعة...»،⁽³⁾

(1) الإسلام أو الطوفان، ص 25.

(2) فقد أحصي حوالي أربعمئة حديث عن النبي (ﷺ)، تتعلق بالإمام المهدي المنتظر من طرف السنة، في حين أحصي خمسة آلاف وستمئة من طرف الشيعة.

- محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي، مكتبة النجاح، طهران، د.ت، ص 72.

(3) الإسلام بين الدعوة والدولة، ص 156.

وتكريس الشيعة في مقابل ذلك لمفهوم الإمامة «إن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها».⁽¹⁾

وحيث لا تكتسي إوالية التكريس والتهميش وظيفة مذهبية، فإنه يتم تصريحها في الإطار العام المشترك لاحتياجات الخطاب التأصيلي، بصورة جليلة أحياناً كما هو الحال بالنسبة لتأويل عبد السلام ياسين لسورة البلد، ومناداته بقصر الاجتهاد على أهل الدعوة، أو لانتقاء علي الكوراني للنصوص التي تلائم إخراج المشهد الذي وضعه لنهاية العالم. أو بصورة مبطنة تتمثل أساساً في تهميش القراءات المضادة. ففي الوقت الذي يقف فيه علي الكوراني طويلاً عند الرايات التي ترتفع في المشرق، ويحاول تجميع الدلائل على أن المعني بهذا الحديث هم الإيرانيين: «إننا أهل بيت اختار لنا الله الآخرة على الدنيا، وإنه سيلقى أهل بيتي من بعدي تطريداً وتشريداً في البلاد... حتى ترتفع رايات سود في المشرق فيسألون الحق فلا يعطونه، ثم يسألونه فلا يعطونه، فيقاتلون فينصرون».⁽²⁾ نجده لا يوميء ببنت شفة إلى الحديث المروي عن ابن عمر، من أن رسول الله (ﷺ) «قام عند باب حفصة فقال بيده نحو المشرق الفتنة ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان». مع أنه أحسن سنداً.

في مقابل ذلك، وفي اتجاه معاكس تماماً، يعمل عبد السلام ياسين على تكريس أحاديث من قبيل الحديث المروي عن ابن عربي «لاتزال طائفة من أهل المغرب ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة».⁽³⁾ وإلى الأحاديث التي تعطي المغرب دوراً في أحداث الظهور، كالحديث: «المسلمون يتشرفون إلى موطن الأولياء، إلى

(1) بحث حول المهدي، ص49.

(2) المهملون للمهدي، ص120.

(3) الإسلام بين الدعوة والدولة، ص413.

- صحيح مسلم ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص558.

المغرب، ويتربعون ظهور أهل الحق وطلوع الشمس من مغربها»⁽¹⁾.

إذا كان الشيخان عبد السلام ياسين وعلي الكوراني يتوسعان في أعمال إوالية التكريس التهميش، فإن الخلافات البسيطة التي نلاحظها بينهما لا تعود إلى أسس موضوعية، بل تعود إلى اعتبارات مذهبية، فعبد السلام ياسين السني المذهب، يبذل جهداً واضحاً من أجل إيجاد موقع للفرد في عملية التغيير - اقتحام العقبة - وجعل هذا الدور سابقاً ومحضراً لما سيليه من أحداث، كما يؤكد على دور الجماعة وعلى توافق الإرادات لتحقيق - القومة - . كما يعتبر الشورى أساساً ونبراساً لهذا التحول.

مع ذلك، فإن قراءته الخاصة للنص أو ربما رغبته في تحقيق قدر من التقارب المذهبي، تشوش على التصور التأصيلي ل: عبد السلام ياسين للقومة. فهناك بعض المؤثرات الشيعية الواضحة في ثقافة الشيخ، فهو يتحدث عن إمامة المسلمين أكثر مما يتحدث عن الخلافة، وعن ضرورة تحلي هذا الإمام بالعصمة. ولعل هذه المحاولة تعكس إلى حد بعيد رؤية المغاربة للهوية وللتاريخ الإسلامي، التي وإن كانت رؤية سنية من الناحية المذهب، فإنها لا تخلو من تشيع عاطفي وسياسي.

أما فيما يتعلق بالشيخ علي الكوراني فإن إرادة الأفراد والجماعات ليست إلا عنصراً ثانوياً، ذات طابع إجرائي لتحقيق مشهد سيتحقق على أي حال. وهو مشهد تنقله في تفاصيله، حسب الشيخ - النصوص المروية عن النبي (ﷺ) وعن الإمامة. وإذا كانت جميع القراءات الفصيلية تعتمد إلى إوالية التكريس والتهميش، لجعل النصوص تتكيف مع الإحتياجات المتجددة لهذه الجماعات، فإن علي الكوراني، لم يكتف بإعلان نهاية التاريخ، بل إنه لا يتردد في تخطيط مفاصل النص ونقله من سياقه بصورة مكشوفة، لخدمة أغراض آنية واضحة. كالنص الذي

(1) المصدر السابق، 413

يتحدث عن موت عبد الله، حاكم الحجاز، الذي يكون موته إعلاناً عن قرب خروج الإمام المهدي، هكذا يتأول الحديث المروي عن الإمام الباقر (عليه السلام): «موت سفيه من آل العباس يكون سبب موته أن ينكح خصياً فيقوم فيذبحه ويكتم موته أربعين يوماً. فإذا سارت الركبان في طلب الخصي، لم يرجع أول من يخرج إلى آخر من يخرج، حتى يذهب ملكهم» يقول الكوراني «ولعل أصل الحديث: «موت سفيه من آل (فلان) وليس من آل العباس، ولكن الراوي سمى آل العباس لأنه تصور أن الإمام عليه السلام استعمل الكناية عنهم». ⁽¹⁾ كما تبدو هذه الإعتبارات الإقليمية والآنية، في إشارته إلى أن من علامات خروج المهدي، «خروج رجل يقال له عوف السلمي بأرض الجزيرة يكون مأواه تكريت (أو كريت أو كويت) وقتله بمسجد دمشق».

2- الظاهرة الاتصيلية من موقع العلوم الإنسانية.

حتى أواسط العقد الخامس من هذا القرن، كانت الدراسات الغربية في مجالات علوم الإنسان مهتمة بالإسلام على وجه العموم، بدوافع مختلفة، تتباين بين دواعي الدهشة وحب الاستطلاع التي تثيرها ثقافة الشرق عند القارئ الغربي، وبين متطلبات معرفة العدو والإعداد له، سواء في ظل الظروف التي عرفتها الحروب الصليبية أو طرد العرب من الأندلس ومن منطقة البحر الأبيض المتوسط أو عملية نقل المعرفة من الكتابات والدراسات العربية. ثم تطورت بعد ذلك، بعد استقلال العلوم الإنسانية وتطورها، إلى توظيف المناهج التي طورتها هذه العلوم لكي تصب بصورة مباشرة في طواحين أجهزة الاستخبارات الغربية، التي بدأت تتراكم منذ الحملة الفرنسية على مصر، بأهداف إستعمارية محض.

هذا الاهتمام، انتقل من العام - العالم الإسلامي - إلى الخاص، عندما بدأت

⁽¹⁾ المهديون للمهدي، ص 28.

حركة الإخوان المسلمين تلفت الأنظار إليها، بعد الإتساع الكبير الذي عرفته في عقد الثلاثينات.

لقد أخذ الاهتمام الغربي بهذه الجماعة في البداية طبيعة صحفية، كحزب سياسي، من بين الأحزاب السياسية التقليدية، دونما أي ربط عضوي بين الحركة وبين الإسلام، ربما بسبب الطابع المحافظ المهيمن على الثقافة السياسية في إنجلترا، الذي جعلها لا ترى في هذا المزج بين التراث والسياسة عملاً هجيناً. وربما لأن الإنجليز كانوا معنيين قبل كل شيء، بالدور الوظيفي الذي يمكن أن يلعبه الإخوان المسلمون في الحد من الصعود السياسي للوفد.

لكن بدءاً من الخمسينات، ونظراً للإهتمام المتزايد بالمنطقة، من طرف الأمريكيين على وجه الخصوص. بدأت عدد من الدراسات الغربية تهتم بالجماعات التأصيلية، في تجلياتها الدينية، السياسية والثقافية بوجه عام، وتطبق في دراسات هاته مناهج حديثة، كالمناهج الإجتماعي والمناهج الوظيفي والمناهج البنيوي.

1- المنهج الوظيفي وتطبيقاته في دراسة الظاهرة التأصيلية المعاصرة.

مثلت بداية تطبيق المنهج الوظيفي في السوسيولوجيا، في مجال الدراسات الإسلامية على وجه العموم، تحولاً نوعياً في مسار الإستشراق، الذي استطاع من خلال تطبيقات هذا المنهج، أن يقطع شيئاً فشيئاً مع القراءة العجائبية، لثقافة الشرق، ومع الكتابة الإستخبارية الفجة، وأخيراً مع الدراسات التي حاولت أن تسرب قراءات عرقية، مناخية وإقليمية، تحت قناع ادعاء علمي مزيف.

لقد قطع المنهج الوظيفي خطوة كبرى أولى، بدراسته للظاهرة التأصيلية في بعدها السوسيولوجي والثقافي، باعتبارها نقطة تلاق بين مشروع اجتماعي وسياسي، يستجيب لاحتياجات قائمة بصورة فعلية. وبين قيمة أو مجموعة من القيم الرمزية التي يتم تكثيفها، لإعطائها أعلى قيمة تحريرية، لجعل هذا المشروع

ممكنًا. كما قطع هذا المنهج خطوة ثانية، لانتقل أهمية، عندما عمل على فهم الظاهرة التأصيلية انطلاقاً من منطق عملها الداخلي، ومن الوظائف التي تؤديها داخل المجموعة الاجتماعية التي تنتمي إليها.

من الجوانب الأخرى التي قد تساعدنا على فهم النجاح الذي حققته الوظيفة في هذا الباب، التحلي عن مطلب الشمولية، والتعامل مع المظاهر الاجتماعية كأشياء، على غط الظواهر الطبيعية، والإستناد إلى مرجعيات حيوية تنطلق منذ البداية، من أن الكل لا يساوي مجموع الأجزاء، الأمر الذي يترك للتعبيرات الرمزية دوراً حاسماً في تفسير أية ظاهرة أو فعل إجتماعي، وهو ما يتبين بوضوح من اهتمامات موسسي النظرية الوظيفية إميل دركايم وماكس فيبر.

ـ وظيفة الدين في المجتمع بين دركايم وماكس فيبر

إذا كان الدين في كل المجتمعات التقليدية، على وجه العموم، يلعب دور عامل الإستقرار الإجتماعي بامتياز، على المستوى الوظيفي، فإن هذا الدور لا يحول دون حصول إنجاسات على مستوى قدرة هذه المجتمعات، على تطوير أنظمة سلوكية جديدة، قادرة على استيعاب التغيرات الدائمة والهائلة، الأتية من الخارج. بسبب طابع الثبات وقوة القهر اللذين تتميز بهما البنية الثقافية للمجتمعات التقليدية. وهو ما يجعل الدين يعود لكي يتدخل مرة أخرى ليقترح صيغاً جديدة تحقق قدراً من الانفلات وتمكن من استيعاب التحولات الطارئة، تحولاً مرحلياً.

من هنا فإن الدين يلعب داخل هذه المجتمعات دورين يبدوان متعارضين لأول وهلة. إنه يشخص الهوية المحلية لهذه المجموعات الاجتماعية، ويوثر رؤيتها الأنطولوجية والأخلاقية للعالم، وينظم العلاقات الاجتماعية داخلها، ويضفي عليها روح الإستقرار والتساكن. لكن بما أن طابع الإنغلاق يطغى على هذه المنظومة الاجتماعية والثقافية، فإن الدين هو الذي يتكفل في حالات كثيرة

بتكثيف هذه المجتمعات مع التحولات الجديدة.

اهتم دوركايم بدراسة المجتمع دراسة أفقية تزامنية، لذلك انكب بصورة خاصة على الوظيفة التي يؤديها الدين كعنصر استقرار اجتماعي. في حين كان ماكس فيبر أميل إلى دراسة المجتمعات الإنسانية في ديناميتها التاريخية، لذلك لفت انتباهه أكثر الدور الذي يلعبه الدين كعنصر تغير اجتماعي، وركز بصورة خاصة على الدور الذي لعبته البروتستانتية في التمهيد لصعود ولائمة الرأسمالية. حيث اعتبر أن تراكم رأس المال لا يفسر وحده نجاح الرأسمالية،⁽¹⁾ بل أن نجاحها يعود إلى أن عدداً من البروتستانت، اعتبروا نجاحهم الاقتصادي، ضرباً من المباركة الإلهية. حيث أصبح هناك نوع من التجانس الأخلاقي بين الرأسمالية وبين المنظومة الأخلاقية البروتستانتية. وقد أثار كتاب ماكس فيبر: «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، الباحث الأمريكي ريتشارد ميتشل، الذي انطلق من الخلاصات نفسها التي انتهى إليها ماكس فيبر، في دراسته لحركة الإخوان المسلمين.

- المنهج الوظيفي وتطبيقاته على الظاهرة التأسيسية المعاصرة: نموذج دراسة ريتشارد ميتشل لجماعة الإخوان المسلمين.

بدأ ريتشارد ميتشل دراسته لحركة الإخوان المسلمين في مصر، عبر طرح السؤال التالي: إذا كانت التحولات الرأسمالية في أوروبا قد جاءت في ركاب تنامي الثقافة البروتستانتية. وإذا كانت الثقافة البروتستانتية بدورها قد جاءت تعبيراً عن صعود الرأسمالية، ألا يمكن تفسير انبثاق حركة الإخوان المسلمين، بأنه تعبير عن انبثاق رأسمالية وطنية مصرية، وفهم الخطاب الإخواني باعتباره التكيف المحلي الخاص للثورة الرأسمالية مع الإحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المصرية.

S.AUROY Y.WEIL DICTIONNAIRE DES AUTEURS ET DES THEMES DE LA PHILOSOPHIE HACHETTE 1991 P499 ⁽¹⁾

لقد شكلت هذه الدراسة سبقاً منهجياً نوعياً، بالنسبة لعدد من الأبحاث التي سبقتها، وحتى بالنسبة لعدد من الدراسات التي جاءت بعدها. نظراً لتقيدها بطريقة وصفية صارمة، ولطريقة السرد الموضوعي للوقائع والأحداث، ونظراً للإستعراض الدقيق والمنظم، لعدد من المعطيات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية المحيطة بالظاهرة.

مع ذلك، فإن المنهجية الوظيفية التي تقيد بها رتشارد ميتشل بصورة صارمة لم تمكنه من استخراج الخلاصات الأساسية، من المعطيات المتعددة التي تراكت لديه على مستوى التحليل، بسبب طابع التحفظ الزمن الذي فرضته عليه. هكذا، بقيت عدد من العناصر والمؤشرات التي راكمها الباحث تراوح مكانها، مشتتة ومفككة، بحاجة إلى من يعيد ترتيبها حتى تستطيع الإفصاح عن معانيها الكامنة. وهو العمل الذي أنجزه بنجاح كبير الباحث صلاح عيسى، الذي جعلت مقدمته الكتاب مقروءاً بصورة أعمق وأكثر وضوحاً.⁽¹⁾

لقد مكنت هذه الدراسة، من الدفع بصورة كبيرة في اتجاه مقارنة أكثر علمية للظاهرة التأصيلية المعاصرة. لكنها أوضحت في نفس الوقت، حدود ما يمكن أن يقدمه المنهج الوظيفي. حيث يتم باسم موضوعية فجحة، الإقتصار على ما هو تحليلي، دون استثماره في ما هو تركيبى، الأمر الذي يحول ضرورة دون أن يعبر ما هو منهجي عن نفسه معرفياً. وتبدو هشاشة المقاييس الموضوعية في المنهج الوظيفي، في أن الباحث الذي يحرم على نفسه الخروج بأحكام عامة، هو نفسه الذي يفترض، بصورة مسبقة، وجود وظيفة محددة تؤديها الظاهرة المدروسة، داخل نسق محدد، الأمر الذي يسقط به في شرك النزعة الفائية، ويدفع به في بعض الحالات إلى تضخيم ظواهر هامشية، وإعطائها أدواراً حاسمة في عملية التغير الإجتماعي. وقد

⁽¹⁾ رتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، تقديم صلاح عيسى، دار القلم بيروت،

بدأت حدود هذا المنهج بصورة واضحة في تطبيقات رتشارد ميتشل، حيث نجده يضع العربية قبل الحصان، ويسقط - بضم الياء - بصورة تكاد تكون ميكانيكية، خلاصات ماكس فيبر على المجتمعات الأوربية في القرن التاسع عشر على المجتمع المصري في القرن العشرين.

ب - المنهج البنيوي وتطبيقاته على الظاهرة التأصيلية المعاصرة.

برز الاهتمام بالبنيوية في فرنسا على وجه الخصوص بدءاً من الخمسينات، بعد أن بدأت الحماسة تخبر للفلسفات الماركسية والوجودية. ورغم عداء البنيوية للنزعات الشمولية، فإنها لم تفتأ أن انفلتت من معقلها في علوم اللغة، حيث عرفت فتوحاتها الأولى مع دو سويسير وياكوبسون، لكي تحقق نجاحاتها الكبرى مع ليفي شتراوس في علم الإناسة، وتتعمق في علم النفس مع جاك لاكان، والفلسفة مع ميشيل فوكو والنقد الأدبي مع رولان بارت..

لقد أخرج هذا التعميم، الذي جعل أشباح الشمولية المنهجية تلوح من جديد، البنيويين أنفسهم، الذين سارعوا بصورة تكاد تكون جماعية إلى نفي إلتئامهم إلى إطار مذهبي موحد أو حتى إلى اعتبار أنفسهم بنيويين. معنى ما.⁽¹⁾ من هنا دخل البنيويون مع أنفسهم، في لعبة للتماهي والاختلاف، ينطلقون فيها من تصور عام ومتقارب للبنية، «باعتبارها نسقاً من العلاقات الباطنة، له قوانينه الخاصة المحايثة، من حيث هو نسق يتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي، على نحو يفضي فيه أي تغير في العلاقات إلى تغير النسق نفسه، وعلى نحو ينطوي معه المجموع الكلي للعلاقات على دلالة يغدو معها النسق دالاً على معنى». ⁽²⁾ ومن بعض المرجعيات المشتركة في مقارباتهم المختلفة، التي تعتمد على

(1) ماتتوي جاك، مختصر تاريخ الفلسفة، ترجمة د. المختار بنعبدلوي، دار معد للطباعة والنشر، دمشق، 1994.

(2) كيروزيل إديث، عصر البنيوية، من ليفي شتراوس إلى فوكو، ترجمة جابر عصفور، ط II، الدار البيضاء، 1986.

اللسانيات وعلم الإناسة والماركسية والتحليل النفسي، وفي توظيفهم لجهاز مفاهيمي متقارب. رغم هذه التقاطعات ونقط التشابه التي تجمع هؤلاء الباحثين، نجدهم يختلفون بعد ذلك، بدافع يكاد يسكنهم بصورة جماعية، ويمقتضى رغبتهم في تكسير الطقوس المدرسية للفلسفات التقليدية والنمذجة السهلة، وفي اعتمادهم لعدد من الطرائق المتباينة التي تختلف باختلاف اهتماماتهم وزوايا مقاربتهم، وكذلك نظراً لتعدد التصورات لمفهوم البنية ذاته. فدو سوسير يعتبر اللغة بنية نسقية. باعتبارها مجموعة من الموضوعات التي لا يمكن تحديد وظيفة أو تحولات أي منها باستقلال عن الأخرى،⁽¹⁾ أما شتراوس فيعتبرها نموذجاً مجرداً، غير متمظهر في الموضوع الاختباري المدروس، مستقلاً عن الواقع المشخص لهذا الموضوع، وقادرة تبعاً لذلك، على السماح ب: (DES HOMOMORPHISMES) بين عدة نماذج مشخصة. وهو ما يصطلح عليه (بريضة) العلوم الإنسانية.

وقد تعددت التعريفات والاستعمالات لمفهوم البنية في الدراسات الإنسانية المعاصرة، إلا أنه غالباً ما تتم الإحالة إلى التعريف الذي يقدمه بياجيه، والذي يحدد خصائص البنية في ثلاث رئيسية، هي الكلية، القابلة للتحول، الضبط الذاتي.⁽²⁾

وهو ما يمكننا من الخروج ببعض الخلاصات الأساسية حول طبيعة البنية:

1 - بما أن البنية مجردة، فإنه لا أهمية لا للعناصر المشخصة ولا للرموز التي يمكن أن تحملها. لذلك يدرس ليفي شتراوس الأساطير مثلاً دون أن يعبأ بمعناها أو بالحضارة التي ظهرت فيها.

2 - هناك سببية للبنية أو سببية بنيوية، البنية حاضرة عبر تأثيراتها، دون أن تكون موجودة فيها (لأن أي أحد لا يفهمها)، إن السببية البنيوية هي فعالية غياب (ألثوسير).

3 - الذات الإنسانية ليست إطاراً تفسيرياً بالنسبة للعلم البنيوي، لأنها لا يمكن أن

⁽¹⁾ DICTIONNAIRE DES AUTEURS ET DES THEMES DE LA PHILOSOPHIE, P464.

⁽²⁾ د. نايف بلوز، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1982.

تكون سبباً، أقصى ما يمكن أن تكون ممثلة في النظام المعبر للبيئة، كغياب أو كنعق (لاكان).⁽¹⁾

- النهج البنيوي وتطبيقاته على الظاهرة التأصيلية المعاصرة، نموذج محمد أركون.

يحرص محمد أركون في كتاباته على الفصل بصورة حاسمة بين «الحركية الإسلامية» - التي - تشكل كماً هائلاً من الإحتجاجات والمطالب والتركيبات الإيديولوجية وأحلام اليقظة الجماعية والهوسات الفردية - وبين - الإسلام كدين أو كتراث فكري». ⁽²⁾

بالرغم من أنه يستطرد لاحقاً، أن فهم الظاهرة التأصيلية، يقتضي أساساً الغور في أعماق التراث، انطلاقاً من مقارنة معرفية ومن جهاز مفاهيمي مختلف. لذلك يرى أنه لتفسير الظاهرة التأصيلية، لافائدة من رصد تعبيراتها الظاهرة من جماعات وأشخاص، بل أنه لتحقيق هذه الغاية، لا بد من السعي إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة، يرى أنها تحمل بين طياتها إمكانية الوعي بملاسات الظاهرة. هذه الأسئلة هي:

- ما هي الجذور الثقافية والنفسية واللغوية للأصولية والتزمت في مجتمعات الكتاب؟
- ما هي وظائف الأصولية؟
- هل هناك من مجريات أو مواقف خاصة بالمسلمين فيما يتعلق بظاهرة الأصولية والتزمت بشكل عام؟⁽³⁾

DICTIONNAIRE DES AUTEURS ET DES THEMES DE LA ⁽¹⁾
PHILOSOPHIE p468

⁽²⁾ محمد أركون «الحركات الإسلامية، (قراءة أولية)» تعريب هاشم صالح، الوحدة، عدد 96،

شتنبر 1992، ص 7.

⁽³⁾ المصدر السابق، ص 8.

يرد محمد أركون جذور الأصولية إلى: «متخيل مشترك لكل المجتمعات المشكلة والمختقة والمحرثة والمحرثة طيلة تاريخ طويل من قبل ظاهرة الكتاب الموحى»،⁽¹⁾ ويقع الانحراف في نظره عندما يقوم اللاهوت بتحويل مبادئ الشهادة الإيمانية إلى «مبدأ قسري وإكراهي ما كان في الخطاب الموحى يشتغل كترميز مفتوح ومنفتح للوجود البشري». ⁽²⁾ فالأصولية قامت باستمرار ب: «تحويل الخطاب الديني المفتوح والمنفتح إلى أصل لكل قانون صحيح ينبغي أن يوجه فكر وسلوك البشر الحريصين على نجاتهم في الدار الآخرة». ⁽³⁾

وعلى خلاف الغرب، الذي استطاع أن: «يكسر السياج الدوغمائي المغلق للأصولية من أن أجل أن يقذف العقل في فضاء من العمل محرر من كل معطى للوحي.. مع عودة هذا الأخير على هيئة بقايا متقطعة ومتكررة من حين إلى آخر». ⁽⁴⁾ فإن المجتمعات العربية الإسلامية لم تستطع أن تكسب هذا الرهان. وهو ما يفسر دواعيه في المستوى الثاني من الإجابة.

في المستوى الثاني، ينظر محمد أركون إلى الظاهرة التأصيلية في خلفياتها العلمئجتماعية والسياسية. فالمجتمعات الإسلامية تعيش ضغطاً سكانياً هائلاً، لم تعد فيه الأجيال القديمة «التي تحمل الذاكرة الجماعية والقيم اللازمة من أجل آلية اشتغال كل التضامانات التقليدية». ⁽⁵⁾ تشكل إلا حيزاً ضيقاً داخل المجتمع الذي «فككته استبدادية الأنظمة وتطرف الإيديولوجيات المستوردة التي لاعلاقة لها

(1) المصدر السابق، ص 8.

(2) المصدر السابق، ص 8.

(3) المصدر السابق، ص 8.

(4) المصدر السابق، ص 9.

(5) المصدر السابق، ص 9.

بهموم المجتمع المدني وبقضاياها الحقيقية».⁽¹⁾ يضاف إلى ذلك، اقتلاع الفلاحين والبدو من جذورهم وتحويلهم إلى بروليتاريا رثة... والطلاق الكائن بين الدولة والمجتمع المدني والهيمنة الشمولية للحزب الواحد وسكرتيره العام أو العاهل أو الملك».⁽²⁾ هكذا تعرضت المجتمعات الإسلامية لقطيعتين متواليتين (مع الإسلام التقليدي ومع الاستعمار)، وإلى عملية تكثيف للتطور في مرحلة زمنية قصيرة.⁽³⁾

هذه المؤشرات العلممجتماعية والسياسية، ليست بالنسبة لمحمد أركون إلا صوى للإستثناس، أما النفاذ إلى عمق الظاهرة، فإنه لا يتحقق إلا من خلال الكشف عن «شروط الانتقال من التعبير الرمزي والأسطوري إلى التعبير الإديولوجي الخاص بالعامل الديني» الأمر الذي يقتضي «السيطرة على أدوات مفهومية كالرمز، والعلامة، والإشارة، والأسطورة، والمجاز والكتابة... وهذه هي الأدوات الأولى التي تشكل مكونات كل تأسيس للمعنى في اللغات البشرية».⁽⁴⁾

تأتي هذه العملية الثانية في سياق مشروع أوسع هو ما يصطلح عليه محمد أركون بالإسلاميات المطبقة، التي تقتضي إعادة قراءة شاملة للتراث، وإعادة النظر في المناهج عن طريق الاستعانة ب: «الألسنية والتاريخ مع العلوم التابعة له، والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، وعلم النفس وتحليل النفس على دراسة ميادين الثقافة الإسلامية».⁽⁵⁾

والتمييز بين الزمن التاريخي والزمن الإبهستيمي، فتاريخ الفكر يكتفي بسرد

(1) المصدر السابق، ص 10.

(2) المصدر السابق، ص 10.

(3) المصدر السابق، ص 10.

(4) المصدر السابق، ص 10.

(5) محمد أركون «نحو إعادة توحيد العي العربي - الإسلامي» تعريب هاشم صالح، الوحدة، عدد 13،

أكتوبر 1985، ص 41.

«سلسلة من الآراء منفصلة عن سياقها الاجتماعي والسياسي والثقافي، بينما يجتهد مؤرخ النسقات ليربط بين المقدمات والمقولات والمبادئ والمناهج التي يعتمد عليها جميع المفكرين والباحثين والأدباء والفنيين في إنتاجهم وكتاباتهم... لذلك أصبح من الضروري اليوم... أن نعيد النظر النظر الإستمولوجي في هذا النسق الذي طغى ضغطه على الفكر بطغيان التيارات السياسية القومية التي تستغله لأهداف غير علمية عرفانية».⁽¹⁾

لقد استطاعت المنهجية البنيوية مع محمد أركون في مجال الدراسات الإسلامية، أن تشرع آفاقاً تكاد تكون غير محدودة أمام العلوم الإنسانية، ليس أقلها، الدعوة إلى تأسيس علم الإسلاميات التطبيقية، الذي لا يكفي بمساءلة المدون، بل يستمري كذلك «جميع التعبيرات الشفوية الإسلامية غير العربية، والمعيش غير المدون وغير المروي، حتى عند أولئك الذين يستطيعون الكتابة، وأولئك الذين يضطرون نتيجة لظروف تاريخية، إلى قول ما لا يفكرون فيه وإلى التفكير في ما لا يستطيعون قوله. وإلى ضرورة الإهتمام بالمعيش المحكي غير المدون والتعبيرات الكتابية غير النصية، والأنظمة السيميائية غير اللسانية، المكونة للحقل الديني أو المرتبطة به كالأساطير والطقوس والموسيقى».⁽²⁾

كما نجحت البنيوية في أن تتخلص من عدد من الشوائب التي علقست بالوظيفية، كالنزعة الغائية، وأن تقع تتلافى الوقوع في شرك تكريس بعض مظاهر الظاهرة على حساب مظاهر أخرى.

⁽¹⁾ محمد أركون «نحو إعادة توحيد العي العربي - الإسلامي» تعريب هاشم صالح، الوحدة، عدد 13، أكتوبر 1985، ص 43.

⁽²⁾ ARKOUN MOHAMED, POUR UNE CRITIQUE DE LA RAISON ISLAMIQUE, Ed MAISON NEUVE ET LA ROSE, PARIS 1984, P36.

رغم كل هذه الإيجابيات التي تمت الإشارة إليها، فإنه لا مناص من التذكير، بأن منح أية استقلالية مبالغة للبنية، باسم صيغة معرفية مفترضة (EPISTEME)، لا يمكنه إلا أن يشكل بتراً لجوانب حية جوهرية وفاعلة من بنية الظاهرة الثقافية موضوع الدرس، التي لا يمكنها أن تشي بمحتوياتها إلا إذا قرئت في سياقاتها التاريخية، الاجتماعية والثقافية، دون أي إقصاء لأي بعد من هذه الأبعاد، التي لا يمكنها أن تفكر إلا وهي منسجمة ومتناغمة.

إن النجاحات التي حققتها البنيوية في علوم اللغة، لا ينبغي لها أن تكون بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة. فاللغة مستقلة استقلالاً نسبياً عن الزمان، كما أنها تتطور أفقياً عبر إوالية الاشتقاق، على خلاف المجتمع والفكر، اللذان يتطوران عمودياً عبر التاريخ وأفقياً بالتأقّف.

إن الوهم الذي أنجبته البنيوية ورعته بحماس - موت الإنسان - لا يجد مسوغاته حتى من موقع الفلسفة التي أنجبته. فإذا كانت البنية نموذجاً صورياً، يفترضه الباحث لعزل ظاهرة ما أو إخضاعها للدراسة، فإن عمليتي العزل وإعادة التشكيل هاتين، تنظمان عملية تدخل الذات، في الظاهرة موضوع البحث، وتوطران تأثيرها.

إن الدعوة إلى إقصاء تام ومطلق للذات العارفة، في عملية المعرفة، لا يمكنه أن يكون إلا وهماً، أو أحد أشد النفاق المعرفي سماجة، لأن المعرفة لا يمكنها أن تكون إلا صدى للجدل الحي بين الطبيعة والإنسان، ولأنه لا معرفة ممكنة بدون الإنسان، بعدها الواعي والمعبر.

من هنا، فإن التأكيد على الطابع الجدلي للمعرفة، باعتبارها علاقة بين الذات والموضوع، هي أبعد ما يكون عن الوثوقية، لأنها تتضمن رفضاً لإسقاط أي مكون من مكونات العملية المعرفية، ولأنها تفرض مقاييس تساوقية صارمة على النتائج التي تخلص إليها. وهي بذلك تمثل أداة نقدية لتأسيس معرفة طموحة ومتكاملة، لاتحدها محرمات ولا تسكنها معوقات. تماماً كما أن هذه المقاربة ترفض أن تبقى

أسيرة البعد الواحد أو محصورة بين دهاليز التفسير الأحادي لفعالية الإنسان العملية والنظرية، بل تأخذ هذه الفعالية في تضايها وفي تكاملها، في إطار التفاعل الدائب بين المكونين الطبيعي والثقافي للإنسان، وهو تفاعل يقوم على مشروطية الثانية بالأولى دون أن يغفل الإمكانات المتعددة لتبادل المواقع بينهما، والأشكال المعقدة التي قد يفتقدان عنها في تهجيناتهما الإجتماعية والثقافية.

مراجع عامة

- علوش سعيد «نقد البنيوية الفرنسية» الفكر العربي المعاصر، ع40، تموز - آب - 1986، ص55.
- صفدي مطاع، «البنيوية والمشروع الثقافي الآخر» الفكر العربي المعاصر، ع6-7، تشرين الأول - تشرين الثاني، 1980، ص1980، ص4.
- د. صارجي بشارة «البنيوية... غياب الذات» المصدر السابق، ص17.
- كوزنيه جان «البنيوية» المصدر السابق، ص43.
- كيروزيل إديث، عصر البنيوية، من ليفي شتراوس إلى فوكو، ترجمة جابر عصفور، طII، الدار البيضاء، 1986.
- إدوار مورو سير، الفكر الفرنسي المعاصر، ترجمة د. عادل العوا، منشورات عويدات، بيروت، 1978.
- محمد أركون «الإسلام والتاريخ والحداثة» تعريب هاشم صالح، الوحدة، عدد52، يناير 1989، ص17.
- محمد أركون «نحو إعادة توحيد الوعي العربي - الإسلامي» تعريب هاشم صالح، الوحدة، عدد 13، أكتوبر 1985، ص30.
- محمد أركون «الحركات الإسلامية، (قراءة أولية)» تعريب هاشم صالح، الوحدة، عدد 96، شتبر 1992، ص7.

المبحث الخامس

الظاهرة التأصيلية المعاصرة: مقارنة نقدية

مقدمة: في أهمية المقاربة التاريخية

1- الظاهرة التأصيلية عبر التاريخ العربي الإسلامي.

1- الظاهرة التأصيلية عبر التاريخ الإسلامي: الخطاب والخصائص.

أ- بين الخصائص العامة للخطاب التأصيلي المعاصر وخصائص الخطاب الخوارجي.

- الشروط العامة لانبثاق الخطاب الخوارجي.

* تشكل المعارضة السياسية وبداية الصراع السياسي.

الخلاف السياسي الأول

الخلاف السياسي الثاني

الخلاف السياسي الثالث

الخلاف السياسي الرابع

الخلاف السياسي الخامس

* تحول الصراع السياسي إلى صراع عسكري.

- العام والخاص بين الظاهرة التأصيلية المعاصرة والخطاب الخوارجي

ب - بين الخصائص العامة للخطاب التأصيلي المعاصر وخصائص الخطاب

التأصيلي في العصر الوسيط.

* الشروط العامة لانبثاق الخطاب التأصيلي في العصر الوسيط.

- انبثاق الخطاب التأصيلي في العصر المملوكي

- بين خصائص الخطاب السلفي في العصر المملوكي وخصائص الخطاب

التأصيلي المعاصر

* في تفسير البلاء الذي أصاب الأمة

* في الرد على الفرق الأخرى

* إعادة بناء الدين على أسس بسيطة

ج - الحركة التأصيلية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

- المدرسة السلفية بين دواعي التأصيل ومقتضيات التحديث.

- عناصر الفرز في المجتمع المصري خلال القرن التاسع عشر.

* مكونات المجتمع المصري في القرن العشرين

. البورجوازية الكبرى.

. الفئات الوسطى.

. البورجوازية الصغرى وبائعو قوة العمل والمعدمون.

2 - تاريخانية الظاهرة التأصيلية بين العام والخاص.

أ - فرضية مقترحة لتفسير الشروط التاريخية العامة لانبثاق الظاهرة.

* الطابع الدوري للظاهرة.

* تاريخانية الظاهرة التأصيلية بين العام والخاص.

ب - الدينامية الاجتماعية في مصر في مطلع القرن العشرين.

* بروز الجماعات التأصيلية كظاهرة اجتماعية وثقافية في مصر.

II - في أهمية المقاربة العلمن اجتماعية

1 - المقاربات الاجتماعية للظاهرة التأصيلية.

1 - المقاربة الاجتماعية الإحصائية للظاهرة التأصيلية المعاصرة

نموذج تقرير مجموعة ميريب

- حدود الدراسة الإحصائية

2 - الدراسات الماكرو اجتماعية.

- 3 - الدراسة العلمىجتماعىة الخصائصىة: نموذج: هرىر دكمجىان
- ملاحظات حول الدراسة الخصائصىة الإجماعىة
- 4 - العلفة بىن التارىخى والإجماعى فى دراسة الظواهر الثقافىة
- II - الدىنامىة الإجماعىة فى مصر فى مطلع القرن العشرىن
- 1 - التحولات الإقصادىة والإجماعىة فى فترة ما بىن الحربىن
- 2 - الظرفىة السىاسىة فى مصر فى فترة ما بىن الحربىن
- 3 - دور الحركة الثقافىة فى مصر والدعوة السلفىة منها بوجه خاص
- 4 - طبعة الخطاب الإخوانى فى مصر

الظاهرة التأصيلية المعاصرة: مقارنة نقدية

مقدمة: في أهمية المقاربة التاريخية

إن أهم ملاحظة يمكن أن نبديها على المناهج والطرائق التي تعرضت للظاهرة التأصيلية، تهميشها للدور الذي يمكن أن يلعبه التاريخ، في تحقيق فهم أشمل وأدق للظاهرة. وهو تهميش يأخذ منحني، قلب حركة التاريخ، وجعلها تشق مساراً عكسياً، ينطلق ليس من الحاضر باتجاه الماضي أو المستقبل، بل من الماضي أو المستقبل في اتجاه الحاضر، كما هو الأمر في المقاربات التي ترى في الظاهرة التأصيلية المعاصرة، إما عودة إلى الذات، في كينونتها التراثية - بالإحالة إلى الماضي - أو إيماناً بقرب نهاية العالم وخروج الإمام المهدي المنتظر، على الصورة التي تنبأت فيها النصوص بذلك. أو في مقابل كل هذا، الدعوة التي تحملها المناهج المعاصرة، إلى الإقتصار على الوصف واسقاط الإحالات التاريخية، كما تنادي بذلك كل من الوظيفية والبنوية، بدعوى أن التحليل التاريخي يجعلنا نتعامل ليس مع الظاهرة موضوع البحث بل مع صيروراتها.

إن هذه الدعوة إلى إسقاط المقاربة التاريخية، مهما كانت تبدو لنا وجهة، فإنها لا تكون صائبة إلا عندما يتم الإقتصار على البعد التاريخي، دون أخذ الأبعاد الأخرى بعين الاعتبار، ولا تكون قابلة للتطبيق بصورة حصرية إلا في الموضوعات التي تعتمد مفهوم القطيعة، حيث يمكن فصل الموضوع عن صيرورته، دون أن يؤدي ذلك إلى بتر معناه بصورة عميقة. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ هنا، أنه إذا كان

يتم تضخيم دور التاريخ لاعتبارات إيديولوجية أحياناً، فإن العكس كذلك، كثيراً ما تحكمه نفس الاعتبارات.

إن أحد أهم الأسئلة، المرتبطة بموضوع البحث هنا، التي تستدعي ضرورة استحضار البعد التاريخي، هو ذلك المتعلق بطبيعة الظاهرة التأصيلية نفسها. هل هي ظاهرة فريدة في التاريخ العربي الإسلامي، وبالتالي يجب البحث عن شروطها داخل الحيز الزمني للواقع المعاصر أم أنها ظاهرة إجتماعثقافية، ملازمة للمجتمعات العربية الإسلامية، وبالتالي فإنه لا يمكن فهمها إلا في سياقها التاريخي؟

إن الإجابة على هذين السؤالين، بالإيجاب أو بالسلب، تقتضي في كلتا الحالتين، العودة إلى التاريخ بداهة، إما لتأكيد فريدة الظاهرة، وإبراز جوانب الاختلاف فيها مع التعبيرات المشابهة التي عرفها التاريخ العربي الإسلامي أو لضد زعم هذه الفريدة، وتأكيد عموميتها وتواترها، وبيان أسباب ذلك. وحتى تحقق هذه العودة إلى التاريخ الغاية من ورائها، يجب أن لا تقع في محاذير القراءة المسبقة أو النزعة الإسقاطية، تماماً كما يجب لها أن لا تسقط في معادلات مختزلة، تدعي التحكم في خيوط الحركة الإجتماعية والثقافية، وتخلص إلى أحكام وفرضيات إنشائية، غير قابلة للتحقق. بل عليها أن تعمل على استقصاء الوقائع الحية، ومساءلتها في انفصالها وفي تعالقها، في ثباتها وفي حركتها، واستنتاج الفرضيات المناسبة، بالاعتماد على عنصر التساوق والإنسجام بين هذه الوقائع وبين تعبيراتها الثقافية، والعودة بها إلى هذا التاريخ نفسه، للتأكد من ملائمتها، قبل صياغتها على صورة قوانين قادرة على تفسير تحليات الظاهرة بصورة جزئية ونسبية.

I - الظاهرة التأصيلية عبر التاريخ العربي الإسلامي.

من بين الأسئلة الأساسية التي يجب أن نحاول الإجابة عنها في هذا الفصل، هي هل الظاهرة التأصيلية المعاصرة ظاهرة فريدة، تحققت لأول مرة في صيغتها

الحالية، عبر التاريخ العربي الإسلامي؟ أم أنها ظاهرة دورية عامة، نخبو أو تنبعث بتغير الشروط الاجتماعية والتاريخية المحيطة؟

وإذا كانت هناك ظواهر مشابهة عبر التاريخ، فما الذي يسمح لنا باعتبارها من نفس جنس الظاهرة المعاصرة؟ وبماذا يمكننا تفسير تكررها؟ وبما أن تكرار الظواهر الاجتماعية، لا يتم بنفس وتيرة تكرار الظواهر الطبيعية، فما هو العام المشترك، الذي يسمح لنا بإدماج هذه الظواهر جميعاً تحت نفس النوع؟ وما هو الخاص الذي يسم كل حالة ويربطها بشروط عصرها؟

1- الظاهرة التأصيلية عبر التاريخ العربي الإسلامي، الخطاب والخصائص

إن أفضل مقياس يمكن اعتماده، لاستقصاء طبيعة العلاقة بين الظاهرة التأصيلية المعاصرة، وبين عدد من الخطابات الاجتماعية، عبر التاريخ العربي الإسلامي، هو ملاحظة مدى تطابق أو اختلاف الخصائص التي وقفنا عليها في الظاهرة التأصيلية المعاصرة⁽¹⁾ مع هذه الخطابات. إن تطابق هذه الخصائص مع هذه الخطابات، يعني أن هذه الخطابات أحاطت بها شروط مماثلة، وهو ما سوف يمكننا في حالة التحقق منه، من وضع اليد على الشروط العامة، التي حكمت انبثاق الظاهرة أو اختفاءها على امتداد التاريخ الإسلامي.

إن استقصاء الخصائص العامة والمشاركة، بين الظاهرة التأصيلية المعاصرة، وبين الخطابات المستقصاة لا يجب أن يأخذ اتجاهاً واحداً، بل لا بد له كذلك أن يبحث عن أوجه الاختلاف، علماً بأن قدره محدوداً من أوجه الاختلاف هذه، لا يجد تفسيره في عدم التجانس، بل في تلك العلاقة الفريدة بين العام والخاص التي تميز كل مرحلة على حدة.

(1) انظر ص 13.

لاستجلاء طبيعة هذه الخطابات، سوف نقف على ثلاثة نماذج تم اختيارها لأسباب متعددة، من بينها، أن أنساقها هي الأكثر تماثلاً مع الخطاب التأصيلي المعاصر، وأنها تغطي أهم حقبة التاريخ العربي الإسلامي هذه الخطابات هي:

- الخطاب الخوارجي.

- الخطاب السلفي في العصر الوسيط.

- الخطاب السلفي النهضوي في نهاية القرن التاسع عشر.

أ - بين الخصائص العامة للخطاب التأصيلي المعاصر وخصائص الخطاب الخوارجي.

- الشروط العامة لانبثاق الخطاب الخوارجي.

يرد عدد من الرواة، انبثاق النزعة الخوارجية إلى عهد النبي (ﷺ)، حين احتج ذو الخويصرة التميمي على قسمة النبي (ﷺ) للفيء، وخاطبه قائلاً: «أتق الله يا رسول الله. فرفع إليه رأسه فقال: ويحك أليس أحق الناس أن يتقي الله أنا ثم أدبر... ثم نظر إليه النبي (ﷺ) وهو مقف فقال إنه سيخرج من ضئضئ هذا قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم من الدين كما يمرق السهم من الرمية».⁽¹⁾

وتذهب الروايات إلى أن ذا الخويصرة هذا نفسه، هو الذي كان على رأس الخوارج الذين انشقوا على علي وقاتلوه.⁽²⁾

مع ذلك، فإن البداية الفعلية للحركة المطالبة الخوارجية، لم تنطلق إلا في مرحلة متأخرة، إثر انشقاق هؤلاء على علي بعد موقعة صفين. لقد نضجت شروط بروز حركة الخوارج ما بين هاتين اللحظتين، في خضم الإحباطات والخلافات السياسية، التي مزقت المسلمين على امتداد هذه المرحلة. ويمكن على وجه العموم التمييز بين مرحلتين في تطور الخطاب الخوارجي، وخروجه من

(1) ابن الجوزي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1986، ص 88.

(2) المصدر السابق، ص 89.

أشكال الاحتجاج الضمني، داخل حركة المعارضة العامة، إلى الإنتفاض العلني، وهو تطور تم بالموازاة مع التحول العام الذي تم داخل المجتمع العربي الإسلامي، والذي انتقل فيه الصراع على السلطة والنفوذ، من صراع سياسي، ابتداءً قبيل وفاة النبي (ﷺ) مباشرة إلى صراع عسكري مكشوف، بعد مقتل عثمان.

* تشكل المعارضة السياسية وبداية الصراع السياسي.

بدأت عدد من الصراعات السياسية في البروز قبل وفاة النبي (ﷺ)، وبصورة خاصة، بعد اشتداد المرض عليه، حيث لم يتردد البعض، في اقتراح نفسه للخلافة.⁽¹⁾ لذلك لم يكن غريباً أن تكشف هذه الصراعات عن نفسها بصورة مبكرة، وتأخذ شكلاً صريحاً، حتى قبل الإنتهاء من دفن النبي (ﷺ).
هكذا انقسم المسلمون على إثر بروز إشكالية الخلافة إلى أربع تكتلات، انشطرت على أسس قبلية:

- الأنصار، الذين اعتبروا أنفسهم أصحاب الحق في الخلافة، لأنهم هم من نصر النبي وألجج الدعوة عندما تنكرت له عشيرته.
- المهاجرون، الذين التف معظمهم حول أبي بكر وعمر واعتبروا أنفسهم أحق الناس بالخلافة، لأنهم أهل النبي وعشيرته. ولأن فيهم صحابة النبي الأولين.
- الهاشميون، ارتأوا أنهم أحق الناس بالخلافة. وهو ما ألح عليه علي عندما دعاه أبو بكر إلى البيعة، فقد خاطبه قائلاً أنه إذا كان الأنصار قد سلموا بالمقادة إلى المهاجرين لقرابتهم من النبي (ﷺ)، فإنه - أي علي - أولى بهذا الأمر من غيره، بمقتضى هذا المبدأ نفسه.

- مانعوا الزكاة، ذهبوا إلى أن ولاءهم كان للنبي (ﷺ)، وأن علاقة الولاء هاته قد

(1) انظر حديث فاطمة إلى الذين جاؤوا لأخذ بيعة علي لأبي بكر

- ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، 1967، ج1، ص19.

انتهت بوفاته. وبالتالي، رفضوا تسليم الزكاة لخليفة النبي، الأمر الذي كان يتضمن عدم اعترافهم بسلطته السياسية.

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن هذه الانقسامات السياسية لم تظهر بصورة مفاجئة وغير مسبوقة، بل كانت التعبير المنطقي والصريح، عن سلسلة من الخلافات التي كانت تتراكم في الأعماق، منذ مدة طويلة، والتي بدأت تدلهم بصورة خاصة مع اشتداد المرض على النبي (ﷺ). ويمكن حصر أهم هذه الخلافات، التي أخذت طابعا قbilياً وسياسياً واضحاً في:

الخلاف السياسي الأول: وهو ما يسمى برزية يوم الخميس، فعندما «اشتد على النبي (ﷺ) مرضه الذي مات فيه قال: اتنوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي». فقال عمر رضي الله عنه: «إن رسول الله (ﷺ): قد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله» وكثر اللغط، فقال النبي (ﷺ): قوموا عني لا ينبغي عندي التنازع». قال ابن عباس: «الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله (ﷺ)». (1)

الخلاف السياسي الثاني: وقع في حياة الرسول، وهو يتعلق بتأخر عدد من الصحابة، الذين كانوا في تعداد جيش أسامة، في مغادرة المدينة، عندما أعطى النبي الأمر بذلك، بسبب الفراغ السياسي الذي يمكن أن يحصل، والتنافس الذي تمكن أن ينشأ على خلافته، وهو ما أثار انزعاج الرسول (ﷺ)، فقال وهو على فراش المرض: «جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه». (2)

ويروي عدد من الرواة أن أبا بكر وأبا عبيدة بن الجراح وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير، كانوا في تعداد جيش أسامة، وأن هذا الجيش تشاقل في

(1) الملل والنحل، ج1، ص22.

(2) المصدر السابق، ص23.

ضواحي المدينة ولم يخرج رغم إلحاح الرسول(ﷺ).⁽¹⁾

الخلاف السياسي الثالث: هو ذلك المتعلق بحقوق فاطمة في الميراث وفي بستان فذك. لقد انطلق أبو بكر من الحديث النبوي: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة». لكي يسقط حقوق فاطمة في الميراث.⁽²⁾ لكن هذا التبرير بقي غير مقنع لعدد من المسلمين، بصورة خاصة، فيما يتعلق ببستان فذك، الذي كان قد وهبه لها النبي(ﷺ) في حياته، ولعل رد عمر بن عبد العزيز هذا البستان لأولاد فاطمة، يبين قوة وعمق الجدل الذي أثاره هذا الموقف بين المسلمين واتجاه الرأي العام في حينه.

الخلاف السياسي الرابع: هو ذلك الذي ارتبط بمحادثة السقيفة، حيث انقسم المسلمون إلى ثلاثة شيع:

يروى صاحب السيرة: «لما قبض رسول الله (ﷺ) انحاز هذا الحلي من الأنصار إلى سعد بن عباد، واعتزل علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله في بيت فاطمة، وانحاز بقية المهاجرين إلى أبي بكر، وانحاز معهم أسيد بن حضير، في بني عبد الأشهل، فأتى آت إلى أبي بكر وعمر فقال: إن هذا الحلي من الأنصار مع سعد بن عباد، قد انحازوا إليه، فإن كان لكم بأمر الناس حاجة فأدركوا قبل أن يتفام أمرهم، ورسول الله(ﷺ) في بيته لم يفرغ من أمره قد أغلق دونه الباب أهله».⁽³⁾

⁽¹⁾ عن طبقات ابن سعد وسيرتي الحلي والدحلاني.

نقلا عن: د. حسن حسن، الفكر السياسي الشيعي الأصول والمبادئ، الدار العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص77.

⁽²⁾ الخمس: حق الرسول في الغنائم

⁽³⁾ ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق، مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج4، ص656

وقد استطاع أبو بكر في خطبة بليغة أن يقنع الأنصار بحق المهاجرين في خلافة النبي، مؤكداً على مكانة قريش التقليدية ودورها بين العرب،⁽¹⁾ عند ذلك تقدم منه عمر، قال «قلت ابسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته، ثم بايعه المهاجرون، ثم بايعه الأنصار». ⁽²⁾ ثم: «أن أبا بكر تفقد قوماً تخلفوا عن بيعته عند علي كرم الله وجهه فبعث إليهم عمر. فجاء فناداهم وهم في بيت علي، فأبوا أن يخرجوا فدعا بالخطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها، فقبل له يا أبا حفص، إن فيها فاطمة، فقال وإن. فوقفت فاطمة رضي الله عنها على بابها، فقالت: لا عهد لي بقوم حضروا أسوأ محضر منكم، تركتم رسول الله (ﷺ) جنازة بين أيدينا وقطعتم أركم بينكم، لم تستأمنوا ولم تردوا لنا حقاً»⁽³⁾ ثم أن القوم «أخرجوا علياً فمضوا به إلى أبي بكر فقالوا له بايع فقال إن أنا لم أفعل فمه قالوا إذا والله الذي لا إله إلا هو نضرب عنقك قال إذن تقتلون عبد الله وأخا رسول الله قال عمر: أما عبد الله فنعم وأما أخو رسول الله فلا وأبو بكر ساكت لا يتكلم. فقال ألا تأمر فيه بأمرك فقال: لا أكرهه على شيء ما كانت فاطمة إلى جنبه». ⁽⁴⁾ ثم خاطب علي أبا بكر قائلاً: «أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبايكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الحق من الأنصار، واحتججتم عليهم بالقرابة من النبي، وتأخذوه من أهل البيت غضباً، ألسنتم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم، فأعطوكم المقادة وسلموا إليكم بالإمارة، فإذا احتج عليكم بمثل ما احتججتم علي الأنصار، نحن أولى برسول الله حياً وميتاً، فأنصفونا إن كنتم تؤمنون، وإلا فبوؤوا

⁽¹⁾ «لن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً».

- المصدر السابق، 659

⁽²⁾ المصدر السابق، ص 660.

⁽³⁾ ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، 1967، ج 1، ص 19.

⁽⁴⁾ الإمامة والسياسة، ص 19.

بالظلم وأنتم تعلمون».⁽¹⁾

هذا الشعور بالحيف، الذي أحس علي أنه تعرض له، تكرر مرة ثانية بعد تولية عمر، بناء على تعيين مباشر من أبي بكر، ثم مرة ثالثة بعد اطلاعه على وصية عمر. «فقد أيقن علي أن الأمر قد خرج من يد الهاشمية ما دام عمر قد أوصى بأن يختار المرشحون من كان عبد الرحمن بن عوف في جانبه، لأن عبد الرحمن بن عوف كان يرتبط بعثمان برابطة المصاهرة، كما أن سعد بن أبي وقاص كان ابن عم عبد الرحمن بن عوف».⁽²⁾ لذلك خاطب عبد الرحمن بن عوف، بعد اختياره ل: عثمان قائلاً: «حبوته حبو دهر، ليس هذا أول يوم تظهرتم فيه علينا (فصبر جميل والله المستعان)».⁽³⁾

الخلاف الخامس: هو ذلك المتعلق بما سمي بحروب الردة، فقد امتنعت عدد من القبائل عن دفع الزكاة إلى أبي بكر، في حين ارتدت قبائل أخرى في اليمامة، وكان موقف بعض الصحابة أميل إلى السلم، ومنهم عمر، إلا أن أبا بكر ألح على أخذ الزكاة منها مردداً: «لو منعوني عقلاً مما أعطوا رسول الله (ﷺ) لقاتلهم عليه، ومضى بنفسه إلى قتالهم».⁽⁴⁾

ويتبين عمق الخلاف حول هذه المسألة مرة أخرى في أن «عمر في أيام خلافته.. رد السبايا والأموال إليهم».⁽⁵⁾ غير أن هذه الخلافات لم تبرز بصورة واضحة، وتنتقل من النخبة القبلية والسياسية إلى العامة، إلا في عهد عثمان بن عفان، الذي بالغ في إقطاع ذويه وقربائه⁽⁶⁾ مارس سياسة ذات نزعة قبلية واضحة،

(1) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص16.

(2) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص38.

(3) تاريخ الأمم والملوك، ج5، ص37.

(4) الملل والنحل، ج1، ص25.

(5) المصدر السابق، ص25.

(6) البلاذري، فتوح البلدان، ص272. (تطور نظام ملكية).. ص113. انظر كذلك: السعودي، مروج

الذهب، ج2، ص342.

جعلته يصطدم بكل القوى القبلية غير الأموية. فقد رد الحكم بن أمية إلى المدينة بعد أن طرده رسول الله (ﷺ)، ونفى أبا ذر إلى الربذة، وزوج مروان بن الحكم بنته، وسلمه خمس غنائم إفريقية وقد بلغت مائتي ألف دينار، كما آوى عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وكان رضيعه بعد أن أهدر النبي عليه الصلاة والسلام دمه، وولاه مصر بأعمالها.⁽¹⁾ وأكثر الإستدانة من بيت المال له ولأقربائه ولأنصاره، بحجة أن: «أبا بكر وعمر تركا من ذلك ما هو لهما، وإنني أخذته فقسمته في أقربائي».⁽²⁾ لقد جعلت هذه السياسة عثمان بن عفان يصطدم بعدد من الحساسيات القبلية التي لم ترضها الإمتيازات التي أصبح يتمتع بها البيت الأموي، وبصورة خاصة جماعة القراء، التي شكلت النواة السياسية الأولى للحركة الخوارجية.⁽³⁾ ورفعت لواء المعارضة السياسية ضد عثمان، الأمر الذي دفعه إلى نفي عدد من أعضائها إلى الكوفة.⁽⁴⁾

★ تحول الصراع السياسي إلى صراع عسكري.

تحولت الجزيرة العربية إلى الإسلام في زمن قياسي، لعدة أسباب من أهمها، الدعوة التي كان يحملها الإسلام إلى العدالة الإجتماعية والمساواة بين المسلمين مساواة تامة، على أساس الأخوة في الدين. لكن ما إن بدأت حركة الفتوحات في إعطاء ثمارها، حتى استطاع عدد من الصحابة مثل: طلحة و الزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن وقاص وزيد بن ثابت أن يراكموا ثروات خيالية في زمن

(1) المصدر السابق، ص26

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص64

(3) تاريخ الأمم والملوك، ج6، ص3360

(4) طبقات ابن سعد، ج3، ص76، 7

قياسي.⁽¹⁾ في مقابل عموم المسلمين الذين لم يستفيدوا إلا بصورة محدودة.

هكذا، بدل أن تلعب حركة الفتوحات دور التوازن الاجتماعي، فإنها دفعت في اتجاه قدر متزايد من التقاطب السياسي، بسبب هيمنة قريش السياسية والإقتصادية، وكذلك بسبب طبيعة ترتيب ديوان العطاءات، الذي كان يتم توزيع الفيء فيه بناءً على ثلاثة مقاييس عامة:

- النسب والقرابة برسول الله قبيلة بعد قبيلة.

- أساس السابقة في الإسلام وحسن الأثر في الدين.

- التفضيل عند انقراض أهل السوابق بالتقدم والشجاعة والبلاء في الجهاد.⁽²⁾

لقد أدت هذه المقاييس إلى تكديس الثروة، وإلى مراكمتها في يد قلة قليلة من المسلمين. وبالتالي، إلى جعل المجتمع الإسلامي يسير في اتجاه معاكس للأهداف التي رسمها، وهو ما جعل الخطاب الخوارجي يستهوي ويستقطب عدداً من الشرائع والفتاات التي تأخر إسلامها، والتي لم تستفد من حركة الفتوحات. لذلك وجدت حركة الخوارج صدى واسعاً بين عدد من قبائل البادية العربية، كما نسبتهم ك: «أعاريب بكر وتميم».⁽³⁾ فهذه القبائل، ليست بذات قرابة من الرسول، ولا سابقة في الفتوحات، كما أن بلاعها في الجهاد جاء متأخراً نسبياً بفعل تأخر إسلامها.

إلى جانب هذا التقاطب الإقتصادي، ظل عدد من القرشيين يعانون من خلط

(1) «تشير المصادر إلى أن الزبير امتلك دورا وخططا في البصرة والكوفة ومصر، بلغ ماله عند وفاته خمسون ألف دينار، عدا ألف من الإبل والفريس ومثلها من العبيد والإماء. أما طلحة بن عبيد الله فكانت غلته من العراق وحده ألف دينار كل يوم، إضافة إلى أموال أخرى. وبلغ ربع ثمن مال عبد الرحمن بن عوف الذي أصاب كل زوجة من زوجاته الأربع ثمانين ألفا. وخلف سعد بن أبي وقاص ثروة طائلة أيضا، رغم أن عمر كان قد قاسمه أمواله حين عزله عن الولاية. وعندما مات زيد بن ثابت ترك زمولا من الذهب والفضة شيئا كثيرا حتى قيل أنه كان يكسر بالفؤوس. أما يعلى بن منبه فلم تقل ثروته عن الآخرين».

عمد علي نصر الله، تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص 111.

(2) السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الدولة العربية، دار النهضة العربية، 1970، ص 523.

(3) تاريخ الطبري، ج 6، ص 620.

عميق، بين آصرة القبيلة ومفهوم الدولة، ولم يستطيعوا أن يملكوا الوعي بأهمية المشروع السياسي الذي يقبلون عليه، حيث ظلوا يعتقدون أن ما تحقق من ثروة ومن فتوحات، إنما هو فضل وامتيّاز لقريش وحدها، الأمر الذي دفع سعيداً بن العاص إلى أن يعلق على فتح العراق بقوله «إنما السواد بستان قريش».⁽¹⁾ وهو القول الذي استدعى رداً صارماً من الأشتر، أحد الزعامات الخوارجية لاحقاً، الذي رد على سعيد بن العاص قائلاً: «أتجعل مراكز رماحنا وما أفاء الله علينا بستاناً لك ولقومك؟ والله لو رامه أحد لقرع قرعاً يتصأصأ منه».⁽²⁾

هذا التقاطب، لم يبق مقتصراً على أشكال التنافس الاقتصادي والاجتماعي، بل بدأ يأخذ تعبيرات ثقافية شاملة، وعاد الشعر، كما كان عليه الأمر قبل الإسلام، لكي يلعب أدواره السابقة، في التباهي بين القبائل، وفي التحريض ضد قريش بصورة خاصة،⁽³⁾ كما أدت عملية هيكلية الدولة الإسلامية على أسس قبلية، إلى تقاطب المعارضة السياسية على أسس قبلية، وتأويل الصراع الاجتماعي والسياسي تأويلاً قبلياً⁽⁴⁾ و⁽⁵⁾.

(1) البلاذري، أنساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله، القاهرة، 1959، ج5، ص40

(2) المصدر السابق، ج5، ص40.

(3) عبر أحد شعراء عبد قيس عن التعبير عن حنقه على ما آلت إليه الأمور منشداً:

تولت قريش لذة العيش واتقت بنا كل فج من خراسان أغيرا

- تاريخ الأمم والملوك، ج9، ص1580.

(4) فعندما استولى الضحّاك بن قيس الشيباني الخوارجي على العراق وأخذ البعة من عبد الله بن عمر بن عبد

العزيز وسليمان بن هشام بن عبد الملك، قال شاعر من الخوارج:

ألم تر أن الله أظهر دينه وصلت قريش خلف بكر بن وائل

- تاريخ الأمم والملوك، ج5، ص620.

(5) كما أنه حين تمكن أبو حمزة الخوارجي من هزيمة أهل المدينة في وقعة قريد فإنه أخذ يعرض من أسر في

المركة، فمن كان قرشياً قتله، ومن كان أنصاريًا خلّى سبيله.

- نايف محمود معروف، الخوارج في العصر الأموي: نشأتهم، تاريخهم، عقائدهم، أدبهم، دار الطليعة، بيروت،

1977، ص28.

لقد وفر هذا التقاطب الاجتماعي والسياسي جميع شروط الانفجار العسكري، الذي ابتدأ لحظة مقتل عثمان. وأصبحت المواجهة العسكرية صريحة داخل قبيلة قريش، بين البيتين الأموي والهاشمي، وبين القرشيين وعموم القبائل التي لم تستفد من حركة الفتوحات، كما تفاقمت الصراعات، بين العرب نفسها التي انقسمت عقب موقعة مرج راهط إلى قيسية ويمنية.⁽¹⁾ وقد انعكس هذا الوضع بصورة واضحة على المستوى السياسي، فبعد وفاة معاوية بن يزيد، بايع الناس عبد الله بن الزبير في الحجاز، وبايع أهل البصرة واليهام عبد الله بن زياد، كما مالت بعض الأقاليم إلى الدعوة العلوية، وسقط البعض الآخر تحت يد الخوارج، وتعكس رواية ل: الطبري مروية عن المختار الثقفي، مدى التضضع العام الذي وصلت إليه الدولة العربية في حينه. يقول المختار الثقفي: «إنما أنا رجل من العرب، رأيت الزبير انتزى على الحجاز، ورأيت بجدة انتزى على اليمامة، ومروان على الشام، فلم أكن دون أحد من رجال العرب، فأخذت هذه البلاد فكنت كأحدهم».⁽²⁾

وقد انعكس هذا التفكك على الهيئة الخارجية للدولة العربية، إلى درجة أن الدولة البيزنطية بدأت تراودها الأحلام في استعادة إمبراطوريتها بالشام، الأمر الذي دفع عبد الملك بن مروان إلى السعي إلى مرضاتها وإلى دفع الجزية إلى البيزنطيين لأول مرة منذ بداية الفتوحات العربية.⁽³⁾

العام والخاص بين الظاهرة التأصيلية المعاصرة والخطاب الخوارجي.

تنطبق خصائص الخطاب التأصيلي المعاصر، بصورة تكاد تكون حرفية على الخطاب الخوارجي. فالخطاب الخوارجي خطاب شمولي، لأنه يفترض استغراق

⁽¹⁾ تاريخ الدولة الأموية.

⁽²⁾ تاريخ الأمم والملوك، ج5، 107.

⁽³⁾ تاريخ الدولة الأموية، ص236.

النص للواقع، بصورة وثوقية ومسبقة، وتضمنه كل الإجابات، عن جميع الأسئلة الممكنة، التي تطرحها الممارسة العملية، في كل زمان أو مكان. وهو خطاب نصي ومتعال، لأن المبدأ الذي رفعه الخوارج كشعار لخروجهم عن علي، هو الدعوة إلى تحكيم كتاب الله، ولأنه خطاب يسلم بأن مسألة الحكم أمر إلهي⁽¹⁾ على خلاف ما كان عليه الحال بالنسبة ل: أبي بكر، مثلاً، الذي بنى اختياره ل: عمر على أساس تدبر عقلي وشخصي.⁽²⁾ كما يمكن وصف الخطاب الخوارجي بأنه خطاب كلياني، بدليل موقف الخوارج من مرتكب الكبيرة، عن بقية الفرق الإسلامية، في القول بكفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النار، كما أنه خطاب قطعي بسبب تقسيمهم للناس إما إلى مسلم أو كافر، وتكفيرهم كل من لا يرى رأيهم. كما يبرز الأساس السلفي لفكر الخوارج في رفضهم، لمظاهر الغنى والبذخ الشديد، التي تفشت بين عدد من الصحابة⁽³⁾ ومعارضتهم الشديدة للتحويلات التي عرفها نظام الحكم، الذي حوله الأمويون إلى حكم وراثي، والذي يطالب به العلويون انطلاقاً من قرابتهم للنبي.

لهذه الأسباب كلها تركزت دعوة الخوارج على بناء نظام الحكم على أساس من كتاب الله وسنته، وعلى الشورى بين المسلمين، بعيداً عن أية اعتبارات قبلية.⁽⁴⁾

(1) «لم حكمت الرجال في أمر الله، لا حكم إلا لله»

الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد كيلاي، 1982، دار المعرفة، بيروت، ص 115.

(2) «أترضون أن أستخلف عليكم، فإني والله ما آلت من جهد الرأي ولا وليت ذا قرابة وإنني أستخلف عمر بن الخطاب، فاسمعوا له وأطيعوا»

- تاريخ الأمم والملوك، ج 4، ص 51.

(3) انظر الإنتقادات التي وجهوها لابن عباس عندما جاء لمفاوضتهم نيابة عن علي

- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 2، ص 389 (عن الخوارج في العصر الأموي).

(4) «إنما خروجهم في الزمان الأول على أمرين: أحدهما بدعتهم في الإمامة. إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قريش.. وجوزوا أن لا يكون في العالم إمام أصلاً، وإن احتجج إليه، فيجوز أن يكون عبداً أو حراً أو

نبطياً أو قرشياً». الملل والنحل، ص 116

لقد تسبب هذا الخطاب المساواتي الجذري، في إحراج وحيرة شديدين لخصوم الخوارج، الذين لم يجدوا أية مبررات دينية لاستعداد الناس عليهم، بسبب ورعهم الكبير وتشددهم في الدين. فعندما سأل علي ابن عمه ابن عباس هل هم منافقون، أجابه قائلاً: «والله ما سيماهم بسيما المنافقين، إن بين أعينهم لأثر السجود، وهم يتأولون القرآن». ⁽¹⁾ لذلك لم يجد الشهرستاني من حجة لإدانتهم إلا أن يجزم أنهم المقصودون بالحديث النبوي: «تحقر صلاة أحدكم في جنب صلاتهم، وصوم أحدكم في جنب صيامهم، ولكن لا يجاوز إيمانهم تراقيهم». ⁽²⁾

ب - بين الخصائص العامة للخطاب التأصيلي المعاصر وخصائص الخطاب التأصيلي في العصر الوسيط.

- الشروط العامة لانبثاق الخطاب التأصيلي في العصر الوسيط

عاشت الدولة العربية حالة متصاعدة من الضعف السياسي والعسكري، ابتداء من القرن التاسع الميلادي. كانت أولى مظاهر هذا الضعف، زعزعة مكانة الخلافة، وتراجع دورها في اتخاذ القرار. لقد أصبح الخلفاء العباسيون في هذه المرحلة، مجرد رهائن في أيدي المماليك الذين يسخرون مؤسسة الخلافة بالصورة التي يريدون، وأصبح الخلفاء يتعرضون للعزل والتولية والسجن والتعذيب من طرف مماليكهم، لا عمل لهم إلا منادمة جواريتهم وغلمانهم. ⁽³⁾ إلى درجة أن عدداً من الشعراء أصبحوا

⁽¹⁾ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، البابي الحلبي، القاهرة، 1967، ج3، ص310.

⁽²⁾ الملل والنحل، ص115.

⁽³⁾ يروي السيوطي عن الخليفة محمد بن المنصور قوله:

رب نم لي نعيمي	بأبي حفص نديمي
إنما لذة عيشي	في غناء وكروم
وجوار عطرات	وسماع ونعيم

- تاريخ الخلفاء، ص295.

يتندرون على الخلافة في أشعارهم، لغياب دورها السياسي وتحولها إلى معنى يحمل دلالة العجز للهو والفجور.⁽¹⁾ وقد سجل هذا الإنحطاط درجته القصوى مع خروج الخليفة القاهر يتسول في شوارع بغداد، وهو يردد: «تصدقوا علي فانا من عرفتم»،⁽²⁾ بعد أن سمل الممالك عينيه وعزلوه.

كما أدى ضعف مؤسسة الخلافة، إلى تفكك أوصال الدولة المركزية وإلى ظهور عدة إمارات محلية، على أسس إقليمية ومذهبية:

الدولة	المؤسس	الإقليم	المذهب	التاريخ
الطاهرية	طاهر بن الحسين.ف	خراسان		821 - 873
الصفارية	يعقوب بن الليث.ف	خراسان		867 - 910
السامانية	سامان حذاه	بخارى		819 - 1005
القراخانية	بغراخان هارون	بخارى		
الغزنوية	سبكتكي	غزنة - أفغانستان		977 - 1186
طبرستان	الحسن بن زيد	طبرستان	ش	868 - 965
الحمدانية	أبو الهيجاء	الموصل		990 - 109
المروانية	باذ	ديار بكر		983 - 1085
العقيلية	الحسن بن مروان	ديار بكر		990 - 1096
المرداسية	صالح بن مرداس	حلب		1023 - 1079

(1) كقول الشاعر:

خليفة في قفس بين وصيف وبغا
يقول ما قال له كما يقول اليفغا

- السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق رحاب خضر عكاوي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1992، 379.

(2) تاريخ الخلفاء، ص 416.

الطولونية	أحمد ابن طولون	مصر	905 - 868
الإخشيدية	طفح بن جف	مصر	969 - 935
الفاطمية		مصر	1171 - 909
الزنكية		الموصل وبلاد الشام	1222 - 1127
الأيوبيّة			1254 - 1169
الأموية			1031 - 756
الإدرسية			926 - 789
الأغلبة			909 - 800
المرابطون			1147 - 1056
الموحدون			1269 - 1130

نقلاً: عن سهيل زكار، تاريخ الدول العربية في

العصر العباسي الثاني، مطبعة جامعة دمشق، ص370.

وإلى عدد من الإنتفاضات، بسبب الظلم الاجتماعي وثقل الضرائب والأتاوات التي كان يفرضها السلاطين لتمويل حروبهم الداخلية، وكذلك بسبب توالي القلاقل الاجتماعية والخلافات المذهبية، بحيث أن جميع هذه الإنتفاضات، كحركة الزنج في البصرة، وحركة القرامطة انطلاقاً من الكوفة، كانت تحمل تعبيرات مذهبية رافضة للثقافة المهيمنة. تماماً كما أن أهل السنة أنفسهم، كانت تنوزعهم صراعات مذهبية، بين الفقهاء والحركات الصوفية من جهة، وبين الفقهاء أنفسهم، من شتى الفرق، وهو ما كان يؤدي إلى اصطدامات واسعة، تندلع لأسباب تافهة أحياناً، كالفتنة التي قامت بسبب الاختلاف في تفسير الآية «وعسى

أن يبعثك ربك مقاماً محموداً» - سورة الإسراء آية 79. بين الحنابلة وغيرهم من المذاهب، والتي أدت إلى عدد من القتل، والصراعات الفقهية التي دارت بين الحنابلة والأشاعرة، ثم بعد ذلك بين الحنابلة والأشاعرة «فهاجت فتن وقتلت جماعة».⁽¹⁾

وهو ما كان يجعل الصراع الاجتماعي يتمازج مع الصراع المذهبي ويتماهی فيه، بحيث يصبح من العسير فصل هذه الحثيات والمعايير عن بعضها البعض، كما حصل في نهايات الدولة الأموية.⁽²⁾

لقد أدى هذا الضعف الواضح، الناتج عن تفاقم الصراعات الداخلية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، إلى إذكاء الأطماع الأجنبية المحيطة بالدولة العربية، فتجددت المناوشات بين البيزنطيين والإمارات الإسلامية الشمالية، واعترف المجمع الكنسي البابوي بحق القتل، ومشروعية استعماله ضد الكفار - المسلمين -، وتجاوبت الإمارات الأوربية مع دعوة البابا للجهاد المقدس، لتحرير المقدسات المسيحية في المشرق، وطرد المسلمين منها، وتم الإعداد لأول حملة صليبية على بلاد الشام، سنة 1097، سقطت على إثرها القدس في يد الصليبيين سنة 1099.

في نفس الوقت، بدأ الزحف المغولي يمتد من الشرق، دون أن يجد أمامه أية مقاومة حقيقية من الدولة العربية في بغداد، التي سقطت بين فكي كماشة، الصليبيون من الغرب والمغول من الشرق. لكي تنهار عاصمة الخلافة بصورة مأساوية، تحت سنابك خيل المغول سنة 1258، الذين أطلقوا القتل والسلب والنهب في بغداد. ولم يتوقف الزحف المغولي إلا بهزيمتهم في موقعة عين جالوت، في فلسطين، بقيادة المملوكين قطز وبيبرس.

⁽¹⁾ تاريخ الخلفاء ص، 456

⁽²⁾ حيث أصبحت ظاهرة التشيع، تعبيراً عن المعارضة السياسية للموالي.

- انبثاق الخطاب التاصيلي في العصر المملوكي

أصبح الإسلام السني في العصر العباسي، مع بعض الاستثناءات القليلة، عبارة عن جزر عقدية وفكرية صغيرة معزولة في الحواضر الكبرى. تحيط بها النوازع والحركات العرقية و المذهبية المختلفة من كل جهة.⁽¹⁾ بل لقد أصبح محاصراً حتى داخل هذه المدن، من طرف الحركات الصوفية، التي تعاضمت سيطرتها بعد دخول البويهيين إلى بغداد. وقد انكمش دور الإسلام السني إلى أقصى حدوده، بصورة خاصة، بعد الغزو المغولي فقد: «أطلق هولاءكو لجنوده وسواهم حرية التصرف ضد جميع أهل السنة من المسلمين.. ولم يتعرض المغول لكل من المسيحيين والشيعة... وهكذا استطاع المسيحيون أن يعيدوا بناء كنائسهم والشيعة مساجدهم، وأن يعقدوا احتفالاتهم ومواكبهم الدينية العامة».⁽²⁾

لقد أدى هذا الإنهيار العام، بالإضافة إلى جو اليأس وفقدان الثقة الذي تلاه، إلى حصول انكفاء عام داخل الأمة، وفي الحركة الفكرية بوجه عام، فتراجعت الفلسفة وعلم الكلام والنزعات العقلية، لكي تحل محلها التيارات الإشرافية والباطنية. بموازاة مع ذلك، تراجعت الاتجاهات الفقهية المحددة، المنفتحة على متطلبات الواقع الحي في قراءتها للنصوص. وأصبح فقهاء البلاطات يتقاسمون فضاء التشريع مع مقابلهم النظري، فقهاء الاستيلاء، الذين يخضعون النص لقراءة شخصية، في خطوة أولى، ثم يخضعون الواقع لهذه القراءة، بدعوى قدسية النص. ورغم التأثير المحدود لهؤلاء وأولئك، ظلت المذاهب والطرق الصوفية، تمارس تأثيراً قوياً على العامة واستطاعت زعاماتها، انطلاقاً من ذلك، أن تبث عدداً من

(1) الباطنية، الباهكية، حركة الحشاشين، القرامطة.

(2) سهيل زكار، تاريخ الدولة العربية في العصر العباسي الثاني، مطبعة جامعة دمشق، 1989، ص 370.

الإعتقادات التي لا تتطابق والإسلام السني، كالقول بالحلول، وبسقوط التكليف عن العارف، الذي يتكشف له الحق، وهو ما أصبح يمثل خطراً داهماً على العقيدة السنية ويهددها في جوهرها. كما استطاعت المدارس والطرق الصوفية، نتيجة لشعبيتها، أن تتحول إلى قطب من أقطاب النفوذ الاجتماعي والسياسي، وأن تعزز موقعها في الصراع الدائر بينها وبين فقهاء أهل السنة. وهو ما لم يترك أي خيار أمام الحركة الفكرية الفقهية السنية، إلا أن تشحذ ترسانتها النظرية، للرد على الفرق الأخرى، سواء تعلق الأمر بالفلاسفة أو المتكلمين أو المتصوفة أو الشيعة الجعفرية والفرق المتفرعة عنها، التي تأثر عدد من شيوخها بالمعتقدات المشرقية القديمة. وأن تسعى إلى تقديم تفسير لحالة الضعف والوهن المطلق الذي يعيشه المسلمون، وتسלט الأمم الأخرى عليهم. وأخيراً، أن تقدم تصوراً جديداً للتدين السني، يستجيب للإحتياجات، ويستطيع الرد على التحديات المتعددة.

• بين خصائص الخطاب السلفي في العصر المملوكي وخصائص الخطاب التاصيلي المعاصر

*** في تفسير البلاء الذي أصاب الأمة:**

لعب الحديث النبوي الذي يتحدث عن ضعف المسلمين ووهنهم في زمن معين: «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها. قلنا يا رسول الله أمن قلة بنا يومئذ؟ قال: أنتم يومئذ كثير ولكن تكونون غثاء كغثاء السيل، ينتزع الله المهابة من قلوب عدوكم، ويجعل في قلوبكم الوهن. قلنا وما الوهن؟ قال: حب الحياة وكراهية الموت.»⁽¹⁾ دوراً كبيراً في تأطير الثقافة السياسية للعصر، حتى أننا نجد أنه يتكرر عند كل مفكري المرحلة. وهو ما أعطى للفقهاء فرصة لتفسير أسباب الإنحطاط والدعوة في نفس الوقت إلى إعادة بناء الدين على أسس جديدة. فابن تيمية يرى أنه: «لما ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين

(1) مسند أحمد، ج5، ص278.

رسول الله (ﷺ) سلطت عليهم الأعداء».⁽¹⁾

لذلك فإن الخروج من هذه الوضعية لم يكن ليتم إلا بسبيلين، الرد على الفلاسفة والمتكلمين والباطنية والمتصوفة والطعن في معتقداتهم وإفحامهم، ثم تبسيط العقيدة الإسلامية السنية، عبر فصلها عن التأثيرات الكلامية والفلسفية والعودة بها إلى أصولها في الكتاب والسنة، وقد اضطلع بهذه الأمة عدد من فقهاء أهل السنة، ك: ابن تيمية (1263 - 1328) وابن جماعة (ت. 1333) والغزالي (1059 - 1111) وابن كثير (1300 - 1372)، و ابن القيم الجوزية (1292 - 1350)، والماوردي (991 - 1031).

* في الرد على الفرق الأخرى:

رغم تأثره الواضح بالمنطق والفلسفة، وبالرغم من نزعته الصوفية، كرس الغزالي الجزء الأكبر من كتاباته، للرد على المتكلمين والفلاسفة وعلى من وصفهم بالباطنية، وانتهى إلى توجيه نقد شديد لمناهج علم الكلام والدعوة إلى منع العوام من الخوض فيه، لما قد يلتبس عليهم من الأمور.⁽²⁾ ثم عكف بعد ذلك، على دراسة كتابات الفلاسفة اليونان وأتباعهم من المسلمين.⁽³⁾ وانتهى إلى تقسيمهم إلى ثلاثة فئات: الدهريون، وهم الذين أنكروا وجود الصانع وادعوا أن العالم قائم بنفسه. الطبيعيون، وهم رغم اعترافهم بوجود الخالق، فهم ينكرون الثواب والعقاب والبعث، وهم زنادقة في رأيه. الإلهيون وهم الفلاسفة الإسلاميون الذين وإن

⁽¹⁾ ابن تيمية، مجموع الرسائل الكبرى، المطبعة العامرة الشرقية، 1323هـ، ص138.

⁽²⁾ - الإقتصاد في الاعتقاد.

- إلجام العوام عن علم الكلام.

- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة.

⁽³⁾ المنقذ من الضلال، ص80

زعموا برأيه، تصحيح أخطاء اليونان فهو يكفرهم في ثلاثة أشياء، قولهم بقديم العالم وإنكارهم البعث الجسدي، وقصرهم معرفة الله على الكليات دون الجزئيات.⁽¹⁾ أما بالنسبة للباطنية فقد ألف الغزالي عدداً من الكتب للرد عليهم⁽²⁾ وقد ركز في هذا الطعن على عقيدتهم في عصمة الإمام، لأنها لا تستند في رأيه على مقدمات ضرورية. أما ابن تيمية فلم يكف بتفنيد عقائد الباطنية، بل شارك شخصياً في حملات عسكرية لتأديبهم، إلى جانب تأليفه عدة تصنيفات للرد عليهم.⁽³⁾ وإذا كان الغزالي قد تجنب أن يثقل على المتصوفة نظراً لعقيدته الصوفية، فإن ابن تيمية لم يكن محتاراً في مساجلاته مع الأشاعرة، الذين كانوا يتصيدون بعض فتاويه لإحراجه وتأليب الحاكمين عليه.⁽⁴⁾ كان الجهد النظري ل: ابن تيمية موجهاً بالأساس للطعن في عقائد الباطنية والصوفية. وإذا كان من شأن عدائه للباطنية أن يعزز شعبيته، فإن تهجماته على رجال الصوفية، الذين كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة، وكذلك خصوماته مع الأشاعرة، حرا عليه كثيراً من المحن، انتهت بسجنه وبصدور مرسوم سلطاني يمنعه من الفتوى.⁽⁵⁾

(1) عبد القادر محمود، الفلسفة الصوفية في الإسلام مصادرها ونظرياتها ومكائنها من الدين والحياة، 1967، ص 225.

(2) - فضائح الباطنية.

- الرد على الباطنية.

(3) - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.

- فصيحة أهل الإيمان في الرد على منطوق اليونان.

- مجموعة فتاوى.

(4) (لا يقع الطلاق بالخلف بدل الخلف بالله ولكن على الخالف كفارة اليمين المعروفة) (طلاق الثلاث بلفظ واحد لا تقع به إلا طلبة رجعية)

- محمد حري، ابن تيمية وموقفه من أهم الفرق والديانات في عصره، ص 34.

(5) الذهبي، تذكرة الحفاظ، مطبعة دائرة المعارف، 1955، ص 1496.

★ إعادة بناء الدين على أسس بسيطة.

من أجل الدفاع عن الإسلام السني، والتصدي للإنشقاقات، عمل ممثلو السلفية الأولى، في العصر المملوكي، على إعادة بناء مفهوم الدين، على أسس تركز على البساطة في الاعتقاد، وهو ما يبدو في تقسيم الغزالي للأدلة إلى قسمين: الأدلة العقلية، التي يمكن أن يهتدي بها جميع المسلمين، والأدلة العقلية المتاحة لشريحة ضيقة من الناس، والتي لا تخلو من الضرر «أدلة القرآن مثل الغذاء ينتفع به كل إنسان، وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينتفع به بعض الناس ويستضر به الآخرون».⁽¹⁾

هذا الموقف نفسه يعبر عنه ابن تيمية بدقة في نقده للمنطق، حيث يعتبر اللجوء إلى المنطق العقلي السبب الأساسي للفرقة والاختلاف.⁽²⁾ وهو ما جعل رواد المدرسة السلفية في العصر المملوكي، ينطلقون من مرجعيات مشتركة، تقوم على أولوية النقل. فابن تيمية مثلاً، يدعو إلى تفسير القرآن أولاً بالقرآن، فإن امتنع ذلك فبالسنة، ثم بأقوال الصحابة، فالتابعين وتابعيهم⁽³⁾ كما يدعو ابن كثير في مقدمة تفسيره، إلى اعتماد نفس المبادئ⁽⁴⁾ ويذهب الغزالي أن مذهب أهل السلف هو الحق.⁽⁵⁾

أما الماوردي فيخلص إلى تلفيق نظري بين عدد من المرجعيات النصية، وبين مقتضيات نفعية من أجل الخلوص إلى نظرية إسلامية في الحكم. إن القارئ العرضي لكتاب الأحكام السلطانية، الذي يلاحظ استعراض

(1) الغزالي أبو حامد، إلهام العوام عن علم الكلام، ص 29.

(2) ابن تيمية، نقض المنطق، ص 44.

(3) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص 6.

(4) ابن كثير، تفسير ابن كثير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ج 1، ص 4.

(5) محمد أبو زهرة، 287.

الماوردي للأدلة الشرعية الداعمة لسلطة الخليفة، قد يستشف خطأ أن هذا الجهد النظري، يسعى إلى تدعيم السلطة السياسية القائمة، ويندرج تبعاً لذلك في السياق الرسمي. غير أن العودة إلى الظروف السياسية المحيطة بالعصر، تبين أن السلطة الفعلية كانت في متناول السلطان، صاحب الشوكة، وأن مؤسسة الخلافة لم تكن تحظى إلا بسلطة رمزية، وبحضور مأساوي، يبدو فيه الخليفة رهينة في يد صاحب الوقت في أغلب الأحيان.

لذلك فإن الماوردي، بسعيه إلى توسيع سلطات الخليفة، المستندة إلى اعتبارات فقهية، على حساب سلطات صاحب الوقت الزمنية، يخضع لمقتضيات منطق تأصيلي، ويسير بصورة معاكسة لأي تصور رسمي.

لقد كان الماوردي يدرك جيداً، صعوبة استعادة الخلافة لدورها في حينه، نظراً للتفاوت الكبير في موازين القوى، بين الخليفة وصاحب الوقت، لذلك لم ير مانعاً في أن يقتصر السلطان على السلطة الروحية عند الضرورة، مع قيام صاحب الشوكة بمهامه الزمانية، كما أنه لم يعترض على أن يتمتع ولاية الأقاليم البعيدة بسلطات واسعة، شريطة أن يقدموا البيعة للخليفة.⁽¹⁾ ويوافق الغزالي الماوردي الرأي في نظريته للخلافة وفي مشروعية تسلط صاحب الشوكة، فهو يرى: «أن الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بني العباس، وأن الولاية نافذة للسلطين والمبايعين للخليفة... الولاية لاتبع إلا الشوكة فمن بايعه صاحب الشوكة فهو الخليفة».⁽²⁾ ويذهب ابن جماعة إلى أبعد من ذلك، حيث يسلم بصحة إمامة صاحب الشوكة، وبصحة بيعته حتى إن فرضها بحد السيف، وبصحة إمامة من يستطيع قهره بدوره،

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، مطبعة الوطن، مصر، 1298هـ.

(2) أبو حامد الغزالي، الإحياء، القاهرة، 1352هـ، ج2، ص124.

حتى ولو كان جاهلاً أو فاسقاً.⁽¹⁾

إن هذه التصورات وإن كان يبدو ظاهرياً أنها تصب في السياق الرسمي، نظراً لإضافتها المشروعية على النظام القائم، أياً كانت الإعتبارات المحيطة بقيامه، فإنها في العمق، تصب في السياق التأصيلي، لأن الخليفة كان محروماً عملياً من ممارسة سلطاته، ولأنه كان يشكل مكوناً من مكونات المعارضة السياسية بدوره.

وتبرز الخاصية الكليانية في هذه المرحلة بصورة خاصة في تكفير الغزالي للفلاسفة المسلمين، وفي تبديعه لفرق الشيعة، وكذلك في فتاوى ابن تيمية، سواء في تكفيره للفرق الضالة، أو في فتواه المتعلقة بأهل مردان،⁽²⁾ كما تبدو الخاصية النصية في ترتيب الأدلة الشرعية، عند كل من هؤلاء، وفي إعطائهم الأولوية للنقل وفي قول ابن تيمية وابن القيم الجوزية بوجوب العمل بالحديث الضعيف.⁽³⁾

إن قراءة متمعنة في تراث المدرسة السلفية الأولى، في العصر المملوكي، تبين أن هذه المدرسة تحمل جميع الخصائص النظرية التأصيلية، فهي سلفية من حيث سعي ممثليها إلى التأسيس لقطيعة بين العقيدة وبين المناهج والإواليات المنطقية والفلسفية اليونانية، والعودة بها إلى بساطتها الأولى. والدعوة إلى الاستدلال بالنصوص الثقيلة وسيرة المسلمين الأوائل، بدل العقل والمنطق. وتقديم أجوبة على

(1) «فإن خلا الوقت من إمام، فتصدى لها من هو من ليس من أهلها، وقهر الناس بشوكة وجنوده، بغير بيعه أو استخلاف، انعقدت بيعته ولزمت طاعته ليتنظم شمل المسلمين ويجتمع كلمتهم، ولا يقدح في ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً في الأصح وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد، ثم قام آخر فقهر الأول بشوكة وجنوده انزعزل الأول وصار الثاني إماماً لما قدمناه من مصلحة المسلمين وجمع كلمتهم».

- ابن جماعة، تحرير الأحكام،

نقلاً عن: هاملتون جب، دراسات في حضارة الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1979، ص 188

(2) أحمد بن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، المطبعة الخيرية، مصر.

(3) ابن تيمية، علم الحديث، تحقيق وتعليق موسى محمد علي، مطبعة عالم الكتب، بيروت، 1984، ص 158

قضايا العصر، انطلاقاً من الصورة النموذجية التي يقدمها الإسلام الأول. كما تبدو الخاصية النصية لفكر هذه المدرسة، في إجماع ممثليها على إعطاء الأولوية المطلقة للمصادر التقليدية والتقليد على الاجتهاد العقلي. أما الخاصية الشمولية فتبدو في سعي هؤلاء إلى اشتراع جميع الأحكام من النص، أو القياس عليها، وتقليد السلف.

ج - الحركة التأصيلية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

يمكن تحديد النموذج التأصيلي الثالث، في الإمتداد الواسع الذي عرفته المدرسة السلفية، على المستويين الفكري والجماهيري في أواسط القرن التاسع عشر.

حتى حدود هذا التاريخ، كانت الدولة العثمانية، بالرغم من كل مثالبها، درعاً معنوياً أكثر منه مادياً، يحمي العالم الإسلامي من الأطماع الإستعمارية الغربية، لكن تعاظم البون الإقتصادي والتقني بينها وبين الغرب، واستنزاف إمكانياتها في سلسلة من الحروب المتتالية، وفي قمع الانتفاضات المتلاحقة، جعل وجودها في العالم العربي يفقد معناه، ويختزل في جباية الضرائب، والإشراف على أعمال السخرة، وفي نهب الخيرات الإقتصادية للبلدان الواقعة تحت الاحتلال، وتوزيع الإمتيازات على الولاة وقادة الجيش الأتراك.

أمام تفاقم خطر المد الإستعماري، وتضعف بنية الدولة المركزية، وقصورها عن أداء مهامها، أصبح على المجتمعات الواقعة تحت الاحتلال العثماني، أن تدافع عن نفسها بنفسها، وأن توظف لهذه الغاية، أشكال تنظيمها ومؤسساتها التقليدية⁽¹⁾ التي وفرت لها عبر التاريخ، القدرة على التعبئة، والحماية الذاتية من الأخطار الخارجية، باعتبارها القوى المعنية بالدرجة الأولى بالدفاع عن حياضها.

(1) القبيلة، الزاوية، الرباط..

لقد لعب الدين الشعبي، ضمن المؤسسات المذكورة، دوراً أساسياً في تعبئة المجتمع وفي تأطيره، من أجل التصدي للتدخل الاستعماري، بعد استقالة العثمانيين، فتصدت حركة الأمير عبد القادر للفرنسيين، مباشرة بعد تدخلهم في الجزائر، سنة 1832. كما تولت الحركة المهدية في السودان، مقاومة الاحتلال الإنجليزي سنة 1881، لتتلوها بعد ذلك الحركة السنوسية في ليبيا سنة 1912 وثورة عبد الكريم الخطاطي في المغرب سنة 1921.. وهي كلها حركات انبثقت عن الدين الشعبي ذي الأصول الصوفية.

غير أن هذا الدور، الذي اضطلعت به حركات تنتمي في عمقها إلى السياق الشعبي، لم يكن ليعطي ثماره، ويسير بعيداً في عملية المقاومة، ويستوعب الظروف المحيطة، لولا التأطير النظري للحركة السلفية، وبصورة خاصة الدور التنويري الذي لعبته مقالات محمد عبده، وتجربة العروة الوثقى الرائدة.

كان الأفغاني ومحمد عبده، ينطلقان من قناعة مشتركة، مضمونها الأساسي أن ابتعاد المسلمين عن روح الدين الإسلامي الحقيقية، هي السبب في ما ابتليت به الأمة من مصائب ومن نكبات. وأن العالم الإسلامي، لن يستطيع استعادة قوته، والتصدي لأخطار الغزو الاستعماري، إلا إذا فهم الدين على أسس جديدة. تقوم على العودة بالدين إلى أصوله الأولى، وعودة الخلافة الإسلامية إلى ممارسة صلاحياتها،⁽¹⁾ وتخليص الإسلام مما علق به من بدع، وإعادة فتح باب الاجتهاد، والتوفيق بينه وبين متطلبات المدنية الحديثة.

(1) «إن الممالك الإسلامية في الشرق، لاتسلم من شركاء أوربا، ولا من السعي وراء إضعافها وتجزئتها، وفي الأخير ازدهارها واحدة وراء الأخرى، إلا بيقظة وانتباه عمومي، وانضواء وراء راية الخلافة الأعظم» - الأفغاني، غراطر، العروة الوثقى، ص 34.

- المدرسة السلفية بين دواعي التاصيل ومقتضيات التحديث.

مع أن المدرسة السلفية، شكلت الإرهاص النظري الأساسي، لقيام حركة تأصيلية في مصر، في العقد الثاني من القرن العشرين، وأن هذه المدرسة، حملت عدداً من خصائص هذا الخطاب، فإنه لا يمكن القول أن خصائص التصور التأصيلي تنطبق عليها تماماً. ذلك أنها انطلقت من رهانين متكاملين، ولكنهما في نفس الوقت متقابلين، لإعادة بناء المجتمع الإسلامي. أولهما ترسيخ المقومات الحضارية الروحية، واستلهاها من أجل استعادة الثقة في الذات. وثانيهما، الإنفتاح على حضارة الغرب، لتوسيع فضاء العقلانية، وتوفير أسباب التمدن، واقتباس معارفه وتقنياته، من أجل امتلاك أسباب القوة.

لقد كان هذا التصور، يحمل بعض سمات الخطاب التأصيلي من حيث مثله الشمولي للإسلام، لكنه مع ذلك، لم يكن يتردد في استلها مصادراً أخرى مختلفة لإرساء مدنية جديدة⁽¹⁾ كما أنه كان يتميز بطابع سلفي واضح وبدعوته إلى العودة إلى النص ونبد المذهبية الضيقة، والبدع والطرائق الصوفية.

ورغم أن جوهر الخطاب النظري عند الأفغاني، تركز على الدعوة إلى إحياء الخلافة، فإن الغرب بقيمه العقلانية، وفي بنيتها الاجتماعية والسياسية التي تأخذ فيها الحريات الفردية والجماعية مكانة هامة، شكل كذلك مصدراً أساسياً للإستلها

(1) كان الأفغاني يؤمن أن الإسلام قادر على تقديم حلول لجميع القضايا التي يمكن أن تعترض الإنسان المسلم. لكنه كان يرى مع ذلك، أن نفس الحلول ونفس الحقيقة التي يمكن الوصول إليها عبر الإسلام، يمكن في ذات الوقت، الوصول إليها عن طريق العقل. وبالتالي فإن شمولية الإسلام لا تلغي عنده إمكان اللجوء إلى مصادر أخرى - العقل - لأنها بالنهاية تحقق نفس الأهداف.

- جاء في محاضراته في كلية الفنون:

«الجسم الاجتماعي لا يعي بدون روح، وإن روح هذا الجسم، هي الملكة النبوية أو الملكة الفلسفية.. أما الأولى فهي هبة من الله.. بينما الثانية تنال بالتفكير والدرس». - رشيد رضا، تاريخ محمد عبده، ج 3، ص 30

بالنسبة له.⁽¹⁾ ولعل الجاذبية التي كان يمارسها النموذج الغربي، على المرجعيات السلفية للأفغاني، هو ما ظل يحول بين تصورات المدرسة السلفية وبين الانحسار داخل رؤية تأصيلية صارمة.

لقد كان التصور الذي أرساه الأفغاني، يبدو متكاملاً من خلال سعيه إلى الموازنة بين «روحانية الشرق»، و«مادية الغرب»، مع ذلك، كان هذا التصور يحمل نفيه في داخله. فلكل من هذين النموذجين منطقته الخاص، الذي ينفي المنطق الذي يقوم عليه النموذج الآخر. لقد حاول محمد عبده، بتذبذب شديد في المواقف، وبصورة تكاد تكون يائسة، أن يحافظ على هذه المزاوجة، الأمر الذي جعله في موقف غير مريح على المستويين النظري⁽²⁾ والسياسي⁽³⁾، مع ذلك، كان هذا التقاطب في المرجعيات عامل خصوبة فكرية وثقافية، لم تتحقق لمصر قبل ذلك، ورسخ تقاليد التعدد المنهجي، وأثمر حواراً نظرياً لا زال المشهد الثقافي العربي يعيش على أصدائه حتى اليوم كما عمل على ترسيخ تقاليد التعدد الفكري والمنهجي.

(1) «إن الأمة التي ليس في شؤونها حل ولا عقد، ولا تستشار في مصالحها، ولا تشر لإرادتها في منافعها العمومية، وإنما هي خاضعة لحاكم واحد، إرادته قانون، ومشيتها نظام، يحكم بما يشاء، ويفعل ما يريد، فذلك أمة لا تثبت على حال واحد، ولا ينضبط لها سير».

- الأفغاني « الأمة وسلطة الحكم »، العروة الوثقى، ص 12

(2) تعرضت فتاوى الشيخ محمد عبده لانتقادات شديدة من طرف عدد من شيوخ الأزهر بدعوى أنه كانت تبالغ في إعمال مفهوم المصالح المرسلة للملكي، في قضايا شرعية فيها نصوص واضحة

(3) كان هناك خلط واضح - ولا زال - بين المشاركة الثقافية الإنسانية باعتبارها ملكاً مشتركاً للإنسانية، وبين الوصاية المؤقتة التي أصبح يمارسها الغرب على هذه الثقافة، حتى أصبحت تبدو أحياناً وكأنها تراث خاص به وحده. وهو ما كان يدفع عدداً من خصوم محمد عبده إلى اعتباره مجرد عميل للغرب بسبب تأثيرات الثقافة الغربية عليه.

- انظر مثلاً: محمد غازي التوبة.

لقد أثمرت هذه الثنوية المنهجية لمدرسة الأفغاني، امتدادات نظرية غير منسجمة من حيث مرجعياتها ورؤاها. فهناك من نحا أكثر باتجاه العقلانية، واعتماد المناهج الحديثة في الفكر الأدب والسياسة. وهناك في المقابل، من كان أكثر محافظة، بل ومن تراجع إلى حدود كبيرة عن التقاليد المفتوحة التي رسخها الأفغاني. ضمن الاتجاه الأول يمكن أن نشير إلى طه حسين وعلي عبد الرازق وقاسم أمين وخالد محمد خالد. لقد راهن هؤلاء جميعاً على قيم العقلانية والانفتاح، التي حاول كل واحد منهم أن يجد لها نموذجاً خاصاً في مجال بحثه أو اهتمامه. أما في الاتجاه الثاني فقد برزت بصورة خاصة تجربة رشيد رضا، في مجلة المنار، التي زكت عناصر المحافظة، في خطاب المدرسة السلفية. كما لعبت دوراً رئيسياً في بلورة ثقافة الإخوان المسلمين، الأمر الذي اعترف به حسن البناء، والذي دفعه إلى التدخل مرتين لإنقاذ المجلة من الإفلاس بعد وفاة صاحبها.⁽¹⁾

أما محمد عبده، فيمكن اعتباره مفترق الطرق بين هذين المسارين، وإن ليس بصورة خطية. بل بصورة متذبذبة، يمكن الإشارة إليها في التنقيحات التي كان يدخلها على الطباعات اللاحقة لبعض كتاباته، والتي كانت تلمس تصورات جوهرية أحياناً⁽²⁾ وهو ما يدفعنا إلى القول أن مسيرة المحافظة، داخل المدرسة السلفية ابتدأت بصورة فعلية، قبل رشيد رضا، ضمن شروط عامة كيفتها الظروف السائدة.

(1) د. السعيد رفعت، حسن البناء، مؤسس حركة «الإخوان المسلمين» متى، كيف..ولماذا؟ دار الطليعة،

بيروت، ص45

(2) إسقاط القول بخلق القرآن وأولوية العقل على النقل في الطباعات اللاحقة من كتابه: رسالة التوحيد.

- انظر: طيب تيزيني، من التراث إلى الثورة.

- عناصر الفرز الإجتماعي في المجتمع المصري خلال القرن التاسع عشر -

لا يمكن رصد مكونات المجتمع المصري الحديث، دون الوقوف عند الدور الذي لعبته إصلاحات محمد علي، نظراً للدور الذي لعبته هذه الإصلاحات في تحديث المجتمع على المستويين السياسي والإجتماعي. كان محمد علي يهدف من وراء الإصلاحات، إلى تحقيق أهداف عملية، ذات طابع نفعي، تمكنه من بناء اقتصاد قوي ودولة مكثفة بذاتها، قادرة على الدفاع عن سيادتها.

لقد أدت هذه الإصلاحات إلى خلق واقع جديد، غير قابل للتراجع، وأسهمت في عملية تحويل سريعة للمجتمع المصري، من مجتمع تهيمن داخله علاقات إقطاعية، إلى مجتمع تحكمه علاقات رأسمالية، يخضع لدولة مركزية قوية، وينخرط بقوة داخل السوق الدولية والتقسيم الدولي للعمل.

لقد أدى التوسع الهائل في زراعة القطن، في عهد محمد علي، إلى اندماج مصر في الاقتصاد الدولي. كما أدى إدخال الآلات العصرية في الزراعة، وتحديث أنظمة الري، إلى رفع نسبة الإنتاجية، واستقطاب رؤوس أموال كبيرة، وإلى تعميم التبادل النقدي، واستبدال الطابع الزراعي المعاشي، الذي هيمن في مصر حتى مطلع القرن التاسع عشر، بزراعة صناعية وتسويقية. كل هذه العوامل أدت إلى ظهور سوق وطنية، وإلى تعميم التداول النقدي، وظهور المؤسسات المالية وإلى تشريع القوانين المنظمة لحركة رأس المال.

هذه اللبلة التلقائية، التي خلقتها الإصلاحات على المستوى الاقتصادي، كانت تسير في خط معاكس تماماً مع المراكز الاجتماعية والسياسية التقليدية للدولة المركزية. ورغم قوة مقاومة البنى التقليدية، فإن الدينامية التي أطلقتها الإصلاحات الاقتصادية، والتوافد الهائل للمستثمرين ولرؤوس الأموال، واتساع دائرة التداول النقدي، وتخلي الدولة عن احتكاراتها، جعلت التوازنات القائمة داخل

المجتمع من جهة، ثم فيما بين المجتمع والدولة من جهة ثانية، تتدخل وتوفر شروط انبلاج تشكيلة مجتمعية جديدة. لم يعد ممكناً أن يستمر محمد علي طويلاً، السيد المطلق في مصر. فالتحولات التي خلقتها الإصلاحات الاقتصادية، كانت حاسمة على المدى البعيد، خصوصاً بعد أن جاءت هزيمة مصر أمام التحالف الفرنسي البريطاني سنة 1840 لكي تسرع وتأثرها. وأجبرت الدولتان المتصترتان الدولة المصرية، على التحلي عن احتكاراتها الاقتصادية، وعلى فتح أسواقها أمام رأس المال وأمام البضائع الأجنبية، وتخليك الأراضي الزراعية للملتزمين.

لقد أدت هذه النقطة الأخيرة بالتحديد، إلى زعزعة النفوذ السياسي للدولة، لأن الأرض أصبحت في ملكية مستثمريها، ولم تعد امتيازاً سياسياً تشتري به الدولة دعم خدماتها وترهن ولاءهم. وهو ما مكن هذه الفئات من الإنغمار في العمل السياسي بعيداً عن الضغوط والإبتزازات السابقة.

إلى جانب هذه البورجوازية الصاعدة، تقاطرت على مصر ابتداء من سنة 1840، أعداد هائلة من الأجانب، الذين أسسوا عدداً من المصارف والشركات المالية المساهمة، في سوق أصبحت تخضع لمنطق العرض والطلب، وتندمج بصورة كلية في السوق الدولية للعمل. كما تقاطرت على المدن، بصورة متزامنة مع انبثاق هذه الفئات، فلولا عريضة من الفلاحين، من بائعي قوة العمل، الذين لم يجدوا لأنفسهم مكاناً داخل شبكة العلاقات الجديدة، في ظل تراجع الطلب على قوة العمل وانحيار قيم التضامن التقليدية.

• مكونات المجتمع المصري في مطلع القرن العشرين.

البورجوازية الكبرى:

وهي الطبقة التي تحتكر النشاط الاقتصادي، التجاري والمصرفي،⁽¹⁾ ويمكن

⁽¹⁾ مع الإتيان إلى الدور الأساسي الذي يلعبه القطن في دورة الإنتاج هاته.

تميز الفئات المكونة لهذه الطبقة، على أسس قطاعية أو عرقية — ثقافية. فالبورجوازية الأجنبية الوافدة من الخارج، كانت تشرف على النشاط المصرفي والشركات المساهمة والمقاولات الصناعية. في حين احتكر الملتزمون السابقون ملكية الجزء الأعظم من الأراضي الزراعية.

البورجوازية الأجنبية المدينية: لا شك أنه كانت ل: محمد علي مبرراته الخاصة التي جعلته يطبق سياسة الإحتكار، التي كانت تمارسها الدولة المصرية على المبادلات الاقتصادية مع الخارج. لكن هذا الإجراء السياسي، الذي كان يهدف إلى تحصين الدولة أمام محاولات الإختراق الإقتصادي، لم يمكنها من تعزيز قدرتها التنافسية، الأمر الذي جعل الإقتصاد المصري، يتفكك بصورة تامة داخل السوق الدولية، مباشرة بعد رفع الحواجز الجمركية. فقد هيمنت الإستثمارات الأجنبية على رأس المال المحلي⁽¹⁾ وأنشطة الإستيراد والتصدير والنشاط المصرفي،⁽²⁾ وامتد رأس المال الأجنبي لكي يسيطر ويشرف على قطاعات حيوية تمس السيادة الوطنية مثل توزيع الماء والكهرباء والنقل.⁽³⁾

بموازاة مع هذه الهيمنة الاقتصادية، جاء الإحتلال البريطاني فيما بعد، لكي يوفر الحماية لهذه البورجوازية، ويؤمن لها عدداً من الإمتيازات المالية والقانونية،⁽⁴⁾

(1) بلغت نسبة رأس المال الأجنبي في مصر سنة 1937: 91% من مجموع الإستثمارات.

- عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر 1837 - 1952، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978، ص31.

(2) من بين خمسة وعشرين بنكاً كانت تمارس نشاطها خلال هذه الفترة في مصر، لم يكن هناك إلا بنك مصري واحد. وكانت الدولة المصرية نفسها توضع ودائعها في البنك الأهلي الإنكليزي، وتعطيه امتياز إصدار الأوراق النقدية في مصر ومراقبة تداولها.

- المصدر السابق، ص41.

(3) المصدر السابق، ص34.

(4) أصبحت تتمتع بالإعفاء من الضرائب ولا تخضع للقوانين الأهلية المصرية

- المصدر السابق، ص41

الأمر الذي جعل أعدادها تتضاعف بسرعة كبيرة.⁽¹⁾ ويمكن القول، على وجه العموم، أن هذه البورجوازية لم تلعب أي دور إيجابي في تطور الاقتصاد المصري، فقد ارتبطت مصالحها بمصالح النفوذ الأجنبي، ثم الاحتلال البريطاني، واستثمرت أموالها في مجالات عقيمة، كالقرض والرهن العقاري لتحقيق أعلى ربح ممكن. كما أنها لم تنقل خبراتها في مجال الاستثمار المالي إلى المصريين، بسبب انغلاقها العرقي والثقافي، وطابعها السياسي المحافظ.

البورجوازية المحلية الريفية: انحدرت هذه الشريحة بشكل يكاد يكون مباشر من كبار الملاك الزراعيين، الذين نجح عدد منهم في استثمار جانب هام من الفوائض الزراعية، في نشاطات اقتصادية جديدة، داخل المدن،⁽²⁾ وربما لهذا السبب، لم تستطع أن تلعب دور القنطرة الاقتصادية والاجتماعية، أو أن تلعب أية أدوار على المستوى التقدم السياسي، اللهم توفير قدر من الاستقرار السياسي لنظام الخديوات، بسبب أصولها التركية، وثقافتها السياسية المحافظة. وبقدر ما ظلت هذه البورجوازية عاجزة عن منافسة البورجوازية الأوربية، بسبب ثقافتها الزراعية، وضعف خبرتها المالية والتجارية، بقدر ما ظلت بعيدة عن عموم الشعب المصري، بسبب ترفعها العرقي، وتشبثها بلغتها وتقاليدها، وفصلها لحياتها العامة عن مصير الشعب المصري.

الفئات الوسطى: تنقسم هذه الفئة بدورها إلى شريحتين، مدينية وريفية. تتكون الشريحة الوسطى، ذات الأصول الحضرية، من تجار الجملة وكبار الموظفين، وبعض رجال الأعمال. وتتميز بضعف فعاليتها الاجتماعية، ومحدودية قدرتها على

⁽¹⁾ تضخمت الجالية الأجنبية في مصر حتى بلغت سنة 1927:225600 نسمة، كانت تشكل من الفرنسيين والبريطانيين وافيونانيين بوجه خاص.

- المصدر السابق، 41.

⁽²⁾ بذلك تكون البورجوازية المصرية قد انحدرت بصورة مباشرة من الإقطاع الريفي السابق

التأثير في الأحداث. أما الشريعة الوسطى ذات الأصول الريفية، فتتكون أساساً من العمد والشيوخ والأعيان الذين استفادوا من الإصلاحات القانونية التي أدخلها محمد علي، وبصورة خاصة، قانون مسموح المصطبة،⁽¹⁾ الذي منحهم حق التزام ثلاثين فداناً مقابل الخدمات التي يؤدونها للدولة. ومع أن فرمان 1855، نقل ملكية هذه الأراضي لصالح واضعي اليد عليها من الفلاحين، فإن هذه الشريعة لم تتأثر كثيراً بهذا القرار، لأن الإمتيازات التي تمتعت بها على مدى أجيال متوالية، مكنتها من مراكمة ملكيات عقارية هامة.

على عكس الشريعة المتوسطة المدنية، كان كل شيء يدفع هذه الشريعة إلى العمل في أفق التغيير الاجتماعي والسياسي. فبالرغم من الثروات التي راكمتها، ومن المكانة الاجتماعية التي أصبحت تحظى بها في الريف، فإنها لم تستطع الاندماج مع البورجوازية الريفية الكبرى، ذات الأصول التركية. بسبب انغلاق هذه البورجوازية وتقوقعها على لغتها وتقاليدها وإحساسها بالتفوق. ومع أن الشريعة المتوسطة، ذات الأصول الريفية، استفادت من الظروف الاقتصادية المواتية التي أتاحتها الحرب العالمية الأولى، بسبب ارتفاع أثمان القطن، إلا أنها لم تكن تشعر بالأمن، في ظروف إقتصادية وسياسية تتسم بالتوتر وتفرض عليها أحياناً: «الخضوع لتقلبات السوق والمضاربات المحلية والأجنبية، وللضغوط المختلفة التي تمارسها المصارف الكبيرة، وبيوتات التصدير الكبيرة».⁽²⁾

وبالرغم من الأهمية الاجتماعية والسياسية لهذه الشريعة، التي كانت حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع، والرهان المستقبلي لانسجام المجتمع، فإنها لم تكن

(1) المصدر السابق، ص 58.

(2) حسين محمود، الصراع الطبقي في مصر، ترجمة عباس بزي وأحمد واصل، دار الطليعة، بيروت، 1971،

تسلم بدورها من الإضطهاد. فقد كان الشيوخ والعمد، معرضون للإهانة والجلد من طرف الأمر العثماني إذا أخلوا بواجباتهم أو قصروا في تحصيل حقوق الالتزام. لذلك ظلت هذه الطبقة، في عمومها، حاملة للقيم الوطنية، رغم امتيازاتها النسبية، وأعطت للمجتمع المصري الجزء الأكبر من مفكره ومن أدبائه.⁽¹⁾ وللقوى الوطنية، وبصورة خاصة الوفد، أبرز زعاماته السياسية.⁽²⁾

البورجوازية الصغرى وياتعو قوة العمل والمعدمون: يتضمن مفهوم البورجوازية الصغرى، جميع الفئات الريفية أو الحضرية، التي تكسب عيشها بالاعتماد على مهاراتها الخاصة، أو تلك التي تعتمد على شراء قوة عمل خارجية.⁽³⁾ ولا تكون مضطرة إلى بيع قوة عملها وموقتة.⁽⁴⁾

كانت هذه الطبقة، تشكل الجزء الأعظم من الشعب المصري، وتكفل بالجزء الأكبر من الإنتاج الإقتصادي، لكن فتح الأسواق المصرية أمام البضائع الأجنبية، وجه ضربة قاتلة لها إلى درجة لم تفقد معها موقعها الإقتصادي فحسب، بل وموهلاتها الحرفية وخبراتها كذلك، وتعرضت لعملية بلترة قسرية متصاعدة. ولم يكن الحرفيون المدينيون وحدهم ضحايا الهيمنة الأمبريالية الأجنبية، فقد تضاعفت مستحقات الالتزام في الأرياف، نتيجة المضاربة، حتى بلغت نسبة: 75٪ من الناتج الصافي للأرض.⁽⁵⁾

لقد أدت هذه الوضعية إلى حالة متفاقمة من البؤس، وإلى انتشار العطالة،

(1) محمد عبده، عباس محمود العقاد، لطفي السيد، محمد منصور، محمد زكي عبد القادر.. الخ

(2) سليمان غنام، عبد الفتاح الطويل، زكي العربي، كامل صلحي، سعد زغلول.. الخ

(3) موظفون، حرفيون، مالكو قطع أرض صغيرة.. الخ.

(4) هذا التعريف مأخوذ بتصرف عن: الصراع الطبقي في مصر، ص 44.

(5) WATERBURY REGIME FONCIER ET CLASSES RURALES EN

EGYPTE MAGHREB MACHREK n62 OCT NOV DEC 1983 P26

وإلى موجات متتالية من الهجرة من الريف إلى المدن، حيث استوعبت مدينة القاهرة في سنة 1921 وحدها، ما يعادل 25٪ من نسبة عدد سكانها الأصليين.⁽¹⁾ كانت البورجوازية الصغرى، بشقيها المدني والريفي، تدرك استحالة بزوغ أي أفق للإرتقاء الاجتماعي، في ظل الوضعية السائدة، وأنه ليس لديها تبعاً لذلك ما يمكن أن تخسره. لذلك كانت بمثابة الوقود البشري للثورة المصرية، والخزان البشري الهائل الذي تنزل به في المحطات السياسية الكبرى. أما الفئات الواسعة من المعدمين في الريف فكانت تعيش وضعية من البؤس المطلق تتساوى أمامها فيها جميع الاختيارات.

2 - تاريخانية الظاهرة التأسيسية بين العام والخاص.

أ. فرضية مقترحة لتفسير الشروط التاريخية العامة لانبثاق الظاهرة

* الطابع الدوري للظاهرة التأسيسية.

يتبين من خلال الوقوف عند هذه النماذج، أن الظاهرة التأسيسية ليست حالة خاصة بالمجتمعات العربية المعاصرة، وأنها ظاهرة عامة، تنبعث بصورة دورية عبر التاريخ العربي. إن عمومية هذه الظاهرة، تتيح لنا إمكانية افتراض وجود شروط عامة، يؤدي انبثاقها وتكررها إلى تكرار الظاهرة، ويدفعنا إلى البحث عن هذه الشروط.

في نفس الوقت، فإن الإنشاق الدوري للظاهرة لا ينبغي له أن يخفي عنا اعتبارين اثنين.

الإعتبار الأول، هو الحضور الدائم للظاهرة، بصورة هامشية داخل المجتمع.

(1) محمد حافظ دياب، «المشروع الناصري والخطاب القطبي»، الوحدة، السنة الخامسة، عدد: 52،

يناير 1989، ص 63.

فعندما نتحدث عن انبثاق الظاهرة، فنحن لا نتحدث عن انبثاق من العدم، بل عن خروج الظاهرة من الهامش الثقافي، ومن الظل الاجتماعي والسياسي إلى الفضاء الواسع. وفي هذه الحالة فقط تكتسب الظاهرة التأصيلية صفتها كظاهرة، أي كنسق من القيم والأفكار تساهم في تأطير المجتمع.

الإعتبار الثاني، أن تكرار الظاهرة، لا يتم بصورة ميكانيكية. وأن التصورات التأصيلية عبر التاريخ ليست نسخاً عن بعضها البعض، سواء من حيث شروطها العامة أو بنيتها أو وظائفها. لكنها تشترك في المبادئ العامة التي تحكم شروط انبثاقها، وفي الخصائص العامة لتصوراتها.

★ تاريخانية الظاهرة التأصيلية بين العام والخاص.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال النماذج الثلاثة التي تم استعراضها، أن انبثاق الظاهرة التأصيلية جاء فيها استجابة لظروف عامة مشتركة فيما بينها، تمثلت أساساً في عاملي:

- التمزق الاجتماعي والصراع على السلطة داخلياً.

- تعاظم الخطر الخارجي الذي يهدد الأمة خارجياً.

بالتالي يمكن أن نتساءل، ألا يحق لنا أن نفترض أنه:

كلما استعر التمزق الداخلي، والصراع على السلطة السياسية داخلياً، وكلما تعاظمت أخطار الغزو الخارجي، إلا وكان ذلك من وراء، خروج الخطاب التأصيلي عن هامشيته، وتحول بنيته إلى بنية للإستقطاب والتعبئة، من أجل تحقيق أهداف متباينة، باسم التصدي للفتنة والدفاع عن حيض الأمة.

إن النماذج الثلاثة التي وقفنا عندها تؤكد هذه الفرضية في عموميتها، وذلك رغم تباين الدور الذي تقوم به مكونات هذه المعادلة من حالة إلى أخرى. فقد يكون التمزق الداخلي هو الأبرز والأشد وطأة في بعض الحالات، كما هو الحال

بالنسبة للظاهرة التأصيلية الخوارجية، وقد يكون الخطر الخارجي، هو الحافز الأقوى في حالات أخرى، كما هو الأمر بالنسبة للحركة التأصيلية في العصر الوسيط، وقد يتساوى هاذان العاملان، كما هو الحال بالنسبة للخطاب التأصيلي في مطلع هذا القرن. لكن تلازم هذين العاملين، على امتداد التاريخ العربي الإسلامي، هو ما كان يؤدي إلى انبثاق الظاهرة في أجلي تعبيراتها، وإلى امتدادها لكي تشمل أوسع الفئات، وتصبح ناطقة باسمها. غير أنه كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن وحدة القانون العام الذي يحكم انبثاق الظاهرة التأصيلية، لا يعني أن مختلف الظواهر التأصيلية التي عرفها العالم الإسلامي كانت نسخاً عن بعضها البعض. فإلى جانب ما هو عام، هناك ما هو خاص بكل ظاهرة على حدة.

لقد جاء الخطاب التأصيلي الخوارجي كرد فعل من طرف القبائل، جديدة العهد بالإسلام، كقبائل بكر وقيم⁽¹⁾ على التوزيع الذي تم إقراره للثروة وعلى النظام الذي تم إقراره للسلطة السياسية كذلك.

إن هذا الشعور المزدوج بالإقصاء هو ما دفع هذه القبائل، بالاعتماد على المرجعيات التي أرساها الإسلام الأول، إلى الدعوة إلى تصور جديد لنظام الحكم ولتوزيع الثروة، وللتقييم الثقافية.

إن العامل الذي لعب الدور الأساسي في انبثاق الحركة الخوارجية، هو العامل الداخلي، فالتمزق الاجتماعي والسياسي الذي عرفته الدولة، عقب انهيار عصر الخلافة، والحيث المتعاطم على المستوى الإقتصادي، هي العوامل التي لعبت دور المحرض، ولم تكن قضية الخلاف حول التحكيم إلا القشة التي كسرت ظهر البعير.

إن إعطاء الأهمية الأولى للعوامل الداخلية، في بروز الخوارج كحركة

(1) تاريخ الأمم والملوك، ج6، ص3353.

تأصيلية، لا يعني على الإطلاق نفي دور العامل الخارجي، بل إن هذا العامل كان حاضراً وإن بصورة أقل، وتجلى في استعادة الدولة البيزنطية لسيطرتها في ظل تمزق أوصال الدولة الإسلامية، وفي اضطراب الأمويين دفع جزية سنوية للبيزنطيين، والعمل على كسب رضاهم، لتفادي هجوم بيزنطي مضاد على الدولة الإسلامية.

إذا كان الخطر الخارجي قد لعب دوراً ثانوياً في الحركة التأصيلية الأولى مع الخوارج، فإنه لعب الدور الأكبر في ظهور الحركة التأصيلية الوسيطة، في التاريخ العربي الإسلامي، مع شخصيات ك: الغزالي، ابن تيمية و ابن القيم الجوزية.

لقد عاشت الدولة العربية ابتداء من نهاية القرن التاسع الميلادي حالة متفاقمة من الضعف السياسي والعسكري. بدأ هذا الضعف بالتفتت السياسي، وتفكك أوصال الدولة المركزية إلى مجموعة من الدويلات المتناحرة فيما بينها. ثم تفاقم بصورة مأساوية، مع الغزو الخارجي الصليبي والمغولي، وتككل كل هذا بالتناسل السريع للتيارات المذهبية التي بدأ الإسلام السني يبدو ضعيفاً ومحاصراً فيما بينها.

إن الخصوصية التاريخية للحركة التأصيلية في العصر الوسيط، تتمثل أساساً في سعي هذه الحركة إلى إعادة الاعتبار إلى المرجعية النصية للدين الإسلامي، في تأويلاته السلفية. وهو ما يبدأ لمثلي هذا الاتجاه حيويّاً، للدفاع عن هوية الدين الإسلامي في وجه المذاهب والمعتقدات المختلفة، التي كانت تسعى إلى تفكيك بنيته، إما بطريقة واعية، أو من خلال تحديد دلالاته، بإقحام فرضيات وتأويلات باطنية. من هنا تبدو خصوصية الإسلام التأصيلي الوسيط، في تمحوره حول إشكالية الإيمان. ذلك أن قوة الهجمة التي تعرض لها الإسلام اقتضت العودة إلى مبادئه الأولية. لذلك اهتم الغزالي بتوزيع المسلمين إلى ثلاثة فئات تتدرج حسب مستويات إيمانها،⁽¹⁾ وقد شكل مفهوم الإيمان قضية محورية بالنسبة ل: ابن تيمية

(1) - إيمان العوام المبني على التصديق القابل للإشهاد أو التراخي.

- الإيمان المبني على التصديق والعمل.

- الإيمان اليقيني المبني على الكشف.

بدوره، إلا أنه ربطه بصورة صارمة بالعمل والنص، ومن هنا مصدر فتواه في أهل مردان، ودعوته المسلمين إلى معاملتهم معاملة الكفار.⁽¹⁾ وإذا كان الغزالي قد ركز على وحدة العقيدة الإسلامية، في مقابل تعدد المعتقدات، وابن تيمية على وحدة الجماعة الإسلامية، في مقابل تعدد الفرق والجماعات، فقد ركز الماوردي على وحدة الخلافة الإسلامية، كرابطة روحية ودينية، تجمع تحت مظلتها المسلمين. لقد سعى الماوردي، من خلال عملية توليف نظري، بين بعض الأسس النصية الإسلامية، وبين مقتضيات نفعية لا بدليل عنها،⁽²⁾ إلى الخلوص إلى نظرية إسلامية في الخلافة، تخفف من حدة الفتن الدائرة، وتعيد لمؤسسة الخلافة جانباً من هيبتها. ورغم أن الماوردي ركز جهده الفكري في كتاب «الأحكام السلطانية»، على دعم سلطة الخليفة ومكانته الدينية والدينية، فإن هذا الكتاب، رغم ما يشي به ظاهره، لا يمكن تصنيفه في إطار الإسلام الرسمي. ففي زمن الماوردي، كان السلطان، صاحب الشوكة، هو من يمتلك السلطة الحقيقية، وكانت مؤسسة الخلافة، لا تحظى إلا ببعض الإمتيازات الرمزية المحدودة والمتقطعة. بل إن الخليفة، كان في غالب الأحيان، رهينة في يد السلطان، لا دور له إلا تلك التغطية الشرعية التي يوفرها للحاكم.

إن سعي الماوردي إلى تعزيز سلطة الخليفة، لا يمكنه أن يأخذ إلا اتجاهاً واحداً، وهو التقليل من السلطة المطلقة لصاحب الزمان، حتى يتسع مجال التأثير

(1) أحمد ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، المطبعة الخيرية، مصر، 1322 فقد اعتبر أن مجرد الخضوع لقانون الباسق الذي فرضه المغول خروجاً عن الشريعة الإسلامية.

(2) تعارض فتواه مع الحديث النبوي:

«من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا رقبة الآخر».

- مسلم، صحيح مسلم، ج3، ص1480

المعنوي للخليفة. في مقابل ذلك كان الماوردي يدرك أن لهذا المسعى حدوده التي تفرضها حقيقة التوازنات الواقعية. لذلك لم ير مانعاً أن يقتصر الخليفة على السلطات الروحية عند الضرورة، مع قيام صاحب الشوكة بمهامه الزمانية. كما أنه لم يعترض على أن يتمتع ولاية الأقاليم البعيدة بسلطات واسعة، شريطة أن يقدموا البيعة للخليفة.

يوافق الغزالي الماوردي في نظريته في الخلافة، وفي شرعية تسلط صاحب الشوكة، فهو يرى: «أن الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بني العباس، وأن الولاية نافذة للسلطين والمبايعة للخليفة.. الولاية لا تتبع إلا الشوكة، فمن بايعه صاحب الشوكة هو الخليفة».

ويذهب ابن جماعة إلى أبعد من ذلك، حيث يسلم بصحة إمامة صاحب الشوكة، وبصحة بيعته، حتى إذا فرضها بحمد السيف، وبصحة إمامة من يستطيع قهره حتى لو كان فاسقاً.

إن هذه التصورات، وإن كانت من حيث ظاهرها تصب في السياق الرسمي، بإضافتها الشرعية الدينية على نظام قائم بحمد السيف، فإنها تصب في العمق في السياق التأصيلي، لأن الخليفة كان محروماً بصورة عملية من ممارسة سلطاته، ولأنه كان يشكل مكوناً من مكونات المعارضة السياسية بدوره.

إن هذه النماذج الفكرية المشار إليها، تحمل أبرز خصائص الخطاب التأصيلي، تبدو الخاصة الكليانية لرموز هذه المدرسة، بصورة خاصة في تكفير الغزالي لقلاسفة المسلمين ولعلماء الكلام، وفي تبديعه لفرق الشيعة، وتهجمه الشديد على الفرق الإسلامية الأخرى من غير أهل السنة. كما تبدو بوضوح في فتاوى ابن تيمية، سواء بتكفيره «للفرق الضالة» أو في فتواه في أهل مردان. كما تبدو الخاصة النصية، في ترتيب الأدلة الشرعية، عند كل من هؤلاء، وفي إعطائهم

الأولوية للنقل على العقل، وفي قول ابن تيمية وابن القيم الجوزية بوجوب العمل بالحديث الضعيف.

هكذا إذن، أدى تلازم الخطرين الداخلي والخارجي إلى تنشيط فعالية العامل الديني، لكي يلعب دوره كاملاً كعنصر استقطاب وتعبئة، لمواجهة الأخطار التي أضحى تهدد الإسلام السني في وجوده.

أخيراً فيما يتعلق بالنموذج التأصيلي الثالث، يمكن القول أن هناك توازناً بين العوامل الداخلية والخارجية. لقد كان العامل الخارجي هو ما أطلق شرارة الدعوة التأصيلية، بدء بالهزة التي أثارها الاحتلال الفرنسي لمصر، والأسئلة الكبرى التي أثارها هذه الهزيمة. ثم جاء بعد ذلك تفكك الدولة الإسلامية، وعجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن ولاياتها، التي بدأت تسقط تباعاً في يد الفرنسيين والإنجليز. ثم جاء بعد ذلك الاحتلال الإنجليزي لمصر، وسقوط الخلافة العثمانية، وما تمخض عن ذلك من فصل للدين عن الدولة، ومن إحساس أليم عم بين المسلمين بأن آصرة الخلافة التي كانت تربطهم ببعضهم البعض، منذ فجر الإسلام، ولو على المستوى الرمزي، قد تكون ولت دوغماً عودة.

ب - الدينامية الاجتماعية في مصر في مطلع القرن العشرين.

تبدو أهمية الدينامية الخاصة التي شهدتها مصر، في مطلع القرن العشرين، في عاملين. يتمثل العامل الأول في أن حركة الأفغاني لم يتأت لها النجاح إلا في مصر. لقد بذل الأفغاني جهوداً لبث دعوته في أفغانستان والهند وإيران. لكن النجاح لم يتأت لهذه الدعوة إلا في مصر. الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل حول طبيعة الأسباب التي جعلت المثقفين المصريين، والمجتمع المصري على العموم، يستجيب لهذه الدعوة أكثر من غيره من المجتمعات.

أما العامل الثاني لهذا الاختيار، فيتمثل في كون حركة الإخوان المسلمين في

مصر، هي الحاضنة التي نمت وتطورت داخلها عدد من الشخصيات، التي تولت لاحقاً قيادة عدد من هذه الجماعات.⁽¹⁾ ولعل هذا ما يفسر كون أبرز الجماعات التأصيلية، ظهرت في البلدان المجاورة لمصر، أو تلك التي ربطتها بها علاقات إجتماعية وطيدة.⁽²⁾

- الأبعاد الثقافية للتحويلات الإجتماعية التي عرفتتها مصر في مطلع القرن.

إن إحدى أهم المفارقات التي يجدر بنا تأملها في مطلع العصر العربي الحديث، أن الحركات الشعبية المسلحة، التي انتفضت للدفاع عن الأمة في مواجهة التدخل الاستعماري، تفككت وتلاشت مباشرة بعد هزيمتها العسكرية، بل واندجحت جزئياً في بعض الأحيان في استراتيجية الاحتلال. الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن أسباب هذه الإستقالة السريعة، التي لا تعكس قوة العداء التاريخي التي أذكتها قرون من الحروب الصليبية مع الغرب، ولا المقومات الطبيعية الملائمة لخوض حروب طويلة المدى، والمخزون الحضاري الهائل للمنطقة، الذي لا يمكن إلا أن يدفع باتجاه التشبث بالهوية الحضارية.

للإجابة عن هذا السؤال، لابد من استحضار طبيعة البنية الإجتماعية الثقافية، التي كانت سائدة في البلاد العربية في ظل الاحتلال العثماني.

لقد ظلت هذه البنى ساكنة، على نفس الصورة التي كانت عليها قبل الفتح الإسلامي. فقد بقيت القبيلة العمود الفقري لبنية المجتمع، وظلت الصراعات القبلية، من أجل السيطرة على الماء والكأ والطرق التجارية، أساس الدينامية الإجتماعية، كما ظل الصراع على السلطة محكوماً بالإعتبارات القبلية، في ظل

(1) مصطفى السباعي، حسن الترابي، تقي الدين النبهاني، صالح سرية... الخ.

بناء دولة حديثة قادرة على رد التحدي الخارجي

(2) السودان، الأردن، فلسطين، سورية..

علاقات إجتماعية تشاركية⁽¹⁾ أو بعض التحالفات الظرفية، المبنية بدورها على أسس قبلية. هذه البنية المفككة للمجتمع العربي، كانت تجعل تطوره محكوماً بحلقة مفرغة على شاكلة خلدونية، بحيث يتم تداول السلطة السياسية، اعتماداً على طبيعة موازين القوى القبلية، الأمر الذي يجعل القلاقل والفنن، الغذاء اليومي للحياة الإجتماعية، ويحول دون امتداد فترات الإستقرار حتى تؤتي أكلها، والذي يجعل فترات الإستقرار هاته، على قصرها، لا تتأني إلا في الفترات التي تعرف فارقاً واسعاً في موازين القوى، بين التحالفات القبلية والسلالات المتنافسة، في ظل أنظمة قهرية ودموية.

لقد تمت أغلب الإحتلالات التي عرفها العالم العربي في مطلع القرن، بناء على توافقات سياسية بين قوة الإحتلال والقوى المملوكية أو القبلية والدينية في السلطة، وهو ما جعل القوى القبلية المناوئة لها في الوطن العربي العميق.⁽²⁾ ترفض الإعتراف بهذه التسويات، وتنغمر في عملية مقاومة واسعة لها، وهو ما جعل الإسلام يعود لكي يلعب دوره المعهود في التعبئة والإستنفار، باعتباره اللحام الثقافي الوحيد الذي يربط بين سلسلة من القبائل التي تسود بينها تقاليد التنافر والإستقلال. وهو الأمر الذي يمكننا من التحدث عن بنيتين دوريين للمجتمع العربي، بنية قارة أ- يمكننا أن نصطلح عليها بنية التنافر والصراع اليومي على الماء والكأ والطرق التجارية، بين مختلف التحالفات القبلية، في ظل هيمنة متباينة بين القوة والضعف، للقوى القبلية والدينية في السلطة. ثم هناك الحالة الإستثنائية ب- التي تبرز في حالات التدخل الخارجي، حيث تتآلب كل القوى القبلية، في المعارضة لصد الخطر المشترك، وحيث يبرز الإسلام باعتباره أهم محرض للتعبئة والإستقطاب.

(1) استقلال كل قبيلة بنفسها إقتصادياً، إجتماعياً، وثقافياً.

(2) تخوم الصحراء، الجبال، الغابات والأحراش.

إن تأطير القبيلة للصراع الاجتماعي، وانباء هذا الصراع على أسس عرقية وثقافية، هو ما جعل تطور المجتمع والدولة في البلاد العربية يدوران في حلقة مفرغة، تحكمها التوازنات بين القوى القبلية المختلفة، دون أن تقدم التغيرات المتحققة على المستوى الاجتماعي والسياسي، أية إضافة على مستوى تطور التشكيلة المجتمعية الكلية، وهو الأمر الذي كان يفرض قطيعة على مستوى العلاقة، بين عناصر الثقافة القبلية في البادية وريفتها في الحواضر، التي كانت تعيش بدورها، منذ عصر الإكتشافات الكبرى، والهيمنة الأوربية على تجارة المتوسط، حالة من الركود الاقتصادي، والتوجس الاجتماعي والسياسي. بحيث لم تعد المدينة في غالب الأحيان، تستمد اعتبارها ومكانتها من كونها مركزاً تجارياً أو سياسياً، بل باعتبارها مركزاً دينياً أو رباطاً للجيش.

إن الأهمية الإستثنائية للنموذج المصري تتمثل في كونه أول نموذج اجتماعي استطاع أن يخرج من هذه البنية الساكنة للمجتمعات التقليدية العربية، التي يحكمها جدل التنافر والصراع، وتقوم بين مكوناتها علاقات عمودية متخارجة، إلى مجتمع بدأت العلاقات الاجتماعية تنسج داخله بالإعتماد على اعتبارات غير قبلية، أخذت المدينة تستعيد فيه اعتبارها، ليس بسبب كونها عاصمة للملك أو رباطاً للجيش أو مركزاً دينياً، بل لأنها تفتح آفاقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة، وتفسح المجال أمام نمط جديد من العلاقات. لقد كانت هناك عدة اعتبارات من وراء هذه التحولات منها ما هو طبيعي⁽¹⁾ ومنها ما هو اقتصادي، اجتماعي⁽²⁾ وسياسي.⁽³⁾

(1) الكثافة السكانية الهائلة في مصر على ضفاف النيل أسهمت في ظهور حواضر كبرى.

(2) خلق قطاع صناعي وطني، إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة.. الخ.. وكذلك التوسع في زراعة القطن وتزايد الطلب عليه وما أدى إليه ذلك من ارتفاع حجم الإذخار وظهور سوق وطنية مالية وجلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الخارجية، تحديث نظام الإلتزام، خلق طبقة رقيقة وسطى.. الخ.

(3) بناء دولة حديثة قادرة على رد التحدي الخارجي.

لقد أدت هذه العوامل لأول مرة في العالم العربي، وفي مصر، إلى انطلاق وإلى تعميم مقاييس جديدة، في الانتظام وفي الفرز الاجتماعي، تقوم بالإضافة إلى الانتماء العرقي والطائفي، وإلى الإعتبارات القبلية، التي لم تفقد تأثيرها بصورة نهائية، على الانتماء الاجتماعي والقطاعي، وتبحث عن قوالب جديدة لاكتساب الوعي بذاتها وبمصلحتها وبالأفاق التي تنتظرها. أي أنها كانت بحاجة إلى وعي جديد للعالم الجديد الذي تقف أمامه، وعي لا يقوم على أساس الانتماء العرقي الذي بدأ يفقد جدواه ومبرراته، بل يستطيع أن يفسر الوضعية الجديدة، داخل الفضاءات المدنية، ويحبك داخلها شبكة جديدة من علاقات التضامن تجعلها حرة بأن تعاش.

★ بروز الجماعات التاصيلية كظاهرة اجتماعية وثقافية في مصر.

كان للحرب العالمية الأولى، تأثير واضح على المجتمع وعلى المؤسسات السياسية في مصر الحديثة. فظروف الحرب، أدت إلى تخفيف ضغط الاحتلال البريطاني، وإلى تراجع نشاط المصارف وشركات الرهن الأوربية، وتراخي السيطرة الاقتصادية والسياسية الأجنبية. كما أدى ارتفاع الطلب على القطن، إلى ارتفاع أسعاره بشكل كبير، مما جعل البورجوازية المصرية الكبرى، تحقق أرباحاً طائلة، وتبدأ تراودها طموحات حقيقية في إقصاء المنافسة الأجنبية من السوق المصرية.

لتحقيق هذا الهدف، عمدت فئات واسعة من البورجوازية الكبرى المحلية، إلى التحلي عن انغلاقها العرقي والطائفي، وإلى التحالف مع البورجوازية المصرية الوسطى التي تمتلك عدد من أسباب القوة. وقد تحقق هذا التحالف عملياً باندماج حزب الأمة والحزب الوطني في حزب واحد، تحت إسم الوفد. وفي إنشاء أول بنك وطني مصري، يهدف إلى كسر احتكار الأبنك الأجنبية للسوق المالية في مصر. وقد استطاع هذا التحالف بين البورجوازيتين، الكبيرة والمتوسطة، أن يحقق الجزء الأكبر من أهدافه، وأن يكمل مسيرته بإعلان استقلال مصر سنة 1922.

وإعلان الدستور المصري سنة 1923.

بعد تحقيق هذه المكاسب، شهد الوفد عدداً من الإنشقاقات. فالبورجوازية الكبرى، التي حققت أهم أهدافها الاقتصادية والسياسية، دخلت مرحلة الحفاظ على المكتسبات، وارتبطت بتحالف سياسي مع البلاط، من أجل الحفاظ على مصالحها، أما البورجوازية المتوسطة والصغرى، فقد ارتأت أن لائحة المتطلبات الاجتماعية والسياسية لا تزال طويلة، بصورة خاصة فيما يتعلق بنظام توزيع الملكية الزراعية أو باستمرار الوجود العسكري الإنجليزي فوق التراب الوطني المصري.

لقد أدت هذه الخلافات في تقييم المشهد الاجتماعي والسياسي في مصر، إلى انشقاق عدد من الملاك الزراعيين عن حزب الوفد، وقيامهم بتشكيل عدد من الأحزاب الصغرى، التي أطلقت عليها تسمية أحزاب الأقليات، وهي الأحزاب التي تشكلت منها أغلب الحكومات المصرية في هذه الفترة.

II - في أهمية المقاربة العلم اجتماعية

لقد أصبحت المقاربة التاريخية في مناهج العلوم الإنسانية اليوم، بعد سلسلة من الأزمات والتحولات التي شهدتها مناهج هذه العلوم، أشبه ما تكون بنوع من الحفر في طبقات متتالية من المترسبات، التي تختلف طبيعتها، لتحصيل أوسع وعاء ممكن من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يحقق أشمل إحاطة بموضوع البحث، وحتى لا يتم إهمال أي جانب من الجوانب، التي تكون قد أسهمت في تكوين بنيته أو في تحديد طبيعته أو وظائفه.

وإذا كانت المقاربة التاريخية تتيح للباحث إمكانية مراكمة أكبر قدر من المعلومات، والبحث عن السياق العام الذي تندرج داخله الظاهرة، وتجميع العناصر الضرورية، التي يمكن أن تشكل منطلقاً لفهمها وتقنيها، فإن المقاربة الاجتماعية، تهتم برصد الظاهرة وتوثيقها في مختلف تجلياتها، وتعليلها في سياقها الراهن.

I . المقاربات الإجتماعية للظاهرة التأصيلية

يمكن أن نميز على وجه العموم، بين ثلاثة أنواع من المقاربات الإجتماعية للظاهرة، المقاربات الإحصائية، التي تحاول اختزال الظاهرة في مجموعة من الأرقام، والمقاربات الماكروإجتماعية، التي تستحضر جميع المؤشرات ذات الدلالة التي لها صلة بالظاهرة، والدراسات الوصفية، التي تعمل على تشخيص الظاهرة، من خلال وصف ملامحها الأساسية والفرعية.

1 . المقاربة الإجتماعية الإحصائية للظاهرة التأصيلية المعاصرة

نموذج تقرير مجموعة ميريب.

من أهم نماذج هذه الدراسة، البحث الذي قامت به مجموعة من الباحثين الأمريكيين، على عينة متقاة، تتكون من أربعة وثلاثين شخصاً من معتقلي الجماعات التأصيلية. واحد وعشرون من بينهم من جماعة حزب التحرير الإسلامي، وثلاثة عشر شخصاً من جماعة الهجرة والتكفير.⁽¹⁾

إن دراسة المعطيات الإحصائية في هذه العينة المتقاة، التي هي في الأصل مكونة من عيتين، ترمي إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة، التي تهدف إلى تفسير طبيعة الشروط، التي دفعت هؤلاء المعتقلين إلى الانتظام في هذه الجماعات. ثم تلك التي دفعت كلاً منهم، صوب جماعة بعينها. وتقدم مجموعة من المؤشرات القابلة للدراسة.

السن: أظهرت هذه الدراسة أهمية عامل السن في التحفيز على الانخراط في هذه الجماعات والعمل داخلها. فمعدل السن بين أعضاء جماعة حزب التحرير الإسلامي هو اثنين وعشرين سنة، وفي جماعة الهجرة والتكفير، أربعة وعشرين سنة.

MERIP REPORT, " EGYPT ISLAMIC MILITANTS", WASHINGTON n ⁽¹⁾
103, FEB, P5

المنشأ: بينت الدراسة أن واحداً وعشرين عضواً من بين أعضاء الجماعتين الستة والأربعين، هم من أصول قروية، وأنهم انتقلوا إلى المدن الكبرى بهدف الدراسة.

المستوى الاجتماعي: ثلثا المعتقلين من الجماعتين، أبناء موظفين متوسطين، أربعة منهم فقط، من أبناء كبار الموظفين، أربعة أبناء تجار صغار، ثلاثة أبناء فلاحين يمتلكون قطعاً صغيرة من الأرض، واثنا عشر أبناء عمال.

50٪ من هؤلاء انتقلوا إلى المدن بهدف الدراسة، وهم يقيمون لوحدهم أو في منازل مشتركة مع زملائهم الطلبة.

كما بينت هذه الدراسة، أن المستوى التعليمي لهؤلاء المعتقلين، أفضل من المستوى التعليمي لآبائهم، وأن تسعة وعشرين من المعتقلين، أنهوا دراستهم الجامعية أو يكادون، وأن القسم الأكبر من بينهم متخصص في العلوم الطبيعية والرياضيات.

حدود الدراسة الإحصائية:

بالرغم من الطابع العلمي، الذي يوحي به التعبير الكمي عن الظاهرة، الذي توفره الدراسة الإحصائية، فإن هذا النوع من الدراسة يطرح عدداً من المشاكل على مستوى قراءة وتأويل الأرقام واستخلاص النتائج منها. كنموذج على بعض هذه المشاكل يمكن أن نلاحظ مثلاً: أن عامل صغر السن، بالنسبة لعناصر الجماعات التأصيلية قد يفسر تفسيرات متعددة، فهو يمكن أن يفسر في إطار صراع الأجيال أو أزمة الهوية، المطروحة بالحاح على الجيل الجديد، والتي تفاقمت بعد الاستقلالات الشكلية للأقطار العربية، في ظل انفجار القيم الذي خلفته صدمة الحداثة. تماماً كما أنه يمكن أن يفسر إقبال الأجيال الجديدة من الشباب على هذه الجماعات، بانسداد الآفاق الاجتماعية، وشعور هؤلاء بالحيف الاجتماعي، الذي ترمز إليه وتكرسه المؤسسات القائمة. إلى جانب هذه الاعتبارات، يمكن لعامل السن، أن

يكون مجرد تحصيل حاصل، للتسييس المكثف للجامعة، في العالم العربي، وفي مصر على الخصوص، أو كنتيجة، في حالة جبهة التحرير، لأسلوب صالح سرية، الذي كان يستقطب أتباعه أساساً من بين الشبان المجندين في الجيش.

الملاحظة نفسها تنطبق على فرضية الأصول القروية والإجتماعية للشبان المنتمين لهذه الجماعات. لقد أبرزت دراسة سبق أن أجريت حول المنشأ والأصل الإجتماعي لأطر وقيادات الوفد، أن أصول القسم الأعظم من هذه القيادات، تعود إلى البورجوازية الصغرى والمتوسطة في الريف المصري،⁽¹⁾ وهو ما يبين أن الترابط الحقيقي، قد لا يكون بين الأصول الريفية من جهة، والقابلية للإندماج في الخطاب التأصيلي من جهة ثانية، بل بين هذه الفئات عموماً، وبين الحاجة الماسة التي تحدوها للبحث عن مرجعية نظرية. وهو ما يجعل هذه الفئات مهيئة للتماهي في أي مشروع يسهل عملية إدماجها، داخل فضاءات الإستقبال الجديدة.

2. الدراسات الماكروإجتماعية.

- نموذج دراسة جيل كيبيل للمجتمع المصري وللظاهرة التأصيلية في مصر
ينطلق جيل كيبيل من نفس الخلاصات التي انتهت إليها مجموعة ميريبي، لكنه يربطها بعدد من العناصر السياسية. فهو يرى أن السياسة الناصرية، التي عممت التعليم على المستوى الوطني، هي التي كانت من وراء تدمير سكان الريف، وإلى انبثاق شريحة من المثقفين: «أصبحت تطمح إلى تجاوز الوساطة التي كان يفرضها رجال الدين على النصوص المقدسة».⁽²⁾ كما يربط بين هذه العملية، التي تمت داخل المجتمع المصري، وبين انكباب العريضة السعودية على: «إعادة طباعة المصادر الإسلامية

(1) الصراع الطبقي في مصر.

4, JUILLET / AOT 1984 P668 ECONOMIE, SOCIETE, CIVILISATION, (2)
.CNRS n4

التقليدية الأساسية، وهو ما وفر إمكانية ترويح هذه النصوص، خارج أوساط الفقهاء الضيقة، وسمح بكسر المثقفين للإحتكار الذي ظل يمارسه الفقهاء من قبل لها، وجعلها تنطق بأشياء جديدة، تختلف عما كان يتأوله الفقهاء»⁽¹⁾ بالإضافة إلى هذه النتيجة التي ترتبت على تعميم التعليم، وعلى إعادة تأييد الفضاء الثقافي العام بمضامين تراثية، جرى بعثها بطريقة مقصودة ومبينة، هناك الدور الذي لعبته إشكالية ازدواجية التعليم في العالم العربي على وجه العموم وفي مصر بوجه خاص. فعند «نهاية التعليم الجامعي، فإن أولئك الذي أنهوا دراستهم باللغة الإنجليزية، كلفة أجنبية، يجدون أنفسهم في مركز القرار في الدولة. أما بالنسبة للذين أنهوا دراستهم باللغة الوطنية (لغة القرآن) فلا يتبقى أمام المحظوظين منهم، إلا أن يلتحقوا بالكتلة المتضخمة من الموظفين، الذين لا يحصلون إلا على أجور هزيلة، ويجتثرون مرارتهم داخل أكواخ قذرة»⁽²⁾.

ومع أن جيل كييل يؤكد بدوره على الترابط الحاصل بين الفئات ذات الأصول الريفية، وبين الإلتواء إلى الجماعات التأصيلية، فإنه يلاحظ أن: «كثائب الحركات الإسلامية لا تأتي من القرى التقليدية، بل من أكواخ الصفيح ومن الضواحي والجماعات، أي من المحيط المباشر للدولة»⁽³⁾ وأن هذه الجماعات، لم تكن لتتطور بالسرعة التي تطورت بها، لولا استفادة حركة الإخوان المسلمين بالتحديد، من الظرفية الاقتصادية والسياسية القائمة. فقد عاد زعماء الإخوان المسلمين، في أواسط السبعينات، من العربية السعودية، بثروات مهمة راكموها

(1) المصدر السابق، 668.

(2) ZEGHIDOUR S: pourquoi l'intégrisme islamique, CROISSANCE DE JEUNES P668, 1984 SEPT NATHONS

(3) gypte aujourd'hui, mouvement islamistes et tradition savante"P6

طيلة عهود النفى الناصري، لكي يوظفها بعضهم في عدد من المضاربات العقارية،⁽¹⁾ مسفيدين في ذلك، من الشروط التي وفرتها سياسة الإنفتاح.⁽²⁾ إلى جانب ذلك يقف كيبيل على النتائج التي ترتبت عن تنكر الدولة المصرية، في عهد السادات، للإيديولوجيا القومية والتي أدت إلى تسليط الأضواء على الخطاب التأصيلي. لقد كانت الدولة المصرية تفتقد إلى أي بديل إيديولوجي، وإلى أي مشروع بديل لتأطير المجتمع. لذلك اكتفت بتمهيد الطريق أمام الجماعات التأصيلية لمحاصرة وخنق الخطاب القومي. لتحقيق هذه الغاية أصدر السادات عفواً عاماً عن الإخوان المسلمين، المعتقلين أو المنفيين، ورفع الحظر عن صحفهم ومجلاتهم، وعين عدداً من ممثليهم أو من الشخصيات المقربة منهم في مراكز حساسة في مجالات التعليم والثقافة الإعلام وحتى في السلطة أحياناً⁽³⁾ وهو ما جعل جانباً من إمكانيات الدولة رهن إشارتهم، وبالتالي مكثهم من بسط نفوذهم على الجامعة وعلى الفضاء الإعلامي.

3. الدراسة السوسيولوجية الخصائصية نموذج هرير دكمجيان

قام ريتشارد هرير دكمجيان في الدراسة التي أنجزها بإحصاء واحد وتسعين جماعة تأصيلية في العالم العربي، اقترح فيها خمسة روائز لدراسة الخصائص الهيكلية

LE PROPHETE ET PHARAON P1

(1)

(2) يعترف عمر التلمساني، سكرتير عام الإخوان المسلمين بأن قيادات الإخوان استفادت جداً من سياسة الإنفتاح بعد أن حققت ثروات كبيرة خلال وجودها في النفى.

- المصدر السابق، ص106.

(3) المصدر السابق، ص131

للجماعات التأصيلية هي: الفعالية، القيادة، الحجم، الوضع، العمر⁽¹⁾ ليحصل بذلك على جدول أنتج سبعة مقاييس للإرتباط، على مقياس كرامير، وقياس نتائج التكرار المطلق والنسبة الكلية الأصلية والنسبة العمودية الأصلية، ونسبة المجموع الكلي للملاحظات الواقعة في الصفوف والأعمدة، وقد تبين من هذه الدراسة:

الفعالية X العمر: من بين أكثر الجماعات فعالية 88٪ هي حديثة النشأة نسبياً. كما أن: 67٪ من الجماعات المتوسطة الفعالية، قديمة النشأة.

الفعالية X الوضع: 95٪ من الجماعات التأصيلية السرية، عالية الفعالية، و86٪ من الجماعات المتوسطة السرية والعلنية، منخفضة أو متوسطة الفعالية.

الفعالية X القيادة: 93٪ من القيادات ذات الشخصية المهيبة تتميز بفعالية عالية. بالمقابل، فإن 74٪ من الجماعات التي يتم تسييرها من طرف قيادة إدارية، ذات فعالية منخفضة أو متوسطة.

القيادة X العمر: من بين كل الجماعات التأصيلية الجديدة تخضع 79٪ لقيادات شخصية مهيبة، في حين أن 81٪ من الجماعات القديمة، ذات قيادات إدارية. فقط 11٪ من الجماعات ذات القيادات الشخصية، استمرت في الوجود لأكثر من خمسة عشر عاماً.

القيادة X الوضع: 87٪ من الجماعات التأصيلية، الخاضعة لقيادات شخصية

(1) كما يقسم كل راتز من هذه الروائر إلى عدة أقسام:

- الفعالية: عالية، متوسطة ومنخفضة

- القيادة: إدارية أو شخصية

- الحجم: صغير، متوسط، أو كبير.

- الوضع: علني، نصف علني، سري.

- العمر: قديمة، جديدة.

- الأصولية في العالم العربي، ص 227.

كانت سرية في بداياتها، 4٪ فقط من الجماعات العلنية هي ذات قيادة شخصية مهية.

القيادة X الحجم: 90 ٪ من الجماعات الصغيرة، تخضع لقيادات شخصية مهية، 91 ٪ من الجماعات التي يسيروها إداريون متوسطة الحجم أو كبيرته. الوضع X الحجم : 83٪ من الجماعات السرية، حديثة النشأة نسبياً، بالمقابل فإن 82٪ من الجماعات العلنية قديمة. فقط 20٪ من الجماعات التأصيلية الجديدة تتمتع بوضع علني أو شبه علني. ويضع دكمجيان في نهاية الدراسة جدولاً لمعاملات الارتباط بين هذه الخصائص طبقاً لمقياس كرامير:⁽¹⁾

ملاحظات حول الدراسة الخصائصية الإجتماعية

تقع هذه الدراسة في موقع وسط بين الدراسة الإحصائية الخالصة والدراسة الماكروإجتماعية، فهي لا تقف عند حد رصد وتكميم بعض المعطيات المتعلقة بالظاهرة، كما هو الحال بالنسبة للدراسة الإحصائية. كما أنها لاتنصب على المجتمع برمته كما هو الحال بالنسبة للدراسة الماكروإجتماعية. بل تتقي بعض تحليلات الظاهرة الأكثر بروزاً، وتقوم بعد ذلك بإحصائها دون أن تقف عند هذه الحدود الوصفية. لقد حاول دكمجيان على خلاف مجموعة ميريبي، أن يقوم بعملية مقارنة بين الإحصائيات والأرقام من خلال الجدول الذي وضعه على مقياس كرامير.

4 - العلاقة بين التاريخي والإجتماعي في دراسة الظواهر الثقافية

انصب النقد الموجه إلى المنهج التاريخي في السنوات الأخيرة، على كون هذا المنهج لا يبحث في الموضوع ذاته بل في حالات تطوره، وأنه في الدراسات

(1) دكمجيان ه.ر، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عيد الوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة،

الماركسية التقليدية بوجه خاص، يرهن تطور الموضوع بعناصر خارجية، ويعلب هذا التحليل داخل تصور مسبق، وفق تقليد المراحل الخمس، ويعطي الأولوية للإحتياجات الإديولوجية على المقتضيات العلمية.

رغم وجاهة هذه الملاحظات، التي دفعت بعض المدارس الفلسفية إلى إدارة ظهرها للمقاربة التاريخية بصورة نهائية، فإن عدداً من دعاة إسقاط المقاربة التاريخية، داخل المدرسة البنيوية بوجه خاص، سرعان ما عادوا إلى ضرب من المقاربة التاريخية المتخفية، باسم الحفر أو الأركيولوجيا.⁽¹⁾

ولعل الإسهام الذي أتت به المقاربة التاريخية الجديدة، هو إعلان القطيعة النهائية بين موضوع المعرفة وبين تحولاته الأساسية عبر التاريخ. وكذلك فصله عن محيطه الإقتصادي والإجتماعي المباشر، مع الإفتتاح على مكونات جديدة، كاللاوعي الفردي والجمعي، والمؤثرات العامة للنسق الثقافي. من هنا يبدو لنا أن الدراسات الحديثة، رغم شعار القطيعة مع التاريخ الذي ترفعه، فإنها عملياً، اكتفت بإعلان الطلاق مع ضرب من ضروب المقاربة التاريخية التقليدية، لكي تعد العدة لضرب جديد من المقاربة التاريخية، لا تركز هذه المرة على عناصر التحول داخل التاريخ، بل ترصد منطق الإستقرار، الذي يسود داخل ثقافة معينة، في لحظة محددة، دون البحث عن خلفيات هذا المنطق أو دوافعه، وكأنه ضرب من القضاء الميتافيزيائي المحتوم. الأمر الذي يعطي انطباعاً خاطئاً، بأن الثقافة هي التي تحرك التاريخ، وأنها بدورها خلو من المعنى، وفي حالات كثيرة يضعها فوق أي تبرير، بما ينتهي بنا إلى ضرب من العدمية المعرفية.

إن الكشف عن دور بعض العوامل الأساسية في تكوين الثقافة، وعن الدور الذي تلعبه داخل المجتمع، يجب أن يدفع إلى اعتماد العناصر الجديدة، كأدوات

(1) (شرح مصطلح الأركيولوجيا بالإعتماد على الموسوعة).

جديدة للتحليل، إلى جانب العوامل الأخرى، التي أثبتت جدواها بدورها، لا أن تحل في محلها، كما يجب أن لا يدفعنا إلى قراءة التاريخ باعتباره وعاء أجوفاً تتراتب فيه بنايات ثقافية دون أن تتقاطع، وأن هذه البنى هي التي تعطي للتاريخ معناه. ذلك أنه إذا كانت الثقافة وعياً للمجتمع، ووعياً به في نفس الوقت، فلأن التاريخ بدوره وعي بها ولها. وبالتالي فإن البحث عن التاريخ داخل التشكلات الثقافية، لا بد أن يوازيه قدر متكافئ من البحث عن التشكلات الثقافية داخل التاريخ، ليس في نماذجها البسيطة فحسب، بل كذلك في تقاطعاتها وفي دوافعها وصراعاتها.

II - الدينامية الاجتماعية في مصر في مطلع القرن العشرين.

كان للحرب العالمية الأولى تأثير واضح على المجتمع والمؤسسات السياسية في مصر الحديثة. فظروف الحرب أدت إلى تخفيف ضغط الاحتلال البريطاني وتراجع نشاط المصارف وشركات الرهن الأوربية، وتراخي السيطرة الاقتصادية والسياسية الأجنبية. كما أدى ارتفاع الطلب على القطن، إلى ارتفاع أسعاره بشكل كبير، مما جعل البورجوازية المصرية الكبرى تحقق أرباحاً طائلة و تراودها طموحات حقيقية في إقصاء المنافسة الأجنبية من السوق المصرية.

لتحقيق هذا الهدف، عمدت فئات واسعة من البورجوازية الكبرى المحلية، إلى التخلي عن انغلاقها العرقي والثقافي، وإلى التحالف مع البورجوازية المصرية الوسطى التي تمتلك عدداً من أسباب القوة. وقد تحقق هذا التحالف عملياً باندماج حزب الأمة والحزب الوطني في حزب واحد، تحت إسم الوفد. وفي إنشاء أول بنك وطني مصري، يهدف إلى كسر احتكار الأبنك الأجنبية للسوق المالية في مصر. هذا التحالف بين الوريغوازيين، الكبيرة والمتوسطة استطاع أن يحقق الجزء الأكبر من أهدافه وأن يكمل مسيرته، بإعلان استقلال مصر سنة 1922. وإعلان

الدستور المصري سنة 1923.

بعد تحقيق هذه المكاسب، شهد الوفد عدداً من الإنشقاقات. فالبورجوازية الكبرى، التي حققت أهم أهدافها الاقتصادية والسياسية، دخلت مرحلة الحفاظ على المكتسبات، وارتبطت بتحالف سياسي مع البلاط، من أجل الحفاظ على مصالحها، أما البورجوازية المتوسطة والصغرى، فقد ارتأت أن لائحة المتطلبات الاجتماعية والسياسية لا تزال طويلة، بصورة خاصة، فيما يتعلق بنظام توزيع الملكية الزراعية أو باستمرار الوجود العسكري الإنجليزي فوق التراب الوطني المصري.

لقد أدت هذه الخلافات في تقييم المشهد الاجتماعي والسياسي في مصر، إلى انشقاق عدد من الملاك الزراعيين عن حزب الوفد، وقيامهم بتشكيل عدد من الأحزاب الصغرى، التي أطلقت عليها تسمية أحزاب الأقليات، وهي الأحزاب التي تشكلت منها أغلب الحكومات المصرية في هذه الفترة.

لقد استطاع الوفد لعدة عقود، أن يكون الصوت المعبر عن طموحات فئات عريضة من البورجوازيين الصغرى والمتوسطة، لكن فشل الحكومات الوفدية المتعاقبة في الاستجابة للمطالب الشعبية، وفي تحقيق تطلعاتها في التحرير والجلاء، وفي تحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية، جعله يفقد الكثير من شعبيته، كما دفع عددا من الفئات الصغرى والمتوسطة، إلى اليأس من إمكانية التغيير، من خلال الهياكل السياسية القائمة، وإلى البحث عن مجموعة من البدائل السياسية، التي برزت في صورة عدد من التنظيمات الجديدة كمصر الفتاة والحزب الشيوعي وحركة الإخوان المسلمين.

لقد عملت هذه التنظيمات الثلاثة، كل بطريقته الخاصة على الاستفادة من النعمة العامة السائدة، ومن التراجع الكبير الحاصل في شعبية الوفد. وفي الوقت الذي بقي فيه الخطاب الشيوعي، والخطاب القومي حبيس شرائح محدودة من

النخبة العالمية، بسبب طابعه النظري المعقد، وصعوبة تكيفه مع الذهنية المصرية، لم يجد الخطاب التأصيلي لحركة الإخوان المسلمين، أية صعوبة تذكر في تقديم قراءة عارية للواقع عبر تحفيز الذاكرة الجماعية للمصريين. الأمر الذي جعل الخطاب الإخواني لحركة الإخوان المسلمين يكتسح فئات واسعة من المجتمع المصري في زمن قياسي.

ويمكن أن نرد قدرة الخطاب الإخواني على النفاذ في هذه المرحلة إلى أربعة عوامل رئيسية:

- 1 - التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر في فترة ما بين الحربين.
- 2 - الظرفية السياسية في مرحلة ما بعد الدستور.
- 3 - دور النهضة الثقافية في مصر والحركة السلفية منها بوجه خاص.
- 4 - طبيعة الخطاب الإخواني.

1 - التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر في فترة ما بين الحربين،

لقد بدأت الإصلاحات التي أدخلها محمد علي، على مستوى البنية التحتية في إعطاء ثمارها في مطلع القرن، كما أدت خلخلة البنية العقارية للأراضي الزراعية، لصالح الفلاحين المصريين، بسبب تغيير نظام الإلتزام، والتوسع الحاصل في زراعة القطن، إلى إعادة تشكيل الخارطة الاقتصادية المصرية. حيث أصبح عدد من المصريين يتمتعون بملكيات متوسطة وكبرى أحياناً، وهو ما جعلهم يراكمون ثروات مهمة، لم يكن الريف قادراً على استيعابها، بفضل ملائمة الظروف الاقتصادية، وتزايد الطلب على القطن، وهو ما جعل هذه الأموال تتحول إلى المدن، في صورة استثمارات تجارية أو عقارية أو أسهم، وجعل الدور الاقتصادي للريف، يتزايد بصورة ملحوظة خلال الفترة الحرب.

هذا التحول الاقتصادي والاجتماعي في وضعية الريف، وسكانه من

المصريين، لم توازيه تحولات على المستوى السياسي بالسرعة المطلوبة. فقد ظلت الإدارة والجيش المصريين محظوران على المصريين لفترة طويلة، حتى نهايات القرن التاسع عشر. وإذا كانت الإدارة المصرية، توفر السلطة والنفوذ الضروريين للبورجوازية التركية، وكذلك الشأن بالنسبة للسفارات والقنصليات الأجنبية فيما يتعلق بتجارها ومستثمريها في مصر، فإن البورجوازية المصرية الوسطى الصاعدة، كانت تجد نفسها محرومة من أي دعم سياسي أو حماية قانونية، وبالتالي مجبرة على الدخول في منافسة غير متوازنة مع المستثمرين الأجانب من جهة، وكذلك من طرف الأتراك المصريين، الذين يسفيدون من دعم غير مشروط من لدن البلاط من جهة ثانية. الأمر الذي جعل هذه الفئات واعية بأن الضمانات الحقيقية، لكل ارتقاء إقتصادي أو اجتماعي، لا يمكن أن تتحقق إلا وفق مقاييس سياسية جديدة، تقوم أساساً على مبدأ المساواة التامة بين جميع المصريين.

هكذا إذن، دفع التزامن الحاصل بين انبثاق الخطاب التأسيلي، وبين التحولات العميقة التي كانت تشهدها مصر، إلى إنعاش الخطاب التأسيلي، باعتباره يقدم حلاً مثالياً لهذه الوضعية. فهو من جهة يعود إلى السلف، فيكرس بذلك الحاجة الملحة إلى الأصالة، كما أنه يزكي مبدأ الهوية، في مواجهة قوة الإنتداب البريطاني، ويشكل بذلك عنصر مقاومة في وجه الإنتداب. ثم فوق هذا وذاك، فإنه يمهّد أرضية سلمية للتوافق الوطني، بناء على مبدأ المساواة، الذي يشكل قيمة ثابتة في أي خطاب إسلامي، ويسمح بالتالي، بتحقيق التحولات الاجتماعية والسياسية المطلوبة في مناخ من التفاهم والتراضي.

2- الظرفية السياسية في مصر في فترة ما بين الحربين

فيما يتعلق بدور العوامل السياسية، يمكن التمييز بين العوامل السياسية الخارجية والعوامل السياسية الداخلية.

أ - العوامل السياسية الخارجية:

خرجت دول أوروبا الغربية في حالة ضعف شديد من الحرب العالمية الأولى الأمر الذي أدى إلى تراجع نفوذها ودورها السياسي في العالم عموماً وفي منطقة نفوذها التقليدي في البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص. في مقابل هذا التراجع برزت قوتان صاعدتان على الساحة الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، المستفيد الأكبر من الحرب العالمية الثانية، والاتحاد السوفيتي، الذي حقق تقدماً هائلاً بعد سنوات الحرب، والذي بدأ يسعى إلى مد نفوذه الإيديولوجي، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى خوض صراع محموم على النفوذ مع الاتحاد السوفيتي، تحت إسم ما سوف يعرف فيما بعد بالحرب الباردة.

في خضم هذا الصراع، تنبّهت الولايات المتحدة إلى عدة حقائق:

- أن الاتحاد السوفيتي، هو القوة الصاعدة دولياً، التي يمكنها أن تشكل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية. وأن الصراع على النفوذ، مع هذه القوة الصاعدة في مختلف بقاع المعمور أمر لا مفر منه.

- أنه لا يمكنها أن تعتمد كثيراً على حلفائها الغربيين، الذين خرجوا منهكين من حربهم الأوربية الطويلة، ومن حروبهم الإستعمارية.

- أن منطقة الشرق الأوسط تكتسي أهمية استراتيجية استثنائية على المستوى الدولي، بسبب احتياطاتها من النفط، وكذلك نظراً لموقعها الجغرافي. وأن نقطة الضعف الأساسية في هذه المنطقة هو ما يصطلح عليه بالفراغ الإستراتيجي.

* مقولة الفراغ الإستراتيجي:

في الوقت الذي لاتبعد فيه الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي عن منابع النفط في الشرق الأوسط، إلا بضع مئات من الكيلومترات، فإن الولايات المتحدة تبعد عن المنطقة عدة آلاف من الكيلومترات، ومما كان يزيد الأمر خطورة بالنسبة

للأمريكيين، أن النفوذ الأوروبي بها بدأ يضعف، وأنها تعاني من تخلف اقتصادي واجتماعي شديد، أصبحت مهددة معه بصورة واضحة بالنفوذ السوفيتي، خاصة بسبب الفراغ الإيديولوجي السائد، وبسبب انخراطها في معركة تح« وطني من أجل الإستقلال، سوف يؤدي أكله بالضرورة. وقد برزت نوايا الإتحاد السوفيتي بصورة واضحة تجاه المنطقة، غداة نشره للنبود السرية من اتفاقية سايكس بيكو، التي كانت قد وقعت عليها روسيا القيصرية إلى جانب كل من فرنسا وبريطانيا، بما أصبح ينبأ بإمكان قيام تحالفات بينه وبين قوى التحرر الوطني القائمة في العالم العربي.

في مقابل هذه الوضعية سلكت الولايات المتحدة تكتيكاً متعدد الأوجه، يقوم على العودة بقوة إلى المناطق الحساسة في الشرق الأدنى والأوسط والأقصى، ولو على حساب حلفائها الأساسيين، الذين فقدوا قدرتهم على التحكم في الوضع، كما حولت عدداً من بلدان المنطقة، إلى قلاع أطلسية متقدمة، لدعم العمق الإستراتيجي لمنطقة الخليج وللحيلولة دون أي زحف عسكري سوفيتي، وقد جاء انطلاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والإعلان عن قيام دولة إسرائيل، متزامناً مع انطلاق هذه الإستراتيجية، الأمر الذي يجعل قيام الكيان الصهيوني يندرج في سياق هذه الإستراتيجية كقاعدة متقدمة للدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة. مع أن سياسة التحالفات شكلت نقطة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فإنها لم تكن كافية وحدها لملا الفراغ الإيديولوجي، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين، إلى البحث عن سبل تنشيط إيديولوجات محلية معادية للشيوعية، وقادرة على أن تقف حائلاً أمام تسربها إلى منطقة الشرق الأوسط.⁽¹⁾

⁽¹⁾ هذا ما يفسر خلفيات الدعم المادي والمعنوي الذي كانت تلقاه حركة الإخوان المسلمين من عدد من المصالح الأجنبية. كالهبة السخية التي تلقتها من شركة قناة السويس، والدعم السياسي الذي كان يلقيه الإخوان المسلمين من طرف القوى الكبرى وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة.

- رفض بريطانيا تسليم الإخوان المسلمين الذين فروا إلى ليبيا عقب حملة الإغتيالات التي شهدتها مصر في الثلاثينات والأربعينات.

- انظر: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، ج2، ص38.

هذا هو ما يفسر خلفيات الدعم المادي والمعنوي، الذي كانت تتلقاه حركة الإخوان المسلمين من عدد من المصالح الأجنبية في حينه، كالهبة السخية التي حصلت عليها من شركة قناة السويس، والدعم المادي الذي كان يلقيه الإخوان المسلمون القوى الكبرى، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أشكال مختلفة من الدعم السياسي، التي كان أبرزها، رفض بريطانيا تسليم المجموعة الإخوانية المسلحة، التي فرت إلى ليبيا عقب حملة الإغتيالات التي عرفتها مصر خلال الثلاثينات والأربعينات. هكذا، لعبت التنظيمات الإخوانية طيلة هذه الفترة دوراً مزدوجاً، يصب في مجمله في مصالح الغرب، ملأ الفراغ الإيديولوجي السائد في المنطقة، لسد الأبواب في وجه الإيديولوجية الشيوعية الآتية من الشرق، ثم التشويش على القوى الوطنية،⁽¹⁾ التي تشكل خصماً آنياً - في معركة التحرير - ومستقبلياً للمصالح الغربية.

ب - العوامل السياسية الداخلية:

حقق الوفد أهم أهدافه بإعلان استقلال مصر سنة 1922، والإعلان عن الدستور المصري سنة 1923، وهو ما جعل نسبة كبرى من الملاك الزراعيين الكبار ومن الفئات البورجوازية المدنية تعتبر أنها خرجت من مرحلة النضال إلى مرحلة الدفاع عن المكاسب، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن تحالفات جديدة مع البلاط ومع الإنجليز إن اقتضى الحال للدفاع عن مكتسباتها. أما الفئات المتوسطة والصغرى، التي لم تحقق أية استفادة عملية من التحولات الجزئية المتحققة، فكانت ترى مسيرة النضال الوطني لا زالت في بداياتها، وأنها لا يمكن أن تكتمل إلا

⁽¹⁾ يقول مايزكو بلاند في كتابه لعبة الأمم أن وكالة المخابرات الأمريكية كانت تفكر في تشجيع الجمعيات

الدينية لكي تصد المد اليساري والديمقراطي في مصر، داخل السلطة نفسها أو من خارجها

- ميتشل ريتشارد، الإخوان المسلمون، ص50

بالجلاء التام للجيش البريطاني عن الأراضي المصرية، وإعادة توزيع الملكيات الزراعية توزيعاً عادلاً، وإلغاء نظام الإمتيازات والمساواة الثامة بين المواطنين المصريين.

لقد دفعت هذه الاختلافات في وجهات النظر، عدداً من كبار الملاك، ومن البورجوازية الكبرى إلى الإنشقاق عن الوفد وتكوين عدد من الأحزاب السياسية، التي سوف تسمى فيما بعد أحزاب الأقليات. وهي أحزاب وإن كانت تحظى بتزكية البلاط والإنجليز، فإنها كانت تفتقد إلى أية قاعدة شعبية، الأمر الذي جعلها تبحث عن حلفاء يتفقون معها في العداء للوفد، ويمتلكون مثل هذه القاعدة الشعبية لضمان وصولها للحكم، هو ما كانت حركة الإخوان المسلمين تشكل إطاراً مثالياً له. وقد تأتت الفرصة الذهبية لمثل هذا التحالف، بعد مصادقة الوفد على اتفاقية 1936، التي اعتبرها عدد من المصريين مخلة بالسيادة المصرية، الأمر الذي أدى إلى زعزعة شعبيته، وهو ما كانت حركة الإخوان المسلمين تشكل إطاراً مثالياً له.

هكذا مكن التحالف بين البلاط وأحزاب الأقليات، من جهة، والإخوان المسلمين من جهة أخرى، كلا الطرفين من تحقيق مكاسب أساسية. لقد وجد البلاط في حركة الإخوان سنداً أساسياً في مواجهته مع الوفد،⁽¹⁾ كما وجدت فيه أحزاب الأقليات سنداً شعبياً حقيقياً لها في تطلّعها إلى الحكم. لذلك فإنها وبمجرد

(1) من أمثلة ذلك: تخصيص الإخوان المسلمين مؤتمريهم الرابع للإحتفال بتتويج الملك فاروق، وتعبئتهم لحشد العمال للهتاف له خلال زيارته للإسماعيلية، واختيار حسن الهضيبي لمنصب المرشد العام للحركة لأنه كان صهر نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية، مع أنه لم يكن قبل ترشيحه لمنصب المرشد العام عضواً في مجلس الإرشاد.

- رفعت السعيد، حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين، متى..كيف..ولماذا؟

في وجدت أحزاب، دار الطليعة، بيروت، ص102

- البشري طارق، الحركة السياسية في مصر 1945 - 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص45.

وصولها إلى السلطة، لم تتردد في تقديم مجموعة من الإمتيازات الخاصة لحركة الإخوان المسلمين.⁽¹⁾

3- دور الحركة الثقافية في مصر والحركة السلفية منها بوجه خاص.

جاء الأفغاني إلى مصر في ذلك الوقت بالذات الذي لم يعد الأزهر في قادراً على لعب دور الثقافي بالصورة التي دأب عليها، سواء فيما يتعلق بتقديم معرفة متوازنة، تنسجم مع احتياجات الفئات الصاعدة المتعطشة للتجديد، أو بسبب تذبذب مواقف بعض شيوخه الكبار، وارتباطاتهم بالبلاط وبالاحتلال.⁽²⁾

لقد استطاع الأفغاني أن يجتذب لخلقته ثلة من خيرة طلبة الأزهر، بفضل معرفته الموسوعية، التي كانت تخترق من بعيد الأسيجة الضيقة والتقليدية للدرس الأزهري، كما استطاع بقوة شخصيته وبحماسه أن يزرع في نفوسهم بذور الأمل، مستوحياً صورة عالم إسلامي متمدن، وقادر في نفس الوقت، على الدفاع عن هويته، من خلال الفكرة التي تبناها طيلة حياته، وهي فكرة الجامعة الإسلامية، التي استوحت قوتها في حينه، ليس من البديل الحضاري الذي قدمته فحسب، بل كذلك انطلاقاً من كونها الإطار الوحيد الذي يوفر إمكانية معقولة للتصدي للغرب ومواجهته.

كان أهم إسهام لمحمد عبده بعد الأفغاني، توثيقه لفكر هذا الأخير وتمصيره

(1) بالإضافة إلى حق ممارسة الأنشطة السياسية، سمحت حكومات الأقليات للإخوان المسلمين بتشكيل مليشيات خاصة - فرق الجواله - وإقامة معسكرات للتدريب على الأسلحة، إضافة إلى حق الإشراف على عدد من المدارس والمؤسسات الإنتاجية والاجتماعية الأمر الذي بدو يحول الحركة شيئاً فشيئاً إلى دولة داخل الدولة، ويهدد الدولة القائمة نفسها.

- ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، 169.

(2) للتوسع في مظاهر هذا التواطؤ انظر:

- رفعت السعيد، حسن البناء، مؤسس حركة الإخوان المسلمين، متى وكيف ولماذا؟ دار الطليعة، بيروت، ت. غير مذكور، ص 49 و 50.

وتعريبه له، وكذلك الدفع بالمعادلة التي نادى بإرسائها الأفغاني، بين مقتضيات الحضارة العربية الإسلامية والمدنية الغربية، إلى أقصى حدود ممكنة لها على المستوى النظري. غير أن الإضطرابات المستمرة التي كانت تعيشها مصر، والتذبذب الطبيعي لشخصية محمد عبده، وانخراطه في عدد من الصراعات السياسية، دفعه إلى تحقيق تراجعات أساسية عن الأسس الكبرى التي استقرت مع الأفغاني، خصوصاً فيما يتعلق بمكانة العقل.⁽¹⁾

بدا هذا التراجع كذلك بوضوح على المستوى السياسي، فإذا كان الأفغاني قد جعل من محاربة الاستبداد مهمته الأولى، فإن محمد عبده لم يتردد في مهاجمة دعاة مبدأ احترام الحريات الشخصية والحرية الاجتماعية والحرية السياسية. بل إنه صاحب القولة الشهيرة: «لن ينهض بالشرق إلا مستبد عادل».⁽²⁾ ومع أن رشيد رضا يعتبر من طرف الكثيرين، امتداداً نظرياً لفكر محمد عبده، فإن هذا التقدير، ولو أنه لا يخلو من قدر من الصدق، لا يجب أن يغفل مسحة المحافظة التي يضيفها رشيد رضا على فكر الشيخ، التي لا تعبر دائماً بأمانة عنه، سواء في كتاباته الخاصة عن شخصيته، أو في الأفكار التي عبر عنها باسم المدرسة السلفية.

هكذا وفر هذا الميل المتعاطف نحو المحافظة، داخل المدرسة السلفية، الفرش الضروري لانطلاق ثقافة جديدة، استلهمت عناصر أساسية من المدرسة السلفية، وتطورت داخل المناخ الثقافي الذي أطرته، من أجل أن تقطع مع عناصر أخرى من داخل هذه الثقافة. وهي الثقافة التي أسست لها حركة الإخوان المسلمين، وبصورة

⁽¹⁾ يقول الأفغاني: «فإذا لم نر في القرآن ما يوافق صريح العلم، اكتفينا بما جاء فيه من الإشارة ورجعنا إلى التأويل»

- محمد حمارة، مسلمون نوار، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، 1979، ص201.

في حين لا يرى محمد عبده في العقل أكثر من خادماً للعقيدة.

⁽²⁾ أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص300.

خاصة مؤسسها حسن البناء الذي شرع في رسم معالم خطاب جديد بدء من مطلع الثلاثينات.

4 - طبيعة الخطاب الإخواني

في مقابل خطاب الحداثة، الهجين والمطلسم بمصطلحاته الأعمجية الغريبة، عرف الإخوان المسلمون، الذين بدؤوا يشكلون أوسع قاعدة للتصور الإسلامي، كيف يوجهون خطابهم على مستويي الشكل والمضمون، مستفيدين في ذلك من ملاءمة بنيتين قائمتين، هما بنية الثقافة الشعبية والذاكرة الجماعية بمعجمها ورموزها ودلالاتها، والبنية التحتية المتوفرة بصورة جاهزة، المتمثلة في وجود عدد هائل من المساجد التي تغطي التراب المصري، والتي تفتقد إلى أي تأطير أو هيكلية أو ضوابط للعمل، بما جعل عدداً هائلاً من هذه المساجد يتحول بصورة سريعة إلى فروع للجماعة.

على مستوى الشكل، كان خطاب الجماعة، يعتمد على البساطة، عبر اقتراح مفاهيم مباشرة وبديهية، تمتح من الذاكرة الجماعية، وتحظى نتيجة لذلك بالقبول والإجماع العام، خصوصاً وأنها تختزل في ذاتها قضايا واختيارات أساسية، يتم تصويرها باعتبارها تقدم حلولاً شاملة ونهائية للقضايا المطروحة في حينه. لذلك لم تكن المفاهيم والقضايا التي تطرحها الجماعة تلقى أية مقاومة في الشارع المصري، سواء لدى العامة أو حتى لدى عموم المثقفين، الذين تم تأطيرهم نظرياً إما داخل الأزهر أو في مدرسة المعلمين، أو الذين يعودون بجذورهم النظرية إلى المدرسة السلفية. ولم يلق الخطاب الإخواني قدراً من الإعتراض والرفض إلا من طرف المثقفين المتأثرين بالمناهج الفكرية السائدة في الغرب، الأمر الذي أدى بصورة غير مباشرة إلى إعطائه مصداقية إضافية، باعتباره مدافعاً عن الأصالة، وسدّاً منيعاً أمام مخاطر الاستيلاء. هكذا، وعلى مستوى المضمون قدم الخطاب التأصيلي نفسه كمدافع عن الهوية الحضارية، المهددة من طرف الغرب ومن طرف المستغربين في

الداخل. كما استطاع أن يسقط الحمولة المقدسة والمطلقة للنصوص الدينية على خطابهم، وتكثيف الرموز الدينية، وإعادة تكييفها مع شروط خطابه، وتوظيف عناصر الثقافة الشعبية السائدة، في محاربة خصومه الإيديولوجيين.⁽¹⁾

إلى جانب هذه الاعتبارات تم تطعيم الخطاب السياسي للخطاب الإخواني بلكنة إجتماعية، تفضح الظلم والتفاوت الطبقي الصارخ الذي كان سائداً في مصر، ف: حسن البنا مثلاً يعقد في مذكراته، مقارنة مريرة في سخريتها بين مستوى الدخل الفردي للإنسان المصري، والمصروف اليومي الضروري لإعالة حمار، وينتهي منها بعد عملية حسابية مدققة بالأرقام إلى أن كلفة إعالة الحمار هي: «ضعف ما يعيش به الفرد من هؤلاء الآدميين في مصر».⁽²⁾

ومع أن هذا الخطاب الإجتماعي، كان يشكل إحدى عناصر قوة حركة الإخوان المسلمين، فإنه لم يكن يعكس بالضرورة إرادتهم أو توجهاتهم السياسية الرسمية. فقد كان الإخوان المسلمين، خلال الجزء الأعظم من تاريخ ممارستهم السياسية، حلفاء سياسيين للبلاط، ولأحزاب الأقليات، ذات القاعدة الإقطاعية المعادية للشعب والمالية للإستعمار، تماماً كما أن حركة الإخوان المسلمين، اعترضت على الإصلاح الزراعي الذي جاء بهدف تحقيق نوع من العدالة الإجتماعية، وظلت تطالب برفع سقف الملكية الزراعية.

(1) عندما يستعرض عبد الحليم خفاجي التحاقه بإحدى الجماعات التي كانت تمارس العمل الوطني (الإخوان المسلمين) دون أخرى (مصر الفتاة أو الحزب الشيوعي) فهو لا يبرر ذلك بأسباب موضوعية، بل يميل إلى مجموعة من القيم والسمة المستوحاة من الذاكرة الشعبية. يقول: «أما مصر الفتاة، فأول ما ينفرد منه إسمه الذي يشعروا بالتحسنت والإقليمية (..) أما الحزب الشيوعي فكل شيء في كياننا ينفرد منه، وإن كانت معلوماتنا عنه غامضة وقليلة»

- عبد الحليم خفاجي، عندما غابت الشمس، الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، 1987.

(2) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، د.ت، د.م، ص76.

المبحث السادس

الجماعات التأصيلية المعاصرة: الحاضر ورهانات المستقبل

١ - وقفة عند بعض الجماعات التأصيلية المعاصرة

١. الظاهرة التأصيلية، ظاهرة إجتماعية - ثقافية، أم ظاهرة إعادة إنتاج إجتماعي - ثقافي؟

- الجماعات التأصيلية: ورهانات الإستراتيجيات في الصراع الدولي بين الشرق والغرب.

- إعادة إنتاج الظاهرة التأصيلية في السبعينات على ضوء الصراع الدولي.

- إعادة إنتاج الظاهرة التأصيلية في السبعينات على ضوء الإستراتيجيات المحلية.

* استراتيجية التوحيد لخلق التجانس داخل الشتات القبلي.

* استراتيجية التوازن لإعطاء النظام سلطة التحكم.

* استراتيجية الإخراط في النظام الأمني الغربي.

- الشروط الموضوعية لانبثاق الظاهرة التأصيلية في مطلع السبعينات.

* العوامل السوسيو - الإقتصادية.

* العوامل السياسية.

- * العوامل الداخلية.
- * إشكالية مشروعية الدولة القطرية.
- * إشكالية الديمقراطية.
- * العوامل العربية البنية والإقليمية.
- * الإحباطات القومية.
- * عقم نموذج دولة الإستبداد الفردي.
- دور المؤثرات الإقليمية
- العوامل الثقافية.
- النظام التعليمي.
- التنشئة والأسرة.
- إشكالية الهوية.
- 2. قراءة في بعض الجماعات التأصيلية المعاصرة

أ - خيار الرفض؛

- التنظير القطبي.

- الجماعة الإسلامية في مصر.

- منظمة الجهاد الإسلامي.

ب - العمل التأصيلي المسلح؛ نموذج حزب الله.

ج - خيار التوافق؛ الإخوان المسلمون الجدد في مصر.

II - مستقبل الظاهرة التأصيلية في العالم العربي المعاصر.

1- القراءات المستقبلية الثابتة

2- القراءات المستقبلية الدينامية

3- الملامح العامة للأدوار المستقبلية للجماعات التأصيلية

أ - الأزمات

ب - المحددات

- دور المنظمات والهيئات والأحزاب السياسية

- دور المجتمع المدني

ج - الدولة

4- المستقبلات المحتملة لتجليات الخطاب التأصيلي

أ - الخطاب التأصيلي الجهادي

ب - الخطاب التأصيلي الرافض

ج - الخطاب التأصيلي التوافقي

- العوامل الموضوعية

- العوامل الذاتية

- كايح الشرعية

- كايح جماعات الضغط

- الكايح الفقالي

الجماعات التأسيسية المعاصرة:

الحاضر ورهانات المستقبل

I - وقفة عند بعض الجماعات التأسيسية المعاصرة

يمكن القول، أن الظاهرة التأسيسية، التي شهدت انتعاشاً في العالم العربي، ابتداء من عقد السبعينات، تشكل على الصعيد النظري، إحدى صور الإمتداد لإشكالية النهضة التي طرحت نفسها على العالمين، العربي والإسلامي، منذ القرن التاسع عشر. فبالرغم من اختلاف تيارات الخطاب التأسيسي المعاصر، وتنوع مضامينها، فإنها في مجملها، تفصح عن الإشكالية الأساسية التي أطرت السؤال المركزي في بنية الفكر النهضوي العربي، كيف نهض؟

لقد بدت التساؤلات التي طرحها رواد النهضة في العالم العربي، حتى الجينية منها، وكأنها محكومة بقدر سلفي، فكل الأطروحات التي قاربت إشكالية النهضة، جاءت خلاصاتها مشروطة أو مشوبة بصورة واضحة بإحالات ماضوية. وحتى أولئك الذين كان يجري تقديمهم على أنهم من رواد الحداثة، كانوا في نهاية الأمر، يخضعون تصوراتهم لتصورات سلفية تكتسي طابعاً جاهزاً في بعض الأحيان وممالئاً في أحيان أخرى. ف: الطهطاوي، رائد حركة الحداثة في النهضة العربية مثلاً، لم يكن يتوانى عن التذكير باستمراره، بأن ما يناسب الغرب، لا يناسب المسلمين بالضرورة، وأن الشريعة الإسلامية، تقدم أجوبة على جميع الأسئلة التي قد يطرحها المسلمون. كما كان التيار السلفي، الذي يمثله الأفغاني ومحمد عبده، اعتبر مثل هذه الإحالات غير كافية في تحديد الدور الذي يجب أن يلعبه التراث في النهضة

المرحوة، لذلك ظل يربط ربطاً نسقياً بين الانفتاح على مدينة الغرب، وبين العودة إلى منابع الحضارة الإسلامية. كشرطين لازمين ومتراطيين لتحقيق أية نهضة محتملة. هكذا، سوف تنبثق جميع الأسئلة اللاحقة، وجميع المساهمات التي نظرت للنهضة، من هذا الربط النسقي، بين الماضي الأسيل للحضارة الإسلامية، وبين التمدن المعاصر للغرب، وهي المساهمات التي سارت بالنسبة للخطاب النهضوي التأصيلي، في اتجاه توضيح دور الذاكرة التراثية الذاتية للحضارة العربية الإسلامية، في تحقيق هذه النهضة، وإضعاف الرصيد الذي قد يتأتى من الانفتاح على الغرب. ومع انكشاف الأطماع الإستعمارية الغربية في مطلع هذا القرن، واتضح الخطر الذي الذي أصبح يهدد هوية الأمة ومستقبلها، والمد الذي عرفه الخطاب التأصيلي، بموازاة مع ذلك، بدأ الشرط الثاني القائم على ضرورة: لانفتاح على الغرب، لكسب رهان الحداثة، في التآكل بصورة متزايدة. الأمر الذي عبرت عنه بصورة مترددة، الكتابات المتأخرة ل: محمد عبده، والذي بدأ بصورة واضحة بعد ذلك مع رشيد رضا، قبل أن يجهز عليه حسن البنا وحركة الإخوان المسلمين بصورة نهائية، ويستحيل من شرط أجمع عليه رواد فكر النهضة، إلى سبب يعزو إليه هؤلاء السلفيون الجدد في خطابهم الجديد، ضعف الأمة وانحطاطها.

1. الظاهرة التأصيلية: ظاهرة إجتماعية - ثقافية أم ظاهرة إعادة إنتاج إجتماعي -

ثقافي؟

بالرغم من الأهمية النظرية لإشكالية النهضة، في بلورة الخطاب التأصيلي لحركة الإخوان المسلمين، فإن الخطاب التأصيلي، لم يأت كثمرة لاجتهادات تأملية فحسب، بل لعبت الشروط الإجتماعية، كما ورد في الفصل السابق، دوراً محفزاً في بلورة وفي مد هذا الخطاب بمقوماته الأساسية. خصوصاً مع ظهور المدينة بالمفهوم العصري واتساعها في مصر. وتكامل شروط انبثاق فئة إجتماعية وسطى،

وبروز الحاجة إلى إعادة تحديد مفهوم الأمة، وإلى مقاومة التدخل الأجنبي. وإذا كانت الظاهرة التأسيسية في الثلاثينات، قد جاءت كخلاصة وكتكليف لهذه الشروط جميعاً، فإن ما يميز الخطاب التأسيسي المعاصر، الذي نشأ في العالم العربي منذ السبعينات، أنه نما واكتمل، في جانب كبير منه، خارج وجود مثل هذه الشروط الموضوعية، التي تؤهله بصورة خاصة، إلى احتلال هذا الفضاء الهائل بمعزل عن الخطابات الأخرى المنبثقة بدورها عن إشكالية النهضة.

لقد كان يبدو حتى مطلع السبعينات، أن الثورة الناصرية، التي حولت الحلم الذي بشرت به حركة الإخوان المسلمين إلى واقع،⁽¹⁾ قد جعلت الخطاب التأسيسي يفقد مبرراته التاريخية، الإجتماعية والثقافية. وأنها حققت قطيعة مع الثقافة السياسية السابقة، وأنه حتى في حالة قيام ظروف مماثلة لتلك التي عرفت في مصر، في العشرينات وفي الثلاثينات،⁽²⁾ فإنها سوف تؤدي حتماً إلى ظهور تيارات فكرية وسياسية، مختلفة بصورة نوعية.⁽³⁾ قد تتأسس بناء على نقد للتجارب السابقة، لكنها سوف تبدأ حتماً من حيث انتهت هذه التجارب. لكن ما حصل، هو أن تدخل عدة عوامل وداخلية وخارجية، بصورة مكثفة، ممنهجة وهادفة، استطاع أن يصنع من بقايا ومرتدات الخطاب التأسيسي في الفكر النهضوي وما بعده، رهاناً حاضراً، في ظل المقتضيات التي أملت شروط الحرب الباردة.

⁽¹⁾ في الدفع بالفتن الوسطى إلى الواجهة السياسية، وفي إيجاد تسوية لمفهوم الأمة وانتهاج سياسية غير مائلة للغرب

⁽²⁾ هيمنة أجنبية، غزو خارجي، صراع إجتماعي، صراع على السلطة، إشكالية الهوية..

⁽³⁾ وهو ما كان يمكن أن يتكرس بصورة فعلية، مع النزوع الهائل نحو الحداثة، الذي عرفه الفكر العربي.

الجماعات التأصيلية ورهانات الإستراتيجيات في الصراع الدولي بين الشرق والغرب،

إن ما يميز الخطاب التأصيلي المعاصر عن سلفه في الثلاثينات، هو تدخل عوامل خارجية، بصورة مباشرة، منظمة وواعية بأهدافها، للقيام بدور الحاضنة التي تعيد إنتاج هذا الفكر، في شروط هي غير شروطه، وفي زمان غير زمانه. برزت هذه العوامل الخارجية مرة أولى في الأربعينات، عندما روج الأمريكيون لمقولة الفراغ الإستراتيجي، في منطقة الشرق الأوسط، غداة الحرب العالمية الثانية. واعتبروا في حينه، أن من بين العناصر الأساسية، التي يجب أن تنبني عليها إستراتيجيتهم للملئ هذا الفراغ،⁽¹⁾ تقديم أشكال مختلفة من الدعم للجماعات التأصيلية في العالم العربي، حتى تكون الدرع العقائدي الواقعي للمنطقة من أخطار الزحف الشيوعي. لكن الجديد في هذا المشهد، أن الأنظمة السياسية في الوطن العربي، المتحالفة مع الغرب، هي التي أصبحت تضطلع بالأدوار التي كانت موكولة في السابق للإستعمار الفرنسي والبريطاني، لاعتبارات لم تعد خارجية فحسب، بل أصبحت تحكمها مقتضيات داخلية كذلك.

• إعادة إنتاج الظاهرة التأصيلية في السبعينات على ضوء الصراع الدولي

تفصح خريطة غرب آسيا، قبيل انتهاء الحرب الباردة، ببداية بليغة، عن طبيعة الرهانات الدولية، التي كانت تحيط بإشكالية إعادة إنتاج الظاهرة التأصيلية. فباستثناء تركيا، الدولة العضو في الحلف الأطلسي، فإن الدول التي عرفت أقوى مد تأصيلي في حقبة السبعينات، هي في نفس الوقت، تلك التي تقع في المنطقة

⁽¹⁾ إلى جانب إنشاء بعض الأحلاف الإقليمية. ومباركة قيام الكيان الصهيوني الذي سوف يصبح لاحقا رأس الرمح في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

العازلة بين الاتحاد السوفيتي السابق، وبين منطقة الشرق الأوسط،⁽¹⁾ التي تخفي في باطنها ثلاثة أرباع الإحتياطي العالمي من النفط، وتشكل في نفس الوقت، سوقاً من أهم الأسواق العالمية للغرب، ونقطة التقاطع المركزية، بين أهم طرق التجارة الدولية.

إن توفير الشروط الملائمة لانبثاق وامتداد هذه الجماعات، كان يساهم بقسط وافر في سد الفراغ الإيديولوجي الهائل في المنطقة، وفي تعبئة فئات واسعة من المسلمين في العالم، ضد الإيديولوجيا الشيوعية، وضد الاتحاد السوفيتي، وهو أمر لم يكن من الممكن إلا أن يصب في طاحون المصالح الأمريكية.

لقد حققت الإستراتيجية الأمريكية نجاحاً كبيراً في رهانها الإسلاموي، وهو ما بدا بصورة واضحة في التعبئة التي تحققت داخل الدول الإسلامية، ودول الخليج بصورة خاصة، حول المسألة الأفغانية، وفي الدعم الإقتصادي والسياسي الهائل الذي لقيه المجاهدون الأفغان والدول المجاورة التي تدعمهم، من دول الخليج، تحت غطاء شعار التضامن الإسلامي، في صورة منح وقروض واستثمارات واستقطاب لليد العاملة..

في هذه المرحلة، توالى عدد من التصريحات، التي عكست ارتياح عدد من مهندسي السياسة الخارجية الأمريكية للنفوذ المتعاظم للجماعات التأصيلية في الوطن العربي.⁽²⁾ كما قام عدد من رجال الدولة الأمريكيين، بعدد من الاتصالات،

(1) الباكستان، أفغانستان، إيران. وهي امتدادات جغرافية وبشرية وإيديولوجية لم تكن تلعب دور العازل فحسب، لحماية أنظمة الخليج المكشوفة، بل استعملت كمنطلقات كذلك لتفكيك الأطراف الجنوبية والغربية للإتحاد السوفيتي السابق.

(2) أنظر مثلاً تصريح بريجنسكي المستشار الأمريكي للأمن القومي في حينه: «إن الولايات المتحدة لا تخشى عملية البعث الإسلامي بل ترحب بها»

مع عدد من هذه الجماعات، التي انخرطت في مواجهات مسلحة مع أنظمة عربية تعتبرها الولايات المتحدة معادية لمصالحها⁽¹⁾ وإلى تنظيم عدد من المؤتمرات، التي مهدت لتنسيق إقليمي بين هذه الجماعات ولتعزيز أدوارها السياسية الإقليمية.⁽²⁾ لقد مكن هذا الدور، الذي لعبه الغرب والسياسة الخارجية الأمريكية بوجه خاص، من الخروج بتقدير دقيق للأخطار الإقليمية المحتملة، التي يمكن أن تشكلها هذه الجماعات بعد نهاية الحرب الباردة. وهو ما جعل هؤلاء واعين بالأخطار المحدقة بمصالحهم في المنطقة، من جراء تنامي الحركات التأصيلية، ومن وضع برامج قابلة للتطبيق مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة للحد من تأثير ومن دور هذه الجماعات.⁽³⁾

- إعادة إنتاج الظاهرة التأصيلية في السبعينات على ضوء الإستراتيجيات المحلية،

لربما تبدو كلمة استراتيجية محلية في غير محلها هنا، لأن الدول العربية لم تعد تملك إستراتيجية إقليمية خاصة بها منذ حرب أكتوبر. بل إنه حتى قبل هذه المرحلة، لم يحدث إلا توافق لحظي، حول مبادئ مشتركة، امتد منذ وفاة جمال عبد الناصر، وحتى قبيل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، التي أضعفت إلى حدود

ABD - ALLAH; OMAR F; THE STRUGGLE IN SYRIA, BERKLEY⁽¹⁾
ISLAMIC MHZAANHES, 1983, P 20

⁽²⁾ مولت المخابرات الأمريكية سنة 1983 أكثر من مائة وعشرين مؤتمراً أو ندوة في موضوع "الصحة الإسلامية"

- محمد حسنين هيكل، محاضرة ألقى في جامعة القاهرة. عن: «هواجس مستقبلية»، المستقبل العربي، عدد 108.

⁽³⁾ انهيار نظام نظام الحق في باكستان، الذي كان يمثل صيغة للتخالف بين التأصيليين والمؤسسة العسكرية، ودخول الفصائل الأفغانية مرحلة التآكل الذاتي، وتراجع الدور الإقليمي لكل من إيران والسودان.

بعيدة احتمال التوافق حول استراتيجية عزية موحدة، نظراً للشرح العميق الذي أقامته بين مختلف الدول العربية.

إن ما يمكن الحديث عنه في مقابل ذلك، هو استراتيجيات عربية قطرية متعارضة، تعطي الأولوية بصورة تكاد تكون مطلقة، لفض ولتجاوز إشكالية المشروعية التي تورق عدداً من الأنظمة العربية. ذلك أن أنظمة الحكم القائمة في العالم العربي نادراً ما تتمتع بشرعية فعلية، سواء بناء على المقاييس والمقتضيات التي تستلهم التراث العربي الإسلامي أو تلك المستعارة من الغرب، وهو ما ينعكس بصورة واضحة على مؤسسات الدولة وعلى علاقات الحاكمين بالمحكومين. بالإضافة إلى عامل عدم الاستقرار الناجم عن هذه الوضعية، الذي يسم النظام الإقليمي العربي، كل هذه العوامل أسهمت بقدر متفاوت في إعطاء الهاجس الأمني، الأولوية المطلقة في الإستراتيجيات القطرية داخل النظام الإقليمي العربي. ويمكن على الوجه العموم، الإشارة إلى ثلاثة أصناف من الإستراتيجيات القطرية، التي انتهجتها عدد من الأقطار العربية، التي توفرت في سياقها، بوعي أو بدون وعي، شروط إنضاج حركات تأصيلية فاعلة ونشيطة.

- استراتيجية التوحيد والتماهي لخلق التجانس داخل الشتات القبلي (دول الخليج).

- استراتيجية التوازن لإعطاء النظام سلطة التحكيم.

- استراتيجية الإنخراط في النظام الأمني الغربي أو في التكتلات الشرقية سابقاً.

مع أن كلا من هذه الإستراتيجيات تشكل نسقاً قائماً بذاته، فإن هذا لا يعني بالضرورة انغلاق كل نموذج من هذه النماذج على ذاته، كما أنه لا يمنع أن تتكامل وأن تتداخل بعض هذه النماذج فيما بينها. إن السعي إلى بناء الدولة على أنقاض الشتات القبلي السابق، والإنخراط في مسار للوحدة والتماهي، لا يمنع أن يبنى الحكم جانباً من مشروعيته مثلاً انطلاقاً من وظيفة التحكيم واللعب على

التوازنات الداخلية، تماماً كما أن هذين العاملين لا يمتنعان الحكم من الإخراط في نظام أمني كوني، لتعزيز موقعه الداخلي وضمان استقراره.

*** استراتيجية التوحيد والتماهي لخلق التجانس داخل الشتات القبلي (دول الخليج):**

في الجزيرة العربية، حيث تعزز كل قبيلة بتاريخها الخاص، وتحتكم إلى أنظمتها وأعرافها، وحيث يحفل التاريخ العام، بسلسلة من الضغائن القبلية التاريخية، لعب الدين الإسلامي، بالنسبة للسلطة الحاكمة، دور العامل الذي يضيف الانسجام على الفسيفساء المجتمعية، والعنصر الذي يعطي للأسرة الحاكمة والعشيرة المهيمنة، التي لا تتميز بشيء عن بقية العشائر، إطاراً من المشروعية. من خلال إبراز هذه الأسرة، وفي مركزها الملك، كحامية للمقدسات الإسلامية وللتصور الإسلامي السني المحافظ. لقد لعب الإسلام، في الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج، دورين متوازيين. فهو من جهة عامل توحيد لجمع الشتات القبلي المجتمعي، ولوضع أسس إرساء هوية وطنية موحدة. وهو من جهة ثانية عامل شرعنة للنظام السياسي القائم.

هذه الأدوار الأساسية، التي تم توظيف الإسلام لخدمتها، تتضمن بدورها أدواراً ثانوية. إن بناء وتوحيد الهوية الوطنية على أساس الإسلام، يفترض بالضرورة وجود مقابل يتم عزله من خلال هذا التوحيد ولفظه كجسم غريب على هذه الهوية. هذا الجسم، على المستوى الداخلي، هو كل من لا يندرج في التصور الرسمي الذي ترعاه الدولة التقليدية للإسلام.⁽¹⁾ كما يقدم هذا التمثيل الرسمي للإسلام درعاً آمناً للأسرة الحاكمة، ليس بالمواجهة مع الإيديولوجات التي توصف بالإلحادية أو المعادية للدين فحسب، بل كذلك كنسق رادع لأي مسعى للإقتباس

⁽¹⁾ هكذا يتم تهميش الأقليات الطائفية الدينية، وتقديمها في صورة جسم غريب، وفي أحيان أخرى كطابور خامس متواطئ مع الخارج.

من أي مصدر فلسفي أو حضاري خارجي أو لتقييد كل حرية في العودة إلى النص الديني الإسلامي، ومساءلته وتأويله.

لتحقيق هذه الأهداف، وضعت دول الخليج، وعلى رأسها العربية السعودية، برنامجاً متكاملاً لاحتواء جميع أشكال الفعل المحلية، الإقليمية والدولية. واستطاعت بنفوذها المالي، أن تمارس قدراً كبيراً من التأثير والتوجيه داخل منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي المنظمات الإقليمية، عبر مراقبتها لعدد من البنوك والصناديق المالية، الإقليمية والجهوية. كما قامت عدد من جماعات الدعوة، المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الدول، بتقديم أشكال مختلفة من الدعم المالي والسياسي لعدد من الجماعات التأصيلية، في مختلف أصقاع العالم، وبناء وتمويل عدد من المراكز الدينية، والمدارس المكتبات، وإقامة عدد من المؤتمرات والندوات القارة والمتنقلة، ونشر كمية هائلة من كتب التراث، وبيعها بأثمان مدعمة،⁽¹⁾ بهدف تعميم تصورهما الخاص للدين الإسلامي. ومع أنه لا يمكن القول أن الغرب كان مرتاحاً تماماً لهذا الإمتداد لحركات الدعوة عبر العالم، بعد نهاية الحرب الباردة، فقد ظل يعتبرها «شراً لا بد منه»، نظراً لإيمانه العميق، أن قيام أنظمة سياسية ديمقراطية في منطقة الخليج، لا يخدم مصالحه في حال من الأحوال، إضافة إلى التأثير المتعاضم لدور اللوبي الغربي الموالي لعدد من أمراء وشيوخ الخليج، ومن كبريات الشركات الأمريكية.

• استراتيجية التوازن لإعطاء النظام سلطة التحكيم

يمكن اعتبار النظام السياسي الذي أرساه السادات في مصر، أحد أبرز هذه النماذج. كان السادات يريد إجراء تعديلات جوهرية على الاختيارات الاقتصادية

(1) كالدور الذي تلعبه مثلاً «رابطة العالم الإسلامي» التي أنشأتها العربية السعودية سنة 1962 لهذا الغرض.

والسياسية المصرية الداخلية والخارجية. لكنه وجد نفسه أمام ثقل وازن للمعارضة السياسية، التي ظلت وفية لاختيارات الرئيس السابق. من هنا لم يكن من خيار آخر أمامه إلا التحالف مع قوة سياسية، قادرة على مواجهة خصومه السياسيين على كافة المستويات، حتى يستطيع الأفراد بسلطة التحكيم، ويلعب دور رب العائلة المصرية العزيز على قلبه. انطلاقاً من ذلك، انخرطت أجهزة الدولة المصرية، بدء من السبعينات، بصورة تكاد تكون مخبرية، في عملية توفير الشروط التي من شأنها إعادة إنتاج الظاهرة التأسيسية.⁽¹⁾

لقد لعبت هذه الإجراءات دورها بصورة نموذجية في توفير الشروط الملائمة لإعادة انبعاث الخطاب التأسيلي، وعودته القوية إلى المجتمع المصري، ومكنت الخليفة الراشدي الخامس⁽²⁾ من ضرب القوى السياسية ببعضها البعض، وتمثيل دور رب الأسرة الرزين والمتعقل، ومن لعب دور الحكم، في المواجهات التي اندلعت بين الجماعات التأسيسية من جهة، وبين الناصريين واليسار عموماً، وبين الجماعات

(1) هكذا سوف يتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- إطلاق سراح أعضاء الجماعات التأسيسية المعتقلين
 - إعادة الممتلكات النابتة والمنقولة التي تمت مصادرتها من هذه الجماعات في المحاكمات السابقة.
 - توفير قنوات تمويل مباشرة وغير مباشرة لهذه الجماعات.
 - الزيادة في الزمن المخصص لمخصص الوعظ الديني في وسائل الإعلام، وإفساح هذه الوسائل أمام بعض الشخصيات المقربة من هذه الجماعات.
 - إعادة طباعة كتب التراث وإصدارها في طبعات اقتصادية
 - الزيادة في عدد المساجد، واستخدام الأضواء ورافعات الصوت، وإقامة المساجد في أماكن العمل، والسماح بالتوقف عن العمل خلال أوقات الصلاة.
 - تعيين شخصيات مقربة من الجماعات التأسيسية في الجماعات وفي مراكز السلطة.
 - التفاوض عن بعض التجاوزات القانونية التي تقوم بها هذه الجماعات.
 - إفساح المجال أمام عودة المغتربين - المنفيين من زعامات حركة الإخوان المسلمين من بلدان الخليج.
- (2) لقب أطلقه عليه مجلس الشعب المصري، وكان يروق له كثيراً

التأصيلية من جهة ثانية والأقباط المصريين.

ومع أن سلسلة التحولات الاقتصادية والسياسية التي انغمر فيها السادات بعد حرب أكتوبر⁽¹⁾ لقيت معارضة قوية من جميع القوى السياسية التقليدية، فقد استطاع السادات أن يحيد عدداً من هذه القوى، بسبب صراعاتها مع بعضها البعض، وأن يحظى بالدعم السياسي العلني للتيار الرسمي لحركة الإخوان المسلمين.⁽²⁾

إلى جانب مصر، حكمت هذه الإستراتيجية كذلك، علاقة النظام المغربي بالمعارضة السياسية، التي كانت تؤطر الشارع السياسي في المغرب. دخل النظام السياسي المغربي عقد السبعينات ضعيفاً، إثر محاولتين انقلابيتين، شارك فيهما بعض أبرز أطر الجيش في حينه، وهو ما تطلب منه إعطاء أولوية مطلقة للإعتبارات الأمنية. وقد تزامن هذا الضعف، مع الصعود البارز لقوى اليسار، التي تعتبر امتدادات أكثر جذرية للحركة الوطنية، أو التي أصبح يصطلح عليها باليسار الجديد الذي نشط في الجامعات، وفي أوساط المثقفين. كما عرفت الحركة النقابية في هذه المرحلة، انتعاشاً قوياً، وقدراً كبيراً من التعبئة السياسية، في ظل الهيمنة السياسية لقوى اليسار داخلها.

هذا الضعف السياسي الذي كان يعاني منه النظام، في مقابل التصاعد المتعاظم لقوى اليسار، في محيط دولي يتميز بعدم الاستقرار، هو ما دفع صانعي القرار المغاربة، إلى تجربة الرصفة المصرية.

لم يكن هذا الاختيار سهلاً، رغم الفقر الذي يتميز به على مستوى على الإبداع، فعلى خلاف مصر، لم تكن هناك قوة تأصيلية منظمة وكامنة في المجتمع

(1) الانفتاح الاقتصادي، والصلح مع إسرائيل، التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية

(2) انظر تصريحات زينب الغزالي بعد محاولة الانقلاب التي قادها صالح سرية.

السياسي المغربي، يمكن العودة إليها وبعث الروح فيها بسهولة. كما أن الشارع المغربي، بتكوينه الثقافي الخاص، ظل حتى هذه الفترة، بعيداً عن التجاوب مع مثل هذه الأطروحات.⁽¹⁾

هذه الخصوصية المجتمعية والثقافية، شكلت بالنسبة للحاكمين رهاناً ذا حدين، فهي من جهة، تشكل عاملاً معيقاً في أية عملية هيكلة سريعة لخلق دينامية تأصيلية قادرة على مناوئة اليسار وإضعاف فعاليته. وهي جهة ثانية، تشكل ضماناً لعدم تجذر الظاهرة وخروجها عن الأهداف المرسومة لها أو انفلاتها عن رقابة الحاكمين.

هكذا تمت الاستعاضة عن هشاشة حضور العامل السوسيوثقافي الإخواني في المغرب، بالإغتراف من فائض الإسلام الشعبي، وسلطت - بضم السين - الأضواء على شخصية كانت مجهولة حتى حينه - عبد السلام ياسين، استقالت عن الإسلام الشعبي، بعد انشقاقها عن إحدى الزوايا، لكي تؤسس لإسلام تأصيلي في المغرب. وهو ما أعطى لهذه الحركة امتداداً منذ البداية، بين الفئات الشعبية البسيطة، من بين بعض رواد الإسلام الشعبي، إلى جانب بعض المريدين الذين نجح الشيخ في استقطابهم. وكانت الرسالة التي وجهها مرشد الجماعة، إلى الملك سنة 1974. أبرز مبادرة سياسية دخلت بها هذه الجماعة ساحة الفعل السياسي.

أما الجماعة الثانية التي ظهرت في هذه المرحلة - حركة الشبيبة الإسلامية - فقد سعت بزعامة الأستاذ عبد الكريم مطيع، إلى الإنفتاح على الأطر الشابة في الجامعة، وفي المؤسسات التعليمية، لبلورة خطاب تأصيلي بمقاييس أخرى مختلفة. وقد أعطت كل من الجماعتين، الأولوية في عملهما السياسي، إلى إعلان حرب

(1) على خلاف النموذج المصري حيث اصطلمت الحركة الوطنية الممثلة في الوفد مع الإخوان المسلمين، كانت النزعة السلفية تشكل جزءاً نشيطاً من الحركة الوطنية في المغرب.

شاملة على اليسار، فقد خصص عبد السلام ياسين، عدداً من كتاباته لمهاجمة الحركات اليسارية والقومية في الوطن العربي وفي المغرب، في حين تجاوزت حركة الشبيبة الإسلامية ذلك إلى التصفية الجسدية فنظمت عملية اغتيال الزعيم النقابي والسياسي عمر بن جلون.

لقد مكن الصعود الذي عرفه الخطاب التأصيلي في الحكم المغرب، ليس من خلق منافس مزعج لحركة اليسار، وكسر احتكاره السياسي للشارع فقط، بل كذلك من إعادة بناء مشروعته وتعزيزها، بعد الإهتزازات المختلفة التي عرفها. فعلى خلاف ما يعتقدده الكثيرون مثلاً، فإن رسالة عبد السلام ياسين إلى الملك، كانت عامل شرعنة للنظام السياسي المغربي، أكثر منها تعبيراً عن الرفض أو المعارضة، فهي على مستوى الشكل - نصيحة - تركي المنطق التراثي لمشروعية الحكم، لأن النصيحة لا تقدم إلا لصاحب الأمر، المعترف به شرعاً، إضافة إلى أن مضمونها يسير في المنطق العام الذي يؤسس عليه الحكم مشروعته،⁽¹⁾ بل أنها تتجاوز ذلك إلى الدعوة إلى التعبئة المشتركة، للحاكم ولرجال الدين، من أجل القضاء على كل أشكال المعارضة السياسية.⁽²⁾

• إستراتيجية الإنخراط في النظام الأمني الغربي.

مع بعض الاستثناءات القليلة، ظلت أغلب الدول العربية، منذ الاستقلال، مرتبطة بالقوى المستعمرة السابقة من الناحية الأمنية، وهو ما جعلها تلعب باستمرار، أدواراً هامشية في النظام الأمني للغرب. هذا الإنخراط، هو ما كان يعطي

⁽¹⁾ الأصل الشريف التاريخ، الدين.

⁽²⁾ «تهارش السياسيين في أسواق الديمقراطية المتحضرة في بلادنا، لا يعني الأمة في شيء، وإنما يزعمها بمجموعة الرضى الدائبة.. والإسلام يعلن مبدأ الطاعة المطلقة لصاحب الأمر ولزوم الجماعة ويوعده على ذلك بالموتة الجاهلية»

عبد السلام ياسين، الإسلام غدا، ص873، وص889.

لنظام الإقليمي العربي قدراً من الانسجام على المستوى الدولي، من حيث العداء لدول الكتلة الشرقية والتصدي لها، أو من حيث الربط بين المواجهة مع القوى اليسارية المحلية، وبين المواجهة مع هذه القوى على المستوى الدولي. وهو عمل كان يجمع على الساحة الدولية، كل القوى، التقليدية أو المحافظة المعادية لليسار.⁽¹⁾ لقد لعب المغرب هذا الدور منذ استقلاله المبكر في إفريقيا (الزاير، أنغولا، الغابون...) كما لعبت دول الخليج أدواراً مماثلة في آسيا (أفغانستان، الباكستان).

هكذا أسهمت هذه الإستراتيجية الموحدة، في إنضاج وفي تعميم عدد من الخيارات الإقليمية لمواجهة المد اليساري في حينه، ولعله كان من أبرز عناصر هذه الإستراتيجية، الدفع بعدد من القوى الدينية والمحافظة، للعب أدوار أساسية على الساحة السياسية، وهو ما جعل هذه القوى، إلى جانب اعتبارات أخرى، تأخذ مكان الصدارة، على المشهد السياسي الإقليمي العربي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

- الشروط الموضوعية لانبثاق الظاهرة التأصيلية في مطلع السبعينات

*** العوامل السوسيو-الاقتصادية:** يقدم النموذج المصري صورة فريدة للدور المهم والمتعدد الأوجه الذي يمكن أن تلعبه العوامل الاقتصادية في نشأة وفي تطور الجماعات التأصيلية. لقد لعب الانفتاح الاقتصادي، الذي دشنته السادات في السبعينات، دوراً أساسياً في جلب رؤوس الأموال المصرية من الخارج، ومن الخليج بصورة خاصة. وهو ما جعل عدداً من زعامات الإخوان المنفية، تعود إلى الوطن بعد أن حققت ثروات مهمة، في فترة التخمّة النفطية، وترتبط في نفس الوقت، بوشائج قوية مع النظام السياسي، بما أصبح يوفر الأسس الضرورية

⁽¹⁾ يمكن اعتبار اغتيال المناضل المهدي بن بركة أحد أبرز الأمثلة على التنسيق بين مختلف هذه المكونات

لتحالف موضوعي بين الحكم، وبين هؤلاء. لكن هذا الإنفتاح الاقتصادي نفسه، أدى وبصورة غير قابلة للتراجع، إلى تخلى الدولة عن الإمتيازات التي كانت تمنحها للفئات الصغرى والمتوسطة، وإلى إرساء تقاطب طبقي مستفحل، تنكش فيه الفئات الصغرى والمتوسطة، وتنمحي من الخارطة الإجتماعية، في اتجاه بلتره ممنهجة لهذه الفئات، التي ما فتئت تتعاظم باضطراب مع إقرار اقتصاد السوق، وتراجع الدولة عن مبدأ التخطيط، وعن التدخل الاقتصادي لحمايتها.

لقد أدى التراجع التدريجي عن المكاسب الإجتماعية، التي تحققت في المرحلة الناصرية، إلى حالة من اليأس وفقدان الثقة العام، بصورة خاصة بين أوساط الشباب المتعلم، الباحث عن عمل وعن شروط حياتية أفضل. كما أدى الإحتكام المطلق إلى قوانين السوق، إلى حصول اختلالات هائلة بين العرض والطلب في سوق الشغل. لقد أدت هذه الاختلالات المجتمعية، إلى تكون ما يصطلح عليه الباحث التونسي محمد عبد الباقي الهرماسي بالفئات: IN والفئات: OUT أو ما يمكننا أن نسميه بالفئات المندمجة والفئات المتخارجة، داخل الشباب المصري.⁽¹⁾ الفئات المندمجة، هي تلك التي تنحدر من أصول طبقية عليا، والتي استطاعت أن تحصل تعليماً عالياً حديثاً وملائماً بلغات أجنبية وأن تندمج بسهولة في سوق العمل، بفضل تكوينها الخاص ومؤهلاتها إلى جانب إمكانياتها الخاصة وعلاقتها الشخصية بالطبع. أما الفئات المتخارجة، فهي تلك التي لم تستطع إستكمال تعليمها لظروف قاهرة، أو تلك التي تخرجت من مؤسسات عمومية تفتقد أي تأطير أو تجهيز

⁽¹⁾ استخدم محمد عبد الباقي الهرماسي المصطلح في دراسته لنشوء الظاهرة التأصيلية في تونس وقد عممته هنا ليشمل الحالة المصرية.

- محمد عبد الباقي الهرماسي، الإسلام الإحتجاجي في تونس، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص255.

حقيقي، ولا توفر إلا تكويناً تقليدياً لا يتلاءم مع الإحتياجات المتجددة، بحيث لا تفضي في النهاية إلا إلى العطالة والتهميش، بحيث يجد عشرات الآلاف من الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العمومية على هذا النحو، أنفسهم سنوياً على هامش الحياة المجتمعية والاقتصادية. هذا الإقصاء المنهج، جعل هؤلاء الشباب يلفظون بدورهم المجتمع الذي لفظهم، والأسس والعلاقات التي يقوم عليها، بما في ذلك، العزوف عن الانتظام في التنظيمات الدينية أو المعارضة السياسية التقليدية، التي لا تعدو أن تكون في نظرهم جزء من النظام القائم، وإلى البحث عن أدوار مجتمعية خارج المنطق الذي يحكم النسق السياسي، ويتجاوز في أحيان كثيرة حتى التنظيمات الدينية التقليدية.

إضافة إلى عامل تعطيل الشباب، بسبب تراجع الدولة عن تأدية وظائفها الاجتماعية، وكنيجة لهذه الإختيارات، تعاظم سيل الهجرة من الريف إلى المدينة في العالم العربي، لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بموجات الجفاف، التي مست في العقود الأخيرة بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى ضعف الخدمات وإلى التنمية غير المتوازنة بين الريف والمدينة، وعدم التوازن بين مساحة الأرض الزراعية، وإجمالي رأس المال القابل للإستثمار في الريف، وبين نسبة التزايد السكاني. وهو ما دفع نسبة هامة من سكان الأرياف، من بين الشباب خاصة، إلى الهجرة إلى المدينة، بحثاً عن عمل أو عن ظروف أفضل. أو الذي دفع أسراً بكاملها إلى النزوح إلى المدن، من أجل الإستفادة من الخدمات الاجتماعية في التعليم والصحة.. الخ.

لقد لاحظ عدد من علماء الاجتماع، في دراسات ميدانية ونظرية، ارتفاع نسبة الشباب النازح من الأرياف، بين عناصر الجماعات التأسيسية. وهو ما يمكن اعتباره رد فعل ضد قيم وثقافة المدينة، وشكلاً من أشكال التكيف مع هذه القيم، عبر خلق تجمعات صغيرة تتميز بالتجانس والانسجام، تعوض التوازن المفقود،

نتيجة تراجع دور علاقات الدم، وأشكال الترابط التي كانت سائدة في الريف قبل الهجرة. كما تأتي هذه التجمعات الحركية، كرد فعل على التهميش المنهج، وعلى انسداد الآفاق أمام هؤلاء الشباب، وكتيجة مساوقة لمنطق اليأس الذي غلبه الشروط المحيطة بهؤلاء.

★ **العوامل السياسية:** يمكن أن نميز داخل هذه العوامل السياسية بين عوامل داخلية، تتعلق بطبيعة بنية الدولة والخطاب السياسي في العالم العربي، وبين عوامل سياسية عربية، ذات امتدادات إقليمية ودولية.

★ **العوامل الداخلية:**

العوامل المتعلقة بإشكالية مشروعية الدولة القطرية:

باستثناء أقطار محدودة، استطاعت مهر هوية خاصة بها عبر التاريخ العربي المشترك، فإن الأغلبية الساحقة من أقطار الوطن العربي، لم تستطع أن ترسم معالم هوية محلية، غداة الاستقلالات السياسية لأقطار الوطن العربي.

لقد اتجهت النية في مرحلة أولى، إلى بناء دولة عربية كبرى في المشرق العربي، غداة ارتفاع النير العثماني، لكن هذه المحاولة، اصطدمت بالمخططات الإستعمارية التي كانت تسير في اتجاه مختلف، والتي تمت ترجمتها بعد ذلك في اتفاقيات سايكس بيكو وفي وعد بلفور، الذي أوجد الأساس السياسي لاختلاق الكيان الصهيوني. تماماً كما فشلت المساعي المتعددة، لبناء مغرب عربي موحد، بسبب الصراعات الدولية، في فترة الحرب الباردة، ثم بعد ذلك، بسبب الصراعات الإقليمية.

إن فشل هذه المساعي، وإن كان عامل تعزيز للدولة القطرية على المستوى الأمني، وفي مستوى العلاقات الدولية، فإنه لم يعمل على مستوى الوجدان الشعبي، إلا على تعميق التساؤلات حول أسباب هذا الفشل المتكرر، دون أن يكون ذلك كافياً للتعويض عن حلم الأمبراطورية العربية الموحدة الراسخ في الأذهان.

العوامل المتعلقة بالإشكالية الديمقراطية،

هناك ترابط قوي بين إشكالية المشروع وإشكالية الديمقراطية، فالأنظمة السياسية التي قامت في الوطن العربي، على امتداد النصف الأول من القرن العشرين، إنما أخذت موقعها في السلطة، في معظم الأحيان انطلاقاً من مشروعية نضالية، كنتيجة للدور الذي لعبته قياداتها الوطنية، في النضال من أجل نيل الإستقلال، وهي مشروعية مؤقتة، يمكنها أن تملأ الفراغ السياسي مرحلياً. لكنها لا تغني عن مشروعية فعلية، تستمد مقوماتها إما من أسس تقليدية - التاريخ أو الدين - أو من مشروعية حديثة، تستمد مسوغاتها من مبدأ سيادة الأمة والإحتكام إلى صناديق الإقتراع.

إن ما حصل في الوطن العربي، بعد انهيار السلطنة العثمانية، هو ضرب من القطيعة النهائية مع الماضي، وقيام أنظمة سياسية، تقتبس في مجملها أنساقاً سياسية، وثقافة سياسية حديثة على مستوى الشكل، أما في مضمونها، فقد ظلت هذه الأنظمة مخلصمة للمنطق السياسي التقليدي، من حيث هيمنة نموذج الإستبداد الفردي، واحتكار السلطة، وإعطاء الجيش أدواراً أساسية في اتخاذ القرار السياسي، وإقصاء المجتمع من أية مبادرة سياسية. وهو ما دفع عدداً من القوى المبادرة والنشطة، وبصورة خاصة منها الشباب، إلى سبر كل إمكانيات الفعل السياسي الموازية، من أجل إفساح قنوات مختلفة للتعبير السياسي، التي يأتي التأويل السياسي للدين على رأس القائمة فيها.⁽¹⁾

(1) بذلك تلعب التأويلات الخاصة للنص الديني دور الإيديولوجيا، والجماعة دور الحزب السياسي، والقيم الأخلاقية والتقليدية دور البرنامج السياسي.

★ العوامل العربية البينية والإقليمية:

الإحباطات القومية:

يمكن رد العوامل السياسية العربية البينية إلى تراكم عدد من الإحباطات الشعبية المتعددة المشارب التي يمكن الإشارة من بينها إلى الهزائم والتراجعات المتتالية أمام إسرائيل، التي خدشت الكرامة الوطنية، والكبرياء القومي، والتي ظل الشارع السياسي العربي لفترة طويلة، غير قادر على تفسيرها، خصوصاً عندما يقارن بعقلية تقليدية بين عدد الدول العربية، وغناها وبداها قضيتها، وبين حجم الكيان الصهيوني.

إن كل أشكال الفهم تبدو مستعصية على المواطن البسيط، إنه لا يستطيع أن يطابق بين تلك الصورة المنفوخة، التي يحملها في ذاكرته، حول عظمة تاريخه، وبين واقع الإذلال الذي يذيقه التفوق الصهيوني للأمة.

إن استعصاء هذا الواقع على الفهم، والشعور المطلق بالعجز أمامه، هو ما يدفع المواطن البسيط، إلى مقاربات اختزالية لإشباع حاجته الماسة إلى التعويض. فيختلق تاريخاً أسطورياً موازياً لتاريخه الحقيقي، ويقابل بين هذا التاريخ الملحمي المفترض، وبين واقعه البائس، ويخلص إلى نتيجة آلية، أن ما صنع أبحاد الأمس هو وحده ما يمكنه أن يصنع أبحاد اليوم.

إن هذا التحليل الذي لا يقوم على أي أساس واقعي أو منطقي، لأنه يفصل التقدم عن شروطه المعيشة والمحايثة، يبقى مع ذلك، شكل التساوق الوحيد، القابل للتمثل بالنسبة لأدوات التحليل التي تتوفر عليها وللمنطق الذي يحكم الثقافة التي توظف وعيه.

عقم نموذج دولة الاستبداد الفردي

نصطلح هنا بعقم نموذج دولة الاستبداد الفردي، على ما يصطلح عليه الكثيرون بفشل الإيديولوجيات الليبرالية والإشتراكية في الوطن العربي.⁽¹⁾ إن الإشارة إلى فشل التجارب الليبرالية والإشتراكية في الوطن العربي تتطلب منا إبداء ملاحظة أساسية. فالوطن العربي لم يعرف حتى اليوم، أي نظام ليبرالي، بالمعنى الإصطلاحي السياسي الدقيق للكلمة. كما أنه لم يعرف أي نظام سياسي، يوطره حزب حاكم وفق إيديولوجية معينة، بصورة فعلية، كما كان الأمر عليه في تجربة مجتمعات أوروبا الشرقية. فرغم توزع الأنظمة السياسية في الوطن العربي، بين أنظمة ملكية وأخرى جمهورية، وأنظمة مدنية وأخرى عسكرية، وأنظمة شمولية وأخرى تعددية - صورية - فإن الاستبداد الفردي والإحتكام إلى سند يقوم على القبيلة أو الطائفة أو الجيش تبقى القاعدة السائدة،⁽²⁾ مع استثناءات محدودة، لا تلغي الطبيعة الاستبدادية لمجمل هذه الأنظمة.

المؤثرات الإقليمية في نهاية السبعينات، قدمت الثورة الإيرانية للحركات التأسيسية في الوطن العربي، نموذجاً فريداً، قابلاً للتطبيق. فعلى خلاف كل التجارب العربية السابقة، استطاع شعب أعزل، دون تدخل الجيش، وبالإعتماد على إرادته وحدها، التخلص من أحد أكثر الأنظمة السياسية استبدادية في المنطقة. كما لعبت المقاومة الأفغانية، والأساطير التي نسجت من حولها في فترة الحرب الباردة، دور المحرض لهذه المشاعر، إضافة إلى الدور الإقليمي المتصاعد للثورة الإيرانية، جنوب العراق، وفي شرق الخليج وجنوب لبنان. وكذلك في دعم

BERQUE J; " L.ISLAM EN DEVFNIIR, REVUE TIERS MONDE, OCT / (1)
DEC, n 92 P:793

(2) مع استثناءات محدودة، لا تلغي الطبيعة الاستبدادية لمجمل هذه الأنظمة.

الجماعات والحركات التأصيلية الصاعدة في مختلف ربوع العالم.

• العوامل الثقافية:

لا يمكن النظر إلى دور في المد الذي يعرفه الخطاب التأصيلي في الوطن العالم، دون ربطه بما يجري في العالم. فمنذ نهاية السبعينات، يمكن الحديث عن عودة قوية لثقافة كونية محافظة، تجلت على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

على المستوى الاقتصادي أخذ التصور الذي روجت له مدرسة شيكاغو طريقه نحو العولمة، وأصبحت حرية السوق أقتنواً مقدساً، كما أصبحت التوازنات المالية، هي التي تحكم السياسة العامة للدولة، بغض النظر عن الإعتبارات الاجتماعية. كما انطلق مسلسل الخصوصية لكي يجهز على ما تبقى من الخدمات العمومية، ومعها الإعتبارات الإنسانية التي كانت تحظى بالأولوية في السابق. أما على المستوى السياسي، فقد عادت القيم الدينية والأخلاقية المحافظة لتسيج الممارسة السياسية، وأصبحت الطهرانية البروتستانتية وقيم العائلة التقليدية تحظى باعتبار أساسي في الممارسة السياسية في العالم الأنجلوسكسوني. بشكل يمثل تراجعاً واضحاً عن المكاسب التي تحققت لصالح النزعة الفردية والحريات الشخصية في العقود السابقة. وأخيراً على المستوى المجتمعي، عادت قوى اليمين، واليمين المتطرف بالذات، إلى الإنبعاث بقوة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وإلى الظهور في صورة أحزاب جماهيرية، لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، كما تعاظمت الدعوات الإنعزالية الأنانية في هذه البلدان، وتناثرت هنا وهناك، عدد من الطوائف الدينية التي تعد بالخلاص الفردي، وتقوم بممارسات تعود أصولها إلى العصور الوسطى.

فيما يتعلق بالعالم العربي، يمكن تقسيم إلى عوامل تتعلق بالتعليم والتربية وأخرى بالتنشئة والأسرة، وإلى عوامل متعلقة بالثقافة بالمعنى العام وبإشكالية الهوية.

• العوامل المتعلقة بالنظام التعليمي في الوطن العربي:

يعاني النظام التعليمي في الوطن العربي بوجه عام، من إزدواجية صارمة، متعدد الأوجه، فمنذ فترة الإستعمار كان التعليم ينقسم إلى تعليم تقليدي، كالذي ساد في القرويين وفي الزيتون والأزهر، وإلى تعليم عصري، استفاد منه أبناء المستوطنين الأجانب، إلى جانب نخبة من أبناء الميسورين والقوى المتعاونة مع الإستعمار. وقد أدى هذا الشرخ إلى تكوين نخبتين مثقفتين وسياسيتين، تتباينان في أصولهما الطبقية وفي الشروط المحيطة بهما وفي مرجعياتهما، وفي تقديرهما للأشياء، وفي الآفاق المفتوحة أمام كل منهما. مما خلق نوعاً من التوازي الأفقي الذي يعمق الشروخات الأصلية القائمة بين هاتين الفئتين⁽¹⁾ وإلى انتظام طريقتين في التحليل، في التفكير وفي التقييم. وحتى بعد حيازة الأقطار العربية لاستقلالها، تمت معالجة هذه الإزدواجية بصورة سطحية وبجملة، حيث تم إقرار تعليم عمومي غير منسجم، متقاطب بين منطقتين تربوين متنافرين في مناهجهما وفي مضامينهما. الأمر الذي جعل هذا التعليم يستحيل إلى عامل مفارق لإشكالية الهوية، ناهيك على النتائج المدمرة التي آل إليها على مستوى التكوين.

هذا التقابل ترابط مع تقابل آخر في معظم أقطار الوطن العربي، حيث يتم تدريس المواد الأدبية باللغة العربية والمواد العلمية، في المرحلة الجامعية باللغات الأجنبية، الأمر الذي يضفي حمولة تراثية، تلقى إما الإهمال أو أنها تحظى بالمبالغة في التقديس من طرف المتلقين. تماماً كما أن الفقر الثقافي والفلسفي وغياب الحس النقدي في مقررات الشعب التقنية والعلمية، يجعل طلبة هذه المؤسسات عرضة لتأثيرات فكرية وإيديولوجية تتميز بالسطحية والهشاشة.

(1) حيث أن هؤلاء في الغالب هم من أبناء النخبة، وأن النظام التعليمي الذي استفادوا منه منحهم امتيازاً إضافياً، في مقابل الفئات الإجتماعية الأخرى.

إلى جانب عامل غياب التجانس، يمكن الإشارة إلى عوامل مثبطة أخرى، مثل الإكتظاظ، وضعف التجهيز والتأطير، أسهمت هي الأخرى بدورها في التقعيد لنظام تعليمي مفكك، يقتل روح المبادرة ويحرم كل نزعة نقدية ويحبط روح الخلق والابتكار، ولا يعطي أي اعتبار للقيم الجمالية والفنية، ويعاني بالإضافة إلى ذلك، من تشوش في الأهداف يفضي في الغالب إلى آفاق مسدودة.

• العوامل المتعلقة بالثقافة والأسرة

تميز الأسرة العربية بقوة رابطة الدم وبدور الأب وشخصيته المتسلطة، وبالهرمية الصارمة، والميز الواضح في التربية، بين الذكور وبين الإناث، وكذلك بترسخ عدد من القيم التقليدية، التي بالرغم من بداية تأكلها المتفاوت، بين المجتمعات العربية، فإنها لا زالت فاعلة ومؤثرة بصورة كبيرة.

هذا النموذج المترسخ في الذهن، وهذه القيم، تمثل المرجعية الثقافية الباطنة، التي تقبل وتعزز منطق الاستبداد داخل المجتمع وفي النسق السياسي، وتعيد بناء العلاقات المجتمعية والسياسية بالإحالة إلى بنى وأنظمة تقليدية. وبقدر ما يشتد الإحباط الفردي والمجتمعي. وبقدر ما تحتدم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ويتعد اليقين، بقدر ما تتم العودة إلى هذا المعين الأصلي لتلمس الذات، وللإحتماء واستلهاج الحلول منها، خصوصاً عندما تصبح مثل هذه العودة، قادرة على خلق أشكال جديدة من التضامن الاجتماعي والاقتصادي، ومن ابتكار أشكال سياسية للإحتماء من تراتب أشكال القهر والاستبداد التي تشمل القيم وأنماط السلوك والأسرة والعلاقات الاجتماعية، وترتبط بالعرق واللون والجنس والإقليم والمذهب والطائفة.. الخ.

• العوامل المتعلقة بإشكالية الهوية

رغم واقع التجزئة السياسية، فإن اشتراك العرب في اللغة والثقافة العربية وفي

الدين، وفي التاريخ وفي مصالح مشتركة تضعهم في مواجهة خصوم مشتركين.. هذه العوامل كلها تتضافر لتعزيز الهوية العربية، وفي استنفار الذاكرة والرموز المشتركة، كلما تعرضت هذه الهوية للتهديد من طرف قوى خارجية، في صورة تعبيرات حادة وعميقة، كلما كان هناك مساس بهذه الهوية. ذلك أنه يسكن الوعي العربي العام، رفض بات للهوية القطرية المقزّمة وبحث دائم عن الهوية التاريخية التليدة والمكتملة. وهو ما يفسر الاندراج السريع والمتعجل لعموم المجتمع، وللنخب السياسية والثقافة، في كل مشروع سياسي يحمل بين طياته وعود استعادة هذه الهوية.

2- قراءة في بعض الجماعات التأسيسية المعاصرة

في مطلع السبعينات، وجدت الجماعات التأسيسية نفسها أمام خيارين، الإشتغال داخل الإستراتيجية الخاصة بالسلطة، والاستفادة من الإمتيازات التي يوفرها لها التقرب منها، مع احتمال تآكل جماهيريتها ومصداقيتها، أو ركوب خيار المواجهة، مع كل ما يعنيه ذلك من تضيق ومن قمع ومتابعات. وقد تعددت مواقف الجماعات التأسيسية في الوطن العربي، بين هذين الخيارين، لاعتبارات تتعلق بطبيعة النظام السياسي ودرجة مرونته، والشروط المحيطة به، وكذلك بطبيعة مرجعياتها، وقوتها التنظيمية، وطبيعة القضايا المطروحة عليها.

بناء على ذلك، انتظمت ثلاثة نماذج سياسية، تعكس الإستراتيجيات الأساسية للجماعات التأسيسية في الوطن العربي، وأشكال العلاقة المعقدة التي تربطها بالسلطة، كل حسب خصوصياته الإقليمية وحسب ظرفيته السياسية. هذه الإستراتيجيات هي: خيار الرفض، الخطاب الجهادي التحرري وخيار التوافق المحلي والمرحلي مع الحكم.

١- خيار الرفض:

بالرغم من أن الشروط العامة لتشكيل الجماعات التأصيلية، وتوسع دائرة نفوذها وتأثيرها، لم تتحقق إلا ابتداء من أواسط السبعينات، فلإن الأسس النظرية لانطلاقها، كانت متوفرة منذ الستينات، متمثلة بشكل أساسي في التراث الفكري الذي خلفه سيد قطب وفي النوى والحلقات الفكرية، التي بدأت تتشكل داخل حركة الإخوان المسلمين لمناقشة الأفكار التي نادى بها والدعاية لها.

٢- التنظير القطبي:

بحدود سنة 1962، انتهى سيد قطب، من كتابة مسودة مؤلفه الأساسي «معالم في الطريق». وهو الكتاب الذي جاء كترويج لمجموعة من الأعمال الفكرية التأصيلية. وقد اعتمد سيد قطب في هذه الأعمال، مبدأ العودة المباشرة إلى النصوص، وبناء تحليلاته على أسس عقلية محكمة، وعلى نظرة شمولية تختزل الواقع في النصوص وتقرؤه على ضوءها. كما تبرز أهمية كتاب «معالم في الطريق»، كعمل نوعي، ليس لهذا الاعتبار فقط، إنما لكونه أتى لكي يستجيب لمرحلة من أدق المراحل في تاريخ الحركة التأصيلية في مصر. فمنظمة الإخوان المسلمين كانت تمر بأحلك فترات تاريخها على الإطلاق، بعد هزيمتها السياسية، واعتقال أطرها، وتفاقم الإنشقاقات بين قياداتها.

كان قطب في كتابه هذا، يهدف إلى إيجاد أسس جديدة لإعادة هيكلة التنظيم، وبناءه على أسس مبتكرة، وإعادة النظر في العلاقات التي يجب أن تقوم بينه وبين كل من المجتمع والدولة. وإلى اقتراح مجموعة من الأسس والمنطلقات التي من شأنها أن توفر انبثاق شروط مجتمع ودولة جديدين. وكان يرى أن أبلغ رد على الصراعات التي تمزق الإخوان في حينه، هو تجاهلها، وعدم الإعلان عن أي موقف منها، لصالح هذا الطرف أو ذاك، مع التركيز على الأرضية العقائدية

الجديدة التي كان بصدد وضعها، باعتبارها رداً ضمناً على كل ما يجري. كان قطب، وهو في المعزل الصحي داخل السجن، يتوصل بجميع الأخبار، بصورة منظمة حول وضعية الإخوان في السجون، وغياب الإجماع حول شخص المرشد العام، والصراعات العقائدية التي تفكك وحدة الجماعة. لذلك جاء كتابه كدليل عمل، لمحو آثار الهزيمة السياسية، ونقد أساليب العمل السابقة، ووضع استراتيجية جديدة للمستقبل.

كان كتاب «معالم في الطريق» دليل عمل منهجي ومسلكي، فمع أنه لم يتطرق إلى القضايا التنظيمية، بصورة مباشرة، فإن الهاجس التنظيمي كان حاضراً داخله بقوة، وهو ما جعل جمال عبد الناصر بعد قراءته له مباشرة، يعلق بقوله أنه لا يمكن إلا أن يكون وراءه تنظيم سري.⁽¹⁾

كانت مسودات كتاب «معالم في الطريق»، تهرب من السجن بالترتيب، عن طريق أعني قطب، اللتين كانتا تزوران في السجن، وتقومان بنقل الوثائق إلى زينب الغزالي، التي تعرضها بعد ذلك للمناقشة، خلال الاجتماعات السرية، ثم تتم إعادة النسخ إلى قطب، بعد أن يتم تدوين الملاحظات عليها.⁽²⁾

بعد صدور كتاب «معالم في الطريق»، تضاربت ردود الفعل بقوة، بين صفوف الإخوان، حول الموقف الذي يجب أن يتخذ منه. رحب المرشد العام للإخوان بالعمل أول الأمر، واعتبره: «تجسيدا لكل الآمال التي وضعها في سيد، الذي يمثل مستقبل الدعوة الإسلامية»⁽³⁾، غير أنه لم يفتأ أن غير رأيه هذا كلية، وتبنى موقفاً جديداً في كتابه «دعاة لا قضاة». الذي كان الهدف الرئيسي من

(1) حسن حنفي، الحركات الإسلامية في مصر، المؤسسة الإسلامية للنشر، بيروت 1986، ص 53.

(2) LE PROPHETE ET PHARAON, P33

(3) المصدر السابق، ص 33

نشره، الرد على أطروحات قطب، وتلافي الاعتقاد بأنها تعبر عن التوجه الرسمي لحركة الإخوان، وتقديم تصور مختلف لما يجب أن يكون عليه العمل الإسلامي. كما استغل عدد من أطر الإخوان، صدور كتاب «معالم في الطريق» في منطق الصراعات التي تنخر التنظيم، للتأكيد بأنه لا يعبر عن الهيئة، لأنه ليس صادر عن جهة إخوانية رسمية، وأن مؤلفه ليس عضواً في مجلس الإرشاد،⁽¹⁾ وذهب منير الدلة إلى حد تحذير قطب من العواقب الخطيرة لهذا الكتاب على الشباب داخل التنظيم.⁽²⁾

هكذا لم يغادر سيد قطب السجن، في شهر مارس من سنة 1964 إلا وكان قد تم تشكيل تنظيم مستقل، معظم قواعده من الشباب السابقين في حركة الإخوان المسلمين، الذين اعتنقوا بصورة تامة الأفكار التي تضمنها كتاب «معالم في الطريق»، والذين «اتصلوا بسيد قطب وطلبوا منه قيادة حركتهم».⁽³⁾ ومع أن عدداً من مصادر الإخوان، تنفي وجود أية علاقة بين سيد قطب وجماعات الشباب التي دعت إلى فكر التكفير، وتنسب إليه قوله أن هؤلاء الشباب أساؤوا فهمه،⁽⁴⁾ فإن الروابط النظرية، بين قطب والجماعات التأصيلية، التي يصطلح - بضم الياء - عليها بجماعات التكفير، تبدو من القوة بحيث يستحيل التشكيك فيها أو إنكارها. ف: قطب، هو الذي أعطى لمفهوم الحاكمية حمولته المعاصرة، التي لعب انطلاقتها منها دوراً محورياً في تشكيل التصورات التأصيلية. كذلك كان أول من قسم العالم المعاصر، إلى قطبين لا ثالث لهما، الإسلام أو الجاهلية. إلى جانب

(1) سيد قطب لماذا أعدموني، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق.

(2) LE PROPHETE ET PHARAON, P35

(3) لماذا أعدموني، ص46.

(4) عبد الحليم خفاجي، عندما غابت الشمس، الوفاء للطلاعة والنشر، المنصورة، طII، 1987، ص454.

ذلك، فإن هذه الجماعات تستعير عتادها المفاهيمي من الترسانة القطيبيّة، بصورة تكاد تكون قصريّة، كمفاهيم: العزلة، الإستعلاء، المفاصلة الشعورية. كما نجد الفروق التي وضعها بين القرآن المكي والقرآن المدني، حاسمة في الخلاصات التي انتهى إليها تلامذته في فكر التكفير فيما بعد.

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن سيد قطب يشكل الحلقة الأساسيّة، التي أفرز من خلالها الفكر الإخواني في الستينات، الجماعات التأسيسية التي برزت على الساحة في السبعينات، والتي يمكننا أن نأخذ عنها نموذجين هنا، جماعة المسلمين، المعروفة باسم جماعة الهجرة والتكفير ومنظمة الجهاد في مصر.

• الجماعة الإسلامية في مصر:

ولد مصطفى شكري، أمير الجماعة، في قرية أبي خورس، بمحافظة أسيوط سنة 1943. وهي قرية لا تبعد إلا بضعة كيلومترات عن قرية موشا، مسقط رأس سيد قطب، في منطقة أكثر ما يميزها، وجودها على الهامش،، وامتدادها داخل فضاء تتمركز فيه النشاطات المشبوهة، وتلجأ إليه العصابات الفارة من وجه العدالة. الدولة في هذه الأقاليم النائية والمهمشة، مشخصة في صورة رجل الأمن، حيث لا تكاد تعلن عن وجودها إلا من خلال الدوريات، والحملات التأديبية، التي يقوم بها الجيش لملاحقة الفارين أو لجباية الضرائب.⁽¹⁾

انخرط مصطفى شكري، بصورة مبكرة في جماعة الإخوان المسلمين، وأسهم في نشاطاتها بصورة فعالة، دون أن يتولى أي منصب قيادي، حتى حدود سنة: 1965، حيث أُلقي عليه القبض، خلال حملة الإعتقالات التي شملت عدداً من أعضاء المنظمة، بتهمة توزيع منشورات تمس أمن الدولة. وظل قيد الإعتقال، حتى حدود سنة 1971 حيث أفرج عنه بناء على أمر رئاسي، في عهد الرئيس أنور

السادات، استفاد منه مجموعة من معتقلي الإخوان المسلمين.

تعود الجنود العميقة لتشكيل جماعة المسلمين، إلى الإنشقاقات التي حصلت بين الإخوان داخل السجن. فبعد الاعتقال، انشق هؤلاء إلى ثلاث مجموعات أساسية:

أولاً: الجماعة التي أعلنت خروجها عن الخط السياسي للإخوان، وعبرت عن دعمها للسياسة الداخلية والخارجية للرئيس جمال عبد الناصر.

ثانياً: المجموعة التي واصلت دعمها لمكتب الإرشاد، بزعامة حسن الهضيبي.

ثالثاً: العناصر الشابة داخل الإخوان، التي لقي كتاب «معالم في الطريق» صدى خاصاً في نفوسها، والتي تبنت القناعات والأفكار التي تضمنها هذا الكتاب.⁽¹⁾

من أجل تأكيد استقلالية المنظمة الجديدة، وتعزيز دورها، شددت الزعامات الجديدة داخل السجن، على قطع جميع العلاقات بين أتباعها وبين العناصر التي حافظت على ولائها للجماعة. وقد وصلت هذه القطيعة، إلى درجة أن أحد سجناء الإخوان، دخل الحجرة التي كان يقيم فيها معتقلو الجماعة الإسلامية لكي يزور قريباً له هناك. فلما ألقى عليهم السلام: «لم يرد عليه إلا قريبه، الذين حكموا بكفره على الفور، لأنه شهد لهذا الكافر بالإيمان، بأن رد عليه السلام، وما إن ناقش آخرون منهم ذلك، وقالوا بعدم جواز الحكم بالكفر على أخيهم الذي رد السلام، حتى حكم أميرهم بكفر هؤلاء المعترضين، لأن قاعدتهم: (من لم يكفر الكافر فهو كافر) ورد السلام شهادة بالإيمان وتخضع للقاعدة.»⁽²⁾

⁽¹⁾ «صلى هؤلاء وحلهم وأعلنوا أن باقي الإخوان قد كفروا، لتأييد بعضهم الحاكم الكافر، وسكوت الباقي عن تكفيره، لأن من لم يكفر الكافر يصبح كافراً».

- عندما غابت الشمس، ص 264 وما بعدها.

⁽²⁾ سالم البهناوي، الحكم وقضية تكفير المسلم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط III، 1985، ص 30.

ولى هؤلاء عليهم أحد علماء الأزهر، الشيخ علي عبده إسماعيل، لأن البيعة فريضة من فرائض الإسلام،⁽¹⁾ لكن هذا الأمير ما فتيء أن أعلن تراجعته عن عقيدة الجماعة، بأن خلع جيبته بعد الصلاة، وقال أنه ينخلع من فكر التكفير، كما ينخلع من جيبته تلك.⁽²⁾ بعد ذلك، تولى مصطفى شكري إمارة جماعة المسلمين، واستطاع بعد خروجه من السجن، أن يعزز منطلقاتها العقدية، وأن يضاعف قاعدتها البشرية، بالإعتماد على علاقات القرابة أو الصداقة، لكي يصل عدد أتباعه إلى بضعة آلاف،⁽³⁾ يتمركزون في الصعيد المصري بوجه خاص.

رغم أن المنظمة كانت خاضعة لمراقبة أمنية صارمة، فقد استطاعت أن تتفادى أية مواجهة مباشرة مع السلطة، لفترة طويلة نسبياً، إلى أن أدت بعض الخلافات، وعمليات تصفية الحسابات، بين مصطفى شكري وبعض أتباعه المنشقين عليه، إلى تدخل الشرطة، وقيامها بمجموعة من الاعتقالات. وهو ما ردت عليه الجماعة باختطاف الشيخ محمد الذهبي، وزير الأوقاف المصري السابق، وتقديم لائحة من المطالب إلى الحكومة المصرية، مقابل إطلاق سراحه، الأمر الذي أدى في النهاية، إلى اعتقال أعضاء التنظيم وتقديمهم للمحاكمة، وإعدام خمسة من قادتهم، بما في ذلك مصطفى شكري.⁽⁴⁾

يمكن النظر إلى عقيدة الجماعة من مستويين، مستوى نظري، ومستوى

تطبيقي

(1) بدليل الحديث الشريف: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»

(2) LE PROPHETE ET PHARAON, P75

(3) رتشارد دكمجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة وتعليق عبد الوارث سعيد، الوفاء للطباعة، المنصورة،

1989، ص252.

(4) LE PROPHETE ET PHARAON, P77

• المستوى النظري

ليس هناك أي إبداع شخصي يميز كتابات مصطفى شكري، فهو يستلهم أفكاره ويبنى تحليلاته، بصورة تكاد تكون كلية من المصادر الإسلامية، مقروءة قراءة قطيية.

تقوم عقيدة مصطفى شكري على مبدأ أن الله خلق الإنسان لغاية محددة، هي استخلافه في الأرض، وهو ما عبرت عنه الآية: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾⁽¹⁾ وحتى يتحقق هذا الاستخلاف، حسب الإرادة الإلهية، فقد علم الله الإنسان جميع المعاني: «وعلم آدم الأسماء كلها».⁽²⁾ بذلك خبر الإنسان معاني: «العبادة والإسلام والطاعة والإيمان والكفر والظلم بالفطرة، حتى يحترمها ولا يخرج عنها فرداً كان أو جماعات».⁽³⁾

إذا كان الاستخلاف هو الغاية الإلهية من خلق الإنسان، فإن غاية الإنسان من وجوده على الأرض، أفراداً وجماعات هو تحقيق حاكمية الله. بذلك يتبين في رأيه أن الدين الإسلامي ليس مجموعة من الطقوس والعبادات فحسب، بل نظاماً متكاملًا، لا شتراع الأنظمة الاجتماعية والسياسية والثقافية، الصالحة لكل زمان ومكان. وبما أن الأمر كذلك، فإنه لا يجوز للإنسان أن يتدع أي شيء من عنده، لأن ذلك يتضمن خروجاً عن حاكمية الله، وعودة إلى الجاهلية، التي كان الإنسان فيها لا يخضع إلا لرغباته وأهوائه ولا يعود فيها إلى مرجعية إلهية.

انطلاقاً من هذين التحديدين المفهومين، المقتبسين من الفكر القطبي، حكمت جماعة المسلمين، بكفر جميع حكام المسلمين، لأنهم لا يحكمون بما أنزل الله، عملاً

(1) البقرة، الآية: 29.

- الحكم وقضية تكفير المسلم، ص 24

(2) البقرة، الآية: 30

(3) نبيل عبد الفتاح، الصحف والسيف، ملحق محاكمة مصطفى شكري، ص 175

بالآية القرآنية: ﴿وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾⁽¹⁾ كما حكمت بكفر أتباعهم وأنصارهم، الذين ينفذون أوامرهم، بدليل الآية: ﴿إِنْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾⁽²⁾، فالتكفير لا يشمل الحاكم فقط. بل المنفذ كذلك، لأن الآية المذكورة، لا تكفي بتحريم فرعون وهامان، بل تشمل جنودهما كذلك.⁽³⁾ ذلك أن كل نظام حكم، لا يخضع لقواعد الشريعة، هو نظام يجب الحكم بارتداده عن الإسلام. فقد ورد في القرآن الكريم: ﴿لَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽⁴⁾.

فالحاكمون عندما يعطون أنفسهم أو أجهزتهم الحق في اشتراع القوانين، وفي تحليل ما حرم الله وتحريم ما حلل،⁽⁵⁾ فإنهم ينصبون أنفسهم بذلك آلهة. لتأكيد هذه الفتوى، يستشهد مصطفى شكري بحديث عدي بن حاتم عن النبي. إذ أنه: «دخل على النبي (ﷺ) حاملاً صلياً من ذهب، يضعه على عنقه، كعادة رهبان النصراني، فقال له النبي (ﷺ): ألق هذا الوثن، وقرأ عليه: «اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم» فقال عدي: ما عبدناهم. فقال النبي (ﷺ): ألم يحلوا فيكم الحرام فتبعتموهم؟ ويحرموا عليكم الحلال فاتبعتموهم؟ فقال عدي: بلى يا رسول الله. قال النبي (ﷺ): تلك إذن ربوبيتهم من دون الله».⁽⁶⁾

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية: 44

⁽²⁾ سورة القصص، الآية: 8

⁽³⁾ الحكم وقضية تكفير المسلم، ص 23.

⁽⁴⁾ سورة النساء، الآية: 65.

⁽⁵⁾ «الله يحرم الخمر والدولة تتحجج وتبيعه، ويحرم الزنا والدولة تسكت عنه..»

⁽⁶⁾ المصدر السابق، ص 24.

إلى جانب الحكام وأعوانهم، تكفر جماعة المسلمين المجتمع بكامله، لأنه يساهم في انتخاب: «الهيئة التشريعية التي تحكم بغير كتاب الله»⁽¹⁾ كما تكفر جماعة الإخوان المسلمين بدورها، بمقتضى فتوى مروية عن محمد بن عبد الوهاب، تقضي بتكفير من لم لكفر الكافر. الإخوان المسلمون برأي هؤلاء كفار لأنهم لا يصرحون علناً بكفر الأنظمة الكافرة.⁽²⁾

إلى جانب تبني مفهومي الحاكمية والإستخلاف يعتبر مصطفى شكري، الانفصال الكلي عن المجتمع الجاهلي، والإخراط التام في جماعة المسلمين، شرطاً لازماً من شروط الإسلام. والهدف من هذا الانفصال، حماية الجماعة من الفتنة لأنها الوحيدة التي: «قامت لكي تعيد الناس إلى ربهم».⁽³⁾ فالانفصال وحده لا يكفي لتحقيق شرط الإيمان، ذلك أن الخروج من الكفر لا يتحقق إلا بمفاصلة المجتمع الجاهلي وبالإنضمام إلى جماعة المسلمين ومبايعة أميرها.⁽⁴⁾ وقد اختلفت عدد من المجموعات التي تفرعت إليها الجماعة الإسلامية فيما بعد، في تحديد المقصود بالمفاصلة. هل هي مجرد مفاصلة ذهنية حزئية أو يجب أن تكون شاملة، مادية وذهنية؟

يستند دعاة المفاصلة الشعورية أو الذهنية في دعواهم⁽⁵⁾ على أن الجماعة الإسلامية لا زالت في مرحلة الإستضعاف، وأن الإفصاح عن عقيدتها يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة. لذلك يجيز هؤلاء لأتباعهم إخفاء عقيدتهم والصلاة في المساجد مع بقية المسلمين، والإبقاء على زوجاتهم اللاتي لم ينخرطن في الجماعة،

(1) المصدر السابق، ص49.

(2) المصدر السابق، ص42.

(3) المصدر السابق، ص12.

(4) المصدر السابق، ص30.

(5) الأصولية في العالم العربي، ص249.

وأكل ذبائح المسلمين من خارج الجماعة والتوارث معهم. ويوجه الذين يقولون بالمفاصلة التامة، انتقادات شديدة إلى القائلين بالمفاصلة الشعورية، ويرون أنهم عاجزون عن تبرير أكل ذبائح من يعتقدون بردتهم، وأنهم يبقون زوجاتهم الكافرات على ذمتهم والله يقول: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ ﴿وَيَتَوَارَثُونَ مَعَ آبَائِهِمْ وَأَقَارِبِهِمْ﴾⁽¹⁾.

بنى مصطفى شكري مفهوم المفاصلة داخل جماعته على ثلاثة أسس، اجتماعي عقائدي ومعرفي. على المستوى الاجتماعي مارس مصطفى شكري ما يمكن تسميته بازواجية الاختلاف والتماهي. فعمل من جهة على قطع جميع الوشائج بينها وبين محيطها الاجتماعي، سواء كانت في صورة علاقة قرابة دموية أو صداقة أو زواج، ووفر لها الفضاء الخاص، المتخارج مع المحيط الاجتماعي. وعمل من جهة مقابلة، على توثيق عراها الداخلية، عبر عدد من المؤسسات الاجتماعية، كالسكن المشترك والزواج الداخلي ووحدة العقيدة.

وقد لعب الدين على المستوى العقائدي دوره بامتياز، كعنصر تجانس وتماء، من خلال اشتراك الجماعة في نفس المعتقدات والطقوس، وهي معتقدات تدين ل: سيد قطب، بوجه كبير، بصورة خاصة في كتابه: في «ظلال القرآن» و«معالم في الطريق». لقد جعل مصطفى شكري من الاختلافات التي أشار إليها سيد قطب بين الإسلام المبكي والإسلام المدني،⁽²⁾ عنصراً أساسياً من عناصر تحليل النص، لا يعتمد فقط لفهم بعض الوقائع في تطور الدعوة، بل آلية اجتماعية دورية ومنظمة

(1) الحكم وقضية تكفير المسلم، ص 34.

(2) يلجأ سيد قطب إلى اعتماد هذا التمييز كأداة في التحليل في عدة دراسات، انظر مثلاً تفسيره لسورة النساء

- معالم في الطريق، ص 219 وما بعد.

الأحكام المدنية.

لتحديد أسلوب عمل المسلمين حسب مقتضيات عهد الإستضعاف أو التمكّن. كان مصطفى شكري يعتقد أن الجماعة الإسلامية تعيش حالة شبيهة بتلك التي كان عليها النبي في مكة. بسبب قلة عدد أعضائها، وضعف إمكانياتها وقوة الجاهلية من حولها. لذلك كان يرى أنه يجب أن تسري عليها الأحكام المكية وحدها دون الأحكام المدنية. من هنا استمد مصطفى شكري مبرره الشرعي، بمنع أتباعه من إقامة صلاة الجمعة، فهذه الصلاة برأيه: «لا تجوز للجماعة المسلمة إلا أن تكون ممكنة ظاهرة»⁽¹⁾. يستشهد مصطفى شكري على ذلك، بحديث مفاده أنه: «لما فرضت صلاة الجمعة، لم يستطع رسول الله (ﷺ) أن يصلّيها لمكانه بين المشركين، فأرسل إلى مصعب بن عمير في المدينة يأمره إذا كان يوم يجمع فيه اليهود لسبتهم، فانتظر حتى نزل الشمس، ثم تقربوا إلى الله بركعتين وقدموا بين يدي ذلك بخطبة.. وهذا الحديث يدل دلالة بينة، على أن فريضة الجمعة، قد فرضت على النبي (ﷺ) وهو في مكة، ففرضها رسول الله على غيره من الممكنين في المدينة، ولم يفرضها على نفسه وعلى أصحابه من المستضعفين من المشركين في مكة»⁽²⁾.

الخاصية الثانية التي ميزت جماعة المسلمين، رفضها اعتماد عدد من كتب الفقه التقليدية، وعدداً من اجتهادات بعض الفقهاء السابقين. وهو مبدأ أخذته عن سيد قطب الذي: «أرشد إلى نبذ كتب الفقه لأن التلقي المباشر من القرآن الكريم هو المنهج القويم»⁽³⁾ ف: مصطفى شكري يرى أن الأئمة أغلقوا باب الإجتهد،

⁽¹⁾ مصطفى شكري، أقوال مصطفى شكري المتهم الأول في القضية رقم: 6 سنة: 1977. أمن دولة عسكرية، بمحضر جلسات المحكمة، بتاريخ: 07 - 11 - 1977.

⁽²⁾ المصدر السابق، ص 180.

⁽³⁾ الحكم وقضية تكفير المسلم، ص 107.

حتى تتحول كتبهم إلى موضوعات للتقديس، تعبد تماماً كالأصنام⁽¹⁾ لذلك دعا إلى العودة المباشرة إلى النص القرآني وإلى الحديث النبوي معتبراً: «أن كل ما جاء بعد الكتاب والسنة ملغى من العلم الشرعي، وأن المدارس الفقهية الأربعة الكبرى لأبي حنيفة وابن حنبل ومالك والشافعي لاغية ولا يعتد بها».⁽²⁾

المستوى الثالث من مستويات التصور لدى مصطفى شكري، هو المستوى المعرفي، ويتعلق بنظرة هذا الأخير للمعرفة وممارسته لها داخل جماعته. كان مصطفى شكري يطلب من أي عضو يلتحق بجماعته، أن يتوقف فوراً عن متابعة دراسته،⁽³⁾ والإكتفاء بمخلقات التفقه في الدين، التي يشرف عليها هو مباشرة. ويرى أن طلب العلم لذاته حرام: «لأن النبي لم يؤسس كتابات لهذه الغاية أو مؤسسات لتعليم الناس الكتابة والحساب، بل سمح لنا أن نكون أنفسنا حسب الحاجة والضرورة فقط».⁽⁴⁾ كما أن العلم الحقيقي لا يمكن أن يكون إلا في الله. بدليل حديث النبي عن جماعة آخر الزمان، والعصاة التي سوف تقاتل، حتى ينزل عيسى بن مريم، مصدرة بقول رسول الله (ﷺ): «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين».⁽⁵⁾ هناك إذن معرفتان، معرفة كونية ممكنة، لا يجوز أخذها، إلا للحاجة أو للضرورة العامة، وهي بمثابة فرض الكفاية، بدليل الآية: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته...﴾⁽⁶⁾ ومعرفة إلهية ضرورية هي بمثابة فرض العين، لأنها هي التي تشق للفرد طريق النجاة في الآخرة، وترفع الحواجز بينه وبين عقيدته.

LE PROHETE ET PHARAON, P 79

(1)

(2) المصدر السابق، ص 75.

(3) أقوال مصطفى شكري المتهم الأول في القضية رقم: 6 سنة: 1977. أمن دولة عسكرية، بمحضر جلسات المحكمة، بتاريخ: 07 - 11 - 1977.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) سورة الجمعة، الآية: 2.

• المستوى التطبيقي:

تحدد استراتيجية مصطفى شكري، على المستوى العملي، في إرساء أسس «مجتمع إسلامي»، بالتقابل مع «المجتمع الجاهلي»، يستطيع أن يعيد بناء نفسه بالاعتماد على مقوماته الذاتية، ويتحول إلى مركز استقطاب لإقامة الدولة الإسلامية، كما تتصورها جماعته. كان مصطفى شكري يحلم بالانتقال من حالة الاستضعاف إلى حالة التمكين، عبر إعادة إنتاج التجربة النبوية رمزياً، مستلهماً نموذج موسى في هجرته إلى الجبل، ثم عودته بعد ذلك لقهر فرعون أو نموذج النبي (ﷺ) الذي هاجر من مكة ضعيفاً، في قلة من أصحابه، وعاد إليها قوياً، منتصراً. لذلك حرص على أن يكون مجتمعه الجديد، منفصلاً أتم الانفصال عن «العالم الجاهلي»، بعاداته وثقافته وأخلاقه ونظمه الإدارية والسياسية. فترك التلاميذ والطلاب مدارسهم ومعاهدهم وجامعاتهم وتحولوا إلى مزارعين، وبائعين متحولين، يعملون من أجل تأمين الإكتفاء الذاتي لأعضاء الجماعة الذين انتقل جانب كبير منهم إلى الحياة داخل الكهوف،⁽¹⁾ وفي أطراف المدن المدمرة. كما قدم الموظفون من أعضاء الجماعة استقالتهم من وظائفهم وتحولوا إلى حرفيين وباعة متحولين،⁽²⁾ وطلق هؤلاء وأولئك نساءهم اللاتي أصبحن في حكم الكافرات، وأقاموا أنظمة جديدة للزواج، من أجل ضمان استمرار الجماعة. وقد تطلب هذا الأمر منهم اختطاف عدد من قريباتهم، وتزويجهن حسب عقيدتهم، بسبب قلة النساء اللاتي يمكن إلحاقهن بالجماعة. وقد طرحت هذه الممارسة مشاكل خاصة بالنسبة للنساء المتزوجات، اللاتي تم اختطافهن وإعادة تزويجهن داخل الجماعة، دون أية إجراءات

LE PROHETE ET PHARAON, P77

(1)

LE PROHETE ET PHARAON, P88

(2)

إدارية، وبالاعتماد فقط على مبدأ بطلان الزواج، بناء على حكم الجماعة بارتداد الزوج.⁽¹⁾

ومع أن جماعة المسلمين ما زالت تحتفظ ببعض النوى الصغيرة والمعزولة، في عدد من أصقاع العالم العربي والإسلامي،⁽²⁾ فإنه لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنها انتهت إلى الإخفاق كتصور تأصيلي وكظاهرة إجتماعية. ذلك أن محاولة بناء مجتمع جديد، من خارج المجتمع، هي أقصى صورة للتعبير عن وضعية التهميش الإجتماعي والثقافي.

ـ منظمة الجهاد ـ

يقدم عبد السلام فرج، قراءة للمشروع القطبي، من زاوية مغايرة لتلك التي استرعت اهتمام مصطفى شكري، الأمر الذي يدل على خصوبة المقاربة التأصيلية، وتحولها بدورها إلى بنية متينة،⁽³⁾ قادرة على إعادة إنتاج متواليات غير محدودة من القراءات المتجددة.

عندما اندلعت أحداث الزاوية الحمراء بين المسلمين والأقباط، في شهر حزيران — يونيه من سنة 1981. تصور الرئيس المصري أنور السادات، أن الفرصة أصبحت مواتية لإعادة ترتيب الوضع السياسي الداخلي في مصر، ذلك أن الآثار الاقتصادية الوخيمة لسياسة الإنفتاح، وتوقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل، وتنصيب السفير الإسرائيلي في القاهرة، واستقبال شاه إيران المخلوع، معطيات تراكمت جميعها،

(1) كقضية سعيد بن محمد، من قرية دفتو بالفيوم، الذي أقتع والدته بأن زوجها - أي أباه - كافر، وأخذها إلى القاهرة، حيث عقد قرانها على أخ له في العقيدة، دون أن يطلقها والده.

ـ الحكم وقضية تكفير المسلم، ص 113.

(2) الكويت، تركيا، دول الخليج العربي، الأردن، ليبيا، الباكستان، سورية..

ـ الأصولية في العالم العربي، ص 252.

(3) المفهوم مستعار من بيير بورديو.

لتجعله يفقد آخر حلفائه السياسيين في الداخل، في أواخر عقد السبعينات. لم يهدف السادات من خلال حملة الاعتقالات الشهيرة، التي قامت بها قوات الأمن، في أيلول - شتبر 1981⁽¹⁾ مجرد التخلص من المعارضة السياسية، التي وجدت مبررات قوية لخطابها، في الإنعكاسات السلبية لسياسة الإنفتاح على الفئات الوسطى والدنيا، وفي سياسته الخارجية غير الشعبية. بل كان يسعى إلى البرهنة وأمريكا ودول أوربا الغربية وإسرائيل ودول الخليج، أنه سيد الموقف في مصر. وكما حريق القاهرة الكبير كانت أحداث الزاوية الحمراء إيذاناً لانهاء مرحلة سياسية، وبداية عصر جديد من تاريخ مصر الحديث، بعد أن فقدت السلطة السياسية في مصر حلفاءها في الداخل واستنفذت مبررات وجودها واستمرارها لدى حلفائها في الخارج..

إن عملية اغتيال أنور السادات، لا يمكن فهمها باعتبارها مجرد قرار سياسي خططت له ونفذته منظمة الجهاد الإسلامي، فهذا الأخير، أصبح في نهاية عهده، حملاً ثقيلاً ومكلفاً، وعرقلة حقيقية لمخططات حلفائه الإقليمية في المنطقة. ولد خالد الإسلامبولي، منفذ عملية اغتيال السادات، في الملاوي، غير بعيد عن المنية، من أسرة أعيان قرويين سنة 1975. وبعد أن حصل على البكلوريا بمجموع عال يؤهله لدخول كلية الطب، فضل الالتحاق بصفوف الجيش. ذهب لزيارة أهله، في شهر أيلول - شتبر من سنة 1981، فعلم أن أخاه يوجد ضمن المعتقلين الذين شملتهم حملة السادات، تأثر لذلك كثيراً، وأسر لوالدته أن: «لكل طاغية يوم».

لم تكن منظمة الجهاد الإسلامي، التي نشط خالد الإسلامبولي كعضو فيها

(1) وهي الاعتقالات التي تلت أحداث الزاوية الحمراء والتي شملت: 536 شخصية من رجال الدين المسلمين والمسيحيين والجماعات الإسلامية واليسار.

حركة مغلقة، تخضع لقيادة ملهمة أو لتنظيم حديدي، كما هو الحال بالنسبة لجماعة المسلمين. فقد كان هناك هامش مهم لإبداء الرأي والمناقشة داخلها. كما كانت الجماعة تخضع لتسيير جماعي، يشرف عليه مجلس للشورى، هو عبارة عن حلقة وصل، بين مجموعتين مستقلتين إدارياً وعقائدياً عن بعضهما البعض، تستقر أولاهما في القاهرة، بينما تتخذ الثانية من أسوط مركزاً لها. كان لشخصية عبد السلام كبير على مجموعة القاهرة، في حين كان كرم زهدي، الشخصية المركزية، في جماعة أسوط. أما الشيخ عبد الرحمن، فكان مفتياً للجماعتين⁽¹⁾ ومرجعية نظرية لهما، وبشكل من الأشكال، رمزاً لوحدهما. فرج تأثير.

تميزت جماعة الجهاد كذلك، على خلاف جماعة المسلمين، بوضوح عقائدي نسبي، من خلال النشاط المأسس - بفتح السين - للمفتي، وللمجلس الشورى، والمقعد على المستوى النظري، من خلال كتيب: الفريضة الغائبة، الذي حرره متزعم الفرع القاهري للتنظيم، عبد السلام فرج.

وبالرغم مما ذهبت إليه بعض الدراسات الغربية، من أن كتاب الفريضة الغائبة شكل قطعة مع استراتيجية «معالم في الطريق»⁽²⁾، التي أعطت جماعة المسلمين الدليل على فشلها، يمكننا التأكيد أن كتيب عبد السلام فرج، يستلهم بوضوح منطلقاته النظرية ومفاهيمه وتصوره للعالم من الفكر الذي أسس له «معالم في الطريق»، إلى جانب إحالات أقل أهمية إلى كتابات ابن تيمية وابن كثير. وتبدو البصمات الفكرية ل: سيد قطب في هذا العمل، بصورة خاصة، في تحليل عبد السلام فرج لمفهوم الجهاد انطلاقاً من مبدأ الحاكمية.

يوجه عبد السلام فرج فيما يمكن اعتباره توطئة نظرية لعرض أفكاره، عدداً

(1) الحركات الإسلامية في مصر، ص 112

LE PROHETE ET PHARAON, P185

(2)

من الانتقادات لأساليب العمل والدعوة، التي سارت عليها عدد من الجماعات الإسلامية منذ السبعينات. فهو يعتبر أن الجمعيات الخيرية الإسلامية، التي تمارس العمل الاجتماعي، تحت لواء إسلامي. وتقدم المساعدات المادية، والإرشاد المعنوي للمسلمين، لا يمكنها تحقيق أهدافها. فهي وإن كانت تحت أعضاءها والمستفيدين من مساعداتها، على الالتزام بالشرعية الإسلامية، وتقدم صورة سامية من صور التكافل الإسلامي. فإنها تخضع للإشراف المباشر للدولة، ولا تستطيع تخطيط برامجها باستقلال عنها. لذلك، فهي لا تستطيع أن تكون أكثر من صمام أمان لها، دون أن تحقق أية إنجازات فعلية، على مستوى بناء المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية.⁽¹⁾

ينتقد عبد السلام فرج كذلك المسلمين الذين يتقيدون بالشرعية الإسلامية ويلزمون حدودها، دون أن يعملوا على نشرها وعلى الدعوة لها. فالدين برأيه عقيدة وعمل، يتوجه إلى الأفراد والجماعات، يتعين نشره بجميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك استعمال القوة وممارسة العنف. لذلك فهو يرى أن الإخوان المسلمين، بالرغم من إيمانهم بشمولية الدين وممارستهم الدعوة على نطاق واسع، في الصحف والمجلات والكتب وأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية، لا يمكن اعتبارهم الطليعة الإسلامية. فالدعوة الإسلامية من هذه الناحية، مهما كانت صادقة وفعالة، لا يمكنها أن تنافس الإمكانيات الإعلامية الهائلة المتاحة للدولة، ولا الأساليب «الشیطانية» التي تلجأ لها من أجل نشر دعاوتها.⁽²⁾

أخيراً يستعرض عبد السلام فرج بسخرية، بعض الأسس النظرية التي قامت عليها جماعة المسلمين، خاصة دعوتها إلى الهجرة، ويلاحظ أنها دعوة تحت على

(1) عبد السلام فرج، الفريضة الغائبة، ص12

(2) المصدر السابق، ص13

الإنزواء والخوف من المواجهة، وإغفال الجهاد، الذي يمثل ركنا من أركان الدين الإسلامي. كما يستهجن مغالاة الجماعة في تكفير المسلمين، ويؤكد أن دماء المسلمين حرة لا تستباح إلا بحجة شرعية. ويخلص في النهاية، إلى أن الجماعات الإسلامية السابقة، أخفقت لأنها تهافتت في العمل بأحد أركان الدين الإسلامي، الذي لا يقل أهمية عن الأركان الخمسة الأخرى، وهو الجهاد لإعلاء كلمة الله، ونشر الدين الإسلامي والدعوة إليه.⁽¹⁾ فالجهاد ليس مجرد ندب أو فريضة جمع، يمكن أن ينوب فيها البعض عن البعض الآخر، كما يرى بعض المفسرين، بل فريضة عين على كل مسلم.⁽²⁾

• في بعض المنطلقات النظرية لجماعة الجهاد الإسلامي

كجماعة المسلمين، تستمد منظمة الجهاد أبرز منطلقاتها النظرية من الأفكار التي أوردها سيد قطب، في كتابيه: «ظلال القرآن» و «معالم في الطريق». ويلعب مفهوم الحاكمية، مرة أخرى، الدور المركزي، في التصور الإسلامي لمنظمة الجهاد. ويقع الاختلاف بين الجماعتين، في النتائج التي تترتب لدى كل منهما على عدم تطبيق الحاكمية. فجماعة المسلمين، تحكم بكفر الحاكم والمحكوم. في حين، تقول منظمة الجهاد بكفر الحاكم فقط، لأنه لا يحكم بما أنزل الله، ولا يمكن اعتبار المجتمع الإسلامي الخاضع لحكمه كافراً. أما الاختلاف الثاني بينهما، فيقوم في أن جماعة المسلمين، ترى أن الهجرة هي الأسلوب القويم للإنفصال عن المجتمع الجاهلي، وبناء مجتمع إسلامي. في حين ترى جماعة الجهاد، أن بناء المجتمع الإسلامي لا يمكن أن يتم من خارجه، بل يجب أن يكون من الداخل. وبالإعتماد على عنصر القوة. فالجهاد هو الأسلوب الأمثل لإعلاء حاكمية الله.

(1) المصدر السابق، ص15

(2) المصدر السابق، ص22

استدل عبد السلام فرج على أن الجهاد فريضة من فرائض الإسلام بعدد من الأدلة النصية والفقهية. من الأدلة النصية التي بنى عليها حكمه هذا، أن الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾⁽¹⁾ لا تقل قوة وإلحاحاً عن الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾⁽²⁾ إذن الصيام والجهاد متساويان من حيث الأهمية، كركنين من أركان الإسلام.⁽³⁾ وليس هناك ما يبرر إبطال الجهاد، مهما كانت الظروف، حتى وإن كان المسلمون قلة، لقوله تعالى: ﴿مَا أَكْثَرَ النَّاسَ إِذَا حُرِّصَتْ بُيُوتُهُمْ﴾. لأن الله وعد المسلمين بالنصر والتمكين، بدليل الحديث النبوي: «إن الله روى لي الأرض، فرأيت مشرقها ومغربها، وأمتي سيبلغ ملكها ما روي لي منها».

إن الجهاد كما يقول عبد السلام فرج، هو السبيل الوحيد اليوم، لإسقاط الطواغيت وإقرار حاكمية الله. ذلك أن الآيات التي نصت على الدعوة إلى الإسلام وتطبيق أحكامه بالكلمة الحسنة والإقناع منسوخة كلها بآية السيف، التي وردت في سورة التوبة،⁽⁴⁾ كما يستشهد عبد السلام فرج على صحة هذا التفسير، بمجموعة من الأحاديث، كالحديث النبوي: «من لم يغز أو تحذثه نفسه بالغزو مات ميتة جاهلية» والحديث: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة» والحديث: «لقد جئتكم بالذبح».⁽⁵⁾

يرفض عبد السلام فرج استثناء أهل الكتاب من هذه الأحكام بالإحالة إلى الآية: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ

(1) سورة البقرة، الآية 216

(2) سورة البقرة، الآية 183

(3) المصدر السابق، ص 27

(4) «فإذا انسَلَخَ الشهر الحرام فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَاحْصِرُوهُمْ وَاعْبُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ»

- سورة التوبة، الآية: 4

(5) المصدر السابق، ص 13.

ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴿⁽¹⁾، والآية: ﴿وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين﴾⁽²⁾. ويعتبر أنهما نسختا كل الأحكام التي نزلت قبلهما بخصوص أهل الكتاب.

أما فيما يتعلق بالأدلة الفقهية، فبعد أن يبرهن عبد السلام فرج على أن الجهاد ركن أصيل من أركان الإسلام، لا يجوز إهماله أو تجاهله، يتساءل عن تراتب الأولويات، بالنسبة لتطبيق هذه الفريضة، وهل تتوجب البداية بمحاربة الإمبريالية، الشيوعية أو الصهيونية.

يعتبر صاحب الفريضة الغائبة هذه الإيديولوجيات كلها طواغت تتساوى في أنها تشرع أحكامها من نفسها وتعتدي بذلك على حاكمية الله على الأرض. وتتطلب محاربة هذه الطواغيت، إقامة الدولة الإسلامية أولاً⁽³⁾. لذلك فإن المهمة الأولى التي لا تحتمل أي تسويق هي إسقاط الحكام المسلمين، الذين أصبحوا اليوم في حكم المرتدين، بعد أن استبدلوا الشريعة الإسلامية بالقوانين الوضعية، واستصدروا الأحكام التي يشرعونها من أنفسهم، دون مرجعية إلهية، بدليل الآية: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله، فأولئك هم الكافرون﴾⁽⁴⁾.

لقد استندت جماعة الجهاد الإسلامي، في الحكم بكفر الرئيس السادات وتطبيق حد الردة عليه، على فتوتين شرعيتين، الأولى للشيخ عمر عبد الرحمن، مفتي الجماعة، الذي أفتى بجواز قتل الحاكم، مستشهداً بالحديث النبوي: «إن تروا

(1) سورة التوبة، الآية 28.

(2) سورة التوبة، الآية: 36.

(3) المصدر السابق، ص 26.

(4) سورة المائدة، الآية: 44.

كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهانا وبواحا»⁽¹⁾ أما الفتوى الثانية، فقد استنتجها عبد السلام فرج، من قراءاته ل: ابن تيمية وابن كثير، وبوجه خاص، فتوى ابن تيمية، في أهل مدينة مردان⁽²⁾ وهي فتوى تتطابق مع ماذهب إليه تلميذه ابن كثير، الذي اعتبر العمل بالباسق عودة إلى الجاهلية، بدليل الآية: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾⁽³⁾.

انطلاقاً من هذه الفتوى اعتبر عبد السلام فرج، حكام المسلمين، الذين يعملون بمقتضى الأحكام الوضعية اليوم، مجرد صورة جديدة لحاكم مردان، الذي أحل الباسق في محل الشريعة الإسلامية. لذلك دعا إلى إسقاط هذه الطواغيت أولاً، لأن محاربة إسرائيل أو الإمبريالية، لن تؤدي إلا إلى تعزيز سلطتهم، ولأن قتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد.

بالرغم من وجود اتفاق حول المبادئ العامة، بين فرعي القاهرة وأسيوط، لمنظمة الجهاد الإسلامي، فقد كان هناك نوع من الاختلاف بين عبد السلام فرج وكرم زهدي حول أولويات التوجه. كان كرم زهدي يرى أن الرئيس أنور السادات ليس إلا رهينة في يد الإمبريالية الأمريكية، التي تستجيب لنداءات الطائفة القبطية، من أجل الضغط عليه. لذلك ارتأى أن الجهاد يجب أن يستهدف الأقباط

(1) الحركات الإسلامية في مصر، ص114

(2) مدينة فتحها المسلمون سنة: 640م. وأسلم سكانها، ثم سقطت في يد التتار سنة: 1261م. واضطر حاكمها أن يخضع للتتار ويطبق قانون الباسق التتري على مدينته. وهو عبارة عن عدد من النصوص المأخوذة من اليهودية والمسيحية ومن مصادر إسلامية ومن بعض الأعراف القبلية التترية.

وقد أفتى ابن تيمية أن للمدينة ليست دار إسلام ولا دار حرب، بل في منزلة ثالثة. وأن على المسلمين أن يعاملوا الذين يحافظون على دينهم منها معاملة المسلمين، وأو يحاربوا الخارجين عن الشريعة، الذين يمكن اعتبارهم في حكم المرتدين.

(3) سورة المائدة، الآية: 50.

أولاً.⁽¹⁾ وقد استصدر فرع أسيوط لمنظمة الجهاد، فتوى من الشيخ عمر عبد الرحمن، مفتي الجماعة، تميز بين ثلاثة فئات من الأقباط وتحدد أسلوب التعامل مع كل من هذه الفئات:

- كل مسيحي يحمل السلاح، ويساعد الكنيسة بماله بهدف الإساءة إلى المسلمين، يجب قتله وسلب أملاكه.

- كل مسيحي يحمل السلاح ضد المسلمين، يجب قتله فقط.

- كل مسيحي يقدم المال لمساعدة الكنيسة، يجب الإكتفاء بسلب أمواله.⁽²⁾

لقد شكل القضاء على منظمة الجهاد، بفرعيها القاهري والأسيوطي، فشلاً آخر للإستراتيجية القطبية، وهو ما استدعى من عدد من الجماعات لاحقاً، وقفة تأمل وإعادة نظر، ليس في الإستراتيجية القطبية وحدها، بل في بحمل التراث التأسيلي الإخواني.

ب. العمل التأسيلي المسلح: نموذج حزب الله

إن إحدى أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها بشأن الجماعات التأسيلية المعاصرة في العالم العربي، أنها تكاد تكون جميعها، محصلة انشقاقات عن جماعات سابقة، عرفت أوج نشاطها في عهود سابقة، ثم ذوت وتشذرت نتيجة القمع الخارجي والانشقاقات. حزب الله لا يشذ عن هذه القاعدة كثيراً، فقد ظهر في سنة 1982 نتيجة انشقاق عن حركة أمل، الفصيل العسكري لحركة المحرومين، التي أنشأها الإمام الصدر، لاستقطاب الفئات الشعبية الشيعية في لبنان، وتعبئتها ضد العائلات الشيعية الكبرى، التي ظلت تحتكر تمثيل الطائفة الشيعية، داخل

LE PROPHETE ET PHARAON, P200

(1)

(2) استجواب كرم زهدي خلال محاكمة أعضاء منظمة الجهاد.

- المصدر السابق، ص 200.

المؤسسات السياسية اللبنانية.

ظهرت حركة أمل كإحدى التلونات، داخل الفسيفساء الطائفية اللبنانية، بهدفين اثنين، أولهما شيعي، يهدف إلى تخليص عشرات الألوف من أبناء الطائفة من المحرومين، من هيمنة العائلات الشيعية الإقطاعية الكبرى، التي حققت مكاسب كبيرة من الدور السياسي الذي أدته كممثلة للطائفة. وثانيهما شيعي لبناني، يتطلع إلى إعادة توزيع النفوذ السياسي، لكل طائفة على حدة، حسب المعطيات الديموغرافية الجديدة، التي بدأت تعطي تفوقاً سكانياً واضحاً لمصلحة الشيعية. كما كان ظهور حزب الله محكوماً بعدد من الاعتبارات الإقليمية، فإيران التي ظلت تتطلع إلى مد نفوذها إلى الساحة السياسية الشرق أوسطية، والتي لم تفلح في تحقيق هذا المسعى بصورة كافية عبر حركة أمل، وجدت في الحركة الإنشاقية التي نضجت داخلها والتي تمخضت عن حزب الله، رأس جسر حقيقي وأداة منفذة لسياسته الشرق أوسطية، الأمر الذي لم يسع حزب الله إلى إخفائه مطلقاً، فقد أعلن منذ البداية أنه يلتزم: « بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تمثل في الفقيه الجامع الشرائط، وتتجسد حاضراً بالإمام الخميني ». ⁽¹⁾ إلى جانب هذا العامل الخارجي لتأسيس حزب الله، وفر الإحتياح الإسرائيلي للبنان، والظروف التي رافقته، (احتلال أجزاء واسعة من الجنوب اللبناني، حصار بيروت، إنزال القوات متعددة الجنسيات) الشروط السياسية والنفسية لامتداد خطاب حزب الله. في نفس الوقت، مكن الفراغ السياسي والعسكري الذي خلفه خروج المقاومة الفلسطينية من الجنوب حزب الله من إرباك ومباغطة حركة أمل، ومن إرساء بنية تحتية عسكرية مؤثرة، بفعل الإمكانيات الهامة التي وضعتها إيران رهن إشارته.

⁽¹⁾ نص الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله إلى جميع المستضعفين في العالم، منشورات حزب الله، 16 -

حتى بداية الثمانينات، ظلت حركة أمل، كبقية الهيئات الطائفية السياسية في لبنان، تستمد مشروعية حركتها السياسية من تمثيليتها السياسية للطائفة، مع العمل في الوقت نفسه، بروح إدارية وتنظيمية مدنية، تؤمن بالمؤسسات اللبنانية، وباستقلال لبنان ووحدة ترابه. وقد استمر هذا التوازن بين البعدين، الديني الطائفي، والمدني السياسي، حتى مطلع الثمانينات، قبل أن تتدخل جملة من المعطيات، لكي تزعزع التوازنات داخل حركة أمل.

لقد أعطى نجاح الثورة الإيرانية، للقيادات الدينية في الحركة، القناعة بأن الإسلام، والمذهب الشيعي الجعفري على الخصوص، أصبحا قادرين على لعب دور اجتماعي وسياسي على المستوى الإقليمي. وقد تعزز هذا الشعور، بفعل التقدم الذي حققته القوات الإيرانية سنة 1982، الذي جعل الكثيرين يعتقدون، أن سقوط الجبهة العراقية، ومن ورائها مشيخات الخليج، أصبح مجرد مسألة وقت.

هذا الشعور بالإعزاز الديني، كانت تعارضه مرارة الهزيمة، التي لحقت بالمقاومة الفلسطينية والفصائل الوطنية اللبنانية خلال الإحتياح الإسرائيلي سنة 1982. وهي الفصائل التي حملتها هذه الفئات، مسؤولية الهزيمة، ودخول القوات المتعددة الجنسيات إلى لبنان. وعندما وافقت حركة أمل في شخص رئيسها، نبيه بري، المشاركة في جبهة الإنقاذ الوطني، التي اقترح فلييب حبيب تشكيلها، انشقت مجموعة من الزعامات الدينية داخل الحركة، وأعلنت قيام حركة أمل الإسلامية، بقيادة حسين الحسيني وحزب الله.

لقد تشكل حزب الله بالأساس من مجموعة من رجال الدين، الذين جمعهم بالإضافة إلى وحدة العقيدة، الروابط العائلية والثقافية المشتركة، التي تلقوها في النجف وكرلاء خلال الأربعينات والخمسينات. ومشاركة عدد منهم، في حزب الدعوة، الذي أسسه الإمام محمد باقر الصدر في العراق سنة 1959، وأخيراً بحثهم

المشترك عن تجسيد لبناني لنموذج الثورة الإيرانية.

بالرغم من إطلاق تسمية «حزب الله» على التنظيم، فإن قادة «حزب الله» يرفضون اعتبار أنفسهم متحيزين أو إطلاق صفة الحزب على منظماتهم، ويرون أن هذه الصفة لا تنطبق عليهم، لأنهم لا يتقيدون بمصالح شريحة أو فئة اجتماعية معينة. بل يستخدمون مفهوم الحزب، بالمعنى الوارد في الآية: ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾. بذلك فإن جميع المسلمين يتمتعون بصفة تلقائية لهذا الحزب، لأنه ليس هناك إلا حزبان، حزب الله وحزب الشيطان.⁽¹⁾ لهذا السبب لا يوزع «حزب الله» بطاقات عضوية على أعضائه، وليس هناك تقسيم دقيق للمهام داخله⁽²⁾ أو تراتبية محددة أو قيادة مسؤولة بصورة رسمية. ويخضع الحزب لقيادة جماعية، يمثلها مجلس استشاري أعلى، مجلس لبنان وثلاثة مجالس إقليمية، في المناطق الثلاث، التي توجد فيها تجمعات سكانية شيعية كبرى: (البقاع، بيروت، جنوب لبنان).⁽³⁾ ومع أن المرجعية العقائدية لحزب الله، تنفتح على جميع المسلمين، فإنه لم يستطع لحد الآن أن يخطو خارج الدائرة المذهبية الشيعية. إنه عبارة عن مجموعة من الحلقات، تلتف كل واحدة منها حول شخصية دينية معينة،⁽⁴⁾ وبقدر ما تتعاضد الحلقة المحيطة بكل شخصية من هذه الشخصيات، بقدر ما تتزايد فعاليتها داخل

(1) يقول طفيلي، الناطق الرسمي باسم حزب الله: «نحن لسنا حزبا بالمعنى التقليدي، كل مسلم عضو في حزب الله بشكل أوتوماتيكي».

KRAMER, M. "LA MORALE DE HISBOLLAH ET SA LOGIQUE" MONDE, .ARABE MAGHREB/ MACHREK JANV - FEV - MARS, 1988, P40

(2) باستثناء الناطق الرسمي.

(3) مع أن عددا من الأوساط السياسية والصحفية الغربية تصف آية الله حسين فضل الله بأنه المرشد الروحي لحزب الله، فقد ظل لفترة طويلة ينفي انتماءه لحزب الله.

- آية الله حسين فضل الله، مجلة الوحدة الإسلامية، عدد 164، كانون الثاني، 1990

LA MORALE DE HISBOLLAH ET SA LOGIQUE" P40

(4)

التنظيم. وبالرغم من أهمية الولاء العقائدي داخل حزب الله، تقوم أشكال من الولاء العائلي، التي لا علاقة لها بالجانب الديني، حيث تتوزع العائلات المتنافسة في القرى الشيعية، بين تنظيمات سياسية متنافسة.⁽¹⁾

استراتيجية حزب الله

ينهل فكر «حزب الله» من مصدرين أساسيين، أحدهما تراثي تاريخي، يتمثل في الثقافة الشيعية المشتركة: (أصول، فقه، تفسير، حديث، روايات عن الأئمة..). منذ صدر الإسلام، التي تتمحور حول مفهوم الإمامة. وثانيهما معاصر، برز في الفكر الشيعي التأسيلي الحديث في الخمسينات، مع محمد باقر الصدر، وتبلور في صيغته النهائية مع الموسوي الخميني في نهاية الستينات. وهو مفهوم «ولاية الفقيه». ففي سنة 1965، عندما نفى الخميني من إيران إلى العراق، واستقر في مدينة النجف للتدريس في جامعتها، كانت المدينة تعيش حالة غليان ديني حقيقي بفعل نشاط حزب الدعوة، الذي كان بصدد بلورة مجموعة من المفاهيم، حول المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية والزعامة الروحية، التي يجب أن تتولى قيادة الأمة في زمن الغيبة. ولأن طلاب جامعة النجف كانوا يأتون من إيران، ومن جميع الأقطار العربية في المنطقة، فقد تشكلت نوع من الثقافة المشتركة، حول هذه القضايا جميعها وحول أساليب معالجتها، خصوصاً المفهوم المبتكر، الذي أعطى لكتاب «الحكومة الإسلامية» ل: الخميني قوته السحرية، وهو مفهوم «ولاية الفقيه».⁽²⁾

(1) المصدر السابق، ص 40، 41

(2) يتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء رئيسية، يبرهن الخميني في أولها على فساد الأنظمة السياسية الكونية، التي يصفها بالطاغوت، ويشبهها بحكم فرعون، مستشهداً بالآية: «ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به». في الجزء الثاني، يرى أن الشريعة إنما وجدت لكي تطبق، وأن في إبطال العمل بها، إبطالا للدين، ويبرهن على أنها صالحة لكل زمان ومكان، وأنها شاملة. يقول: «كل ما تحتاجون إليه من قوانين ومن نظم، فهو موجود في إسلامنا،»

وقد أعطى هذا المفهوم دينامية خاصة للوعي الشيعي، بعد أن شلته حالة من الجمود لما يزيد على الألف سنة، منذ دخول الإمام زمان الغيبة الكبرى.

هذه الثقافة المشتركة، بالإضافة إلى نجاح الثورة الإيرانية، جعلت كتاب «الحكومة الإسلامية». يتحول إلى برنامج عمل لجميع المنظمات التأصيلية الشيعية في المنطقة، وحزب الله بوجه خاص،⁽¹⁾ كما جعل آية الله الخميني، لا يترعب كفتيه على إيران وحدها، بل يصبح مرجعية، لجميع الطوائف الشيعية الجعفرية في المنطقة، وهو ما جعل «حزب الله»، يتحول إلى ظل للجمهورية الإسلامية، داخل الفضاء اللبناني.⁽²⁾

إن لبنان لا يشكل بالنسبة لحزب الله، إلا قاعدة للإنطلاق وللعمل السياسي والعسكري لتحقيق الوحدة الإسلامية. من هنا يقوم تعارض جوهري بين حركتي «أمل» و«حزب الله». فبينما تنطلق الأولى من منطلق الوفاء للطائفة والوطن اللبناني، يرى حزب الله، أن استراتيجيته مشروطة بتفكيك أوصال الكيان اللبناني

-سواء في ذلك، ما يتصل بإدارة الدولة والضرائب والحقوق والعقوبات وغيرها. لا حاجة بكم إلى تشريع جديد، عليكم أن تنفذوا فقط ما شرع لكم».

- الخميني الموسوي، الحكومة الإسلامية، دت، ص 134.

أما في الجزء الثالث الأخير والأهم، فيبرهن الخميني على أهمية مبدأ ولاية الفقيه ويشير إلى أنه منصوص عليه في القرآن والحديث ولدى الأئمة، لأنه ضمان تطبيق الشريعة على أساس صحيح، في زمان الغيبة. يقول: «فالفقهاء اليوم هم الحجة على الناس. كما كان رسول الله (ﷺ) حجة عليهم. وكل ما كان يناط بالنبي (ﷺ) فقد أناطه الفقهاء بالأمة من بعدهم. فهم المرجع، في جميع الأمور والمشكلات والمعضلات، وإليهم فوضت الحكومة ولاية الناس وسياستهم والجباية والاتفاق، وكل من يتخلف عن طاعتهم، فإن الله يؤاخذ به، يحاسبه على ذلك»

- المصدر السابق، ص 80

(1) بالصورة نفسها التي أصبح بها «معالم في الطريق» يمثل مرجعية لعدد من الجماعات التأصيلية السنية.

(2) يقول طفيلي: «إن علاقتنا مع الثورة الإسلامية - إيران - هي علاقة صغير بكبير، علاقة جندي بقائده».

- LA MORALE DE HISBOLLAH ET SA LOGIQUE" P44

ودك أسواره،⁽¹⁾ كما أنه في الوقت الذي تسعى فيه حركة أمل إلى إرساء هدنة ضمنية مع إسرائيل، لضمان نوع من الإستقرار في جنوب لبنان، تنص استراتيجية حزب الله على المواجهة المستمرة مع العدو.

إن استراتيجية حزب الله، تسير في اتجاه تشكيل الجمهورية الإسلامية الواحدة، هذا ما عبر عنه الشيخ حسين فضل الله بوضوح في عدة مناسبات، وبصورة صدامية أحياناً. كما حصل خلال لقائه مع السفير الفرنسي في لبنان حيث حاول أن يقنعه هذا الأخير بالمخاطر التي يمكن أن تحملها الإيديولوجية التأسيسية على لبنان الموحد. فأجابته الشيخ: «إننا نفكر بأن تكون لنا جمهورية إسلامية في فرنسا، التي نملك فيها أربعة ملايين مسلم، كما وتحدث عن جمهورية إسلامية على مستوى العالم».⁽²⁾

يرى الشيخ حسين فضل الله أن الدولة الإسلامية التي يطمح حزب الله إلى إنشائها على امتداد العالم، تقوم دونها مجموعة من الحواجز. تتمثل في الصهيونية، والإمبريالية «الإستكبار العالمي» و«الشيوعية الملحدة». وهي كلها عراقيل خارجية، يرى الشيخ أن تخطيها لن يتحقق إلا بالجهاد والمواجهة المباشرة. أما العوائق الداخلية، التي يمكن أن تظهر نتيجة عدم انسجام المشروع التأسيسي السني مع نظيره الشيعي، فيرى أنها ليست جوهرية، وأن التسامح الديني المذهبي كفيل بالتقريب بين الطرفين، رغم أن هدف الجماعات التأسيسية السنية هو إحياء الخلافة الإسلامية، في حين تمثل الإمامة، الغاية النهائية للحركة التأسيسية الشيعية.⁽³⁾

(1) حسن صبرا «الصحوة الإسلامية في لبنان»، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص182.

(2) مقابلة مع مجلة الوحدة الإسلامية، ص13.

(3) آية الله فضل الله "الدولة الإسلامية بين الإسلامية والمذهبية" الثقافة الإسلامية، عدد18، رمضان - شوال، 1408هـ، ص75.

إن هناك أوجه شبه كثيرة، بين الجماعات التأصيلية السنية وتلك الشيعية الجعفرية. فهما كلاهما تطعنان في مشروعية الدولة الوطنية، فقد دعا الإمام الخميني إلى مقاطعة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة وترك التعاون معها والإبتعاد عن كل عمل يعود عليها بالنفع، وتأسيس مؤسسات قضائية ومالية واقتصادية وثقافية وسياسية جديدة،⁽¹⁾ وهي المبادئ التي تبنتها واتتهجتها منظمتا الجماعة الإسلامية والجهاد. كما تتفقان في تشخيص الأزمة، واعتبارها أزمة قيم روحية بالدرجة الأولى، وإحساس بالدونية أمام الحضارة الغربية. كما يمكننا ملاحظة تقارب بينهما على مستوى المعجم⁽²⁾ والإستشهادات النصية القرآنية بوجه خاص.⁽³⁾

بالمقابل، هناك تقارب أكبر بين حزب الله وبين جماعة الجهاد في مصر، في التأكيد على مبدأ الجهاد، واعتباره أحد أركان الدعوة الإسلامية، وإعطائه بعداً عالمياً، باستثناء أن حزب الله، لم يصل إلى حد إعلان الحرب على الدولة اللبنانية، كما هو الحال بالنسبة لجماعة الجهاد. أما أوجه الاختلاف البارزة بين حزب الله وبين الجماعات التأصيلية السنية، فتتركز في المكانة التي تفرد بها العقيدة الشيعية عموماً لمبدأ الرجعية، وفي المكانة التي تعطيها لمبدأ ولاية الفقيه، وتحفظه في استعمال سلاح التكفير، الذي توسعت الجماعات التأصيلية السنية في استعماله.

ج. خيار التوافق:

أخيراً هناك ما يمكن الإصطلاح عليه باستراتيجية التوافق. تبدو معالم هذه

⁽¹⁾ الحكومة الإسلامية، ص 145

⁽²⁾ مثل مفاهيم: الحاكمية الجاهلية الطاغوت الإستكبار..

⁽³⁾ مع تركيز على الآيات التي تحض على ضرورة الإحتكام إلى الله وعلى التكافل الإجتماعي والدعوة إلى الجهاد، ومنطق الإستدلال.

الإستراتيجية في الإرادة الواضحة التي تحدد عددا من الجماعات إلى وضع ضوابط صارمة ونهائية لعملها السياسي، تقوم على الاعتراف أولاً بشرعية الأنظمة السياسية والمؤسسات القائمة، واحترام القوانين الجاري بها العمل، ونبذ العنف وممارسة عملها بصورة علنية، مع المراهنة على الحوار والإقناع كسبيل للتغيير الإجتماعي والسياسي، بصورة سلمية، ومن خلال المؤسسات القائمة.

على خلاف ما تروج له الدعايات الغربية، فإن كفة الجماعات التي أصبحت تراهن اليوم على هذا الخيار هي الراجحة كماً وكيفاً. ذلك أن أهم وأبرز الجماعات التأسيسية أصبحت تنهج هذا المسلك اليوم، يمكن أن نذكر منها على سبيل الإستئناس فقط، لا على سبيل الحصر، جماعة الإصلاح والتوحيد في المغرب، والجهة الإسلامية للإنقاذ وحركة المجتمع الإسلامي حماس في الجزائر وحزب النهضة في تونس، وحركة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة الإخوان المسلمين في الأردن وحزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب التحرير الإسلامي في الأردن..

إن لائحة هذه المجموعة الأولى من التنظيمات التأسيسية كانت ولا شك سوف تكون أوسع بكثير، لو أن الأنظمة السياسية القائمة في الوطن العربي، كانت تفسح مجالاً أوسع للحريات السياسية، وللتغيير الديمقراطي في بلدانها. إن ميل عدد من الجماعات إلى العنف لا يمكن تفسيره فقط انطلاقاً من اعتبارات عقديّة أو سياسية تعود إلى هذه الجماعات، بل إنه يكاد يكون مجرد نتيجة لانسداد إمكانيات الفعل السياسي، وضيق هامش الممارسة السياسية، وبالتالي استعصاء عملية التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.

إن البحث عن توافقات مع الحاكمين، هو السمة القاعدية والأساسية للممارسة السياسية التأسيسية المعاصرة. وهي ممارسة تستمد مرجعيتها من مسوغين، ديني ووضعي، فيما يتعلق بالمسوغ الديني، تستند هذه الجماعات إلى

عدد من النصوص الحديثة التي تؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطة في نشر الدين، كالحديث: «إن الله يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن»، وهو ما برر بالنسبة لأي حاكم أو داعية استعمال سلطته لنشر ما يعتبره من العقيدة. وإذا كان يصح من هذا الموقع أن تكون السلطة أداة لنشر العقيدة، فإنه لا يجوز بأي حال زعزعة السلطة أو إضعافها أو الخروج عليها إلا في حالات نادرة ومحدودة. فالنص الحديثي يحفل بالنصوص التي تدعو إلى اتقاء الفتنة وطاعة أولي الأمر فيما ليس فيه معصية.

إن هذه النصوص، هي على وجه الإجمال، ما تبرر به الجماعات التأصيلية بمالاتها لبعض الأنظمة السياسية، ودخولها في عدد من التحالفات التي لم تكن ترضي حتى قواعدها أنفسهم في كثير من الأحيان. أما الجانب الوضعي، فيتضح من خلال الطابع النفعي، الذي حكم باستمرار عملية اتخاذ القرار داخل الجماعات التأصيلية، سواء في علاقتها مع الحكم أو في المواقف التي تعلنها في فترات الإضطراب السياسي.

يشخص تاريخ حركة الإخوان المسلمين في مصر هذه الخيارات بصورة نموذجية. فعندما كان الإخوان المسلمين مخيرين بين التحالف مع الملك وأحزاب الأقليات، أو التحالف مع الوفد، اختاروا التحالف الأول، فنخصصوا مؤتمهم الأول للإحتفال بتتويج الملك فاروق.⁽¹⁾

كما دعا حسن البنا العمال في الإسماعيلية، خلال زيارة الملك لها إلى الخروج والهناف له.⁽²⁾ وقد حقق الإخوان مكاسب كبرى من تحالفهم مع أحزاب

(1) رفعت السعيد، حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين، متى كيف ولماذا؟ دار الطليعة، بيروت،

ص102

(2) المصدر السابق، ص102

الأقليات، الموالية للإنجليز، والتي كانت تناصب الرفض العداء. فسمحت لهم حكوماتها بتشكيل ميلشياتهم الخاصة، الجواله، وإقامة المعسكرات للتدريب على السلاح، إضافة إلى ترخيصها لهم ببناء المدارس والمؤسسات الإنتاجية والاجتماعية التي كانوا يشرفون على إدارتها.⁽¹⁾ ورغم ضلوع البلاط في عملية اغتيال حسن البنا، فإن هذا المبدأ الثابت لسياسة الإخوان المسلمين، الذي يقضي بأولوية التنسيق أو حتى التحالف مع الحكم لم يتغير، فقد تم اختيار حسن الهضيبي لخلافة حسن البنا وتولي منصب المرشد العام، رغم ضعف علاقته بالجماعة⁽²⁾ لسبب أساسي، هو علاقاته بالبلاط، حيث كانت تربطه علاقة مصاهرة مع ناظر الخاصة الملكية.

ورغم سقوط الملكية، كنظام محافظ. وقيام نظام سياسي جديد يختلف في مرجعياته، لم يتردد الإخوان المسلمين في دعمه في البداية والنفرد بتأييد جمال عبد الناصر عندما قرر حل الأحزاب السياسية سنة 1953 الأمر الذي يؤكد، أن التقرب من السلطة لم يكن يخضع لاعتبارات إيديولوجية تتعلق بطبيعة السلطة السياسية، بقدر ما كان يصدر عن مبدأ سياسي ثابت.

هذه الخاصية لا تقتصر على حركة الإخوان المسلمين في مصر بل تلازم غالبية الجماعات التأصيلية الكبرى والمنظمة. فقد دخل إسحاق الفرحان، قائد معسكرات الإخوان في الأردن، أول حكومة شكلها الملك حسين، بعد مذابح أيلول الأسود، من أجل إنهاء العمل الفدائي، كما تحالفت الجماعات التأصيلية في السودان مع نظام جعفر النميري، في السنوات الأخيرة من حكمه، قبل الانقلاب

(1) الإخوان المسلمون، ص169.

(2) لم يكن عضواً بمكتب الإرشاد ولا بالجمعية التأسيسية المكونة من مائة وخمسين عضواً.. وكان الهضيبي في عام 1950 قد شارف على الستين من عمره وأصيب بمرض أنهك صحته وذاكرته، كما كان شخصية محافظة غير متمرس في العمل السياسي.

- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945 - 1952. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972 ص370.

العسكري الذي انتهى بها إلى سدة الحكم. تماماً كما أن الأستاذ عبد الإله بنكيران، مؤسس جماعة الإصلاح والتجديد، حرص باستمرار على رفع رسائل إلى الديوان الملكي، مؤكداً فيها القطيعة مع الأستاذ عبد الكريم مطيع و«مفارقتة وإعلان الانفصال عن جمعية الشبيبة الإسلامية» وأن الجمعية الجديدة، «تمسك بمقدسات البلاد ومقوماتها كما حددتموها، وهي للإسلام، وحدة المذهب (المالكي)، الملكية الدستورية، الوحدة الترابية، اللغة العربية».⁽¹⁾

إن هذه الخاصية الثابتة التي تطبع السلوك السياسي للجماعات التأصيلية، هو ما جعل الدفء يعود سريعاً إلى علاقة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي في مصر، غداة وصول السادات إلى الحكم. الأمر الذي لم يكن أمراً جديداً على التقاليد السياسية المصرية.

لقد أدى القرار الذي اتخذته أنور السادات، بالانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي، إلى أن تأخذ إرادة التوافق عند الإخوان المسلمين طابعاً مؤسساتياً. ورغم أن أنور السادات لم يعترف بالجماعة كحزب سياسي فقد أخذت تمارس نشاطها بصورة شبه رسمية، الأمر الذي سمح لها فيما بعد، بدخول الانتخابات التشريعية وتقديم مرشحين بالتنسيق مع حزب الوفد في مرحلة أولى، ثم مع حزب العمل الاشتراكي في مرحلة ثانية. والحقيقة أن الخط الرسمي لحركة الإخوان المسلمين، احترام بصورة كبيرة مقتضيات هذا التوافق. فقد نفت قيادات الإخوان المسلمين كل علاقة لها بمنظمة التحرير الإسلامي، عقب محاولة الانقلاب الفاشلة، التي قادها صالح سرية وأدانت هذه المحاولة، وامتنعت عن تقديم أي دعم للمعارضة، بما في ذلك المعارضة الإسلامية.⁽²⁾

⁽¹⁾ عبد الإله بنكيران، الرباط، 17 صفر الخير 1407هـ، الموافق 12 أكتوبر 1987.

⁽²⁾ الإخوان المسلمون، ص 21.

كما أصدرت الجماعة، وعلى مدى سنوات متوالية، عدة بيانات أدانت فيها اللجوء إلى العنف، وفتاوى تكفير المسلمين والتعرض للسواح..⁽¹⁾ وتفاادت البث في كل القضايا الخلافية التي من شأنها أن يجعلها في مواجهة مع الحكم، وحتى عندما «أعلن عن تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن تنظيم ثورة مصر المتهم بتدبير محاولات الإغتيال وضرب المصالح الأمريكية والإسرائيلية في مصر، اعتذر الإخوان عن الإشتراك في اللجنة حتى لا يبدوا علاقة الود القائمة بينهم وبين الحكومة».⁽²⁾ هذا السعي إلى التوافق، سوف يتطور بصورة نوعية ابتداء من أواسط الثمانينات، من مجرد توافق على قواعد اللعبة السياسية، وعلى الخطوط الحمراء التي يفترض فيها أن تعين حدود الفعل السياسي، إلى توافق على مستوى المضامين السياسية، التي يجب أن تنظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين. ذلك أن حركة الإخوان المسلمين قطعت مع تراثها الإيديولوجي في الحكم،⁽³⁾ وتبنت برنامجاً سياسياً في الانتخابات البرلمانية لسنة 1987. يعطي الأولوية بصورة مطلقة وملفتة، للقضايا الاجتماعية والسياسية، وللحريات الفردية والعامّة. وقد بنى هذا البرنامج أساساً على الدعوة إلى إلغاء قانون الطوارئ، وإلى اختيار جمعية تأسيسية لتعديل الدستور، وإقرار تعدد الأحزاب، وانتخاب الرئيس انتخاباً مباشراً لمدة خمسة سنوات، قابلية للإعادة مرة واحدة، وإلى المساواة بين الأقباط والمسلمين، والحرص على سلامة الانتخابات وضمّان نزاهتها..

إن ما يثير الإنتباه في هذا المشروع، هو أن الدعوة إلى تطبيق الشريعة، لم تأت

(1) بيان 15 دجنبر 1992، بيان 19 يونيو 1993، بيان 26 نونبر 1993.

(2) صالح الورداني، الحركة الإسلامية في مصر، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، جيزة، يناير 1991، ط II، ص 32.

(3) يمكن العودة إلى البرنامج الذي أعلن عنه حسن البنا في كتابه الرسائل للملاحظة مدى وعمق التغير الذي طرأ عليه فيما بعد.

إلا في القسم الثاني من البرنامج الانتخابي، مع التأكيد على ضرورة التدرج في هذا التطبيق، وعلى «أن الإخوة الأقباط وأهل الكتاب عامة، مواطنون في الدولة الإسلامية المستهدفة، لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم».⁽¹⁾

يمكن اعتبار هذا البرنامج نموذجاً واضحاً عن النقلات الإيديولوجية، متفاوتة العمق، التي عرفتھا عدد من الجماعات التأسيسية. ومع أن حركة تأسيسية كجبهة الإنقاذ مثلاً، دخلت في مواجهة مسلحة مع النظام الحاكم، فإن توجهها السياسي العام سار فيما بعد وفق منطق التوافق هذا، فقد قبلت الجبهة من حيث المبدأ، دخول مسلسل الانتخابات والقبول بنتائجها أيا كانت. كما تعزز هذا التوجه، بتوقيع الجبهة على اتفاقية روما، التي تنص على حرية العمل السياسي، والإحتكام إلى الوسائل الديمقراطية من أجل الوصول إلى السلطة، والتداول على الحكم.

إذا كانت عدد من الحركات التأسيسية، وبصورة خاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، قد استطاعت أن ترقى من مجرد البحث عن توافقات على مستوى الممارسة السياسية إلى توافقات جزئية على مستوى المضامين السياسية، فإن حركة الاتجاه الإسلامي، التي انبثقت عنها حركة النهضة فيما بعد، تجاوزت ذلك إلى انتهاج استراتيجية تصب في اتجاه الانخراط داخل مجتمع ديمقراطي بصورة كلية، تجعلها نظرياً على الأقل، على مستوى المرجعيات، أقرب إلى ديمقراطية إسلامية محافظة - على شاكلة الديموقراطيات المسيحية - منها إلى جماعة تأسيسية. لقد قامت هذه الحركة، بصورة مبكرة، منذ مؤتمرها التأسيسي السري سنة 1984، بممارسة نقد ذاتي جذري لكل التراث الإخواني، ولتجربتها السابقة في تونس، ووضعت أسساً جديدة، تتصف بقدر كبير من الشجاعة والابتكار للمبادئ التي يجب أن ينبنى عليها المشروع التأسيسي.

(1) د. محمد مورو، الحركة الإسلامية في مصر، من 1928 إلى 1993. رؤية عن قرب.

انتقد هذا المؤتمر بشدة، التقاليد الإخوانية الراسخة منذ حسن البناء، حيث سعت الجماعة الإسلامية إلى أن: «تقدم نفسها وصية على المجتمع. وليس طرفاً سياسياً وفكرياً يستمد مشروعيته من قوة الحجة واقتناع الجماهير ببرنامجه»،⁽¹⁾ فالحركة الإسلامية في تونس، استطاعت أن تميّط الهالة المزيفة، التي حيكت حول تاريخ الإخوان المسلمين في مصر. يقول أحمد النيفر أحد مؤسسي حركة الاتجاه الإسلامي: «الإخوان المسلمون في مصر أسطورة أكثر منه واقعاً.. وما يسمى أسلوبهم في العمل، أصبح يبدو لي شيئاً فشيئاً، كشيء متجاوز، مستهلك لم يعد بإمكانه أن يؤدي إلا إلى الكارثة»⁽²⁾ وقد امتدت حركة النقد هاته لتشمل جميع الجوانب، واعترف عدد من مؤسسي حركة الاتجاه الإسلامي، أنهم لا يمتلكون بعد أي برنامج واضح للعمل، وأنهم يعتمدون فقط على بعض الخطوط العريضة المشتركة فقط في تشكيل منظماتهم.⁽³⁾

هذا التوضع الاجتماعي والسياسي الجديد لحركة الاتجاه الإسلامي، استفاد الكثير من تجربة اليسار التونسي، داخل النقابات أو في الجامعات، وهو ما يقره أحميدة النيفر عندما يشير إلى أن حركته استعارت الكثير في معجمها السياسي من اليسار، وأن مفهوم الإمبريالية كان غريباً على الجماعات الإسلامية وأنها تعرفت

⁽¹⁾ محمد عبد الباقي الهرماسي، الإسلام الاحتجاجي في تونس، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 1987، ص 285.

⁽²⁾ BURGAT: F ISLAMISME AU MAGHREB, P110

⁽³⁾ يقول أحميدة النيفر: «في البداية، كان البعد الديني طاغياً علينا في حين كان البعد السياسي غارقاً في العمومية، لم تكن على وفاق مع الحكومة نوجه عام، لكننا لم نكن نعرف ماذا نريد بالضبط، ولم تكن لدينا خطة عمل محددة.»

- المصدر السابق، ص 104.

عليه، من خلال احتكاكها باليسار.⁽¹⁾

هذا التطور الذي طرأ على الاتجاه الإسلامي التونسي، أدى إلى تقارب واضح بينه وبين اليسار، خصوصاً وأن عدداً من الشخصيات الفاعلة، داخل هذا الاتجاه، أعلنت في حينه أنها سوف تصوت لصالح مرشح الحزب الشيوعي، لأنه يتبنى برنامجاً واضحاً. كما تمت ترجمة هذا التحالف في الانتخابات الجامعية، باقتراح لائحة انتخابية مشتركة بين الطلبة التقدميين والطلبة الإسلاميين.

لم تقتصر التحولات التي طرأت على حركة الاتجاه الإسلامي التونسي، على إعادة النظر في أسلوب العمل في التحالفات، بل امتدت إلى الجانب العقدي كذلك. فقد أعلن الاتجاه الإسلامي،⁽²⁾ أن استراتيجيته لم تعد ترمي إلى بناء المجتمع الإسلامي أو الدولة الإسلامية، بل إلى وضع أسس مجتمع سياسي، يؤمن بالتعددية ويعمل من خلالها، في ظل دولة القانون⁽³⁾ وفي إطار احترام جميع التيارات السياسية، بما في ذلك الحزب الشيوعي التونسي، في التفكير والتعبير والعمل السياسي، ونبذ أساليب العمل السابقة، وممارسة العمل السياسي النيابي، المرتكز على الحوار، وعلى الإقناع والاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

على المستوى العقدي، توافقت هذه التغييرات، مع الدعوة إلى ما أسماه راشد الغنوشي بالتدين العقلاني، وإلى الفهم المقاصدي للنصوص، بدل الفهم النصي، وإلى أولوية العقل على النقل، وتطوير الشريعة بما يتلاءم مع الواقع، حتى لو كان في ذلك تعطيلاً لظاهر النصوص القطعية. كما دعا إلى إعادة الاعتبار للتراث

(1) المصدر السابق، ص 110.

(2) الإسلام الاحتجاجي في تونس، من ص: 270 إلى ص: 307.

(3) AMR HELMY IBRAHIM, "LAICITE, RELIGIOSITE ET POLITIQUES ISLAMISTES, ESPRIT, MAI - JUIN, P181

الإسلامي العقلاني، والمنهج الاعتزالي، وإلى جميع أشكال المعارضة السياسية، في التاريخ الإسلامي من خوارج وشيعة وزنج وتيارات مناوئة لأهل السنة، وضرورة إعادة الاعتبار، للمدرسة الإصلاحية في المشرق العربي، وفي تونس. وكذلك للفكر الغربي وللنزعات اليسارية فيه على وجه التخصيص.⁽¹⁾

إن فريدة وتميز الاتجاه الإسلامي التونسي، الذي تمثل حركة النهضة امتداداً له اليوم، تكمن في كونه لم يقتصر على استعارة المضامين والمؤسسات السياسية المعاصرة، والبحث عن توافقات من خلالها، بل تجاوز ذلك إلى اعتماد عدد من المرجعيات الكونية، وبالتالي إلى الانفتاح في نفس الوقت، على المجتمع السياسي والمجتمع المدني، بما يؤهلها إلى لعب دورها كاملاً داخل منطق الحداثة. الأمر الذي يدفعنا إلى طرح سؤال أساسي، ألاست الظاهرة التأصيلية في دعض مظاهرها شكلاً من أشكال وضعة الخطاب السياسي المعاصر وعلمنته؟

II - مستقبل الظاهرة التأصيلية في العالم العربي المعاصر.

من المؤكد أن أي حديث عن الجماعات التأصيلية في الوطن العربي لا يمكن إلا أن يكون ضرباً من الاحتمال. احتمال يقوى ويتعزز بقدر ما يكون مبنياً على مقارنة علمية، تأخذ بعين الاعتبار، ارتباط المؤشرات التي تركز عليها بالواقع الحي، واتصافها بالدقة والموضوعية وتساقفها الداخلي. هكذا تستوجب الدراسة المستقبلية، حتى تستوفي الشروط المشار إليها، أخذ عدد من المؤشرات التي تتحكم بتطور المجتمعات بعين الاعتبار، مثل نسب التزايد السكاني، والهجرة من القرى إلى المدن، والشباب في قاعدة الهرم السكاني، وتوزيع الدخل الوطني، والبطالة

(1) يرى المؤلف أنه ليس ضروريا أن يقوم المشروع على أسس مذهبي سني، بل يمكن أن يقوم على أي أساس مذهبي آخر، المشروع السني هنا نموذج مذهبي فقط.

- المصدر السابق، ص 184.

والأمية.. فهذه المؤشرات هي التي ترسم، إلى حد بعيد، الملامح الأساسية للتجليات المستقبلية، لأي مجتمع من المجتمعات.

إلى جانب ذلك، تلعب المؤثرات الخارجية أدواراً غاية في الأهمية في تكيف أشكال التجاوب وردود الفعل الداخلية، على المستويات الاجتماعية، السياسية والثقافية. سواء على المستوى البيئي العربي، الإسلامي أو الدولي. تسهل ذلك، علاقات التجاور الجغرافي، وأشكال التجانس الثقافي، إضافة إلى الثورة التي تعرفها أنظمة التواصل التي يشهدها العالم المعاصر.

لا يتجلى دور المؤثرات الخارجية في سبيل انتقال المعلومات من الخارج إلى الداخل، بما تتضمنه من أفكار ومن قيم أخلاقية، فنية أو جمالية. بل في ردود الفعل التي تبدر إزاءها بين الفينة والأخرى. ضد هيمنة النموذج الحضاري الغربي، وأشكال القهر والإقصاء التي يمارسها، ومن أجل التأكيد على ضرورة التثبث بالهوية المحلية ودرء الأخطار التي تتهددها.

أخيراً تلعب مؤسسة الدولة، وأنماط الحكم السائدة في الوطن العربي، أدواراً أساسية في تكيف سلوك الجماعات الأصيلية، وفي تحديد ردود فعلها وتوجهاتها المستقبلية، إما عبر إدماجها التدريجي في الحياة العامة أو بإقصائها ومتابعتها، أو في أحيان أخرى بانتهاج سياسات متضاربة وغامضة إزاءها.

ويمكن على وجه العموم أن نميز بين نمطين مقاربتين لمستقبل الجماعات الأصيلية في الوطن العربي. القراءات المستقبلية الثابتة، والقراءات المستقبلية الدينامية.

1. القراءات المستقبلية الثابتة

يستعرض عمرو حلمي محمود، أربعة نماذج إيديولوجية إسلامية كمشاريع مستقبلية محتملة في العالم العربي.⁽¹⁾ يصطلح على المشروع الأول، ب: المشروع

(1) المصدر السابق، ص 184.

السياسي العشائري السني، وهو مشروع قائم على مبدأ رابطة الدم والولاء القبلي مستلهم من التاريخ الإسلامي السياسي، عرف بداياته مع عثمان بن عفان وتؤكد مع معاوية. تتركز الإشكالية الرئيسية لهذا النموذج، في رأي الباحث، في صعوبة التوفيق بين النسق الإسلامي المشرعن (بكسر العين) المنفتح والقائم على المساواة، والأساس العشائري المغلق للسلطة السياسية⁽¹⁾ التي يأتي لكي يزيكها.

المشروع الثاني الممكن، هو المشروع الإسلامي الشيعي، فبالرغم من طابعه المذهبي الخاص، يرى عمرو حلمي محمود، أنه قادر على الإمتداد، حتى بين الأوساط غير الشيعية. يقول: «يبدو هذا التصور لأول وهلة بأنه ذو طابع نخبوي ورجعي، يقوم على فعل محتوم، بين الإمام الشرعي وبين التراتبية الهرمية لرجال الدين، فهو باعتباره منحدرًا، بصورة واقعية أو رمزية من نسل علي، ليس مشروعاً فقط، بل مشرعنا كذلك أولئك الذين يرضي قيادتهم». ويشكل الإمام أو الفقيه في هذا النموذج، ضماناً دينية وسياسية، تعمل في نفس الوقت على لحد من استبداد السلطة السياسية، وكقوة رمزية داعمة لإرادة المجتمع.⁽²⁾

بعد المشروع السني التقليدي والمشروع الشيعي، يستعرض عمرو حلمي محمود، مشروعاً ثالثاً، هو المشروع الإخواني، الذي اقترحته حركة الإخوان المسلمين في مطلع هذا القرن. وهو المشروع الذي يعمل الغرب، على تصويره على أنه ارتداد إلى الماضي المظلم أو الأسطوري.

يبدو المشروع الإخواني، على خلاف المشروعين السابقين، أنه الوحيد الذي لا يمتلك سياقاً تاريخياً معترفاً به. كما هو الأمر بالنسبة للسياقين السابقين. وبكونه مرتبطاً، بشكل عضوي، بزحف عملية التغريب. ويستبعد المؤلف احتمال تكرر

(1) المصدر السابق، ص 187.

(2) الأصولية في العالم العربي، ص 223.

هذا المشروع، لأن الإخوان لم يعودوا يتمتعون بشعبيتهم السابقة في مصر، كما خسروا معركة الصراع على السلطة في سورية.

المشروع الرابع والأخير، يصطلح عليه عمرو حلمي محمود ب: المشروع الخوارجي، ولو أنه يرى أنه لا ينتمي إلى المذهبية الخوارجية. يعيد هذا المشروع التأكيد على المنطلقات الخوارجية (إما الإجماع والعدالة أو الموت). وهو المشروع الذي يقترحه متطرفون إسلاميون ينبغي تمييزهم عن الإخوان المسلمين.

يصف إبراهيم حلمي هذا المشروع بأنه معذب (بكسر الذال) ومعذب (بفتح الذال). لأنه يدفع المنطقيات المتعلقة بالحزم الأخلاقي والمساواة السياسية إلى أقصى نتائجها، مما يجعلها تتجاوز الحدود المقبولة، وتدفع المجموعة الاجتماعية، إلى تقدم جدلي لا يمكنها أن تخرج منه إلا معززة أو منفجرة.⁽¹⁾

رغم أن ملامح عدد من هذه النماذج الدينية والسياسية، حاضرة بشكل متفاوت لدى عدد من التيارات، فإن المآخذ الرئيسي، الذي يمكن تسجيله عليها، أنها تحاصر الآفاق السياسية والثقافية في العالم العربي داخل مشاهد تأصيلية متناهية ومغلقة، تعطي للنموذج النظري الجاهز، أهمية تفوق الإمكانيات التي تحملها دينامية الواقع الحي، وتقدمها باعتبارها الإمكانيات الوحيدة المتاحة. إن هذه النماذج وإن كانت تنطبق في مجملها على عدد من المعطيات القائمة بالفعل، في العالم العربي المعاصر، فإنها تنقاد بسهولة، إلى ميل الذهن، إلى تصور نماذج كاملة ومنتبهة.

إن أي مشروع من هذه المشاريع، وإن كان لا يوجد في الحقيقة إلا على مستوى التجريد النظري، إذا كتب له النجاح، فإنه وبغض النظر عن تلوناته الداخلية، سوف يكون مشروطاً، في المواقف التي يمكن أن يأخذها، بمجموعة من

(1) الأصولية في العالم العربي، ص 223.

العلاقات مع القوى الداخلية الخليفة أو المعادية. وسوف يكون مضطراً بالتالي، إلى تقديم مجموعة من التنازلات، وإلى إعادة ترتيب مرتكزاته النظرية وأساليب عمله في كل مرة، بما يتطابق مع ظروف الواقع. لذلك فإن أية توقعات مستقبلية، لا بد أن تكون حذرة أشد الحذر، من الوقوع في شرك جاذبية النماذج الجاهزة. يقول دكمجيان: «إن أية محاولة لاستشفاف النذر في البيئة العربية، يمكن أن يكون نوعاً من المجازفة، بالنظر إلى وفرة المتغيرات، والإحتمال القوي والمتغيرات للمفاجآت والحوادث التي لم تكن في الحسبان».⁽¹⁾

2. القراءات المستقبلية الدينامية

لم يسع دكمجيان إلى تقديم نتائج منتهية، بل اقترح مجموعتين من المتغيرات، تتكون المجموعة الأولى من ستة عناصر تحتل الأزمات والقضايا الكبرى المطروحة على العالم العربي وهي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة فساد الحكم، صراع الطبقات، الهزائم العسكرية، أزمة الثقافة إلى جانب ثلاثة محددات تعكس سلوك وتوجهات الجهات الفاعلة، التي حددها في ثلاثة هي: سلوك النخبة، المثيرات الخارجية، مبادرات الإسلاميين. وعلى ضوء التفاعل بين هاتين المجموعتين، تتحدد العلاقة بين الحركة التأصيلية والسلطة الحاكمة.⁽²⁾

يقترح دكمجيان على الحكومات العربية، إذا هي أرادت التخلص من الظواهر التأصيلية، ثلاثة سياسات، ذات علاقة متبادلة، يمكن تلخيصها في إصلاح شامل وتكييف اجتماعي منتظم، واعتدال في استخدام قوة الدولة ضد المناوئين. ويرى أنه من من أجل احتواء الحركات التأصيلية يجب: «أن تكون النخبة الحاكمة مثلاً للإعتدال وعدم الوقوع في الفساد.. إن مأساة العرب، هي أنه، حتى مع

⁽¹⁾ المصدر السابق، 225.

⁽²⁾ المصدر السابق، 228.

حسن نوايا القادة، لا توجد مذهبية قابلة للنمو، منذ انهيار الوحدة العربية الناصرية. وكثير من القادة ينقصهم الوعي الكافي والاهتمام بالفراغ المذهبي الموجود»⁽¹⁾.

أما المثيرات الخارجية فيحددها المؤلف في الثورة الإيرانية، التي يرى أن تأثيرها، كان سوف يتزايد بشكل خطير، لو كان الخميني قائد ثورة سنية⁽²⁾ أو لو استطاعت إيران تحقيق نصر حقيقي على العراق.⁽³⁾ أما فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، يرى دكمجيان أن: «التدهور المستمر لوضع العرب تجاه إسرائيل. وكذلك فشل الولايات المتحدة في إنجاز تسوية بين العرب وإسرائيل، مقبولة من الطرفين لعله يحمل بين طياته بذور ثورة إسلامية وقومية ضد النخبة الغربية الموالية لأمريكا»⁽⁴⁾.

3. الملامح العامة للأدوار المستقبلية للجماعات التأصيلية:

رغم أن الإطار العام الذي يقترحه دكمجيان لمقاربة الظاهرة التأصيلية يبدو مناسباً، بالإنطلاق من الأزمت - الأسباب - وصولاً إلى الدولة - النتائج، وقوفاً عند المحددات - أشكال التدخل الإنساني، التي تؤدي إما إلى التخفيف من الظاهرة أو إلى تأجيجها - فإنه لا بد من إبداء عدد من الملاحظات بصدد كل من هذه المكونات الثلاثة.

(1) المصدر السابق، 223.

(2) المصدر السابق، ص 229.

(3) كلما اشتد التزق الداخلي، الاجتماعي والثقافي، كلما تعاظمت الأخطار الخارجية إلا وأخذت خطابات الإنذار والتعبئة، طابعاً تأصيلياً، وتولى الدين وظيفته الدعوة إلى الإصلاح ورص الصفوف.

(4) حركة جهيمان العتيبي في العربية السعودية، امتدادات حزب الدعوة في العراق، الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر..

١- الأزمات:

تعكس مقارنة دكمجيان قدرأ كبيرأ من الخلط والتشوش في ترتيب الأزمات التي يعتبرها مسؤولة عن الظاهرة التأصيلية، وفي تحديد العلاقة في ما بينها، فهو يفصل بين أزمة الهوية وأزمة الثقافة، ويعتبر كلا منهما أزمة قائمة بذاتها.

إن دواعي هذا الفصل، تفتقد في واقع الأمر إلى أي تبرير، فإذا كانت أزمة الهوية تمثل أساساً في صيغ معالجة القضايا التي تطرحها: اللغة، التاريخ، الدين، التراث، العلاقة مع الآخر... الخ. فإن هذه هي في نفس الوقت، قضايا الثقافة بامتياز. إن ما يوصف بمحددات الهوية، ليست في الحقيقة إلا النوى أو البنى العميقة للتعبيرات الثقافية المتنوعة.

إن الفصل بين عناصر الأزمة، في الهوية وفي الثقافة، لا يؤدي إلى تشويش تمثل العلاقة بين بعض البنى العميقة للثقافة، وبين بعض تجلياتها السطحية، بل يحجب عنا كذلك، عدداً من أشكال التداعي والتضاييف، بين عدد من السمات الثقافية الثابتة، الرمزية أو اللاواعية، وبين تعبيراتها المباشرة في الحياة العامة.

إلى جانب أزمتي الهوية والثقافة، يحدد دكمجيان ثلاثة أزمات أخرى هي: أزمة الشرعية، أزمة فساد الحكم، أزمة الهزائم.

إن هذه الأزمات، تندرج في واقع الأمر في أزمة واحدة، يمكننا الإصطلاح عليها ب: الأزمة السياسية.

يعود ما يسميه دكمجيان بأزمة الحكم، إلى انبناء المشروعية السياسية للأنظمة العربية على مرجعيتين، لا يتم اعتمادهما إلا بصورة جزئية ومشوهة. وهما: المرجعية الدينية والمرجعية الوضعية.

تتعرض هاتان المرجعيتان إلى نقد واسع من النخبة المثقفة، ومن الطبقة السياسية في الوطن العربي، من داخل منطقهما ومن خارجه.

من الداخل، يتم توجيه النقد، إلى أنظمة الحكم، التي تعتمد مرجعية دينية، من طرف الجماعات التأسيسية، على اعتبار أنها لا تطبق الشريعة الإسلامية بصورة تامة، ولا تخضع لمبدأ الشورى، ولا تقوم بما يكفي من أجل حماية المقدسات الإسلامية والدفاع عنها.. الخ. أما أنظمة الحكم التي تعتمد مرجعيات وضعية، فإنها تتعرض لانتقادات من طبيعة أخرى، من طرف الأحزاب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، تركز على قضايا حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات، وبناء دولة القانون.

أما من الخارج فتعدد الانتقادات والطعون بتعدد المقاربات. لذلك سعت أنظمة الحكم في الوطن العربي في العقود الأخيرة، في محاولة منها لتوسيع قاعدة مشروعيتها، إلى اعتماد مرجعيات متعددة. وإلى بناء مشروعيتها على مزاجية بين مرجعيتين متوازيتين، دينية ووضعية. هكذا أقحمت عدد من الأنظمة السياسية في الوطن العربي، بصورة متفاوتة، خجولة ومتردة، عدداً من المؤسسات والإليات المهجنة، التي تستلهم في نفس الوقت، مرجعيات إسلامية وأخرى وضعية.

إن هذه المزاجية وهذا التردد، بالرغم من كونهما شرطاً لازماً، لا غنى عنه للإنتقال نحو آفاق جديدة، إلا أنه يطرح وضعيات شاذة تزيد من تأزيم هذه المراحل الإنتقالية.. فبالإضافة إلى نقد كل مرجعية من الداخل، بسبب تطبيقها الجزئي، وبسبب التداخلات التي تترافق معها، فإن هذا الخلط يؤدي إلى خلل في الممارسة وفي تحديد الأولويات، ويؤدي إلى المزيد من الإرباك للإستقرار الإجتماعي. كما يؤدي إلى المزيد من إضعاف مصداقية الحكم بدل تعزيزها.

وبقدر ما يشعر الحكم بضعف رصيده من المشروعية، ينكمش على نفسه أكثر ويعلو فيه الهاجس الأمني على جميع الإعتبارات ويتمركز فيه القرار ويتشكل فيه ضرب من الطغمة، الملتفة حول نظام الحكم، المفصولة عن المجتمع، التي لا

تعطي اعتباراً إلا لمصالحها الاقتصادية والسياسية، ولا تتورع المبادرة إلى كل ما من شأنه أن يعزز أو أن يحمي هذه المصالح، الأمر الذي يسوق حتماً إلى ما يصطلح عليه بأزمة فساد الحكم.

كل هذا يدفعنا إلى القول، أن ما يصطلح عليه دكمجيان بأزمات: الشرعية، فساد الحكم، الهزائم. يندرج في إطار أعم، يمكن الإصطلاح عليه بالأزمة السياسية.

إن الأزمة السياسية، لا تتضمن الأزمات الثلاث التي يشير إليها دكمجيان، بل تعترها كذلك أزمات أخرى يتوجب الوقوف عندها بدورها، مثل أزمات الأحادية السياسية واحتكار القرار السياسي، وانعدام أو ضعف المؤسسات السياسية، وأزمة غياب التأطير المدني والسياسي للمجتمع.. الخ.

أخيراً، فيما يتعلق بأزمة: صراع الطبقات، يمكن القول أن المقاربة التي يوفرها هذا المفهوم، كما يطرحه دكمجيان، تظل قاصرة. إنها لا تعكس مختلف الأزمات التي تمزق المجتمع، والتي قد لا تربطها بصراع الطبقات إلا علاقة غير مباشرة. مثل أزمات الهجرة، البطالة، صراع الأجيال، انعتاق المرأة، السكن، النقل.. الخ.

لذلك، يبدو من الأنسب، وعلى العكس مما ذهب إليه دكمجيان، أن نتحدث عن أزمة مجتمعية بتجليات متعددة.

إن توزيع الأزمات وتحديدها بهذه الصورة، هو مجرد عمل منهجي، تحدوه دوافع تنظيمية. كما أن هذه النمذجة، تبقى مجرد مسعى نظري، لا يعكس أية فواصل واقعية. هناك مثلاً تداخلات ضرورية بين الأزمة الثقافية والأزمة المجتمعية. لذلك نجد إشكالية الهوية، تحتدم بصورة خاصة لدى الشباب، ولدى الجيل الثاني أو الثالث من الهجرة من الأرياف إلى المدينة، أو من منظومة حضارية إلى منظومة حضارية أخرى. تماماً كما أن هناك اختلاطات عميقة، بين الأزمة الثقافية والأزمة

السياسية، وهو ما يجعل فئات واسعة من الشباب مثلاً، تحاول أن تجيب على سؤال الهوية الثقافية، من خلال طرح إشكالية النظام السياسي، أو تحليل الأزمات المجتمعية، من خلال أنظمة قيمية ثقافية، تعتبرها أساساً لإشكالية الهوية.

ب - المحددات،

من الصعب أن نجاري دكمجيان في الفصل الذي يقيمه بين سلوك النخبة، و «مبادرات الإسلاميين». ذلك أنه بسبب انعدام أنظمة سياسية، تقرر بالتعددية السياسية، في أغلب أقطار الوطن العربي، ولأن هذه التعددية، حتى في حال وجودها، تأخذ طابعاً شكلياً، ولأن تقاليد العمل السياسي، لم ترسخ بعد داخل المجتمعات العربية، فإن مبادرات الإسلاميين هي في عداد سلوك النخبة.

يتأكد هذا التصنيف بصورة خاصة، إذا وضعنا في الاعتبار أن مبادرات الإسلاميين تتم من خلال عدد من الدعاة والأئمة ورجال الدين والمثقفين، الذين يتواصل العدد الأكبر من بينهم مع المجتمع بصفته الشخصية.

في مقابل هذا، لم يشر دكمجيان إلى محددين أساسيين. ربما لأن وجودهما غير مشخص أو غير واضح في الوطن العربي. لكن التحولات التي أصبح يعرفها اليوم تقتضي منا إعطاءهما أهمية خاصة ومتزايدة وهما المنظمات والهيئات والأحزاب السياسية والهيئات الممثلة للمجتمع المدني.

دور المنظمات والهيئات والأحزاب السياسية

لا تمارس المنظمات والهيئات والأحزاب السياسية في العالم العربي أي دور حقيقي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية أو في تسيير الشؤون العامة، بما في ذلك تلك التي توصف بزنها حاكمة في بلدانها. إنها في معظمها مجرد امتدادات شبه إدارية لنظام الحكم القائم، أو إطارات سياسية، تم استنزافها وإفراغها من مضامينها بصورة ممنهجة. وحتى عندما نجد في بعض الأحيان عند بعض هذه الهيئات، بعض

مقومات الحزب السياسي، من حيث القدرة على اقتراح مشروع مجتمعي وسياسي متكامل، والإرتباط الحي قوى المجتمع، فإن مؤسسات الدولة، لا توفر له شروط الانتقال الديمقراطي إلى الحكم، وتطبيق البرنامج الذي يقترحه على المجتمع. أمام عوامل القصور الذاتي هاته، ومظاهر الإنحباس المشار إليها، تتحول الأحزاب لسياسية في الوطن العربي، في معظم حالاتها، إلى مجرد شكل من أشكال التدجين الرسمي للمجتمع، أو في حال تحقق قدر مقبول من الإستقلالية، في الديمقراطيات الموجهة، إلى صدى لإرهاصات مجتمع سياسي قيد التشكل.

- دور المجتمع المدني -

أمام تفكك البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية (القبيلة، الطائفة، الطريقة...) وتراجع الحماية التي كانت توفرها للفرد، وأشكال الضغط التي كانت تمارسها على السلطة. وفي ظل غياب هيئات مجتمعية وسياسية، قادرة على سد احتياجات التأطير المجتمعي، السياسي والثقافي. فإن بعض الهياكل، التي تستلهم مضامينها من مرجعيات تقليدية، وأنظمتها وأشكال اشتغالها من النماذج المعاصرة للمجتمع المدني، بدأت تأخذ أهمية متزايدة في سد حاجيات التأطير الاجتماعي والثقافي. استفادت هذه الهيئات من مرجعياتها الدينية، لتخطي الرقابة التي تمارسها الدولة على المجتمع، كما استفادت من الحمولة الإنفاعلية والعاطفية للرمز الديني، لاختراق الوجدان الاجتماعي. كما أنها استطاعت أخيراً أن تخط فضاءات فسيحة لاشتغالها، في المساحات الهائلة التي يمددها الفقر والحاجة في الوطن العربي. إن هذه الهيئات تمارس نشاطها، باسم الدعوة أو التكافل الاجتماعي أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في كل العرى المفتوحة لأنظمة الضمان الاجتماعي.

هكذا، بقدر ما تراجع الدولة عن التزاماتها المجتمعية، وتخل بواجباتها نحو مواطنيها، بقدر ما تنخرط القوى المغبونة والمحبطة في منظومة القيم والسلوك التي

تقترحها عليها هذه الهيئات الموازية، وبقدر ما تستشعر هذه الفئات عنف ومرارة الإقصاء، بقدر ما تترجم هذا الانتظام المجتمعي إلى مواقف سياسية رافضة، وترسخ لديها القناعة بضرورة القطيعة مع نظام الحكم القائم.

مع ذلك، فإن ما يجدر بالإثبات، أنه وبموازاة مع هذا الدور الذي يستدعي التراث لآدائه في المجتمع، ارتفعت وتائر عمل دينامية مقابلة. لقد بدأت عدد من الجمعيات، ذات المرجعيات والأشكال التنظيمية الحديثة، في الظهور والانتشار. سواء تعلق الأمر بالجمعيات النسائية أصبحت تنبؤاً مكانة أساسية داخل المجتمعات العربية، أو بالجمعيات الحقوقية والشبابية. لقد استطاعت هذه الجمعيات أن تخلق أوراهاً كبرى في بعض المجتمعات، وأنوية وفضاءات للعمل في مجتمعات أخرى.. ولا شك أنها مؤهلة لأن تلعب أدواراً متزايدة الأهمية، بصورة مضطردة مع ارتفاع نسبة التعليم واكتساب الخبرة، ومع تزايد أشكال التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي.

ج - الدولة،

تحيل الصورة التي يعطيها دكتيكان للدولة العربية، إلى النماذج الدولية السابقة على التحولات التي عرفها العالم ابتداء من سنة 1989. فالدولة التي يعيها دولة قطرية مركزية تمارس رقابة قاهرة على مواطنيها، تتمتع بسيادة تامة وتتحكم بصورة كلية في مجتمعاتها.

لقد أدت التحولات العميقة التي شهدتها العالم خلال عقد التسعينات، إلى خضوع الدولة العربية لمنطق النظام العالمي، ذو القطب الاقتصادي والسياسي الوحيد، وإلى انحاء وتجاوز التلونات الإيديولوجية، التي كانت تقسم الأنظمة السياسية بين الشرق والغرب، وإلى انخراطها التدريجي، في نموذج اقتصادي متماثل، يقوم على تشجيع الاستثمار الخارجي والمبادرة الحرة وعمليات الخصخصة، وإلى

إدخال بعض الإصلاحات السياسية الضرورية لإضفاء حد أدنى من الحيوية على النشاط الاقتصادي.

لا بل إن هذه الدولة، تحت ضغط وتيرة العولمة الصاعدة، وجدت نفسها تفقد نسبة هامة من سيادتها السياسية، بسبب حاجتها إلى الحماية العسكرية أو نظراً لحاجتها الاقتصادية، ومن استقلاليتها الاقتصادية، نظراً لتزايد أهمية الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى انصهارها التدريجي في المنظومة الثقافية الكونية، بسبب التطور الهائل الحاصل في وسائل الاتصال. وعلى وجه الإجمال، سوف تؤدي هذه التحولات إلى إضعاف الأجهزة الرسمية للدولة، وتعود بها إلى صورة أقرب ما تكون إلى نموذج «الدولة الدركي» التي عرفها القرن الماضي.

4. المستقبلات المحتملة للخطاب التأسيلي:

لا يمكن تعميم المقاييس نفسها على مجموع أنساق الخطاب التأسيلي. هناك أنساق تحكمها شروط ظرفية، وتخضع لمواجهة تنعدم فيها شروط التوازن، في حين، تتجلى بصورة واضحة، قدرة بعض الأنساق الأخرى على التكيف والاستمرارية، بل والانتظام ككتاب سوسيو - سياسي.

أ. الخطاب التأسيلي الجهادي

هذا النموذج، كما وقفنا عليه في أفغانستان في السابق، أو كما هو اليوم في جنوب لبنان أو في فلسطين المحتلة، محكوم بظرفيته.

إنه يستقي شروط وجوده واستمراره من واقع الاحتلال والقهر. لذلك فإن وجوده واستمراره رهين بوجود واستمرار أسبابه. وكما بدأ بوضوح في أفغانستان، فإن تغيير الشروط المحيطة به، تدفعه إلى تغيير أشكال مقاربتة، وإلى تبني تعبيرات تندرج في إطار السياق الرسمي، في حالة وصوله إلى الحكم، أو إلى

إعادة التكيف والإنتظام، حسب الشروط المحيطة، في السياق التأسيلي الرفض أو التوفيق.

وكما تمت الإشارة إلى ذلك في المباحث السابقة، يظل الإسلام التأسيلي الجهادي كامناً، في أغلب الأحيان، ولا تنطلق دينامته إلا عند الإحساس بالخطر. إن تلازم الخطر الخارجي الذي يهدد وجود الأمة أو هويتها مع حالات الضعف والانحطاط، سواء تلك المترتبة على الغزو الخارجي أو تلك التي يأتي الغزو الخارجي كنتيجة لها، هي الإشارة التي تطلق عقاب الخطاب الإسلامي الجهادي. وعلى خلاف الانطباع السائد أحياناً، فإن التصلب الذي يدور على هذا الخطاب، لا يعود في غالب الأحيان إلى أسباب نظرية، بل إلى الظروف الاستثنائية التي ينشأ فيها هذا الخطاب.

ومع أن الخطاب التأسيلي الجهادي لا يتردد في اللجوء إلى القوة، وأنه يستعمل وسائل قهرية في إملاء إرادته، فإنه يبقى أضعف خطابات التأسيس تأثيراً، وأقلها استقلالية وقدرة على الإستمرار. إن العنف والعمل المسلح عموماً، يجعل هذه الجماعات مرهوبة الجانب، شديدة التأثير، كما يوفر لها تغطية إعلامية واسعة. لكن ذلك يتطلب إمكانيات مادية ولوجستيكية هائلة، يستحيل أن تتوفر لأي جماعة مهما كان نفوذها أو تأثيرها، وهو ما يجعل هذه الجماعات، رهينة في يد الجهات التي تمولها وتوفر لها وسائل عملها، والتي غالباً ما تكون دولاً أو أجهزة استخبارات لدول لها مصالح في زعزعة استقرار البلدان التي تنشط فيها هذه الجماعات (الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج / المجاهدون الأفغان، الباكستان / طالبان، إيران / حزب الله.. الخ).

ب- الخطاب التأسيلي الرفض.

سوف تظل التعبيرات النظرية المعبرة عن هذا الخطاب، كما أطر له سيد

قطب، في الفكر العربي الحديث، وكما تبناه مصطفى شكري وعبد السلام فرج وغيرهما، حاضرة باستمرار. ذلك أن بنية النص الديني في الإسلام، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، قادرة على إنتاج عدد غير محدود من القراءات، التي تتلون باستمرار، حسب طبيعة القارئ، وحسب الشروط المجتمعية والتاريخية والثقافة المهيمنة.

غير أن الاستعداد، الصدى أو التجاوب الذي يمكن أن تلقاه هذه الأفكار، وأشكال التطبيق أو الممارسة لها، وهو العامل الأكثر أهمية، يتوقف إلى حد بعيد على الشروط العامة التي تحيط بالتحويلات الكبرى التي يعيشها العالم العربي وعلى الآفاق التي يمكن أن تفضي إليها.

إن الواقع العربي المعاصر، لا يقدم أية مؤشرات تدعو إلى التفاؤل بقرب انكماش كل الخطاب التأصيلي الرفض داخل المجتمع. ذلك أن الحل الأمني، الاستثنائي، أو حتى ذلك القائم على مبدأ الجزرة والعصا، لا يقدم أية حلول ملموسة على المدى المتوسط أو البعيد، بل على خلاف ذلك، يقدم هذه الجماعات في صورة الضحية، ويعطيها قيمة رمزية تجعلها تتجذر أعمق داخل المجتمع. إن معالجة الخطاب التأصيلي الرفض، تبدأ باجتثاث مزارعه في أحزمة البؤس، المحيطة بالمدن الكبرى، حيث تتفاقم أزمة السكن ويشتد الإكتظاظ وتنتشر البطالة ويلسع الفقر المطلق الهوامش بسياطه. وحيث تتناسل كل حرف البؤس، من الدعارة إلى التهريب وتجارة المخدرات.

في هذه الهوامش، يتشيء الإنسان، تتخشب لغته، يفقد كرامته بالتدريج.. حتى تتسلل إلى مسامعه ترددات شريط داعية في زاوية من زوايا الحي، يتحدث عن العدل وعن التكافؤ وعن كرامة الإنسان، فيجد في كلماته وفي حججه الحل الشافي ويصادق على صدقه، بالمصدر الذي يستدل به وهو الإسلام.

لكن قساوة البؤس ووقاحة المجتمع الإستهلاكي الذي يباهي بجموره، تحمل هذا الشعور الهاديء بالإيمان إلى وقفة غضب، ترد على الإقصاء بالإقصاء، وتقابل التشبث بزهداب حياة حقيرة في أمبراطورية الشر، بحياة كريمة في الجنة..

إلى جانب أحزمة البؤس هاته، أصبحت الجامعات تشكل في العالم العربي المعاصر، أنوية تأصيلية تتحلق من حولها جماعات الرفض. ليس من المدهش أن تكون هذه الظاهرة قد برزت إلى الوجود بموازاة مع ظاهرة أخرى، هي ظاهرة بطالة الخريجين جامعات في العالم العربي. ذلك أن انسداد الآفاق وتراكم الإحباطات، مرفوقاً بانخفاض المستويات التعليمية، وبالتراجع المضطرد الذي يشهده تدريس العلوم الإنسانية، كما وكيفا، لم يكن ليؤدي إلا إلى هذه النتيجة.

إن هذه العوامل المتعلقة بالحياة اليومية، من عمل وسكن ونقل وتعليم ومحيط، وإن كانت العوامل الأكثر تأثيراً فإنها ليست وحدها العوامل المحددة لهذا التحول، من إسلام عام واعتيادي أو توافقي إلى الإندراج في خطاب تأصيلي رافض. ذلك أن العوامل الثقافية والسياسية، تغطي بدورها بأهمية خاصة في هذا الإنزياح.

إن الهيمنة والإميازات التي تتمتع بها اللغة والثقافة الفرنسية في المغرب العربي، والإحتقار الرسمي للغة وللثقافة والوطنية والعدوان الأطلسي على العراق، والإستعجال الرسمي، غير المبرر، للتطبيع مع الكيان الصهيوني، والتعنت الصهيوني في قضية القدس، والإنحياز الأمريكي والدولي المطلق للأطروحات الصهيونية، كل هذه عوامل تغذي خطاب الرفض وتعطيه مبرراته، لأنها تفرغ الشرعية الدولية من أي معنى أو مدلول حقيقي.

ج - الخطاب التأصيلي التوافقي.

تتوافق أغلب المؤشرات على أن هذا الخطاب هو الذي سوف يحكم الإستراتيجية التأصيلية العامة. ليس فقط لأنه الأكثر انتشاراً أو تمثيلية، أو لأن هيئته

هي الأحكم تنظيمًا وانضباطاً، بل لأن القاعدة النظرية التي تمتح منها هذه الجماعات، هي الأرحب اتساعاً. إنها بذلك أقدر من غيرها من الجماعات التأصيلية على التكيف مع المتطلبات الجديدة، وعلى الإنفتاح على الأفكار المختلفة، كما أنها معبر ضروري، للنفاذ إلى نسقيات الجماعات الأخرى، بل إن الاتساع النسبي للقاعدة النظرية التأصيلية لهذه الجماعات، تسمح لها، هي بدورها، بإعادة هيكلة نفسها حسب ما تقتضيه الظرفية، والإنزياح نحو مزيد من التشدد أو الإنفتاح.

إن هذه الجماعات، قادرة على أن تكون عاملاً من عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وقد عبرت عدد منها عن استعدادها التام للإنخراط في النسق السياسي القائم، وعلى الإلتزام باحترام التنوع الفكري والسياسي والديني، داخل مجتمعاتها، وكذلك باحترام الحرية في الإعتقاد وفي التفكير والتعبير وعباديء سيادة الأمة والتداول الديمقراطي على الحكم.. وهو ما يجعلها، في حال احترامها الفعلي لهذه المبادئ، وفي حال احترام الحاكمين والشركاء السياسيين الآخرين، إلى ديمقراطيات إسلاموية، على شاكلة الديمقراطيات المسيحية في أوروبا.

غير أن إدماج هذه الجماعات التأصيلية التوافقية في النسق السياسي، يتطلب قبل كل شيء، ملائمة الأنظمة السياسية في العالم العربي، لكي تحقق هي بدورها، حداً أدنى مقبولاً من شروط التحول الديمقراطي. بالتالي يمكن القول أن عدداً من الكوابح التي تحول دون إدماج جانب من الحساسيات الإسلامية، هي نفسها التي تحول دون نضج شروط التحول الديمقراطي. بل إن الإنحساسات التي تتولد عن هذه الكوابح، لا تجدد ترجمتها في وضعية الشلل الاجتماعي والسياسي، التي يعرفها الجزء الأعظم من الوطن العربي، بل تأخذ أشكالاً نكوص وتراجع، من خلال التآكل الذي تعرفه أطراف الخطاب التأصيلي التوافقي، والإندراج التدريجي لهذه

الأطراف في إيديولوجية الرفض.

إن هناك حملة من العوامل، الموضوعية والذاتية، التي تتحكم بعلاقات التوازن بين الخطاب التأسيلي التوافقي والخطاب التأسيلي الرفض، على المدى القصير، وبينهما وبين المرجعيات الإنسانية الكونية، على المدى المتوسط. إن شكل وفعالية هذه العوامل هو الذي سوف يحدد آليات الإستقطاب المجتمعي والسياسي في العالم العربي في العقود المقبلة.

– العوامل الموضوعية.

في مطلع هذا العقد، تحددت الصورة الإجمالية التي سوف يكون عليها العالم في العقود الثلاثة المقبلة على أقل تقدير. لقد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أنها القوة العسكرية والسياسية الأولى في العالم، وزنها وحدها من يتخذ القرار في القضايا الكبرى على المستوى الكوني. (حشد التحالف الدولي ضد العراق وإعلان الحرب، الإشراف على التسوية في الشرق الأوسط، التدخل في البوسنة، استخدام الأمم المتحدة كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، عزل بطرس غالي..).

هذا الاحتكار الأمريكي التام للقرار الدولي العسكري والسياسي، يعتره قدر من المرونة على المستوى الاقتصادي. إن القرار الاقتصادي تحكمه اليوم حركتان، أفقية وعمودية. أفقياً يمكن الحديث عن ثلاثة أقطاب أو تجمعات اقتصادية كبرى تتحكم في مجرى الاقتصاد العالمي، في أمريكا الشمالية والوسطى، أوروبا الغربية، وشرق آسيا. أما على المستوى العمودي، فإن القرار والسياسي والاقتصادي الدولي، خاضع لثلاثة أقطاب كبرى غير دولية: الشركات متعددة الجنسية، المؤسسات النقدية الدولية التي ترسم السياسات الاقتصادية القطرية والإقليمية، والبنوك والمؤسسات المالية الضخمة، التي تتحكم في القروض وفي حركة

الاستثمارات وأسعار الفائدة وأسعار تداول العملات.. الخ.

وبما أن العالم العربي، لا خيار أمامه إلا الاندراج في وعاء العولمة، فإن هذا الإنخراط يجب أن يتحقق في أفضل الشروط الممكنة، بالعلاقة مع القوى التي تتكلم في عملية الإنخراط هاته.

إن اندماج العالم العربي في ركاب العولمة، الذي هو مقتضى اضطراري، وإن كان يحمل معه عدداً من السلبيات، فإن على الأطراف المتفاوضة من أجل تحديد شروط هذا الإنخراط، أنه إذا اقتصر الأمر على فرض شروط من طرف المفاوض الأقوى على المتفاوض الأضعف، وفق حسابات أنانية ضيقة، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية، لا تنحصر في الجوانب الاقتصادية، بل سوف تمتد إلى الجوانب السياسية كذلك.

إن مسار العولمة لا بد أن يراعي عدة اعتبارات فيما يتعلق بالعالم العربي، حتى يخفف من الآثار السلبية لعدم التوازن بين الشمال والجنوب، نذكر منها:

- ضرورة توطيد نسبة معقولة من الفوائض النفطية ومن الاستثمارات في العالم العربي، لمواجهة أخطار البطالة ولضمان حد أدنى من الخدمات الاجتماعية.
- نقل التقنية إلى العالم العربي، بصورة خاصة في المجالات الزراعية، البيئة ومكافحة التصحر وتلوية المياه.
- المحافظة على بنية النظام الإقليمي العربي وتعزيزها، لتمكين المنطقة من مجالها الحيوي الخاص، وكذلك للمحافظة على هويتها المحلية الخاصة.

- العوامل الذاتية:

تمثل هذه العوامل في الإرادة السياسية لدى أنظمة الحكم في العالم العربي، هل تمتلك نية حقيقية في انتهاج تحول يمكن أن يكون تدريجياً، لكن حاسماً، نحو الديمقراطية، بما تعنيه من احتكام إلى مبدأ سيادة الأمة، وتداول فعلي على الحكم،

وفصل حقيقي للسلطات واستقلال للقضاء واحترام لحقوق الإنسان..

إن هناك عدداً من الكوابح الذاتية، التي تمارس تأثيرها بصورة متفاوتة، في أقطار الوطن العربي، وتحول بالتالي، بصورة مؤقتة على الأقل، دون تحقق هذا التحول.

• كايح الشرعية

إن الإفتقاد الكلي، الجزئي أو النسبي للشرعية الوضعية أو الدينية، يجعل عدداً من الأنظمة الحاكمة، تتردد في الإنطلاق في مسلسل تدريجي للإصلاحات السياسية، لأن من شأن ذلك إضعاف قبضتها الحديدية على المجتمع، وبالتالي، إضعاف موقفها في مواجهة خصومها السياسيين..

من هنا يبدو أن الديمقراطية في الوطن العربي، لا يمكنها أن تتحقق إلا بصورة تدريجية، ومن خلال إرساء جو للثقة بين الشركاء السياسيين، والتمهيد بذلك لشروط التغيير الديمقراطي السلمي، حيث يستمد الحاكمون قدراً من المشروعية من الديمقرايات الموجهة، ويصلب عود المجتمع المدني، بحيث يستطيع انتزاع وتكريس قدر أكبر من الحقوق وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

• كايح جماعات الضغط

لقد أدى الإنفراد بالحكم وتغييب المؤسسات، وطغيان هاجس الأمن، والأحكام الإستثنائية، لفترة طويلة في العالم العربي، إلى تكوين هالة من الطغم المستفيدة من هذه الوضعية من حول الحاكمين. وهي طغم تعي جيداً، أن كل خطوة نحو الديمقراطية، هي انتزاع لامتياز من امتيازاتها، ومس مباشر بمصالحها.

يتمثل هؤلاء، في عدد من المستفيدين من ريع الدولة، ومن عدد من الإمتيازات الشخصية التي ليس هناك ما يبررها في دولة القانون، وكذلك في عدد من كبار ضباط الجيش والاستخبارات، الذين ظلوا ل عقود طويلة، يمارسون

صلاحيات مطلقة، ويتمتعون باليد الطولى في موارد البلاد وفي إمكانياتها، تحت مبرر الهاجس الأمني، وكذلك فيما يتعلق بالبيروقراطية الحكومية، التي راكمت ثروات هائلة، ونعمت بعدد من الإمتيازات غير القانونية، في فترات الفراغ السياسي.. وأخيراً «القطط السمان»، التي عرفت كيف تستفيد من الجو العام السائد لاحتكار إنتاج وتوزيع المواد الأساسية، واحتكار الصفقات ونهب المؤسسات العمومية، خارج أية ضوابط قانونية.

• الكابح الثقافي:

إن الثقافة المبنية على التعدد والاختلاف والتداول على الحكم، هي ثقافة سياسية جديدة على العالم العربي، لا يمكنها إلا أن تدغدغ كوامن الخوف من المجهول، والريبة والتوجس من كل الأطراف. لذلك، فإن استيعاب وهضم هذه الثقافة يتطلب قدراً من الوقت.

مع ذلك فإن بعض الجوانب الإيجابية من العولمة، المتمثلة في إقرار مبادئ عامة لثقافة كونية، تمتد وتعمق بصورة مضطردة، كنتيجة للشورة الهائلة التي تعرفها أنظمة الإتصال، لا يمكنها إلا أن تلعب أدواراً إيجابية في اتجاه الدفع، في مرحلة أولى على الأقل، إلى إقرار ديمقراطيات موجهة. كما أن صحوة المجتمع المدني، بمكوناته الشبابية النسائية والحقوقية، أصبح يمثل عنصر ضغط إضافي، تتزايد أهميته بصورة مستمرة، من أجل ضمان هذا التحول.

إن دور هذه العوامل الذاتية، مهما كان يبدو لنا أساسياً، فإن العوامل التي تحكم تحول الخطاب التأصيلي التوافقي، إلى عامل استقرار واندماج مجتمعي وسياسي، أو إلى انكماش قاعدته، وتحولها إلى مجرد مادة خام لإنتاج جماعات الرفض، يتوقف إلى حد بعيد على دور العوامل الموضوعية، التي يكتفينا أولئك الذين يتحكمون بالقرار الدولي.

إن مستقبل التأصيلية، والأشكال الأساسية التي سوف ينفرج عنها خطابها المستقبلي، متوقف إلى حد بعيد على ما يريده الغرب، وعلى الصورة التي يريد أن يوثق بها النظام الإقليمي العربي. إن قدراً من التسليح بنظرة بعيدة المدى، ومن الترفع عن الإعتبارات والحسابات الدقيقة، يمكنها أن تضمن للمنطقة بفضل مواردها وإمكاناتها، قدراً كبيراً من الرخاء ومن الإستقرار، تماماً كما أن السعي إلى الهيمنة وإلى الإقصاء والنهب لشروات الشعوب وترك المنطقة العربية تلعق جراحها، لا يمكنه إلا أن يضع الجميع فوق برميل بارود.

الخاتمة

تتمحور إحدى أبرز الإشكاليات التي تطرح نفسها بإلحاح على الباحثين في علم الإسلاميات المعاصرة، حول الملابس التي جعلت الدين يلعب دور الإيديولوجية في العالم الإسلامي، أو بتعبير آخر، حول العوامل التي جعلت الإيديولوجيات التي عرفها العالم العربي، على امتداد تاريخه، تقدم قضاياها وإشكالياتها في لبوس ديني. هل يتعلق الأمر بخلط سياسي، حصل منذ البداية، عندما جمع الخلفاء الراشدون بين ممارسة السلطتين الدينية والدنيوية معاً أم أن الأمر يتعلق بمسألة دور، عندما لاحظت المعارضة السياسية، التي تكونت بعد وفاة النبي مباشرة، أن السلطة الجديدة، عمدت إلى استعمال مبررات دينية لتعزيز مشروعيتها وتوسيع دائرة نفوذها، اختارت هي بدورها أن تعارض باسم الدين. وبذلك انفتح المعجم الديني على المعجم السياسي والنسق الديني على النسق السياسي، حتى أصبحا يشكلان حقلاً واحداً؟

إن إيقاع هذا الدور، هو ما اصططلحت عليه بالصراع بين السياقين الرسمي والتأصيلي. فالأول يعمل على التنظير من أجل إرساء مشروعات، لثبيت دعائم السلطة السياسية القائمة وتعزيز أركانها، في حين يتولى الثاني دور الطعن في هذه المشروعات، والكشف عن تناقضاتها مع النص، والدعوة إلى إسقاطها، تحت شعار التأصيل والتطابق مع روح النص.

هذا التمايز المشار إليه بين السياقين الرسمي والتأصيلي للإسلام، يقتصر على المستوى التزامني، دون المستوى التعاقبي. ذلك أن كل خطاب تأصيلي، يحقق هدفه النهائي بالوصول إلى السلطة السياسية، يتحول إلى سياق رسمي، بصورة آلية، ويزرع بذلك بذور نقضه.

إن هذا التداخل بين الحقلين الديني والسياسي، ما كان ليمتد حتى الفكر العربي المعاصر، لولا الجمود الذي عرفه العالم العربي على مدى قرون طويلة، سواء كان ذلك على مستوى بنية الإنتاج المادي أو البنية الثقافية المتحكمة بالسلوك والقيم والأفكار، التي لم تتزعزع إلا مع التدخل الأمبريالي الغربي. كما أن انتشار الفقر والامية، بصورة واسعة، و سطوة البطش الذي يميز الممارسة السياسية للسلطة في الوطن العربي في تاريخه القديم ، الحديث أو المعاصر، جعل من الدين الممارسة النظرية الوحيدة المشروعة بذاتها ولذاتها، التي تمكن من إفساح المجال لأشكال من التعبير ومن المشاركة السياسية دونما حاجة إلى موافقة رسمية مسبقة، وتمنح صاحبها حصانة خاصة نسبية ضد أي عسف أو قمع. كما أن انغلاق مراكز القرار السياسي على نفسها، واحتكار السلطة في العالم العربي من طرف زعامات سياسية، تبني مشروعيتها على اعتبارات تستمد مبرراتها من قيم تقليدية، قبلية، طائفية، مذهبية أو دينية وانتظام جانب واسع من المعارضة السياسية على أساس هذه المرجعيات نفسها. كل هذا جعل البنية الثقافية التقليدية تحتفظ براهنتها، وبقدرتها على التعبئة وعلى الفعل.

إن الخروج من وضعية الدور هاته، تقتضي من بين ما تقتضيه، الفصل على المستوى النظري، بين منطق الدين ومنطق الإيديولوجية. بين النص الديني في أصله الأول المتفرد، وبين المدلولات اللاحقة، التي تم توليدها تحت ضغط الإحتياجات الإجتماعية والسياسية المتجددة. لقد مر المجتمع الإسلامي الأول بمجموعة من الحالات المتباينة. من الإختلاف إلى التجانس، ومن الضعف إلى القوة، ومن النظام العشائري إلى بناء الدولة الموحدة. لذلك جاءت النصوص الدينية - آيات أو أحاديث - مسايرة لهذه التحولات. إن كل قراءة جديدة لهذه النصوص، لم يكن من الممكن أن تتم إلا من خلال عملية فصل قسرية بينها وبين الوقائع العيانية التي جاءت للتعبير عنها، بهدف قصها على مقاس وقائع جديدة، تتطلب الظرفية الإجتماعية أو السياسية القائمة. بذلك تحول النص الديني عبر التاريخ، وعبر سلسلة من عمليات إعادة الهيكلة المتتالية وزراعة المعاني الجديدة المطلوبة واستنباتها إلى مادة هيولائية

تقبل عدد لا متناهيا من الأشكال، إلى ما يشبه البياض، الذي نستطيع وفق قواعد معينة، أن نكتب عليه كل ما نشاء.

إن الظاهرة التأصيلية ليست مجرد إشكالية نظرية متحصلة عن اختلاف في قراءة النص الديني. بل هي إشكالية سياسية وإجتماعية قبل كل شيء، ترتبط بصورة لصيقة بالظرفية المحيطة، عبر التاريخ العربي الإسلامي. ففي كل مرة اشتد فيها التمزق الداخلي واحتدم الصراع حول السلطة، وتفاقمت الأخطار الخارجية، إلا وتكرست الظاهرة على المستويين المجتمعي والثقافي.

لقد تكاملت عناصر الظاهرة التأصيلية المعاصرة بصورة مبكرة منذ أواخر عهد الاحتلال العثماني كمحصلة لوضعية التجزئة السياسية لتعاضم الخطر الخارجي الذي يشكل تهديدا مباشرا للهوية المحلية وغياب إيديولوجية مطابقة، اتستطيع تحقيق الإجماع حولها والبرهنة على مصداقيتها على أرض الواقع. كل هذه العوامل جعلت من الخطاب التأصيلي مركز جذب، و أحد أوجه التعبير الأساسية عن تطلعات الفئات الوسطى في مصر في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن. وإذا كانت إيديولوجية التحرر، التي تزعمت حركة المقاومة ضد الاحتلال للعثماني أولا، ثم ضد الاحتلال الغربي فيما بعد، بتحليلاتها المختلفة، قد استطاعت أن تحتوي وأن تتجاوز الخطاب التأصيلي الناشيء في حينه فإن تراجعات هذه الإيديولوجيات اليوم، لاعتبارات متعددة لا مجال لذكرها هنا، قد مهد للعودة القومية لقيم وثقافة المحافظة على المستوى الكوني وليس على مستوى العالم العربي فحسب.

إن الهدف من هذه الدراسة لم يكن تقييم هذه العودة التي حكمته ظروف داخلية وخارجية، كما تمت الإشارة سابقا سلبا أو إيجابا، بل فهمها في مضامينها الأساسية وتمثلها في شروطها المحيطة واستجلاء المعالم الأساسية لآفاقها المستقبلية.

الفهرس

3المقدمة
9المبحث الأول: إشكالية المصطلح
11	I- إشكالية تعدد التسميات.....
11	1- التسميات ذات الحمولة التقريبية.....
13	2- التسميات ذات الحمولة القدحية.....
14	3- التسميات المحايدة وإشكالية التحديد.....
15	أ- إشكالية تحديد المعنى.....
16	ب- الطابع الجزئي للتسميات المحايدة.....
16	II- إشكالية تعدد المضامين.....
16	1- تعدد مضامين التسمية الواحدة: مصطلح الصحوة نموذجاً.....
16	أ - مفهوم الصحوة في أدبيات الجماعات التأصيلية.....
18	ب- مفهوم الصحوة في بعض الدراسات العامة.....
20	III- كيف يمكن تجاوز إشكالية التسمية.....
23	المبحث الثاني: في بعض خصائص الظاهرة التأصيلية.....
26	I- في بعض خصائص الظاهرة التأصيلية.....
26	1- الشمولية.....
28	2- الكليانية.....
29	3- السلفية.....
30	4- التعالي.....
32	5- الرجعية.....
33	6- القطعية.....
34	7- النصية.....
35	II- الخاصية النصية: نموذج تحليلي.....
36	1- معنى النص الديني في الإسلام.....
37	2- مكونات النص الديني في الإسلام.....
37	أ- القرآن.....
39	ب- الحديث والسنة.....
43	ج- الإجماع، القياس، التقليد.....
44	د- الأئمة المعصومون والفقهاء وأمرء الجماعات التأصيلية المعاصرة.....
47	3- بنية النص الديني في الإسلام.....

47	أ- في بعض خصائص بنية النص الديني في الإسلام.....
49	ب- مقارنة لبنية النص الديني في الإسلام.....
50	1- انفتاح بنية النص الديني في الإسلام على مستوى الشكل.....
51	2- البنية المفتوحة لمضمون النص الديني في الإسلام.....
54	3- إشتغال بنية النص الديني في الإسلام.....
56	4- في بعض مظاهر اشتغال بنية النص الديني في الإسلام.....
56	أ- التفسير.....
57	ب- التأويل.....
58	ج- الوضع.....
65	المبحث الثالث: تعدد سياقات الخطاب الديني في الإسلام.....
67	I- تعدد سياقات قراءة النص الديني في الإسلام.....
67	1- السياق الأناسي.....
70	في بعض خصائص السياق الأناسي.....
70	- العمومية.....
70	- الشفوية.....
70	- التلقائية.....
71	- الحياد الإيديولوجي.....
73	2- السياق الرسمي.....
76	في بعض خصائص السياق الرسمي.....
76	- الخاصية الوظيفية.....
77	- الوظيفة التسوية.....
80	- الخاصية الذرية.....
80	3- السياق التأصيلي.....
80	- السياق التأصيلي وعلاقته بالسياق الرسمي.....
84	II- الصراع الإيديولوجي وتعدد سياقات النص الديني في الإسلام.....
84	1- الإيديولوجية والسياق الأناسي.....
85	2- الإيديولوجية والسيقان الرسمي والتأصيلي.....
89	المبحث الرابع: إشكالية المنهج في الظاهرة التأصيلية.....
91	حول بعض الإشكاليات المتعلقة بالمنهج في مقارنة الظاهرة التأصيلية المعاصرة.....
92	1- المقاربة التأصيلية للظاهرة.....
93	أ- مفهوم المنهاج عند الشيخ عبد السلام ياسين.....
94	- مكونات المنهاج عند الشيخ عبد السلام ياسين.....
94	* المستوى النظري.....

99	* المستوى العملي.....
100	* المستوى المجتمعي.....
101	- ملاحظات حول المنهاج عند الشيخ عبد السلام ياسين.....
	* الفاعلية السطحية لأدوات التحليل التراثية والفاعلية العميقة لأدوات التحليل في
102	المناهج المعاصرة.....
103	* التوسع في إعمال إروالية التكريس والتهميش.....
105	* حاجة المنهاج إلى مناهج.....
106	ب- أدوات التحليل عند الشيخ علي الكوراني.....
106	الظاهرة التأصيلية وعلامات خروج الإمام المهدي المنتظر.....
107	* علامات ظهور الإمام المهدي.....
108	* عناصر التحليل التاريخي والإجماعي عند علي الكوراني.....
109	* ملاحظات حول مقارنة علي الكوراني للظاهرة التأصيلية.....
110	* الحقيقة النفعية.....
111	* جدل الخطيئة والتكفير.....
113	* التاريخ المستبق.....
114	ج- الخاص والمشارك في المقاربات التأصيلية.....
121	2- الظاهرة التأصيلية من موقع العلوم الإنسانية.....
122	أ- المنهج الوظيفي وتطبيقاته في دراسة الظاهرة التأصيلية المعاصرة.....
123	- وظيفة الدين في المجتمع بين دركايم وماكس فيبر.....
	- المنهج الوظيفي وتطبيقاته على الظاهرة التأصيلية المعاصرة (نموذج دراسة رتشارد
124	ميتشل لجماعة الإخوان المسلمين.....
126	ب - المنهج النبوي وتطبيقاته على الظاهرة التأصيلية للمعاصرة.....
128	- المنهج النبوي وتطبيقاته على الظاهرة التأصيلية للمعاصرة، نموذج محمد أركون...
134	مراجع عامة.....
135	المبحث الخامس: الظاهرة التأصيلية المعاصرة: مقارنة نقدية.....
139	مقدمة في أهمية المقاربة التاريخية.....
140	I- الظاهرة التأصيلية عبر التاريخ العربي الإسلامي.....
141	1- الظاهرة التأصيلية عبر التاريخ الإسلامي: الخطاب والخصائص.....
142	أ- بين الخصائص العامة للخطاب التأصيلي المعاصر وخصائص الخطاب الخوارجي.....
142	- الشروط العامة لانبثاق الخطاب الخوارجي.....
143	* تشكل المعارضة السياسية وبداية الصراع السياسي.....
144	الخلاف السياسي الأول.....
144	الخلاف السياسي الثاني.....

145الخلاف السياسي الثالث.....
145الخلاف السياسي الرابع.....
147الخلاف السياسي الخامس.....
148	* تحول الصراع السياسي إلى صراع عسكري.....
151ب- بين الخصائص العامة للخطاب التأصيلي المعاصر وخصائص الخطاب التأصيلي في
153العصر الوسيط.....
153	* الشروط العامة لانبثاق الخطاب التأصيلي في العصر الوسيط.....
157- انبثاق الخطاب التأصيلي في العصر المملوكي.....
157- بين خصائص الخطاب السلفي في العصر المملوكي وخصائص الخطاب
158التأصيلي المعاصر.....
158	* في تفسير البلاء الذي أصاب الأمة.....
159	* في الرد على الفرق الأخرى.....
161	* إعادة بناء الدين على أسس بسيطة.....
164	ج- الحركة التأصيلية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.....
166- المدرسة السلفية بين دواعي التأصيل ومقتضيات التحديث.....
169- عناصر الفرز في المجتمع المصري خلال القرن التاسع عشر.....
170	* مكونات المجتمع المصري في القرن العشرين.....
170- البورجوازية الكبرى.....
172- الفئات الوسطى.....
174- البورجوازية الصغرى وبائعو قوة العمل والمعدمون.....
175	2- تاريخانية الظاهرة التأصيلية بين العام والخاص.....
175	أ- فرضية مقترحة لتفسير الشروط التاريخية العامة لانبثاق الظاهرة.....
175	* الطابع الدوري للظاهرة.....
176	* تاريخانية الظاهرة التأصيلية بين العام والخاص.....
181	ب- الدينامية الاجتماعية في مصر في مطلع القرن العشرين.....
185	* بروز الجماعات التأصيلية كظاهرة اجتماعية وثقافية في مصر.....
186	II- في أهمية المقاربة العلم الاجتماعية.....
187	I- المقاربة الاجتماعية للظاهرة التأصيلية.....
187	1- المقاربة الاجتماعية الإحصائية للظاهرة التأصيلية للمعاصرة نموذج تقرير مجموعة ميريب.....
188- حدود الدراسة الإحصائية.....

2-	الدراسات الماكرواجتماعية: نموذج دراسة جيل كيبيل للمجتمع المصري وللظاهرة	
189	التأصيلية في مصر.....	
191	3- الدراسة السوسولوجية الخصائصية: نموذج هرير دكمحيان.....	
193	- ملاحظات حول الدراسة الخصائصية الاجتماعية.....	
193	4- العلاقة بين التاريخي والاجتماعي في دراسة الظواهر الثقافية.....	
195	II- الدينامية الاجتماعية في مصر في مطلع القرن العشرين.....	
197	1- التحولات الاجتماعية والاقتصادية في مصر في فترة ما بين الحربين.....	
198	2- الظرفية السياسية في مصر في فترة ما بين الحربين.....	
203	3- دور الحركة الثقافية في مصر والحركة السلفية منها بوجه خاص.....	
205	4- طبيعة الخطاب الإخواني.....	
207	المبحث السادس: الجماعات التأصيلية المعاصرة: الحاضر ورهانات المستقبل.....	
211	I- وقفة عند بعض الجماعات التأصيلية المعاصرة.....	
212	1- الظاهرة التأصيلية، ظاهرة إجماعية - ثقافية، أم ظاهرة إعادة إنتاج إجماعي ثقافي.....	
214	- الجماعات التأصيلية ورهانات الاستراتيجيات في الصراع الدولي بين الشرق والغرب.....	
214	- إعادة إنتاج الظاهرة التأصيلية في السبعينات على ضوء الصراع الدولي.....	
216	- إعادة إنتاج الظاهرة التأصيلية في السبعينات على ضوء الاستراتيجيات المحلية.....	
218	* استراتيجية التوحيد والتماهي لخلق التجانس داخل الشتات القبلي (دول الخليج)...	
219	* استراتيجية التوازن لإعطاء النظام سلطة التحكيم.....	
223	* استراتيجية الانخراط في النظام الأمني الغربي.....	
224	- الشروط الموضوعية لانبثاق الظاهرة التأصيلية في مطلع السبعينيات.....	
224	* العوامل السوسيو- الاقتصادية.....	
227	* العوامل السياسية.....	
227	* العوامل الداخلية.....	
227	* العوامل المتعلقة بإشكالية مشروعية الدولة القطرية.....	
228	* العوامل المتعلقة بالإشكالية الديمقراطية.....	
229	* العوامل العربية البيئية والإقليمية.....	
229	* الإحباطات القومية.....	
230	* عقم نموذج دولة الاستبداد القومي.....	
230	دور المؤثرات الإقليمية.....	
231	العوامل الثقافية.....	
232	العوامل المتعلقة بالنظام التعليمي في الوطن العربي.....	
233	العوامل المتعلقة بالتنشئة والأسرة.....	
233	العوامل المتعلقة بإشكالية الهوية.....	

234	2- قراءة في بعض الجماعات التأصيلية المعاصرة.....
235	أ- خيار الرفض.....
235	- التنظير القطبي.....
238	- الجماعة الإسلامية في مصر.....
248	- منظمة الجهاد.....
256	ب- العمل التأصيلي المسلح (تموذج حزب الله).....
263	ج- خيار التوافق: الإخوان المسلمون الجدد في مصر.....
272	II - مستقبل الظاهرة التأصيلية في العالم العربي المعاصر.....
273	1- القراءات المستقبلية الثابتة.....
276	2- القراءات المستقبلية الدينامية.....
277	3- الملامح العامة للأدوار المستقبلية للجماعات التأصيلية.....
278	أ- الأزمات.....
281	ب- المحددات.....
281	- دور المنظمات والهيئات والأحزاب السياسية.....
282	- دور المجتمع المدني.....
283	ج- الدولة.....
284	4- المستقبلات المحتملة للخطاب التأصيلي.....
284	أ- الخطاب التأصيلي الجهادي.....
285	ب- الخطاب التأصيلي الرفض.....
287	ج- الخطاب التأصيلي التوافقي.....
289	- العوامل الموضوعية.....
290	- العوامل الذاتية.....
291	- كايح الشرعية.....
291	- كايح جماعات الضغط.....
292	- الكايح الثقافي.....
295	الخاتمة.....

تميزت العقود الأخيرة من هذا القرن بالطفرة النوعية التي عرفتها عدد من الجماعات التي تنتسب إلى الدين، سواء في صورة جماعات اجتماعية، تطور نماذج مسلكية وثقافية خاصة بها، بحيث تنفصل عن محيطها وتعيد خلق علاقات خاصة فيما بين أعضائها أو في صورة قراءات جديدة للنص الديني، تهدف إلى استخلاص النماذج النظرية، التي ترى هذه الجماعات أنها يجب أن تؤطر المجتمع والدولة والثقافة.

لتحقيق هذا الهدف، تتفق هذه الجماعات، على ضرورة خلخلة أنماط العيش السائدة، سواء تعلق الأمر بأشكال للسلوك الفردي أو البنئ الإجتماعية أو المؤسسات السياسية، بوسائل تبدأ من التحفظ على المؤسسات القائمة وإسقاط المشروعية عنها، وتصل إلى حد تكفير القائمين عليها والدعوة إلى جهادهم، وقد تأخذ هذه الدعوة في بعض الأحيان شكل حوار مغشوش، تراهن فيه كل من هذه الجماعات وأنظمة الحكم كخصمين، كل على استنزاف خصمه وإنهاكه. وتتعدد أشكال العلاقة بين الجماعات التأصيلية، وأنظمة الحكم، والمجتمعات في العالم العربي بحسب اختلاف الأنظمة السياسية، ومرجعيات وطبيعة الجماعات الفاعلة في الساحة، ورؤيتها الخاصة لما يجب أن يكون عليه المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية.

دار معد للطباعة والنشر والتوزيع ☒ 108777 - ☎ 6334010

دار الناصر للطباعة والنشر والتوزيع ☒ 5157 - ☎ 2226207